

جامعة قسنطينة 3

كلية علوم الاعلام والاتصال والسمعي البصري

قسم الصحافة



تخصص: صحافة

شعبة علوم الاعلام والاتصال

تناول ظاهرة الفساد في الجزائر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

إعداد الطالبة

مريم ماضي

السنة الجامعية 2022-2023

جامعة قسنطينة 3

كلية علوم الاعلام والاتصال والسمعي البصري

قسم الصحافة



الرقم التسلسلي: 2022/.....

الرمز:

تخصص: صحافة

شعبة علوم الاعلام والاتصال

تناول ظاهرة الفساد في الجزائر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تحت إشراف

إعداد الطالبة

أ. د. إدريس بولكعيبات

مريم ماضي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	أد/ وداد شميبي
مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	أد/ ادريس بولكعيبات
عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة 3	أستاذ محاضر (أ)	د/ ريان مبارك
عضوا مناقشا	جامعة سطيف 2	أستاذ التعليم العالي	أد/ نور الدين مبني
عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة	أستاذ محاضر (أ)	د/ سهيلة بضياف
عضوا مناقشا	جامعة عنابة	أستاذ محاضر (أ)	د/ سامية بوقرة

السنة الجامعية 2022-2023

تصريح شرفي
فيما يتعلق بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله

السيد(ة): ماضي مريم

الصفة: طالبة دكتوراه
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 103216921 والصادرة بتاريخ: 2017.02.03
المسجل (ة) بكلية /معهد: علوم الاعلام والاتصال والسمعي البصري قسم: الصحافة
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث أطروحة دكتوراه علوم
عنوانها: تناول ظاهرة الفساد في الجزائر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

وبعد الاطلاع على أحكام الأمر رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 وخاصة المادة الثالثة منه.
أصرح بشرفي بأن ألتزم باحترام المعايير العلمية والمنهجية وكذلك معايير أخلاقيات المهنة والنزاهة
الأكاديمية المطلوبة في اعداد البحث.
بالإضافة إلى ذلك، أقر بأنني أتحمل المسؤولية الكاملة عن أي خرق للأخلاق والسلوك المهني الذي ينشأ
مني أثناء اعداد العمل البحثي، وأعفي مؤسستي من أي مسؤولية عن أي فعل ضار.

حرر في قسنطينة في: 01.12.2022

امضاء المعني(ة)



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي أعاننا ووقفنا لإنجاز هذا العمل نسأله جل علاه ان يجعله علما نافعا
ينتفع به

أقدم بالشكر الجزيل ووافر عبارات التقدير والاحترام للأستاذ الدكتور ادريس بولكعيبات نظير
جهوده المبذولة في تأطير هذا العمل والاشراف على كافة مراحلها،

دمت ذخرا للعلم والجامعة الجزائرية.

أشكر كل من ساعد في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

شكرا لعائلتي وكل من رافقني وشجعني وساهم في دفعي نحو الأمام من أجل إتمام هذه الدراسة.

شكري وتقديري واحترامي للجميع

مريم ماضي



ملخص الدراسة:

تتمحور الدراسة حول بحث إشكالية استغلال الشبكات الاجتماعية الرقمية، ممثلة في شبكة الفيسبوك، باعتبارها فضاءً مفتوحاً للنقاش العام والتداول المعلوماتي، في طرح ومعالجة القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد في الجزائر، وكيف تتشكل النقاشات العامة المرتبطة بهذا النوع من المحتويات عبر هذه المساحات التداولية، وتحاول الدراسة الكشف عن مساهمة هذه الاستخدامات في تعزيز وتوسيع نطاق المشاركة في المجال العام الرقمي الناشئ غيرها. حيث تم دراسة الإشكالية وفقاً لمنظور هابرماس حول المجال العام ونظرية ثراء وسائل الإعلام والاتصال، وانطلاقاً من ثلاثية: البعد البنوي، البعد التمثيلي، والبعد التفاعلي.

اعتماداً على منهجي المسح الوصفي والتدولي، واستعانة بأداة تحليل المضمون، تم تحليل محتويات أكبر ثلاث صفحات فيسبوك جزائرية تعنى بموضوع الفساد، وتوصلت الدراسة إلى تميّز المجال العام المتشكل حول ظاهرة الفساد في الجزائر عبر شبكة الفيسبوك، بالتنوع والثراء من حيث البنية الهيكلية وانعكس ذلك من خلال التعددية في بناء المحتوى وثراء الرمزي إن كان على مستوى النوع، أو اللغة، أو الأساليب الخطابية الموظفة، وكذا على مستوى تنوع وتعدد أشكال التفاعل معه، زيادة على إمكانات توسيع السياق العام الذي يطرح ضمنه. إلى جانب التعدد من حيث المضمون الذي تميز بثراء الحمولة المعرفية، والذي جسده تنوع المواضيع والقضايا التي تم التطرق لها، وتنوع مداخل معالجتها، وكذا تفسيرها وفقاً لأيديولوجيات مختلفة ومتعددة.

ورغم هذا سجلت النقاشات العامة التي جرت حول هذا المحتوى انخفاضاً في جودتها نظراً لتدني مستويات العقلانية التواصلية، وعدم احترام أخلاقيات المناقشة من طرف المشاركين.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الشبكات الاجتماعية الرقمية، الفيسبوك، المجال العام الرقمي.

Abstract:

The study focuses on discussing the problem of exploiting digital social networks, represented by the Facebook Network, as it is an open space for public discussion and information circulation, in raising and addressing the issues related to the phenomenon of corruption in Algeria, and how public discussions related to this kind of content are formed through these deliberative spaces. The study attempts to reveal the contribution of these uses to the promotion and expansion of participation in the emerging digital public sphere. The problem was studied according to Habermas's perspective on the public sphere and the Media Richness theory, with a threefold perspective : Structural, representational, and interactional.

Based on the descriptive and deliberative survey methodologies and using the tool of analyzing content, the contents of the three largest Algerian Facebook pages concerned with corruption, were analyzed and the study found that Algeria's public sphere with regard to the phenomenon of corruption on Facebook was characterized by diversity and richness in terms of structure, which is reflected in the diversity of content building and its symbolic richness, whether at the level of form, language, or the used discourse, as well as in the varied forms of interaction with it, and in the possibilities for expanding the general context within which it is presented. In addition, the study exposed a multiplicity of content that is characterized by the richness of knowledge, embodied in the diversity of the topics and issues addressed, the diversity of approaches to their treatment, and their interpretation according to different and multiple ideologies.

Nevertheless, the public discussions held on this content showed a decrease in quality due to the low levels of communication rationality and the lack of respect for the ethics of discussion on the part of the participants.

Keywords: Corruption, digital social networks, Facebook, digital public sphere.

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
01	الملخص
05	مقدمة عامة
07	- الإشكالية
10	- أهمية الموضوع
11	- أسباب اختيار الموضوع
12	- اهداف الدراسة
12	- قراءة في الدراسات السابقة
29	- تساؤلات الدراسة
30	- المداخل النظرية
37	- أهم المفاهيم
49	- هيكلية الدراسة
50	الفصل الأول: ظاهرة الفساد في الجزائر: المظاهر والابعاد
51	1.1 مراحل تطور الفساد في الجزائر
60	2.1 أسباب الفساد
67	3.1 أنواع الفساد
75	4.1 سياسة مكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر
84	5.1 مكافحة الفساد عبر المجال العام المعاصر
89	الفصل الثاني: شبكات التواصل الاجتماعي وشفافية تداول المعلومات
91	1.2 نشأة وتطور الشبكات الاجتماعية الرقمية
98	2.2 الشبكات الاجتماعية الرقمية في الجزائر
102	3.2 أصناف الشبكات الاجتماعية الرقمية
103	4.2 خصائص ومميزات الشبكات الاجتماعية الرقمية
106	5.2 الاستخدام المعرفي للشبكات الاجتماعية الرقمية
111	6.2 النضال الاجتماعي عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية
116	7.2 الشبكات الاجتماعية الرقمية وارساء المجال العام الرقمي
123	الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة
124	1.3 نوع الدراسة ومنهجها

131	2.3 مجتمع البحث
137	3.3 عينة الدراسة
148	4.3 أدوات جمع البيانات
151	الفصل الرابع: الجانب التحليلي للدراسة
152	1.4 مصدر العينة
158	2.4 سياق الدراسة
162	3.4 الدراسة التحليلية للمنشورات
162	1.3.4 تحليل فئات الشكل
200	2.3.4 تحليل فئات المضمون
295	4.4 تحليل التفاعلات الحوارية (النقاش التداولي)
295	1.4.4 توصيف العينة
303	2.4.4 تحليل فئات النقاش العام
332	خاتمة
333	- النتائج العامة للدراسة
352	- مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة
355	- آفاق الدراسة
356	- التوصيات
357	قائمة المراجع
373	الملاحق
374	- ملحق أ: دليل التعريفات الإجرائية لشبكة تحليل المضمون
382	- ملحق ب: المقال المجاز لمناقشة الأطروحة

مقدمة عامة

مقدمة:

ساهمت الانترنت بتطبيقاتها المتعددة والمتنوعة وامكانياتها الاتصالية في اعادة احياء فكرة المجال العام التي طرحها هابرماس سنة 1962م بشكل يقترّب الى تحقيق المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الفكرة وفلسفتها، خاصة ما ارتبط منها بالحرية، والمساواة، واللامركزية، وسقوط الهيمنة، والاقصاء. فالتحول الذي مس التفاعلات الاتصالية الاجتماعية ساعد الى حد كبير، بحسب المراقبين، في تعزيز المشاركة الديمقراطية للمواطنين عبر اتاحة أدوات وآليات جديدة للانخراط في الحياة السياسية والمدنية، والسماح للفئات التي عانت من الإقصاء والتهميش بالانخراط الى المجال العام والانخراط في الخطاب العام متجاوزة بذلك قيوده ومؤسساته التقليدية.

فغدت تطبيقات الانترنت منفذا يتم استغلاله بشكل واسع من طرف الحركات الاجتماعية في نضالاتها، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وممارسة الضغط على صناع القرار. وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول القدرة الحقيقية للانترنت في تعزيز ديمقراطية المشاركة ودعم التغيير الاجتماعي وقضايا المجتمع ما بين متفائل ومتحفظ، إلا أن التجارب الواقعية أثبتت عديدة المرات نجاحها في تحقيق هذا الدور، وقد كانت ثورات الربيع العربي التي انطلقت سنة 2011م وقبلها الثورة الخضراء في إيران دليلا واضحا على قدرة تطبيقات الانترنت، خاصة مواقع التشبيك الاجتماعي منها، في دعم النضال الاجتماعي وفك قيود التضييق المعلوماتي، خاصة حول القضايا المرتبطة بالاستبداد والدكتاتوريات والفساد.

هذه القدرة على تجاوز العوائق التقليدية كانت المحرك الأساس وراء عديد الدراسات التي اتجهت نحو بحث دور تطبيقات الانترنت في مجال المشاركات الديمقراطية، وكذا بعث النقاشات العامة حول القضايا التي تهتم الجماعات الاجتماعية، وتنمية ثقافة المواطنة لدى الأفراد في إطار ما يسمى بالمجال العام الرقمي كشكل جديد ومستحدث للمجال العام التقليدي يقف ندا له وبديلا عنه.

وتتدرج هذه الدراسة في اطار هذا المجال البحثي، إذ نتناول أحد هذه الاستخدامات التي قد تساعد في تعزيز ديمقراطية المشاركة المدنية داخل المجتمع، بحيث تبحث في طرق استغلال الشبكات الاجتماعية الرقمية وامكانياتها الواسعة في مجال نشر وتداول المعلومات، في بناء خطاب عام حول أحد أكثر الظواهر اثاره للاهتمام والقلق بالنسبة للحكومات والشعوب، وهي ظاهرة الفساد التي يزداد انتشارها بشكل كبير وتتعمق آثارها السلبية التي تصل حد التسبب في انهيار الدول والأنظمة، وقد انطلقت الدراسة من

رصد نشاطات المستخدم الجزائري على مستوى أحد أشهر الشبكات الاجتماعية الرقمية وهي شبكة الفايسبوك، هذه الاستخدامات التي تكون موجهة أساسا نحو معالجة القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد في الجزائر، في محاولة للكشف عن طرق تولد النقاشات العامة المرتبطة بها ومن ثم كيفيات تشكل الخطاب العام الذي يكون عادة موازيا لخطاب السلطة العمومية وممثليها، الى جانب الوقوف على خصوصية هذا الخطاب ومكوناته.

الاشكالية:

يعد الفساد من أكثر الظواهر التي يتزايد القلق بشأنها بشكل دائم نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على الأداء الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي وتعطيل البرامج التنموية خاصة بالنسبة للبلدان التي لازالت تعاني من أنظمة الحكم المركزية، وهو ما ينعكس على الشروط العامة للحياة وجودتها.

عانت الجزائر ولسنوات عديدة من نقشي الفساد على كافة المستويات، والذي يمكن اعتباره نتيجة حتمية لما مرت به الدولة من أزمات وصراعات، وقد اعترف الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999م أن الفساد أنهك الدولة الجزائرية وأضر بها أكثر من الإرهاب، في إشارة الى مدى انتشاره وخطورته. ولطالما كان موضوع الفساد محور العديد من الخطط والنقاشات السياسية في الجزائر، التي سعت بشكل مستمر الى محاولة السيطرة على هذه الظاهرة عبر اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات واستحداث القوانين والهيئات الموجهة نحو ممارسة الرقابة والمساءلة ومكافحة الفساد، إلا أن هذه الجهود لم تسمح بخفض معدلات الفساد بحسب المؤشرات العالمية التي تشير باستمرار الى ارتفاعها النسبي، ليضل موضوع مكافحة الفساد والحد منه رهنا للوعود والتدابير السياسية لصناع القرار في الجزائر.

والحقيقة أن القضاء على الفساد أو جعله يتراجع لا يتوقف على مجهودات السلطة الحاكمة فقط، وإنما يتطلب حركية تعاونية بين كافة مكونات المجتمع من مؤسسات وهيئات رسمية ومدنية، الى جانب المشاركة المواطنة للأفراد، وتحقيق ذلك يتطلب توفر شرطين أساسيين، يتعلق أحدهما بدمقرطة المؤسسات والأجهزة العمومية ومنح إمكانات أكبر للشركاء الاجتماعيين (المجتمع المدني والإعلام) لإنتاج المعلومات ونشرها والمساهمة في التوعية حول مخاطر الفساد، أما الشرط الثاني فيخص توفير الشروط التي تسمح بتشجيع "ثقافة المواطنة" خاصة ما ارتبط بالانفتاح وحرية الرأي والتعبير.

وعلى الرغم من التوصيات المستمرة للمنظمات والهيئات الدولية على ضرورة اشراك المجتمع المدني ووسائل الاعلام ومن ثم المواطن في تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بمكافحة الفساد ومراقبته حسب ما تقتضي الاتفاقيات والمعاهدات، إلا أن معالجة ظاهرة الفساد في الجزائر كانت تخضع دائما للخطاب العام الذي تنتجه السلطة، حيث ظل المجال العام الجزائري لفترة طويلة يعاني من الانغلاق وسيطرة وتوجيه السلطة الحاكمة التي تحكمت في فضاءاته واحتكرت لسنوات عديدة جزءا كبيرا من الفضاء الإعلامي الذي عان بدوره من التضييق الشديد، ما منع قيام صحافة جزائرية استقصائية قادرة على الخوض في قضايا الفساد بحرية تامة مع ضمان الحماية ودون التعرض الى المتابعات القانونية، خاصة اذا تعلق الأمر بفساد المسؤولين في المستويات العليا لهرم السلطة وذوي النفوذ في البلاد.

أمام انحسار حرية الرأي والتعبير، والتضييق المفروض على الإعلام وحقوق الأفراد الإعلامية، الى جانب المركزية الشديدة لتدفق المعلومات وانغلاق مصادر الاخبار، باتت الفضاءات العمومية التقليدية غير مناسبة لطرح ومعالجة قضايا الفساد في الجزائر بشكل جاد وجريء، ما دفع الى البحث عن فضاءات ووسائل بديلة تسمح بالانخراط في النقاش العام حول الفساد وتداول المعلومات بشأنه دون التعرض للقمع أو الهيمنة أو الاقصاء.

كان لسنة 2011م وما شهدته من أحداث في اطار ما سمي بالربيع العربي، أثر بالغ في احداث العديد من التحولات في المجال العام الجزائري ومنه الخطاب العام، بدءا بتحرير الاعلام السمعي البصري وتعديل وضعية الحقوق والحريات الإعلامية، وصولا الى بداية تراجع سيطرة الدولة على الخطاب العام، وبروز النقاشات التي باتت تتناول مظاهر الفساد في المجتمع الجزائري والرغبة في تغيير الأوضاع واصلاحها خاصة عبر تطبيقات شبكة الأنترنت، اذ أكدت أحداث الربيع العربي الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه التطبيقات، وخاصة مواقع التشبيك الاجتماعي، في دعم الحركات والثورات الشعبية ضد القمع والفساد والديكتاتوريات، حيث استطاعت الشعوب ان تنشر قضاياها، وتعبير عن أصواتها، وتنتقل صورة ما يحدث الى جميع أنحاء العالم متخلصة من الرقابة الرسمية للسلطات، كما تمكنت من خلق ضغط شعبي دفع الى اسقاط أنظمة سياسية معمرة وتغييرها.

إن طرق توظيف الشبكات الاجتماعية الرقمية ضمن أحداث الربيع العربي وعديد النشاطات النضالية المجتمعية أثار اهتمام العديد من المراقبين والدارسين الذين رأوا فيها أدوات قوية تحمل إمكانات وبنادر المساهمة في خلق شكل جديد من الفضاءات العامة ومن ثم بعث مجال عام رقمي موازي للمجال العام

التقليدي، مجال يرتكز أساسا على الفلسفة الاتصالية المعلوماتية التي تقوم عليها شبكة الانترنت، والتي ساهمت الى حد بعيد في تطوير الفعل الجماعي، وطرحت أشكالاً جديدة من مشاركة المعرفة، وممارسة النقد، والتعبئة، والاحتجاج، والنضال الاجتماعي، حيث اعتبر Cardon (Ping, 2013, p. 334) أن الشبكات الرقمية الاجتماعية تعد فرصة سانحة لممارسة الديمقراطية وستؤدي الى افراز شكل جديد من العمل الجماعي. فأمام تعدد وتنوع طرق الوصول الى المعلومات ولا مركزية تدفقها، الى جانب تغذيتها بمبادئ الحرية والحق في المعرفة، تراجعت سيطرة الدولة وأصحاب المصلحة على مصادر المعلومات ونشرها بما فيها الفضاء الإعلامي الذي لم يعد بدوره الممثل الرسمي والوحيد للمجال العام المعاصر، وبات يخضع لمنطق المنافسة مع أدوات الإعلام الجديد واعلام المواطن الذي افرزته شبكة الانترنت.

إن التحولات التي مست العملية الاتصالية ضمن البيئة الرقمية على مستوى الشبكات الاجتماعية الرقمية، أفرزت مجالا عاما رقمي أكثر مرونة وانفتاحا وقابلا للتمدد والاتساع، مجال يمتاز بلامركزيته وتعدديته القطبية، الى جانب استحداثه لأنماط وأشكال خطابية وتفاعلية جديدة تتماشى وخصوصية الوسيط الرقمي، ورغم التحفظات التي يثيرها هذا المجال الجديد، والمرتبطة خصوصا بالتجزئة وبروز أنماط جديدة من الهيمنة والسيطرة وكذا عقلانية النقاشات وأخلاقياتها، إلا أنه وبحسب المراقبين يمثل فرصة سانحة لإعادة بعث المشاركة المدنية في الحياة الديمقراطية للدول وتعزيزها، عبر تشجيع الأصوات المضطهدة والمهمشة على الانخراط في المجال العام، وبعث النقاشات العامة، وإعادة هيكلة الخطاب العام حول القضايا المجتمعية ذات الأهمية الجماعية، وفقا لطرق وآليات مستحدثة تقتضيها البيئة الرقمية الافتراضية.

السمات الاتصالية والتفاعلية، وكذا بؤادر الانفتاح والحرية التي تبديها الشبكات الاجتماعية الرقمية، يبدو أنها أعطت دفعا للمواطن الجزائري من أجل استغلالها في بعث النقاشات حول القضايا العامة والانخراط في الخطاب العام، الذي كان لسنوات طويلة غير قادر على بلوغه، فكانت بمثابة البيئة التي احتضنت هموم وانشغالات المواطن، وقد كان للقضايا المرتبطة بظاهرة الفساد في الجزائر تواجد ضمن هذه المساحات الرقمية العامة، خاصة على مستوى شبكة الفايبريوك التي، وبحسب الإحصاءات، تعد أكثر الشبكات استخداما من طرف الفرد الجزائري، فالمراقب للاستخدامات المعلوماتية للفايبريوك يلحظ تنامي المحتوى الذي يتناول الفساد في الجزائر سواء عبر الحسابات الخاصة أو العامة منها، وكذا عبر الصفحات والمجموعات، بل أكثر من ذلك نلاحظ نشوء عديد الصفحات والمجموعات الموجهة بشكل

خاص نحو معالجة هذا النوع من المواضيع، مما أدى الى بروز خطاب موازي للخطاب العام للسلطة، أكثر جرأة في تطرقه لقضايا الفساد.

التحولات التي مست طريقة التعاطي مع ظاهرة الفساد في الجزائر على مستوى البيئة الرقمية تتطلب الفحص والتحليل العلمي بهدف الكشف عن البنية الهيكلية لمساحات النقاش العام المستحدثة، انطلاقا من رصد خصوصيات وطرق انشاء المحتوى المرتبط بالفساد، باعتباره موضوع وقضية ذات اهتمام مشترك، والآليات المعتمدة في تداول هذا المحتوى على النطاق العام للشبكات الرقمية، وكذا كفاءات إدارة وانتظام النقاشات العامة المتشكلة حوله والتي تعكس بدورها أساليب تفاعل المستخدم والطرق التي يعتمدها في الانخراط في المجال العام الرقمي، ومدى مساهمة ذلك في تعزيز هذا المجال وتوسيع نطاق المشاركة فيه.

في إطار هذه الأهداف تتطلق هذه الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف يتم استغلال الشبكات الاجتماعية الرقمية ممثلة في شبكة الفايبروك، باعتبارها فضاءً مفتوحا للنقاش العام والتداول المعلوماتي، في معالجة القضايا المتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر؟ والى أي مدى يمكن لهذه الشبكة أن تعزز ظهور مجال عام رقمي حول الظاهرة وتوسع نطاق المشاركة فيه؟

أهمية الموضوع:

تبرز الأهمية العلمية لموضوع الدراسة انطلاقا من ابعاده البحثية التي تتمحور أساسا حول بحث العلاقة ما بين الفساد الذي يعد أحد اهم المواضيع وأكثرها حساسية، والتوجهات الجديدة في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وتسخيرها في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، هذه الاستخدامات التي ينظر اليها باعتبارها أحد المنافذ لتحقيق فعالية أكبر للمشاركة المدنية والديمقراطية للأفراد داخل المجتمع.

ان التحليل العلمي لهذه العلاقة يسمح بكشف الطرق المستحدثة في التفاعل مع قضايا الفساد عبر الوسائط الرقمية الجديدة، ومن ثم توفير أرضية لفهم السلوكيات الالكترونية للمستخدم وتوجهاته في إطار المجال العام الرقمي الذي يتشكل نتيجة لهذا التفاعل، فتشخيص حالة المجال العام الرقمي الجزائري في هذا الإطار، يسمح بفهم آليات تشكله وانتظامه وبالتالي سيساعد على توجيه الجهود نحو كفاءات استغلاله

في مجال تعزيز وتقوية وتشجيع المشاركة الديمقراطية للفرد الجزائري في الحياة المدنية والسياسية، كما أن دراسة الخطاب العام المتشكل حول قضايا الفساد يسمح بإدراك جزء من التوجه العام للمجتمع نحو هذه القضايا، ما يجعل دراسة هذه الممارسات وتحليل مخرجات النقاش العام الرقمي أمرا مهما ومساعدة في صياغة الخطط والبرامج التي تستهدف مكافحة الفساد، خطط تقوم أساسا على اشراك المواطن وتشجيعه على المساهمة في مراقبة الفساد ومكافحته باستغلال هذه التطبيقات الرقمية، والعمل من خلال بعث النقاشات العامة على زيادة وعي المواطن بخطورة الفساد وضرورة المشاركة في الحد منه.

أسبابا اختيار الموضوع:

ان دراسة موضوع تناول ظاهرة الفساد في الجزائر عبر شبكات التواصل الاجتماعي ومحاولة فهم العلاقة ما بين هذين المتغيرين، مدفوع بجملة من الأسباب التي تقف وراء هذا الاختيار البحثي، لعل أهمها يكمن في:

- ✓ القلق المتزايد الذي تثيره ظاهرة الفساد داخل المجتمعات واستمرار استفحالها والذي يدفع بشكل متواصل نحو البحث عن طرق جديدة ومبتكرة للتعامل مع هذه الظاهرة وكيفيات اشراك كافة مكونات المجتمع في مكافحتها والسيطرة عليها.
- ✓ التوصية المستمرة من طرف المنظمات والهيئات الدولية والمحلية على استغلال التكنولوجيات الجديدة والتطبيقات الرقمية في اشراك الافراد في تنفيذ الخطط والبرامج التي ترمي الى مكافحة الفساد، وان تحقيق ذلك يتطلب فهم طرق استخدام هذه الوسائط والتفاعل عبرها.
- ✓ التوجهات البحثية الجديدة نحو التعمق في دراسة استخدامات التطبيقات الرقمية في الحياة المدنية والسياسية وانعكاساتها على صناعة القرارات داخل الدول.
- ✓ تنامي الحديث عن تمثلات المجال العام الرقمي ومنافسته للمجال العام التقليدي في تحقيق التمثيل المتساوي للأصوات والوصول الحر الى الخطاب العام، خاصة ما ارتبط منه بالقضايا الحساسة على شاكلة قضايا الفساد.
- ✓ التوجه المتزايد للأفراد نحو استخدام الشبكات الاجتماعية الرقمية في مجالات النضال والكفاح الاجتماعي وطرح قضاياهم المهمة واستخدامها كمنفذ لإبراز أصواتهم والتخلص من قيود الرقابة التقليدية.
- ✓ الحاجة العلمية والعملية لدراسة وفهم سلوك المستخدم الجزائري عبر منصات التواصل الاجتماعي في مجال المشاركة المدنية ومعالجة ومناقشة قضاياها المجتمعية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف ترتبط بتساؤلاتها وهواجسها البحثية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ الكشف عن الخصائص الهيكلية لبنية الخطاب العام التداولي المرتبط بظاهرة الفساد في الجزائر عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية.
- ✓ معرفة طرق انشاء المحتوى المرتبط بالفساد في الجزائر وكيفيات تداوله والتفاعل معه عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية، وخاصة شبكة الفايبروك.
- ✓ الكشف عن التأثير المعرفي لهذه المساحات التواصلية المتشكلة حول قضايا الفساد في الجزائر.
- ✓ التوصل الى فهم كيفية انتظام النقاشات العامة المتشكلة حول قضايا الفساد وطرق ادارتها.
- ✓ الكشف عن مدى تحقيق النقاش العام الرقمي المتشكل حول الفساد في الجزائر للشروط المعيارية التي حددها هابرماس للتداول العام.

قراءة في الدراسات السابقة:

ظهرت الشبكة العنكبوتية العالمية شكل نقطة تحول هامة في تاريخ استخدام شبكة الانترنت، وكانت الفاتحة لتطورات عديدة ومتلاحقة شهدتها تطبيقات واستخدامات هذه الشبكة على حد سواء، وان ظهور المحاكاة الرقمية للأنشطة التقليدية خاصة ما تعلق بتطبيقات الحوكمة الالكترونية جعل الاهتمامات البحثية تصب في إطار تشخيص تأثيرات هذه التحولات، في هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات التي حاولت الربط ما بين تبني واستخدامات شبكة الانترنت ومراقبة الفساد والحد منه وتعد دراسة Thomas Barnebeck Andersen (2009) بعنوان:

« E-Government as an anti-corruption strategy »

من أولى الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، والتي تمحورت حول تأثير الحكومة الالكترونية على مؤشر السيطرة على الفساد، اذ قام الباحث بعقد مقارنة بين تطور استخدام الحكومة الالكترونية ومدى تراجع الفساد، من خلال تحليل البيانات الخاصة بمجموعة مكونة من 149 دولة خلال سنتي 1996م و2006م، باستخدام مؤشر السيطرة على الفساد المتاح من قبل البنك الدولي من أجل قياس الفساد، ومؤشر الحكومة الالكترونية من أجل قياس الحكومة الالكترونية القائمة على الانترنت. مع الاخذ بعين

الاعتبار متغيري الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد وحرية الصحافة، كما ان الدراسة طبقت على الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كون الدول الأعضاء في هذه المنظمة لديها فساد أقل بكثير ومستويات أعلى بكثير من الحكومة الإلكترونية مقارنة بالبلدان غير الأعضاء، وخلصت الدراسة الى اثبات وجود علاقة سلبية ما بين الحكومة الإلكترونية والفساد خلال الفترة من 1996م الى 2006م في هذه البلدان، اذ كلما تطور وزاد استخدام الحكومة الإلكترونية قابله انخفاض في معدلات الفساد، ومنه ذهب الباحث الى التأكيد على أن تطبيق الحكومة الإلكترونية يقلل بشكل كبير من الفساد، وهو ما يعني أن الحكومة الإلكترونية تعد أداة مفيدة في الحد منه.

وان كانت هذه الدراسة تعد مبكرة نوعا ما نظرا لعدم توفر الحكومة الإلكترونية سنة 1996م وبدائيتها ان صح القول خلال سنة 2006، الا انها شكلت الاساس الذي انطلقت منه الدراسات اللاحقة لها، من بينها دراسة كل من Mon-Chi Lio و Meng-Chun Liu و Yi-Pey Ou (2011) بعنوان:

« Can the internet reduce corruption ? A cross-country study based on dynamic panel data models »

والتي سعت الى اختبار العلاقة المتبادلة ما بين الفساد وتبني تكنولوجيا الانترنت بشكل تجريبي اذ تساءلت حول إمكانية لعب الانترنت دورا في الحد من الفساد، وهل هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تبني الانترنت والفساد؟ وان كان هناك تجانس في هذه العلاقة؟

وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 70 بلدا خلال الفترة الممتدة من 1998م الى غاية سنة 2005م. تم خلالها تطبيق اختبارات جرانجر للسببية Granger causality tests، بغرض فحص الفرض الأول المرتبط بالعلاقة السببية، واستخدمت نماذج بيانات اللوحة الديناميكية the dynamic panel data (DPD) بغرض فحص التجانس وتقدير آثار تبني الانترنت على الفساد. حيث قارنت الدراسة ما بين معدلات تبني الدول لتكنولوجيا الانترنت لكل 100 نسمة، ومستويات الفساد المسجلة حسب مقياس توقع الفساد المعد من طرف منظمة الشفافية الدولية، الى جانب البيانات التي يتيحها البنك الدولي والمرتبطة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمستوى التعليمي. وتوصلت الى:

(1) اثبتت النتائج التجريبية لاختبار Grange الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تبني الانترنت والفساد، اذ اشارت النتائج الى أن اعتماد الإنترنت يمكن أن يقلل من الفساد، كما أن المستويات

الأعلى من الفساد يمكن أن تتسبب في انخفاض مستويات استخدام الإنترنت من خلال إعاقة ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج تبني الانترنت.

(2) خلصت الدراسة الى ان الزيادة في عدد مستخدمي الانترنت بـ 10 أشخاص لكل 100 نسمة ترفع مؤشر مدركات الفساد بنحو 0.05 نقطة، وهو ليس رقما كبيرا لمقياس مكون من 10 نقاط.

(3) وكحوصلة لنتائجها تؤكد هذه الدراسة ان آثار تبني الانترنت على الحد من الفساد ذات دلالة إحصائية الا انها ليست كبيرة أي ان الانترنت ابان عن قدرته في مكافحة الفساد والحد منه الا ان إمكاناته تبقى محدودة.

أما دراسة Michael A. Nelson و Michael A. Nareta و Rajeev K. Goel (2012) بعنوان:

« The internet as an indicator of corruption awareness »

فقد تمحورت حول رصد مدى الوعي بالفساد انطلاقا من المحتوى المتداول عبر شبكة الانترنت انطلاقا من التمييز بين التصورات حول وجود الفساد مقابل الوعي بالقضايا المتعلقة بالفساد، واعتبرت ان نسبة تواجد هذا النوع من القضايا على شبكة الانترنت يعكس وعي الأفراد بهذا الموضوع وانطلاقا من هذا التصور افترضت الدراسة أن زيادة الوعي بالفساد تعمل كرادع للفساد.

شملت هذه الدراسة المقارنة 150 دولة، وقامت على ربط انتشار مواضيع الفساد بعدة متغيرات تابعة مأخوذة من مؤشر مدركات الفساد، ومؤشرات السيطرة على الفساد، ومؤشر الفساد السياسي، ومؤشر مخاطر الفساد، الى جانب المؤشرات المتعلقة بالربط بالإنترنت والدخول الى الشبكة واستخدامها الخاصة بكل دولة من العينة. خلصت تحليلات الدراسة الى جملة من النتائج تتمثل أساسا في:

(1) يقلل الانترنت من الفساد من خلال تعزيز الوصول الى المعلومات وسرعة نشرها.
 (2) النقر على المواضيع المرتبطة بالفساد على الانترنت بالنسبة للفرد يرتبط ارتباطا سلبيا بادراك الفساد وحدوثه، اذ ان التعرض لمواضيع الفساد ونشرها يرفع مستوى الوعي بالفساد ويزيد من مخاطر الكشف عن السلوك الفاسد، والعكس يؤدي الى انخفاض الوعي ومن ثم التقليل من مخاطر كشف الفساد.

(3) أثبت تحليل مؤشرات تصورات الفساد وخبراته ارتباط الوعي بالفساد بانخفاض الفساد.
 (4) لا يوجد فرق كبير في النتائج العامة بين الدول الناطقة بالإنجليزية والدول غير الناطقة بالإنجليزية.
 (5) من المنظور السياسي، يعد الانترنت أداة مفيدة في مكافحة الفساد.

دراسة NASR G. ELBAHNASAWY (2014) بعنوان:

« E-Government, Internet Adoption, and Corruption : An Empirical Investigation »

تبحث هذه الدراسة بشكل تجريبي في تأثير الحكومة الإلكترونية ومستوى تبني الإنترنت في كبح الفساد في كل من البلدان المتقدمة والنامية، مفترضة ان الحكومة الالكترونية الأكثر شمولاً والاعتماد الأكبر للإنترنت في بلد ما يمكن ان يكون رادعاً للفساد. بغية فحص هذا الافتراض اتجهت الدراسة نحو تحليل مجموعة بيانات كبيرة تتعلق بـ 160 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1995م الى غاية سنة 2009م. حيث اعتمدت الدراسة على مؤشر مدركات الفساد الذي تتحه منظمة الشفافية الدولية، ومؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية الذي تتحه هيئة الأمم المتحدة لقياس الحكومة الإلكترونية، اما قياس مستوى إمكانية الوصول الى محتوى الويب فتم عن طريق فهرس الخدمات عبر الإنترنت، الى جانب مؤشر البنية التحتية للاتصالات، ومؤشر راس المال البشري، أما مستوى تبني الإنترنت فتم قياسه انطلاقاً من عدد مستخدمي الإنترنت في كل دولة، لتتوصل الدراسة الى اعتبار أن:

- (1) الحكومة الإلكترونية أداة فعالة وقوية في الحد من الفساد، ويتجلى ذلك من خلال توسيع الوصول الى المعلومات ورفع مستوى الوعي بالفساد مما يزيد من الشفافية ويحسن المساءلة.
- (2) يتعزز دور الحكومة الإلكترونية من خلال زيادة اعتماد الإنترنت عبر البنية التحتية للاتصالات ونطاق وجود الخدمات المقدمة عبر شبكة الإنترنت.
- (3) وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الحكومة الإلكترونية الى الفساد.
- (4) هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تبني الإنترنت والفساد، فالتوسع في تبني الإنترنت في بلد ما يؤدي الى تقليل الفساد المحتمل.
- (5) تبني الحكومة الإلكترونية واعتماد الإنترنت لهما تأثيرات تفاعلية مكملة لبعضها البعض في الحد من الفساد، أي انهما متغيرين متكاملين في برامج مكافحة الفساد.

ان كانت تطبيقات الحكومة الإلكترونية تساعد حسب نتائج هذه الدراسات في الحد من الفساد من خلال تجاوز الإجراءات البيروقراطية وزيادة الشفافية والمسائلة الا ان أثر الإنترنت على الفساد لا يمكن حصره في تطبيقات الحكومة الإلكترونية فقط وانما يمتد الى تطبيقات أخرى كما يرتبط بمتغيرات أخرى وهو ما تطرقت له دراسة Christopher Starke و Teresa K. Naab و Helmut Scherer (2016) بعنوان:

« Free to Expose Corruption : The Impact Of Media Freedom, Internet Access, and Governmental Online Service Delivery on Corruption »

والتي تمحورت إشكالياتها حول بحث العلاقات الارتباطية ما بين الفساد وثلاثة متغيرات تتمثل في حرية الاعلام، الوصول الى الانترنت، وخدمات الحكومة الالكترونية. وان كانت لهذه المتغيرات تأثيرات ظاهرة على الحد من الفساد أو المساهمة في التقليل منه من خلال قدرتها على كشفه وابعاده، حيث تم افتراض هذه العلاقات بناء على عدة فرضيات تمثلت في:

- 1- لحرية الاعلام تأثير سلبي على الفساد.
- 2- الوصول الى الانترنت له تأثير سلبي على الفساد.
- 3- تقديم الخدمات الحكومية عبر الانترنت له تأثير سلبي على الفساد.
- 4- يتفاعل تقديم خدمات الحكومة الالكترونية والوصول الى الانترنت في تأثيراتهما السلبية على الفساد.

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل البيانات المتعلقة ب 159 دولة والتي تم تجميعها خلال الفترة الممتدة من 2003 الى غاية 2013، اذ اشتملت العينة على 50 دولة من المجموعة الافريقية، 40 دولة من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، 22 دولة من مجموعة أوروبا الشرقية، 24 دولة من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، 23 دولة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وبعد تحليل البيانات ومقارنتها تم الوصول الى النتائج التالية:

- 1) أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية ما بين حرية الاعلام والفساد على المستوى القطري خلال ثلاث سنوات مختلفة وهي نتائج تدعم افتراض مساعدة وسائل الاعلام الحرة في محاسبة المسؤولين الحكوميين وخلق مجتمع أكثر شفافية وردع الفاعلين الفاسدين عن العمل غير القانوني من خلال زيادة مخاطر الكشف وتعزيز قوانين مكافحة الفساد.
- 2) يؤثر الوصول الى الانترنت وتقديم المعلومات والخدمات عبر الانترنت على الفساد بشكل سلبي، حيث تتيح الانترنت عدة وسائل تقوم بنفس أدوار وسائل الاعلام التقليدية ممثلة في تقديم الأخبار والقيام بوظيفة المراقبة من أمثلة ذلك المدونات وصحافة المواطنين والشبكات الاجتماعية الرقمية، وتختص هذه الوسائل بقدرتها على خلق الضغط العام الناتج عن التعرض لها والذي قد يكون رادعا قويا للفساد.

- (3) القدرة التشهيرية لهذه الوسائل الموجودة على الانترنت تسهم من جهة أخرى في توجيه أصابع الاتهام الى الافراد المنفردين والتشهير بهم بناء على أدلة مشكوك فيها، وهو ما من شأنه ان يؤدي الى اصدار الأحكام المسبقة العلنية وما يقابلها من عواقب شخصية قاسية على المتهم.
- (4) يؤدي تمكين الوصول العام إلى البيانات الحكومية إلى زيادة المعرفة العامة وتقديم أدلة على المخالفات وعدم الكفاءة والتدفقات المالية المشكوك فيها.
- (5) يقلل تقديم الخدمات العامة الإلكترونية للمواطنين والشركات والجهات الحكومية الأخرى عبر الإنترنت من ضرورة المواجهات وجهاً لوجه بين المواطنين والمسؤولين الحكوميين، وبالتالي فإنه يحد من فرص حدوث الابتزاز أو طلب رشاوي من قبل المسؤولين الحكوميين الذين يحتمل أن يكونوا فاسدين. وبذلك تصبح الإجراءات الحكومية الرسمية أكثر شفافية ويسهل على المواطنين فهمها ويمكن فرضها من خلال الإجراءات القانونية. وتكون هذه الآلية ذات فاعلية كبيرة إذا تم تمكين جزء كبير من السكان من الوسائل التي تسمح لهم بالوصول الفعلي الى المعلومات والخدمات.
- (6) يكشف تأثير التفاعل الكبير بين الوصول إلى الإنترنت وتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت أن كلا العاملين يكملان بعضهما البعض في مكافحة الفساد.
- (7) رغم ان النتائج أظهرت التأثير السلبي للانترنت على الفساد الى ان هذا التأثير يبقى نسبي وغير ثابت بل انه تراجع في الفترة ما بين 2008 و2013 وقد يرجع ذلك أساسا الى كون التوقعات حول قوة الشبكات الاجتماعية الرقمية كانت كفيلا بجعل المسؤولين الحكوميين يمتنعون عن الانخراط في الفساد خوفا من الانكشاف والتشهير على نطاق واسع، الا انه مع مر السنين تمكنت الأنظمة الاستبدادية والفاصلة من تكييف استخداماتها للانترنت لصالحها من خلال فرض مزيد من القيود وإدارة الغضب العام والتوصل من اتهامات الفساد.
- رغم النتائج المتقاربة التي توصلت لها هذه الدراسات العابرة للدول الا ان نتائجها تبقى نسبية نظرا لعدم إمكانية الجزم بقدرة تبني الانترنت فعلا على الحد من الفساد، فمواضع الضعف فيها ترتبط بعدم دقة الإحصاءات المعتمد عليها فهي تقديرية فقط وتستند لما هو متاح من معلومات حول الفساد والتي قد لا تعكس الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة، الى جانب تداخل العوامل المتسببة في الفساد وخصوصيتها من دولة الى أخرى، كما ان التحكم في هذه الظاهرة يستدعي التحكم في عدة متغيرات في الوقت نفسه. ما يمكن استنتاجه عموما من نتائج هذه الدراسات هو إمكانية تسخير الانترنت كأداة مساعدة في مراقبة الفساد وممكن التحكم في بعض جوانبه.

ان الدراسات في هذا المجال عرفت تحولاً في المسار وذلك عبر التركيز على المستوى الجزئي لاستخدام الانترنت من خلال بحث دور تطبيقات معينة في الشبكة في مراقبة الفساد والحد منه، فبرزت مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة ما بين الفساد والشبكات الاجتماعية الرقمية خاصة خلال العشر سنوات الثانية من الألفية الثانية (بدءاً من سنة 2010م)، وهي الفترة التي تطورت خلالها هذه التطبيقات من حيث الخدمات وحجم المستخدمين، كما توسعت استخداماتها الى جانب تسخيرها في النضالات والحركات الشعبية.

من بين هذه الدراسات نجد تلك التي تبحث تأثير الشبكات الاجتماعية في تراجع الفساد من خلال ممارسة الضغط الاجتماعي، من بينها دراسة Ping Huang (2013) بعنوان:

« Participation citoyenne et lutte contre la corruption : L'influence nouvelle des médias sociaux en Chine »

تحلل هذه الدراسة الحركات المجتمعية للمواطنين الذين يستخدمون الشبكات الاجتماعية الرقمية كوسيلة لمكافحة الفساد في الوقت الذي يعرف فيه المجتمع الصيني تحولات كبرى. بحيث سعت الى تشخيص عوامل وعمليات هذه الحركات وتأثيراتها على العلاقة ما بين الحكومات والمواطنين وكذا على القرارات الحكومية. قامت الدراسة بتحليل حالة منصة التدوين الصينية ويبو Weibo، وتناولها لقضيتين مرتبطين بالفساد، تتعلق الأولى بفساد أحد رجال الشرطة والشكوك حول مداخله الخاصة، أما الثانية فارتبطت بالرئيس السابق لشركة China Resources وهي تكتل عام تأسس في هونغ كونغ في عام 1938م بهدف جمع الأموال وشراء الإمدادات والمعدات للجيش الشعبي، والذي اتهم بالفساد. وقد خلصت الدراسة الى ان:

- 1) المدونين قد نجحوا عبر هذه المنصة في احداث تغييرات مهمة في مجال مكافحة الفساد من خلال تسليطهم الضوء على القضايا المتعلقة بالظلم الاجتماعي، اذ تمكنوا من الضغط على القادة السياسيين والبيروقراطيين ودفعهم الى تغيير سلوكياتهم، الى جانب احداث اضطراب في الهيكل الاستبدادي الذي يسيطر على المجال العام التقليدي، ومنه فقد كشفت الدراسة عن إمكانات هذه الشبكات الرقمية كوسيلة فعالة لتعبئة ومشاركة المواطنين الصينيين.
- 2) تمنح السلطات وبشكل تدريجي مكانة مهمة لحوكمة Weibo مما يؤدي الى تحسين كبير في التفاعل بين الحكومة والمواطنين.

3) تبقى الحركات السيبرانية في الصين والناشئة عبر الشبكات الرقمية محدودة الإمكانيات نظرا للعوامل السياسية والمقاومة الداخلية من جماعات المصالح التي تعمل على مقاومة وتعطيل الإجراءات المتخذة من قبل السلطات في مجال مكافحة الفساد.

4) كما ان القيود المفروضة على الويب من طرف الحكومات تمنع المواطنين من التمتع الكامل بالتدفق الحر للمعلومات في الشبكات الرقمية.

كما ان هناك دراسات ركزت على الشبكات الاجتماعية باعتبارها مصدرا للحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد وزيادة الوعي بها، وهو ما نجده في دراسة معد عاصي علي، ودحام علي حسين (2015)، بعنوان:

"أهمية مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات إزاء قضايا الفساد السياسي"

فقد تمحورت حول رصد طبيعة تعامل الجمهور مع مواقع الاعلام الاجتماعي ودورها في تزويد المستخدمين بالمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد، حيث ربطت الدراسة هذا الاستخدام بمتغيرات النوع، الدخل الاقتصادي، حجم ومدى التعرض، والثقة في معلومات مواقع التواصل الاجتماعي، انطلاقا من افتراض أن:

- 1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثافة التعرض لمواقع التواصل الاجتماعي وحجم مساهمتها في زيادة معرفة الجمهور بقضايا الفساد.
- 2- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تعرض الجمهور لمواقع التواصل الاجتماعي ودرجة الثقة بهذه المواقع.
- 3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع ومواقع التواصل الاجتماعي التي يستخدمها الافراد بشكل دائم للحصول على المعلومات.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر مهم للمعلومات عن قضايا الفساد ومتغير مستوى الدخل الاقتصادي.
- 5- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع وأسباب التماس المعلومات عن قضايا الفساد من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

اعتمدت هذه الدراسة الوصفية التي طبقت بمدينة كركوك بالعراق على المنهج المسحي، وإداة الاستبيان في جمع البيانات والتي وزعت على عينة قوامها 336 مفردة وتوصلت الى النتائج التالية:

(1) تسهم مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير في تزويد الجمهور بالمعلومات بشكل عام والمعلومات التي تتعلق بقضايا الفساد بشكل خاص.

(2) من أبرز الأسباب التي تدفع الأفراد الى التعرض لمواقع التواصل الاجتماعي معرفة الاحداث السياسية والاجتماعية، وفصائح السياسيين والفساد المالي والإداري.

(3) احتلت قضايا الفساد السياسي والإداري صدارة القضايا التي يتابعها الافراد من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، اذ ساهمت هذه الأخيرة في تزويدهم بالمعلومات إزاء قضايا الفساد المتعلقة ببيع المناصب، الانقسام السياسي، التقصير في العمل، الارتباطات الخارجية، استلام اشخاص غير مناسبين للمناصب، الاستفادة من المنصب على حساب المصلحة العامة، تعيين المقربين والاقارب، التشهير والتسقيط السياسي. هذا وقد احتل السياسيون وقادة القوائم الانتخابية والوزراء الصدارة من بين الشخصيات التي يشار اليها بالفساد عبر هذه المواقع.

(4) ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي الجمهور على فهم الواقع السياسي، واثاحت لهم حرية التعبير عن الآراء، والتفاعل، وأقر المستخدمون ان كثرة استخدام هذه المواقع يؤثر على اتجاهاتهم السياسية، ومضامينها كافية لتكوين وجهات نظر صائبة حول القضايا المختلفة، كما أعربوا عن ثقتهم في المعلومات التي تقدمها هذه المواقع.

(5) يعد موقع الفايسبوك من أكثر المواقع استقطابا واعتمادا في الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد وذلك بنسبة 89.60%، يليه موقع اليوتيوب ثم موقع تويتر، ولا يؤثر متغير النوع على طبيعة المواقع التي تُعتمد في الحصول على المعلومات.

والملاحظ على هذه الدراسة اعتمادها على تقديرات الافراد، كما انها لم تتطرق الى طبيعة المضامين المرتبطة بالفساد والتي يتم تداولها من حيث النوعية والجودة، خاصة انها اثبتت ان لهذه المواقع تأثيرات على التوجهات السياسية للمستخدمين، فالدراسة ركزت على تجربة المستخدم كمستهلك وليس كمنتج للمعلومة المرتبطة بالفساد.

من جهة أخرى نرصد تركيز بعض الدراسات على رصد وتشخيص النشاطات المرتبطة بمكافحة الفساد على مستوى الشبكات الاجتماعية الرقمية مثل دراسة كل من Irina Antonova و Irina Frolova و Landysh Khalitova و Leisan Zakirova و Lutsia Chukmarova (2017) بعنوان:

« **Studies the Social Media on Corruption Issues through Content Analysis** »

انصب الاهتمام على رصد نشاطات مكافحة الفساد المتواجدة عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية، وانطلقت من التساؤل حول كفاءات مواجهة الفساد باستخدام هذه الوسائل الحديثة، إذ ركزت على الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه الأخيرة في تسليط الضوء على قضايا الفساد والتبليغ عنها واعتبار ذلك سلوكا يساعد في مكافحة الفساد، كما تساءلت الدراسة عن مدى جدوى وفعالية ذلك. حيث افترضت أن:

1- قضايا الفساد ومكافحته تحظى بتغطية واسعة على الشبكات الاجتماعية الرقمية في جمهورية تارستان.

2- لا تسمح الشبكات الاجتماعية الرقمية بتقديم تقييم كاف لفعالية السلطات في مكافحة الفساد.

3- لا تستغل الشبكات الاجتماعية الرقمية بشكل كاف كأداة للتأثير في تشكيل دعاية لمكافحة الفساد.

4- تظهر بانتظام البيانات المتعلقة بنتائج استطلاعات الرأي حول مواقف الأفراد من الفساد وفعالية تدابير مكافحته في الشبكات الاجتماعية.

وقد اقتصت الدراسة بتحليل المناقشات عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية التي تتناول قضايا الفساد وأنشطة مكافحته بغية فحص فرضيات الدراسة إذ تم تحليل المحتوى المتعلق بالفساد ضمن خمس شبكات اجتماعية رقمية في جمهورية تارستان خلال سنة 2014 تمثلت أساسا في:

"Vkontakte", "Facebook", "Classmates", "Twitter", "Live Journal"

وتوصلت الدراسة في النهاية الى عدة نتائج مرتبطة باستخدام الشبكات الاجتماعية في مجال مكافحة الفساد، إذ تم تسجيل:

1) وجود ديناميكية إيجابية لنمو عدد المجتمعات المتعلقة بالفساد على الشبكات الاجتماعية الرقمية محل الدراسة، والتي عرفت وجود عدد معتبر من المجموعات التي كانت تهتم بالدرجة الأولى بإثارة قضايا الفساد وتلك التي تهتم بمكافحته مما يشير الى الإحساس الحقيقي بالمشكلة من طرف المجتمع المدني، وأشارت النتائج الى امكانية استخدام هذه المجموعات من قبل سلطات الدولة للاستجابة السريعة لوقائع ظواهر الفساد وردود الفعل عليها.

- (2) الا ان هذا التنامي لم يعكس تأثيرا كبيرا لهذه الشبكات في ممارسة الدعاية الكافية لمكافحة الفساد أو اظهار مدى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف السلطات في هذا المجال.
- (3) اختلفت الشبكات المدروسة في طرق تناول الفساد وحجم الاهتمام به.
- (4) المحتوى المرتبط بالفساد المقدم عبر شبكة "Vkontakte" كان في شكل بيانات للحقائق، وغالبا ما يتجه هذا المحتوى نحو إعطاء صورة سلبية للسلطات الروسية والوطنية لتتارستان.
- (5) تغطية قضايا الفساد على مستوى شبكة الفايسبوك اتسمت بكونها عامة وتمس جميع جوانب المجتمع، كما سجل انخفاض كبير في عدد المنشورات التي تتعلق بفساد المسؤولين، إضافة الى الاعتماد عادة على مصادر أخرى من شبكة الانترنت في التغطية كاليوتيوب YouTube.
- (6) لا يتم تغطية قضايا الفساد بشكل كاف على مستوى الشبكة الاجتماعية "Classmates"، نظرا لكونها نشأت بالأساس لغرض مختلف. الا انها سجلت تجربة مميزة لمجموعة "وسائل الإعلام المناهضة للفساد" / "anti-corruption media"، والتي تغطي القضايا المرتبطة بأنشطة مكافحة الفساد وفعاليتها، وتقدم صورة إيجابية عن السلطة.
- (7) تضمنت شبكة تويتر عرض قضايا متعلقة بالفساد في عدة مجالات وارتبط جزء كبير من المحتوى الذي يشمل تغطية الفساد بتشكيل صورة سلبية للسلطات الحالية كما أن 95.70% من الاخبار المتعلقة بالابتزاز كانت مرتبطة بالمدارس ورياض الأطفال.
- (8) تتم تغطية القضايا بشكل رئيسي عبر منصة التدوين Live Journal في شكل أخبار على الانترنت أقل من المناقشات.
- (9) كما أشارت الدراسة الى أن كثرة انتشار الفساد يجعل الافراد يتبنون موقفا متسامحا نسبيا معه، وان الحد الأدنى من الفساد والمتمثل في الأفعال الفاسدة البسيطة لا تستحق الإدانة الجادة، الى جانب تسجيل نظرة ازدواجية اتجاه الأفعال الفاسدة بحيث يميل الافراد الى اعتبار السلوك الفاسد الذي يصدر عنهم او عن المقربين منهم انه استجابة ضرورية للظروف الموضوعية ولا ترتبط بالفساد ولا تعتبر سلبية، بينما يعتبرون ان نفس السلوك الصادر عن غيرهم من الافراد فاسد ويمثل شخصية سلبية.

ركزت هذه الدراسة على إحصاء المجتمعات المتشكلة حول الفساد وحجم وكثافة المحتوى الذي تطرحه دون الاهتمام بنوعية المحتوى ولا آثاره المحتملة، كما انها لم تعطي معلومات حول أي الشبكات أكثر تأثيرا من ناحية القدرة على الانتشار السريع واحداث الصدى والتأثير المرغوب فيه لدى الافراد والسلطات

على حد سواء، وعليه فقد كانت بمثابة دراسة استكشافية لرصد تواجد المجتمعات المتعلقة بالفساد ومكافحته عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية.

في حين ركزت دراسات أخرى على العلاقة ما بين تبني وحجم الولوج للشبكات الرقمية وتراجع الفساد، من بين هذه الدراسات نجد دراسة Chandan Kumar Jha و Sudipta Sarangi (2017) بعنوان:

« Does Social Media Reduce Corruption? »

فقد تناولت بالأساس تأثيرات تبني التكنولوجيا الاتصالية المختلفة على الفساد داخل المجتمعات على مر العصور وصولاً إلى تبني شبكة الانترنت وتسخيرها في هذا المجال. مركزة على شبكات التواصل الاجتماعي كأحد أهم وأكثر تطبيقات الانترنت استخداماً، واتجهت نحو بحث العلاقة بين الولوج إلى شبكة الفايبروك، كمثال عن شبكات التواصل الاجتماعي، وتراجع مؤشرات الفساد، حيث تم تحليل البيانات المرتبطة بأكثر من 150 دولة اعتماداً على مؤشر مكافحة الفساد لسنة 2012 الصادر عن البنك الدولي، إلى جانب اعتماد إحصاءات شركة Quintly حول مواقع التواصل الاجتماعي من أجل الحصول على البيانات المرتبطة بالولوج إلى الفايبروك نسبة لعدد السكان. وخلصت الدراسة إلى أن:

(1) تبني التكنولوجيات الاتصالية الجديدة يساعد في مكافحة الفساد حيث تم اثبات ان هناك علاقة قوية وسلبية بين الولوج إلى الفايبروك والفساد، حيث يؤثر عليه احصائياً واقتصادياً.

(2) يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي ان تكون أداة فعالة في مكافحة الفساد وتؤثر عليه سلباً من خلال تسهيل نشر المعلومات والاتصال متعدد الطرق.

(3) هذا التأثير يمكن ملاحظته في كل من البلدان التي تتمتع بحرية الصحافة أو تلك التي تشهد قمعا لها.

(4) خلصت الدراسة أيضاً إلى ان هناك علاقة سلبية بين انتشار الانترنت في البلدان والفساد.

الملاحظ على هذه الدراسة ارتباطها بشكل أكبر بحجم استخدام الشبكات الاجتماعية الرقمية وليس بمضمونها، كما انها لم توضح الآلية التي تعمل بها هذه الشبكات من أجل احداث التأثير على مستوى الفساد أو الحد منه.

اهتمت الدراسات الى جانب ما سبق، بدور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز المساءلة والحد من الفساد على مستوى حوكمة المؤسسات الاقتصادية وهو ما اتجه له Maria Ruben Enikolopov and Konstantin Sonin، Petrova (2018) من خلال دراستهم المعنونة بـ:

" Social Media and Corruption"

اذ انطلقت من التساؤل عن إمكانات وسائل الاعلام الجديد في تعزيز المساءلة في البلدان غير الديمقراطية، حيث يتم قمع الاعلام التقليدي في كثير من الأحيان، مشيرة الى ان أداء هذا الدور معرض للاصطدام بمعضلتين اساسيتين قد يكون لهما انعكاسات بالغة عليه، ترتبط الأولى بسمعة المدونات الفردية ومن ثم مدى موثوقيتها وخضوعها للتلاعب والتوجيه، أما الثانية فتخص الرقابة التي تفرضها الحكومات على وسائل الاعلام الجديد وانشطة الدعاية. وهدفت الدراسة الى تحديد تأثير منشورات المدونات المتعلقة بالفساد على أداء الشركات التي تخضع لإدارة الدولة الروسية، هذه المنشورات تكشف فساد الإدارة العليا لهذه المؤسسات ومن ثم فساد الموظفين العموميين، وان كان هذا التأثير يقتصر على التغير في الأسعار على المدى القصير أم ان هناك تأثير على المدى الطويل على ممارسات هذه الشركات المستهدفة أي ان كانت منشورات المدونات تساعد بالفعل في تعزيز المساءلة، ومن ثم تمييز آليات تأثير وسائل التواصل الاجتماعي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم دراسة تأثير منشورات أكثر المدونات شهرة في روسيا المملوكة للمحامي والمعارض أليكسي نافالني Alexey Navalny، على أداء الأسهم ومعايير الممارسات في الشركات، وهي المنشورات التي تبلغ عن انتهاكات حوكمة الشركات والفساد بشكل صريح في الشركات الروسية العمومية. وافترضت الدراسة أن:

- 1- تدوينة نافالني Navalny لها تأثير سلبي على أسعار أسهم الشركات التي يكتب عنها.
- 2- لا يوجد تقلبات في تأثير مشاركات مدونة نافالني Navalny على أسعار أسهم الشركات التي يكتب عنها.
- 3- تعمل منشورات مدونة نافالني Navalny على زيادة معدل إدارة دوران رأس المال وتقليل عدد النزاعات مع المساهمين الذين يمثلون الأقلية في الشركات التي يكتب عنها. يزداد هذا التأثير مع شعبية مدونة نافالني Navalny.
- 4- يكون تأثير منشورات مدونة نافالني Navalny على عوائد الأسهم أقل إذا كان انتباه قرائه مشتتاً.

5- تعمل منشورات مدونة نافالني Navalny على تقليل متوسط حجم معاملات السوق.

لفحص هذه الفرضيات تم دراسة 318 تدوينة نشرت في المدونة خلال الفترة الممتدة من جانفي 2008 الى غاية شهر أوت 2011 مع تتبع عدد مرات إعادة نشرها او الإحالة لها عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة الى عدد التعليقات الخاصة بكل منشور. الى جانب ذلك استعانت الدراسة بالبيانات المتعلقة بأسعار الأسهم، حجم التداول، وعدد الصفقات المرتبطة بالشركات التي تناولتها المنشورات، ومقارنة التغيرات التي تحدث على مستواها قبل وبعد توقيت مشاركة المنشورات بشكل يومي، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- 1) أثرت المنشورات التي تناولت الفساد في الشركات العمومية على عائدات السوق الخاصة بها، بحيث كان لها تأثير سلبي على أداء الأسهم ويستمر هذا التأثير بمرور الوقت.
- 2) كما انها ساهمت في زيادة معدل دورة الإدارة وتحسين حوكمة الشركات من خلال زيادة المساءلة داخلها، وقللت من الصراع مع المساهمين الذين يمثلون الأقلية.
- 3) يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي ان تضبط الفساد حتى في ظل الدول ذات المنافسة السياسية المحدودة والتي تفرض رقابة شديدة على وسائل الاعلام التقليدية.

امتدت الدراسات الى الاهتمام بالعوامل المؤثرة في مواقف الافراد اتجاه الفساد وطرق التعبير عنها في مواقع الشبكات الاجتماعية الرقمية، كدراسة Guillermo Belda Mullor (2018) بعنوان:

"Citizens' Attitude towards Political Corruption and the Impact of Social Media".

التي سعت الى تحليل وكشف العوامل التي قد يكون لها التأثير الأبرز في توجيه مواقف المواطنين نحو الفساد السياسي، ومدى التشابه أو الاختلاف في هذه المواقف المعبر عنها في العالم الواقعي وتلك المعبر عنها عبر فضاء شبكة الانترنت ممثلا في منصة تويتر، حيث تمركز التساؤل الرئيسي الذي بنيت عليه إشكالية الدراسة حول ما هي العوامل التي لها تأثير أكبر على مواقف المواطنين اتجاه الفساد السياسي؟ وما هو الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي؟

وتم ربط تغير مستوى التسامح مع الفساد السياسي بمتغيرات تتعلق ب: السياق الاقتصادي، الضغط الاجتماعي، الوعي السياسي، الميول السياسي، ظهور أحزاب سياسية جديدة، والتعاطف السياسي.

حيث أجريت الدراسة على مرحلتين تمثلت الأولى بإجراء سلسلة مقابلات مع ما بلغ مجموعه 400 مبحوث من سكان مقاطعة فالنسيا الاسبانية الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة، والذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية. فيما ارتبطت المرحلة الثانية بتحليل النقاش السياسي عبر شبكة تويتر خلال المرحلة التي سبقت انطلاق الحملة الانتخابية للانتخابات العامة الاسبانية المقررة شهر جوان 2016، حيث تم جمع أكثر التغريدات المرتبطة بالفساد السياسي تداولاً والتي نشرت خلال الفترة الممتدة من 02 الى 13 جوان 2016 وقد بلغ عددها 2192 تغريدة. وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- (1) تسهم الأزمات الاقتصادية في خفض مستوى تسامح المواطنين مع الفساد السياسي.
- (2) يؤثر الضغط الشعبي بشكل كبير في مواقف المواطنين اتجاه الفساد السياسي أكثر من المعلومات الواقعية المتعلقة بالفساد، فتعرض الافراد لقضية فساد سياسي تحظى باستنكار شعبي واسع تجعلهم أقل تسامحا معها مما لو تعرضوا لمعلومات واقعية عنها لا تبرز مواقف بقية الأفراد اتجاهها.
- (3) الاخبار التي تؤثر بشكل أكبر على مواقف المواطنين من الفساد السياسي هي الأخبار التي تتضمن خسائر اجتماعية واقتصادية، فالخسائر المحتملة تجعل الافراد أقل تسامحا مع الفساد.
- (4) كلما زاد الوعي السياسي للمواطنين انخفض مستوى تسامحهم مع الفساد السياسي.
- (5) يميل المواطنون التقدميون (أنصار اليسار) الى كونهم أقل تسامحا مع الفساد السياسي مقارنة بالمحافظين.
- (6) مستوى التسامح مع الفساد السياسي منخفض لدى المواطنين الموالين للأحزاب السياسية الجديدة مقارنة بأولئك الموالين للأحزاب التقليدية والتي عادة ما ترتبط بشكل أكبر بالممارسات السياسية الفاسدة.
- (7) يرتفع مستوى التسامح مع الفساد السياسي كلما ارتفع مستوى التعاطف مع الحزب المعني بالأمر اذ يميل الأفراد الى التقليل من شأن الفساد إذا كان الحزب المفضل لديهم هو المتضرر، فمستوى تسامح المواطنين مع الفساد السياسي يعتمد على الطرف المتورط في قضية الفساد.
- (8) أبدى المناقشون على شبكة تويتر نفس المواقف التي عبر عنها المبحوثون في العالم الحقيقي حيث اظهر التحليل أن مستوى التسامح مع الفساد السياسي في النقاش على تويتر المرتبط بالفساد السياسي، منخفض بالنسبة للمستخدمين التقدميين (اليسار)، ومنخفض أيضا لدى المستخدمين الموالين للأحزاب الجديدة، كما ان التسامح مع الفساد السياسي على شبكة تويتر يرتفع مع ارتفاع مستوى التعاطف مع الحزب السياسي المعني بالأمر.

فالتوجه أو الميول السياسي، ظهور أحزاب جديدة، والتعاطف السياسي هي عوامل تلعب دورا رئيسيا في اكتشاف الاختلافات في مواقف المواطنين اتجاه الفساد السياسي.

بالنسبة للحالة الجزائرية في هذا المجال البحثي ما وقفنا عليه هو ندرة الدراسات التي عالجت الموضوع المرتبط بالعلاقة ما بين الشبكات الاجتماعية الرقمية والفساد في الجزائر سواء من حيث الاستخدام، أو التأثير، أو استشعار مواقف الافراد، أو طرق تفاعلهم مع المواضيع المرتبطة بالفساد في الجزائر، اذ لم تتوفر بين أيدينا سوى دراسة واحدة للباحث هواري حمزة (2014) بعنوان:

"مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي"

والتي انطلقت من اعتبار مواقع الشبكات الاجتماعية الرقمية بمثابة أرضية لبعث فضاء عمومي يسمح بمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل قضية الفساد، واختصت بدراسة المجتمعات الافتراضية الجزائرية على شبكة الفايسبوك وكيفية تناولها لقضية الفساد في مؤسسة سونطراك، وانطلقت من التساؤل حول قدرة هذه الأخيرة على تشكيل فضاء عمومي ديمقراطي وعقلاني قادر على احتضان الحوار العقلاني والنقاش العام في قضايا الشأن العام مثل قضية الفساد في سونطراك، وافترضت أن:

- 1- الفايسبوك ساهم في نزع القداسة عن بعض قضايا الشأن العام وكسر الطابوهات السياسية والدينية والاجتماعية كقضية الفساد في مؤسسة سونطراك.
- 2- ساهم الفايسبوك في تفتيت المجتمع الجزائري الافتراضي الى جماعات افتراضية متصارعة ومنغلقة على نفسها بدل التأسيس لفضاء عمومي مبني على النقاش العقلاني والديمقراطي.
- 3- شبكة الفايسبوك ارتقت بالانترنتيين الجزائريين الى مستوى النقاش العام وزادت من وعيهم حول القضايا الوطنية التي تحيط بهم كقضية الفساد في مؤسسة سونطراك.

اعتمادا على المنهج الوصفي ومنهج تحليل الخطاب وبتوظيف أداة تحليل المضمون تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل مضامين صفحة الفايسبوك "راديو ظروفوار" خلال الفترة الممتدة من 13 فيفري الى 12 أوت 2013 مع التركيز على تحليل منشور الصفحة الذي عرف تفاعلا كبيرا من طرف المستخدمين والذي تناول قضية الفساد في مؤسسة سونطراك، الى جانب تحليل التعليقات المصاحبة له، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

(1) يمثل حضور قضية الفساد في سونطراك نسبة منخفضة مقارنة بباقي المواضيع التي تناولتها الصفحة وكان اغلب شكل تم اعتماده في طرح هذه القضية هي الصور الى جانب توظيف النصوص بنسبة أقل.

(2) على مستوى النقاش العام أظهرت النتائج ان الحضور الذكوري كان طاغيا على الحضور النسوي. وان اغلب المشاركين يميلون الى استخدام اللغة العامية في النقاش الى جانب العربية الفصحى والفرنسية.

(3) كما كشف التحليل عن التوظيف الكبير للخطاب الديني في النقاش.

(4) اما فيما يخص مضمون المشاركات فقد تبين عدم استخدام الحجج، وغياب الاخلاقيات عن النقاش العام اذ سجل طغيان النزعة الاقصائية والتشهير في هذه الحوارات الى جانب استخدام السب والشتم وتوظيف الكلمات النابية وغير الأخلاقية.

لتخلص الدراسة في العموم الى فشل شبكة الفايسبوك في الجزائر في تأسيس فضاء عمومي بالمعنى الحقيقي نظرا لغياب النقاشات العقلانية وعدم قبول الآخر خلال التحاور، وطغيان النزعة الذاتية والتخوينية، والطابع الفضائحي، والانفعال العاطفي، مما يجعل الفايسبوك مجرد مساحة للتفيس والتعبير الذاتي، كما ان غياب النخب عن المشاركة في هذه النقاشات وتفضيلها خلق مجموعات منغلقة على نفسها ساهم بشكل كبير في تدني مستوى النقاش العام عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

تبقى نتائج هذه الدراسة محدودة كونها لم تعتمد عينة واسعة واقتصرت على منشور واحد وقضية واحدة وصفحة واحدة، كما انها ركزت بشكل أكبر على النقاشات الكلامية للمستخدمين دون التركيز على البناء المعرفي للمحتوى وطرق تناوله.

ما يلاحظ بشكل عام على الدراسات التي تم التطرق لها، هو تركيزها الشديد على مدى انتشار الوسيلة وذلك من خلال مقارنة مستويات استخدام الانترنت وتطبيقاته بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي ومستويات الفساد، الا انها لم تركز على محتوى الشبكات من ناحية البناء المعرفي والتوجيه الأيديولوجي، وكذا إمكانيات حدوث التلاعبات والدعاية المغرضة مما قد يؤثر سلبا على مواقف الافراد اتجاه الفساد ومدى ادراكهم ووعيهم به، ومن ثم وجب التوجه نحو دراسة المحتوى الرقمي المتعلق بالفساد عبر هذه الوسائط الاتصالية المستحدثة، والوقوف على تجربة المستخدم كمنتج للمعلومة الخاصة بالفساد وليس كمنتقى فقط تماشيا مع خصوصيات الوسيط الالكتروني، الى جانب تحليل تفاعلات المستخدم مع

هذا المحتوى وكيف يبني موقفه اتجاهه انطلاقاً من تفاعله مع غيره من المستخدمين، وهذا من خلال التساؤل حول كيفية طرح وتناول المواضيع المتعلقة بالفساد، وخصوصية الرسالة الاتصالية المرتبطة به، وكيف يناقش الأفراد القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد باعتبارها قضية عامة وضمن فضاء يمتاز بقدر كبير من الحرية والتنوع بعيداً عن أشكال القمع التقليدية. في هذا الإطار نتجه دراستنا هذه نحو محاولة الوقوف على هذه الجوانب ودراستها وربطها بالمجتمع والمستخدم الجزائري.

تساؤلات الدراسة:

انطلاقاً مما سبق وبناءً عليه تم هيكلة إشكالية الدراسة ضمن تساؤل رئيسي يدور حول:

كيف يتم استغلال الشبكات الاجتماعية الرقمية ممثلة في شبكة الفايسبوك، باعتبارها فضاءً مفتوحاً للنقاش العام والتداول المعلوماتي، في معالجة القضايا المتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر؟ وإلى أي مدى يمكن لهذه الشبكة أن تعزز ظهور مجال عام رقمي حول الظاهرة وتوسع نطاق المشاركة فيه؟ وهو التساؤل الذي تم تفكيكه إلى عدة تساؤلات فرعية تشمل ابعاده الرئيسية وتحلله انطلاقاً من ثلاثية البعد البنيوي (الهيكلي)، البعد التمثيلي، والبعد التفاعلي.

اذ تمت صياغة التساؤلات على النحو التالي:

البعد الهيكلي:

1- ما هي الخصائص الشكلية لبنية الخطاب التداولي المتشكل حول ظاهرة الفساد في الجزائر عبر صفحات شبكة الفايسبوك؟

2- ما هي اشكال تفاعل المستخدم مع المحتوى المتعلق بالفساد في الجزائر عبر صفحات شبكة الفايسبوك؟

البعد التمثيلي:

3- ما هي قضايا الفساد في الجزائر التي تم تداولها عبر صفحات الفايسبوك؟ وما هي مداخل تناولها؟

4- ما هو التأثير المعرفي للمساحات التواصلية المتشكلة عبر الفايسبوك فيما يخص ظاهرة الفساد في الجزائر؟

البعد التفاعلي:

5- هل يحقق النقاش العام المتشكل حول ظاهرة الفساد في الجزائر عبر صفحات الفايسبوك الشروط المعيارية للتداول العام؟

هذا ويتضمن البعد الهيكلي بحث الخصائص الشكلية لبنية المعلومات المطروحة عبر شبكة الفايسبوك وأشكال التفاعل معها، والذي يمكن قياسه انطلاقا من مؤشرات: الثراء المعلوماتي، الثراء السياقي، عوامل الجذب، المصادر، والثراء التفاعلي.

اما البعد التمثيلي فيخص المضمون المتعلق بقضايا الفساد المطروحة وطبيعة هذا الطرح والذي تحده مؤشرات: الاحداث الاجتماعية (قضايا الفساد)، ممثلات الاحداث الاجتماعية، الفاعلين الاجتماعيين. في حين يستدل على التأثيرات المعرفية لهذه المساحات التواصلية الرقمية عبر مؤشرات: الحجاج، أفعال الكلام، التوجه الأيديولوجي، العاطفة الاجتماعية، الموقف، الاتجاه، والهدف.

وأخيرا يتعلق البعد التفاعلي بملامح النقاشات والتفاعل مع قضايا الفساد ضمن المجال العام المتشكل حولها، والتي تتحدد وفقا لمؤشرات: العقلانية التواصلية، وضعية الكلام المثالية، وأخلاقيات النقاش.

مداخل نظرية:

تم تبني نظرة تقنو-اتصالية في دراسة الإشكالية وتفسير العلاقات بين متغيراتها، إذ تحمل بعدين محوريين يحددان الملامح العام لها، يتعلق الأول بالبعد التقني للوسيط محل الدراسة ممثلا في الشبكة الاجتماعية الرقمية الفايسبوك، أما البعد الثاني فهو اتصالي اجتماعي يتعلق باستخدام الوسيط في مجال النقاشات العامة المتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر، وعليه اعتبرت منصة الفايسبوك كتقنية للعمل أو الفعل العام العلني المرتبط بظاهرة الفساد.

فالبعد الأول يتطلب تحليل الإمكانيات التقنية التي يتوفر عليها الوسيط وانعكاساتها على بناء الرسالة الاتصالية، وخيارات التعامل معها بما يسمح بتحقيق الفهم والادراك لمضمونها، إضافة الى مدى قدرته على تحقيق مفهوم العام من خلال إمكانيات النشر والتوزيع، في حين يرتبط البعد الثاني بدراسة استخدامات المنصة وطرق توظيفها في المشاركة العامة في مناقشة القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد، وكيفية تنظيم الممارسات التفاعلية الحوارية عبرها. انطلاقا من هذا تم المزج بين عدة مداخل نظرية بغية تحليل وتفسير

الظاهرة محل الدراسة والاجابة على التساؤلات المرتبطة بالإشكالية وتمثلت هذه المداخل أساسا في مدخل ثراء الوسيلة الإعلامية، ومدخل المجال العام.

نظرية ثراء وسائل الاعلام:

توفر نظرية ثراء الوسيلة اطارا نظريا ومفاهيميا يسمح بقياس إمكانات الوسائل من حيث قدرتها على إيصال معلومات ثرية قادرة على تغيير الفهم وايضاح المعنى، عبر تقليل الغموض الذي يكتنف الرسالة الاتصالية، واقترحت هذه النظرية من طرف كل من ريتشارد دافت Richard Daft وروبرت لانجل Robert Lengel من خلال مقالهما الذي طرح سنة 1986 (W. Littlejohn & A. Foss, 2009, p. 641). وقد اهتمتا أساسا بدراسة الاتصال داخل المؤسسات والمنظمات، عبر تركيزهما على الاستراتيجيات الاتصالية المعتمدة من طرف المديرين في تسيير المعلومات وطرق اختيار الوسائل بما يناسب الظروف الاتصالي، وخلص الباحثان الى أن تحسين الأداء الاتصالي داخل المنظمة ينطلق من ربط خصائص وسيلة الاتصال بمتطلبات المهمة الاتصالية من حيث بساطتها أو تعقيدها (R. Dennis & T. Kinney, 1998)، اذ صنفا المواضيع التي قد تشكل مضمون الاتصال الى نوعين:

مواضيع عدم اليقين uncertainty: وهي المعلومات التي تكون غير واضحة نظرا لافتقارها للكم المطلوب والكافي من البيانات، فعدم اليقين يعني غياب المعلومات، ومع زيادة المعلومات يتناقص عدم اليقين (Daft & Lengel, 1984, p. 05).

مواضيع متعددة المعنى equivocality: وهي المواضيع التي تتضمن لبسا ناتجا عن إشارة المعلومات الى معاني وتفسيرات متعددة وربما متضاربة مما يشكل تحديا للمشاركين في الموقف الاتصالي من أجل الوصول الى معنى مشترك (Daft & Lengel, 1984, p. 06).

انطلاقا من هذا ترى نظرية ثراء الوسائل أنه كلما زاد تعقيد وغموض الرسالة الاتصالية كلما تطلبت تضمينا أكثر للمعلومات بما يفك تعقيدها ويزيل الغموض عنها، وهو ما يستوجب اختيار وسيلة اتصالية تتيح هذا التعدد، أي انها تتمتع بالثراء المعلوماتي والذي تم تعريفه على أنه القدرة على تغيير الفهم خلال فترة زمنية، وأنه يعكس القدرة المحتملة للبيانات على حمل المعلومات (L. Daft & H. Lengel, 1983, p. 07)، ومنه تم تصنيف الوسائل حسب ثرائها الى وسائل ثرية ووسائل أقل ثراءً، وعموما يتأثر ثراء الوسيلة بأربعة عوامل:

- 1- قدرة الوسيلة على حمل ونقل إشارات متعددة.
- 2- فورية رجع الصدى (سرعة التفاعل مع الرسائل التي يتيحها الوسيط).
- 3- تنوع اللغة المستخدمة.
- 4- التركيز الشخصي للوسيلة (القدرة على تخصيص الرسالة للمتلقي) (W. Littlejohn & A. Foss, 2009, p. 642).

الوسائل الأكثر ثراءً تمكّن المستخدمين من التواصل بسرعة وفهم أفضل للرسائل الغامضة أو التي تتضمن لبسا وعليه سيكون أداؤها أفضل في المهام الاتصالية التي تتضمن مواضيع متعددة المعنى وتحتمل أكثر من تفسير لأنها تزود المتصلين بمعلومات كثيرة وفائض في الرسائل.

أما الوسائل الأقل ثراءً يكون أداؤها أفضل في المهام الاتصالية الأقل تعقيدا وغموضا.

واعتبر Daft وLengel أن الاتصال الشخصي وجها لوجه وسيلة ثرية لأنها تتضمن الى جانب الكلمات المنطوقة إشارات إضافية (تعبيرات الوجه، نغمة ودرجة الصوت، حركة الجسد) تعمل معا كمعلومات توضح المعنى وتسهل الفهم، في حين تعتبر الوسائل المكتوبة أقل ثراءً كون معنى المعلومة في الرسالة المكتوبة يأتي من النص في حد ذاته، طريقة بناءه، والسياق الذي أنتج فيه (Tanupabrungsun & Hemsley, 2018, p. 02).

تعد هذه النظرية من أكثر النظريات تأثيرا في مجال الاعلام الجديد، نظرا لما تتوفر عليه وسائل هذا الأخير من إمكانات اتصالية ومعلوماتية متعددة، وتنوع في المضامين المقدمة مما يساعد هذه الوسائل في التغلب على الغموض والشك الذي ينتاب المستخدمين المتعرضين لها (عبد الحميد، 2015، ص 87).

وقد تم تكييف هذه النظرية مع معطيات الدراسة الحالية في محاولة لفحص استغلال عناصر الثراء التي تتوفر عليها شبكة الفايبروك في معالجة المواضيع المتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر، فموضوع الفساد من المواضيع ذات الدلالات والابعاد المتعددة والتي يشوبها الغموض وعدم اليقين في غالب الأحيان، كما ان غياب القدر الكافي من المعلومات حولها يؤدي الى وقوع لبس في فهم البيانات المرتبطة به، لذا فهذا النوع من المواضيع وحسب نظرية الثراء المعلوماتي يحتاج الى استخدام وسائل ثرية تبسط الفهم وتحققه بسرعة. انطلاقا من هذا يتوقف ثراء المحتوى المتضمن في شبكة الفايبروك على توفر عناصر الثراء المعلوماتي، الثراء السياقي، والثراء التفاعلي.

- 1- يتناسب الثراء المعلوماتي مع خيارات تصميم الرسالة الاتصالية ومدى اشتمالها على التعدد في الإشارات الحاملة للمعلومات، إذ تتيح شبكة الفايبروك خيارات متعددة في بناء المحتوى تجمع بين اشكال متنوعة من الإشارات (نص، صور، فيديو، روابط، رسوم، وسائط متعددة)، كما يشمل التعدد في اللغة المستخدمة في التعبير عن المعنى الذي يحمله المحتوى.
- 2- أما الثراء السياقي فيحيل الى مدى إعطاء بعد أكبر للمحتوى المتعلق بالفساد من خلال جعله جزءا من سياق أكبر وأشمل من جهة، ومن جهة أخرى، تحقيق التركيز الشخصي للمحتوى بحيث ينتظم ضمن المحتويات الموجهة لفئة معينة من المستخدمين الذين يملكون اهتمامات حول هذا الموضوع، وان كان المحتوى متاح لجميع المستخدمين من أجل الاطلاع عليه. ويتجسد الثراء السياقي من خلال استخدام الوسوم أو ما يسمى بالهاشتاق.
- 3- الثراء التفاعلي ينعكس من خلال أشكال وسرعة التفاعل مع المحتوى بمجرد التعرض له، فالفايبروك يوفر نوعين من التفاعلات أحدهما صامت أو تعبيرى (تقييم أهوائي) يمكن ان يعوض حركة الجسم وإيماءات الوجه، والآخر فعال يتجسد من خلال التعليقات. إضافة الى التركيز الشخصي للوسيلة ويتأتى ذلك من كون استخدام هذه الشبكة وتلقي محتواها والتفاعل معه يكون بشكل منفرد ومنه فكل مستخدم يشعر بتخصيص الرسائل له بشكل شخصي.

نظرية المجال العام

برزت هذه النظرية من خلال العمل الذي نشره هابرماس سنة 1962م تحت عنوان « The Structural Transformation Of The Public Sphere » وهي نظرية تهتم بدراسة التفاعلات الحوارية ذات الأساس العقلاني التي تنشأ ما بين الأفراد حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، حيث يشير المجال العام الهابرماسي (أو التداولي) الى الفضاء التواصلي الذي تم تشكيله من خلال التداول النقدي العقلاني حول المشكلات العملية، و تنتج هذه المداولة رأيا عاما متشكلا بشكل نقدي، والذي بدوره يتيح فحص وتوجيه عملية صنع القرار الرسمي (Dahlberg, 2013, p. 04)، ما جعل هذه النظرية تُعتمد بشكل واسع في دراسة المشاركة الديمقراطية للمواطنين داخل المجتمع. وقد استلهم هابرماس فكرة المجال العام التمثيلي من خصائص المجال العام القديم الذي ارتبط بالحضارة الإغريقية، والذي كان معارضا للمجال الخاص، هذا الأخير الذي وصفته هانا ارندت Hannah Arendt باعتباره مرتبطا أساسا بضرورات الحياة على شاكلة الإنتاج (العبيد) والتكاثر (النساء) في مقابل المجال العام الذي ارتبط بعالم السياسة، والعمل،

والحرية، وشكل مساحة الظهور التي تمكن من رؤية الفرد والاستماع إليه من قبل الآخرين ضمن الفضاءات العامة التي كانت تجسدها التجمعات الديمقراطية، المحاكم، المسارح، وساحات المعارك، ومن ثم تحقيق عنصر التميز الذي يؤدي إلى الشهرة نظرا للأداء العلني للفاعل داخل المجتمع (W. Littlejohn & A. Foss, 2009, p. 814).

ونظر هابرماس إلى المجال العام التمثيلي باعتباره قائما على الدعاية التمثيلية الممارسة من طرف الاقطاعيين خلقا للقوة والسلطة وحفاظا عليهما، إلا أنه ارتبط خلال عصر التنوير بظهور الجمهور الذي يشير إلى اجتماع المواطنين العقلانيين، والذي مثله خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أفراد الطبقة البرجوازية في أوروبا، أين شكل القراء ندا ناقدا لسلطة وقوة الدولة المطلقة، ليتحول المجال العام إلى مساحة تطرح علاقة مواجهة ومعارضة بين السلطة (ممثلة للدولة) والمواطنين (ممثلين للمجتمع)، بحيث يكون الوسيط في هذه المعارضة هو الاستخدام العام للعقلانية، واتجه هابرماس إلى وصف المجال العام باعتباره فضاءً رمزيا يتشكل أساسا عبر عملية الحوار التي تأخذ شكل المناقشة، ويتضمن فصلا حادا ما بين المجال الخاص الذي يعد شيئا متعلقا بحياة الأفراد ومصالحهم الخاصة بعيدا عن اهتمامات الجماعة، والمجال العام الذي يشترك فيه جميع أعضاء المجتمع بشكل متساوي ويستغلونه في معالجة القضايا العامة بشكل عام وعلني (Habermas, 1993, p. 38)، فهو بذلك فضاء معياري مجازي يضمن جولان الأفكار ويتعالى عن اعتبارات المكان والانتماء (المرابط، 2018، ص 29).

وان كان هابرماس في بداية طرحه لفكرة المجال العام قدم تفسيراً أيديولوجياً سياسياً له، إلا أن الانتقادات التي طالت هذه النظرة من حيث صعوبة التحقق وربطها بسياقات اجتماعية وتاريخية معينة غير قابلة للتعميم، إضافة إلى البعد الإقصائي المتضمن فيها، جعله يتجه نحو تبني تفسير اتصالي للمجال العام من خلال نظريته الفعل الاتصالي، حيث ميز بناءاً على ذلك بين أنواع الفعل الاجتماعي التي تتم عن طريق اللغة وقسمها إلى نوعين:

فعل استراتيجي يقوم على تحقيق غايات محددة بوسائل معروفة وهو حسب هابرماس وانطلاقاً من نظرية أفعال الكلام، يميل إلى استخدام أفعال الكلام التأثيرية التي تعتمد القوة غير العقلانية (W. Littlejohn & A. Foss, 2009, p. 142).

فعل تواصلية وهو الفعل الموجه نحو تحقيق إجماع عقلائي، وينطوي عادة على توظيف أفعال كلام إنجازية تتضمن ادعاءات صلاحية إما تقريرية /وصفية، تنظيمية، أو تعبيرية وهي الادعاءات التي

يستند إليها في نقد أي قول له قوة إنجازية مادام يقدم ادعاءات تفترض أمورا في العالم الخارجي، ويتحقق الفعل الاتصالي عندما يتم توجيه الافراد نحو تبادل الأقوال في محاولة للتوصل الى فهم حول الادعاءات المقدمة (أبو النور حسن، 2012)، اذ يتخذ شكلا غير وظيفي وغير أدائي وانما يكون عقلاني وجدلي وحواري (سالفاتوري، 2012، ص 141).

ومن ثم يربط هابرماس المجال العام بمعايير ثابتة تتمثل أساسا في إقامة علاقة تواصل ما بين مجموعة أفراد يتحررون من ذواتهم الخاصة الى صالح التداوت العام، وتتجسد هذه العلاقة من خلال الانخراط في حوار مبني على أساس تبادل الحجج المتضمنة ادعاءات حول العالم الحقيقي ما يجعلها قابلة للنقد والتقييم العقلي، وتكون هذه العلاقة متحررة من كافة أشكال الهيمنة والسيطرة والتمييز وتضمن المساواة في المشاركة لجميع الأفراد، فالمنخرطين في المناقشة العامة ملزمين باحترام افتراض أن كل الأفراد المعنيين بالحدث أو القضية محل النقاش يستطيعون المشاركة، أحرار ومتساوين، في البحث عن الحقيقة أين تكون سلطة الحجة الأقوى هي الوحيدة التي يمكن الاحتكام إليها (Miège, 2010, p. 68).

تفسر نظرية المجال العام بذلك التداول العام حول المشكلات والقضايا المجتمعية التي تثير اهتمام الجماعة على أساس النقاش القائم على العقلانية التواصلية والمحتكم الى أخلاقيات النقاش. فالعقلانية التواصلية تشير الى تحكيم العقل التواصلية الذي يتجاوز العلاقات الاجتماعية المبنية على الاكراه والهيمنة الى علاقات اجتماعية سليمة وصحية قائمة على الحوار والنقاش الذي يهدف الى تحقيق الفهم والاتفاق والإجماع، والذي يتحقق انطلاقا من تبادل الحجج التي تفترض ادعاءات صحة قابلة للنقد، اذ يقر هابرماس بعجز الذات عن امتلاك الحقيقة المطلقة لذا يرى أنه من الأجدى التحول نحو البحث عن حقائق متفق بشأنها، يلعب الحوار دورا مركزيا في بلورتها مما يسمح بتجنب الصراع الاجتماعي (مصدق، 2005، ص 121).

أما أخلاقيات النقاش فهي مجرد معايير تنظم العملية التواصلية التداولية وتبلور أشكال التفاهم الذي يتم بين الأفراد في إطار العقلنة اللغوية (بومنير، 2010، ص 121) وهي تحتم الإلتزام بقواعد عامة أثناء الانخراط في المناقشة العامة تتمثل في: اعلان الموقف من القضية محل التداول، وابداء الاستعداد للتعاون مع الآخرين من خلال طرح أسباب وبواعث الموقف المتخذ وتبريره، مع احترام حرية كل فرد مشارك في ما يقوم به والموقف الذي يتخذه مادام يحوز السلطة الإيستيمية في صيغة المتكلم، هذه الأخيرة تتم ممارستها بغرض البحث عن اتفاق عقلاني مدروس، ومن ثم اختيار الحلول التي تكون

مقبولة من طرف الجماعة المنخرطة في النقاش العام (هابرماس، 2010، ص 26)، وبهذا تتحقق وضعية الكلام المثالية أثناء التداول العام.

تم اعتماد نظرية المجال العام في هذه الدراسة بغية تفسير التفاعلات الحوارية التي تنشأ حول القضايا المتعلقة بظاهرة الفساد انطلاقاً من النظر الى الشبكات الاجتماعية الرقمية باعتبارها فضاءً رمزياً يسمح بتشكيل مجال عام افتراضي أو رقمي، وعليه سيتم فحص التداول الرقمي حول ظاهرة الفساد في الجزائر ومحاولة تفسيره اعتماداً على متطلبات المجال العام ومعاييره، وكذا بحث مدى توفر هذه المتطلبات أو غيابها من خلال دراسة شقين:

يتمثل الأول في دراسة المنشورات المتعلقة بقضايا الفساد باعتبارها المحفز الأول لبدء النقاش التداولي، ويكون ذلك من خلال فحص ودراسة بناء الحجج المتضمنة فيها ومدى انطوائها على ادعاءات الصلاحية التي حددها هابرماس مما يجعلها قابلة للنقد العقلي، وكذا الأفعال الكلامية التي تم توظيفها بما يحقق شروط العقلانية التواصلية.

أما بالنسبة للشق الثاني، فيتضمن دراسة التفاعلات النقاشية التي تتشكل حول هذه المنشورات من حيث مدى التزام المنخرطين فيها باتخاذ وضعية الكلام المثالية التي تسمح بتحقيق شروط العقلانية التواصلية التي تحكّم العقل التواصلية الرامي الى تحقيق الفهم والاجماع، وكذا احترام أخلاقيات المناقشة.

اهم المفاهيم:

الفساد:

وردت كلمة الفساد في اللغة العربية كنقيض للصالح، يقال فسَد الشيء، يفسُد ويفسُد وفسُدَ فسادا وفسودا، فهو فاسد وفسيد فيهما، وتفسد القوم: تدابروا وقطعوا الأرحام. والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح (ابن منظور، ص335).

وجاء في التفسير الكبير للرازي أن الفساد خروج الشيء عن كونه منتقعا به، ونقيضه الصلاح (الرازي، 1981، ص 73).

كما وردت كلمة الفساد في القرآن الكريم في عدة مواضع وحملت معاني مختلفة، فقد وردت تعبيراً عن الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى " **الذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً** " (القصص، 83)، وحملت معنى الجذب والقحط في قوله تعالى " **ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون** " (الروم، 41)، ووردت بمعنى عصيان اطاعة الله كما في قوله عزَّ وجل " **إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقتلوا أو يُصلبوا أو تُقطعَ أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنقوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم** " (المائدة، 33).

أما في اللغة الإنجليزية فيرجع أصل كلمة الفساد الى الفعل اللاتيني Rumpere الذي يعني كسر أو خرق، والفساد Corruptio أما الشخص الفاسد فيطلق عليه Corruptere (Rey-Delove & Rey, 2004, p. 558) وجاء في قاموس Oxford أن الاسم Corruption مشتق من الفعل الإنجليزي Corrupt الذي يعني القيام بشيء غير صالح أو تحويل الفرد الى فرد غير صالح. أما الصفة Corrupt فتحمل ثلاثة معاني: ¹ أخلاقياً تعني تدهور القيم الأخلاقية وانحلالها في المجتمع أو على مستوى فكر الفرد، ² وفي مجال الأعمال انعدام الأمانة والشرف بسبب تلقي الرشوة، ³ وفي مجال المعلوماتية تعني وجود أخطاء أو تغييرات في البرامج تجعلها مختلفة عن طبيعتها الأصلية (Oxford, 2008, p. 98).

أما اصطلاحاً فيرتبط تعريف الفساد بمتغيرين أساسيين هما تحقيق منفعة خاصة، وانتهاك القواعد والمعايير، ويعرف وفق لذلك بأنه:

*كل فعل يؤدي الى حياد الفاعل الاجتماعي عن وظائفه المشروعة، ولا سيما بالوسائل المالية. وقد يمس الفساد فرد (عن طريق المال، تقديم وعود، التهديد او عن طريق أي وسيلة أخرى)، او عمل منظمة حكومية عبر تشويه القواعد المقبولة من اجل تحقيق المنفعة (مثل الفساد الانتخابي، الفساد الرياضي)، أو بمفهوم أشمل كما يقدمه الفلاسفة من أمثال ميكيافيلي Machiavel ومونتسكيو Montesquieu يشير الفساد الاجتماعي الى التغيير الواسع الذي يمس المؤسسات وتعرضها للاختلاس لتحقيق المنفعة الخاصة (Ansart, 1999, p. 120).

فالفساد وفقا لذلك هو كل سوء وانحراف في ممارسة الوظائف المنوط بالفرد القيام بها، سواء بشكل منفرد أو في إطار منظمة أو مؤسسة بحيث يهدف هذا الانحراف الى تحقيق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة، الا ان ممارسة الفساد لا تقتصر على الوسائل المالية فقط وانما تشمل كل ما من شأنه التأثير على الممارسة العادية للنشاط الوظيفي وهو ما نستشفه في التعريف الذي يشير الى الفساد بأنه: *يظهر عندما يلتمس أحدهم أو يعرض عمولة غير مشروعة أو أي ميزة أخرى غير مستحقة تؤثر على الممارسة العادية لوظيفة ما. يتعلق بكل من إعطاء عمولة (فساد نشط) وتلقي واحدة (فساد سلبي) (Delattre, 2000, p. 161).

وهو أيضا: عرض ومنح، استلام أو إلتماس، بشكل مباشر أو غير مباشر، أي شيء ذو قيمة للتأثير على قرارات طرف آخر (International Financial Institutions, 2006, p. 01)، أي ان صفة الفساد تلحق بكل من متلقي الميزة ومانحها.

*وفي الحياة العامة يشير الفساد الى استخدام السلطة العامة لتحقيق المنفعة الخاصة أو الحصول على الأفضلية أو النفوذ، أو تحقيق منفعة مجموعة أو طبقة، بطريقة تشكل انتهاكاً للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الرفيع (Aikin, 1964, p. 142)، فهو بذلك يتضمن، انتهاكا للواجب العام أو خروج عن المعايير الأخلاقية العالية، بحيث يكون هذا الفعل غير قانوني يشمل خرقا للقوانين التي تحكم أداء الواجب العام وممارسة السلطة العامة الممنوحة، كما يمكن ألا ينتهك القوانين لكن يرتبط بالخروج عن المبادئ الأخلاقية في مقابل تحصيل المنفعة الخاصة التي تأتي في شكل عائد مالي أو نفوذ أو سلطة أو مكانة أو هيبة. وفي تعريف آخر تم ربط الفساد ببيع الخدمات المرتبطة بالسلطة السياسية والإدارية الممنوحة للفرد في إطار التبادل الاجتماعي، اذ عد الفساد:

*شكل من أشكال التبادل الاجتماعي السري الذي يقوم من خلاله أصحاب السلطة السياسية والإدارية بتسعير سلطات اتخاذ القرار والتأثير التي يمارسونها بموجب تفويض أو وظيفة، أي يمنحون قيمة نقدية لسلطاتهم التي يمارسونها لصالح تحقيق منفعة أو خدمة للغير بموجبها. فالفساد يفترض خرقاً للمعايير التي تحدد المصلحة العامة. تختلف هذه المعايير والأعراف باختلاف المجتمعات والفئات الاجتماعية والأوقات (Contamin, 2010, p. 63).

والفساد كظاهرة وكممارسة تحمل عدة أبعاد ويختلف مفهومها وتمثيلها باختلاف الميدان الذي تحدث فيه، فالفساد قانونياً يشير إلى كل فعل يترتب عنه انحراف في تطبيق القواعد القانونية والتشريعات الرسمية وعدم الالتزام بها. أما إدارياً واقتصادياً فيرتبط بسلوك الموظف أثناء أداءه لوظيفته وهو يعني مخالفة القواعد التنظيمية التي تحكم نشاط المؤسسة والعملية البيروقراطية، سواء كان ذلك في القطاع العام أو القطاع الخاص. وسياسياً يحيل إلى سوء استغلال السلطة السياسية في صنع واتخاذ القرارات التي تحدد طبيعة وملامح النظام السياسي للدولة. ومن ناحية اجتماعية يشير إلى انتهاك القواعد والمعايير التي تحكم وتنظم التفاعلات الاجتماعية ذات الطبيعة التبادلية، والمتفق عليها بين أفراد المجتمع، والتي تحدد بدورها وظيفة كل مكون من مكوناته. ويكون كل ذلك مدفوعاً بالرغبة في تحقيق مصلحة أو منفعة خاصة سواء كانت شخصية أو لصالح جهة أخرى.

اجرائياً:

يشير الفساد بشكل عام إلى كل فعل من شأنه التأثير في السير والتطبيق الصحيح لأدوار الأفراد داخل المجتمع، إذ ينطوي على سوء استخدام، وانتهاك، وخرق للقواعد والتنظيمات والمعايير والمبادئ السياسية، أو الاقتصادية، أو القانونية، أو الاجتماعية، أو الإدارية، أو المهنية، أو الأخلاقية التي تحكم الوظيفة أو النشاط الذي يمارسه الفرد أو السلطة التي يتمتع بها، في مقابل الحصول أو تحصيل وتحقيق منفعة خاصة (مادية أو غير مادية) على حساب المنفعة العامة، سواء كانت هذه المنفعة لصالح الشخص الذي قام بفعل الخرق أو لصالح جهة أخرى.

شبكات التواصل الاجتماعي:

يشار إلى شبكات التواصل الاجتماعي بعدة تسميات أخرى أبرزها وأكثرها تداولاً مصطلح الشبكات الاجتماعية الرقمية Digital social networks، ومواقع التشبيك الاجتماعي Social networking sites، وتحمل التسمية في مضمونها بعدين أحدهما اجتماعي والآخر تقني، فهذه الشبكات هي امتداد تكنولوجي للشبكات الاجتماعية الحقيقية، لذا فإن تحديد معنى الأولى يستلزم تحديد معنى الثانية.

فمن الناحية اللغوية يتضمن مفهوم الشبكة معنى التشبيك المستمد من الشَّبْكُ بمعنى الخلط والتداخل، ومنه تشبيك الأصابع. ويقال شَبِكَ الشيء يشبِّكه شبكا فاشتبك وشبَّكه فتشَبَّك أنشَبَ بعضه في بعض وأدخله. وتشبكت الأمور وتشابكت واشتبكت: التبتت واختلطت (ابن منظور^٣، ص-ص: 446-447).

والشبكة في اللغة الإنجليزية network تشير في مفهومها الاجتماعي إلى مجموعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من الأشخاص أو المؤسسات... الخ. كما تشير إلى ارتباط مجموعة من أجهزة الحاسوب ببعضها البعض بما يسمح بمشاركة المعلومات فيما بينها (Oxford, 2008, p. 294) فالشبكة قد تكون عبارة عن كيان مادي (في صورة شبكات الطرق، شبكات الهاتف... الخ) أو اجتماعي (شبكة الأصدقاء مثلاً).

ويطلق مصطلح الشبكة في علم الاجتماع على الهيكل المتشكل من الاتصالات والتبادلات أو العلاقات بين الأشخاص أو المؤسسات" (Degenne, 2005, p. 600) وهي بذلك كيان لامادي يمكن ادراكه وتحديده انطلاقاً من التفاعلات والتبادلات بين مجموعة من الأعضاء المرتبطين ببعضهم البعض (Monziols, Raviart, & Lesueur, 2014, p. 06).

فهيكلياً، يمكن القول أن الشبكة الاجتماعية هي مجموعة من العلاقات بين مجموعة من الجهات الفاعلة. يمكن أن تكون هذه العلاقات شديدة التنوع في طبيعتها، حيث يخضع الكل المعني للتنظيم (مؤسسة مثلاً) أو لا (كشبكة الأصدقاء)، وهي كلٌّ يظهر أعضائه درجة معينة من الاعتماد المتبادل" (Forse, 2002, p. 200).

يؤكد مفهوم الشبكة من الناحية الاجتماعية عموماً على حقيقة أن كل فرد لديه روابط مع أفراد آخرين، كل منهم بدوره مرتبط بقليل أو البعض أو العديد من الأشخاص الآخرين، وما إلى ذلك. وتشير عبارة "الشبكة الاجتماعية" إلى مجموعة الفاعلين (الأفراد) والروابط فيما بينهم (Wasserman & Faust, 1994, p. 09).

أما الشبكات الاجتماعية الرقمية فهي عبارة عن مجموعة من المواقع المتواجدة على شبكة الانترنت، تتيح التواصل بين الافراد المنتسبين لها في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء، ويتم هذا عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل ارسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة معلوماتهم التي يتيحونها للعرض (علم الدين، 2014، ص-ص: 286-287).

يمكن اعتبارها أيضا بأنها: منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهويات (بلخيري، 2014، ص 20).

كما تعرف بأنها مواقع الكترونية تقدم خدمات اجتماعية لمستخدميها لأغراض التواصل الإنساني والاجتماعي (ساري، 2016، ص 93)، ومنه جاءت تسميتها بشبكات التواصل الاجتماعي غير ان Boyd و Ellison (2008) يتجهان نحو رفض استخدام هذه التسمية كون كلمة "تواصل" تركز على انشاء وربط العلاقات بين الغرباء غالبا بناء على الاهتمامات المشتركة أو الآراء والأنشطة والتوجهات، والاتصال الشبكي يعد أحد الممارسات على مستوى هذه المواقع إلا انه ليس الممارسة الأساسية في العديد منها ولا هو ما يميزها عن الأشكال الأخرى من الاتصال عبر الكمبيوتر، كما ان المستخدمين لا يتطلعون دائما الى البحث عن ربط علاقات جديدة مع الآخرين وانما يكتفون بالاتصال بالأشخاص الذين يشكلون شبكتهم الاجتماعية الموجودة مسبقا. فما يجعل هذه المواقع حقا مميذا هو تمكين المستخدمين من التعبير عن شبكاتهم الاجتماعية وإبرازها. وتعد هذه الأخيرة ميزة تنظيمية مهمة لهذه المواقع. لذا يفضلان استخدام مصطلح الشبكات الاجتماعية الرقمية وهي الترجمة الأقرب في اللغة العربية لتسمية Digital social networks، ويعرفانها على النحو التالي:

**We define social network sites as web-based services that allow individuals to (1) construct a public or semi-public profile within a bounded system، (2) articulate a list of other users with whom they share a connection، and (3) view and traverse their list of connections and those made by others within the system. The nature and nomenclature of these connections may vary from site to site (p. 211).*

فالشبكات الاجتماعية الرقمية حسب هذا التعريف هي أحد الخدمات التي تتيحها شبكة الانترنت وتمنح الافراد إمكانية انشاء ملفات تعريفية قد تكون عامة او شبه عامة (أي يتم تحديد المعلومات التي تكون

متاحة للجميع وتلك التي تكون متاحة للشبكة الخاصة بالمستخدم فقط) ضمن نظام محدد، كما تسمح لهم بإنشاء شبكة علاقات مع مستخدمين آخرين وعرض قائمة اتصالاتهم وروابطهم. وقد تختلف طبيعة وتسميات هذه الروابط من موقع الى آخر فقد تكون عبارة عن أصدقاء Friends، معجبين Fans، متابعين Followers، جهات اتصال Contacts... الخ.

أما مؤسسة Yahoo فتعتبر مصطلح الشبكات الاجتماعية الرقمية مصطلحا واسعا ويستخدم للإشارة الى مواقع الواب التي تساعد مستخدميها على انشاء ملفاتهم التعريفية الخاصة على شبكة الانترنت ومشاركة جزء من محتوهم المفضل بما في ذلك الصور والموسيقى (Zammar, 2012, p. 58).

الى جانب تعزيز ظهور علاقات شخصية جديدة واثراء العلاقات القائمة مسبقا، تسمح هذه المواقع للمستخدمين بإمكانية المشاركة في انتاج محتوى الوسائط الخاصة بهم (Proulx & Kwok Choon, 2011, p. 105) فهي بذلك مواقع تجمع ما بين التشبيك الاجتماعي، انشاء المحتوى ومشاركته.

اجرائيا:

شبكات التواصل الاجتماعي أو الشبكات الاجتماعية الرقمية، هي عبارة عن منصات الكترونية متواجدة على شبكة الانترنت، تسمح بتشكيل شبكة علاقات افتراضية عبر اقامة روابط اتصالية وتفاعلية بين أعضائها ضمن مساحات رقمية تسمح لهم بمشاركة نشاطاتهم واهتماماتهم ومعارفهم، ويكون ذلك عبر الانتساب اليها في شكل حسابات شخصية او الانتظام في مجموعات حسب الانتماء أو التوجهات أو الآراء أو النشاط أو الاهتمامات... الخ، وتتوفر على جملة من الخدمات التي تتيح للمستخدم انشاء ملف تعريفى وهو ما يعرف بالبروفایل يتضمن معلومات خاصة كالاسم واللقب والصورة الشخصية ومكان الإقامة والوظيفة وغيرها من المعلومات التي يتحكم المستخدم في مدى اتاحتها للآخرين (قد يكون البروفایل عام أو خاص يمكن رؤية محتواه من طرف مستخدمين محددين فقط)، بناء شبكة علاقاته الخاصة وتتميتها وعرضها، التواصل مع المستخدمين الآخرين (عن طريق الرسائل أو المكالمات او اتصالات الفيديو) والتفاعل معهم، كما تسمح للمستخدمين بإنتاج المحتوى المتعدد الوسائط (نصوص، صور، فيديو، روابط...) ونشره ومشاركته مع بقية المستخدمين والتفاعل معه ومناقشته مما يسمح بتبادل المعلومات والخبرات وبناء المعرفة، وتختلف طبيعة ونوعية هذه الخدمات من شبكة اجتماعية رقمية الى أخرى.

شبكة الفايسبوك:

المصطلح اللغوي لكلمة الفايسبوك يعود الى اللغة الانجليزية Facebook وهو مكون من مقطعين Face وتعني الوجه أو الواجهة وBook وتعني كتاب (Oxford, 2008, p. 157)، ويقابله بذلك في اللغة العربية معنى كتاب الوجه، ومصطلح الفايسبوك يستخدم للإشارة الى دليل الصور الذي تقدمه الكليات والمدارس التمهيديّة في الولايات المتحدة الامريكية الى أعضاء هيئة التدريس والطلبة الجدد، والذي يتضمن وصفا لأعضاء الحرم الجامعي كوسيلة للتعرف بهم (المشهداني و العبيدي، 2020، ص 69).

أما اصطلاحا فقد عرفه موقع webopedia بأنه موقع الكتروني يخول مستخدميه انشاء ملفات شخصية ونشرها بشكل علني عبر ذلك الموقع وتكوين علاقات مع مشتركين آخرين على نفس الموقع يكون بإمكانهم الدخول الى ملفاتهم الشخصية (جرار، 2012، ص 51).

فالمعنى الاصطلاحي يشير الى التشبيك انطلاقا من عرض الهوية الذاتية عبر الملف الشخصي الذي يكون متاحا لأعضاء شبكة العلاقات التي تم تكوينها عبر هذا الموقع.

وبالأخذ بعين الاعتبار طريقة انتظام العلاقات على مستواه يعرف الفايسبوك بأنه:

موقع تواصل اجتماعي يعمل على تكوين الأصدقاء ويساعدهم على تبادل المعلومات والملفات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو والتعليق عليها وإمكانية المحادثة أو الدردشة الفورية، ويسهل إمكانية تكوين علاقات في فترة قصيرة (العريشي و الدوسري، 2015، ص 38).

فالنشاطات التواصلية بين مستخدميه تكون على مستوى المحتوى المعروض عبر تبادل المعلومات ذات الأشكال المتعددة والتفاعل معها، وكذا على مستوى العلاقات بين المستخدمين من خلال الاتصال الحواري في شكل دردشات وتبادل للرسائل الفورية.

وتركز تعريفات الفايسبوك عموما على الابعاد التواصلية والتفاعلية لهذه الشبكة عبر استعراض الخدمات التي تتيحها اذ عُرِّفَ ايضا بأنه:

Facebook is an online social networking website that lets users interact with each other by sharing information about themselves via personal profiles. Users share their information by “friending” others and allowing them access to their profile. (Feezell, Conroy, & Guerrero, 2009, p. 07)

فميزة الارتباط مع الأعضاء في شكل شبكة علاقات يطلق عليها الموقع تسمية صداقات، هي من تسمح بتنفيذ مشاركة المحتوى مع الآخرين والتفاعل معهم.

ويعرفه حسين شفيق بأنه: موقع لشبكة اجتماعية في الانترنت يتيح للمستخدمين انشاء قاعدة لملامحهم الشخصية، وشبكات اتصال مشتركة، وعقد علاقات صداقة مع مستخدمين آخرين، والكتابة على جدران أصدقائهم، وانشاء مجموعات والانتساب إليها، ونشر الأحداث والتسجيل كمعجبين ومحبين لأي شيء يمكن تصوره (نبيح، 2018، ص 119).

ويتيح الفاييسبوك للمستخدمين إمكانية الانضمام الى الشبكات التي تنظمها المدينة او جهة العمل او المدرسة او الإقليم، وذلك من اجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم. كذلك يمكن للمستخدمين إضافة أصدقائهم وارسال الرسائل إليهم، وأيضا تحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم (المشهداني و العبيدي، 2020، ص 69).

والفايسبوك كموقع للتواصل الاجتماعي متاح بشكل مجاني ويتخذ مجانية الاستخدام شعارا له من خلال واجهة الموقع الرئيسية (أو صفحة التسجيل)، الى جانب مبدأ التشبيك الذي يعبر عنه من خلال صورة رمزية تعكس عملية الربط الذي ينشئها الموقع بين أعضاءه على المستوى العالمي، ويخضع هذا الموقع لإدارة شركة فايسبوك محدودة المسؤولية كملكية خاصة لها قبل ان تغير اسمها الى Meta سنة 2022. ويوفر العديد من الميزات والتطبيقات فإلى جانب الحسابات الشخصية، يتيح تطبيق المجموعات التي أطلقها في شهر سبتمبر من سنة 2004 كأحد ميزاته الأساسية، وهي خدمة تتيح للمستخدمين مشاركة الاهتمامات المشتركة مع بعضهم البعض من خلال توفير مساحة مشتركة أين يمكن للمستخدمين مقابلة الآخرين المهتمين بموضوع معين، ونشر المعلومات حول هذا الموضوع، واجراء مناقشات عامة ذات صلة به. إضافة الى ميزة الجدار حيث يمكن للمستخدم نشر الرسائل على صفحات الآخرين الخاصة، وميزة المنشور التي تمكن المستخدم من نشر وجهة نظره بأشكال متعددة من الرسائل، ميزة المشاركة التي تسمح بنشر روابط الى مواقع إلكترونية خارجية على حساباتهم الشخصية، والاعجاب بالصفحات (اذ يمكن للمستخدم اظهار الدعم والمتابعة لشخصية عامة مثلا)، وهي ميزات تسمح للمستخدمين بالتفاعل المستمر مع بعضهم البعض (Feezell, Conroy, & Guerrero, 2009, p. 08).

اجرائيا:

الفايسبوك شبكة اجتماعية رقمية تعتمد في عملية التشبيك على عرض الملفات الشخصية التعريفية وتكوين شبكة علاقات أساسها الاتصال التفاعلي، سواء عبر المحادثات والدرشة الفورية أو التفاعل مع المحتوى المتعدد المنشور بالتعليق أو الإعجاب أو المشاركة ويسمح لمستخدميه بالظهور واستعراض هوياتهم الالكترونية سواء عبر حسابات شخصية أو صفحات عامة أو مجموعات عامة أو خاصة مع منح المستخدم إمكانية التحكم في إعدادات الخصوصية.

وميزات الفايسبوك الاتصالية تسمح للمستخدمين بخلق مساحات افتراضية للالتقاء ومناقشة المواضيع والقضايا العامة ذات الاهتمام المشترك.

المجال العام الرقمي:

المجال العام الرقمي Digital Public Sphere ويطلق عليه ايضا المجال العام الافتراضي أو المجال العام الالكتروني، هو أحد التمثلات الرقمية للمجال العام التقليدي الذي يعود الفضل الى المفكر الألماني يورغن هابرماس J. Habermas في صياغته تحت تسمية Öffentlichkeit، وترجم الى Public Sphere في اللغة الإنجليزية، أما في اللغة العربية فنجد عدة ترجمات لهذا المصطلح فهو المجال العام أو الفضاء العام أو المجال العمومي. والمصطلح مركب من كلمتين:

***المجال:** ويشير الى كيان يحمل بعدين أحدهما مادي والآخر رمزي، بحيث يرتبط بالوجود الفيزيائي الذي قد يكون جغرافيا مثل الجبال، الناحية، البحر، وقد يكون مصنوعا مثل المدينة، الشبكة... الخ، ومهما كانت الخصوصية الفيزيائية للمجال، فهو يبني اجتماعيا في الوقت ذاته بحيث يتم تحميله لمعنى معين، فهناك علاقة أساسية بين المجال كمحيط مادي جغرافي، والمجال الرمزي الاجتماعي (Carter, 2011, p. 230). فمن وجهة نظر سوسيولوجية المجال عبارة عن بيئة تتميز بالأجزاء الخارجية، التي تتم هيكلتها وتنظيمها من خلال الأفعال الاجتماعية (Fritsch, 1999, p. 193).

***العام:** هو مفهوم مرتبط بالإتاحة، ويشير حسب هابرماس الى الأماكن المفتوحة لجميع أفراد المجتمع (Fuchs, 2021, p. 13) فهو مصطلح مرتبط بالسياقات التي يمكن لأي شخص ان يشارك فيها دون ان يكون المشاركين فيها على معرفة ببعضهم البعض (علي، 2009، ص 32). كالحديث عن الأماكن العامة. كما يحيل المفهوم الى مؤسسات الدولة، والدولة هي القوة العامة التي تهتم بالمصلحة العامة لجميع

المواطنين. ويشير ايضا الى معنى آخر كتنظيم حفل استقبال عام في مناسبات معينة وهو نوع من القوة التمثيلية والتي تتضمن جزءا من الاعتراف العام. كما قد يحيل المفهوم الى الشهرة بمعنى شخصية عامة. ويشير مفهوم العام في المجال العام الى الإعلان والنشر والرأي العام (Habermas, 1993, p. 14).

وتجدر الإشارة الى ان كلمة الإعلان التي كانت تشير، خلال القرن الثامن عشر، الى فعل الإعلان عن أفعال السلطة ونزع السرية التعسفية عنها، أصبحت اليوم، مع تطور وسائل الاعلام والسوق الاقتصادية، تحيل الى الترويج التجاري عبر استخدام خطابات الاغراء (Akoun, 1999, p. 94).

***والمجال العام** هو المساحة المكونة من أماكن افتراضية الى حد ما (مقهى، صحافة، منتدى، إذاعة، قاعة اجتماعات) حيث يجتمع المواطنون لمناقشة القضايا الاجتماعية. في هذه الأماكن، يقوم الافراد بإجراء مناقشات أو يقومون بأفعال (إضرابات، عرائض، مظاهرات...) تتعلق بالمصلحة العامة والتي يمكن أن تؤثر على القرارات السياسية (Dortier, 2008, pp. 201-202). وهو بذلك يمثل الجانب الرمزي للفضاءات المادية وما يحمله من معنى اجتماعي يتشكل انطلاقا من ممارسة المواطنة التي تقتضي مراقبة السلطة التي تجسدها الدولة ومناقشة قراراتها ونقدها والعمل على التأثير فيها.

وهو كمفهوم يحيل الى تفرع ثنائي يقابل الحياة الخاصة (العائلة، البيت، روابط الابوة، علاقات فردية) بالحياة العامة (المكانة الاجتماعية، الوظيفة، العلاقات الاجتماعية)، أي مجموع النشاطات التي ترتبط بالحياة الجماعية/المشتركة للمجتمع (Molajani, 2004, p. 160). لذا فهو يتطلب تحقيق التداوت العملي، من خلال الاعتراف المتبادل بين الذات، وارتباط الافراد وتسلسل أفعالهم ضمن التعاون الاجتماعي (Chambat, 1995, p. 66). وهو ما يعني التخلي عن المصلحة الخاصة لصالح المصلحة العامة رغبة في بناء الذات الاجتماعية الموحدة.

كما يشار اليه باعتباره مساحة متخيلة للحياة الاجتماعية الموجودة والمتشكلة بين الدولة والمجتمع المدني، والتي تمثل بنية تحتية للاندماج والتكامل الاجتماعي عبر الخطاب العام -بمثابة سوق للرأي- على نقيض السلطة السياسية في المجال السياسي وميكانيزمات السوق في المجال الاقتصادي القائم على المنافسة، يتم تفعيل المجال العام من خلال الترابط الاتصالي والخطاب النقدي العقلاني بين المواطنين المحتمل تأثرهم بالمعاملات التي شاركوا ام لم يشاركوا فيها، حيث القوانين التشريعية للدولة وقوانين السوق الاقتصادية يتم تعليقها (Splichal, 2010, p. 29). فالوصول اليه مفتوح من حيث المبدأ لجميع المواطنين. ويتم تشكيله في كل محادثة يجتمع فيها الافراد لتشكل الجمهور، ومن ثم فهم لا

يتصرفون بصفتهم رجال أعمال أو أشخاص محترفين يديرون شؤونهم الخاصة، ولا بصفتهم شركاء قانونيين يخضعون للوائح القانونية لبيروقراطية الدولة ويلتزمون بالطاعة، يتصرف المواطنون كجمهور عندما يتعاملون مع المسائل ذات الاهتمام المشترك دون التعرض للإكراه، ومع ضمان حرية الاجتماع والتعبير عن آرائهم ونشرها (Rheingold, 2008, p. 101).

ويعرفه هابرماس بأنه المكان الذي يتم فيه تنظيم مجتمع قائم على التواصل العقلاني (Akoun, 1999, p. 94)، فهو يجسد العملية الخطابية التي يتم من خلالها إنتاج معتقدات الرأي العام وإضفاء الشرعية عليها، وهو بذلك يتضمن بشكل أساسي العمليات التواصلية الكامنة وراء بناء الرأي (Blasio, Kneuer, Schünemann, & Sorice, 2020, p. 02). وبذلك يكون التواصل الخطابي القائم على تفعيل قوة العقل والنقد هو الأساس الذي يتكون منه المجال العام، كما يسمح هذا الخطاب بتشكيل الرأي العام وتوجيهه.

وبعبارة أبسط المجال العام هو مكان أو فضاء يسمح للمواطنين بالتفاعل ومناقشة القضايا التي تهمهم (Johannessen, 2013, p. 24) بشكل متحرر من القيود الاجتماعية والثقافية والقانونية والسياسية وكل ما من شأنه أن يمنع الأفراد من ابداء وجهات نظرهم ومناقشتها مع الغير.

***أما المجال العام الرقمي** فهو ليس مجالاً منفصلاً للمجتمع وإنما هو جزء وجانب من المجال العام في المجتمعات التي تنتشر فيها المعلومات والاتصالات الرقمية، وهو يعني نشر المعلومات، والدعاية النقدية، والنقاش العام النقدي بواسطة تكنولوجيات الاعلام والاتصال الرقمية (Fuchs, 2021, p. 13). فالمعرفة المنشورة عبره تتخذ أشكالاً رقمية وتثري النقاش العام النقدي.

ويعرفه الباحثون باعتباره مجالاً للتواصل يتشكل أو يتم دعمه عبر الانترنت أو الاعلام الاجتماعي (من مواقع الويب الى مواقع الشبكات الاجتماعية، والمدونات، ومواقع التدوين المصغر) حيث تكون المشاركة مفتوحة ومتاحة مجاناً لجميع المهتمين، أين يمكن مناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك، في جو من الشفافية والوضوح (Schäfer, 2016, p. 322). ويتم تصور هذا المجال باعتباره مكملاً أو حتى بديلاً للمجال العام التقليدي الذي يقدم دائماً باعتباره عنصراً حاسماً في الديمقراطيات الحديثة (Schäfer, 2016, p. 323).

وقد ألحقت مصطلحات "السيولة"، "الشبكات"، و"الديناميكية" على مفهوم المجال العام نظرا لتطور وسائل الاعلام الجديدة التي أحدثت تغييرا على البعدين الزماني والمكاني (Koller & Wodak, 2008, p. 04). وينظر الى الوسائط الرقمية باعتبارها منصة استضافة جديدة، حيث يمكن بناء وتعزيز الخصائص التفاعلية الخطابية من أجل رفع مستوى المشاركة الديمقراطية (Misnikov, 2010, p. 64)، اذ يوفر الإنترنت كبيئة اتصال مجموعة واسعة من الاحتمالات للمناقشات حول القضايا العامة، وخلق "مساحات حوار" جديدة حيث يُسمح للمشاركين بمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وكونه مساحة عامة، فإنه يوفر بالتالي منتدى للتداول السياسي (SILVA, 2013, p. 177).

وكون المجال العام الرقمي مرتبط أساسا بالوسائط والبيئات الاتصالية الجديدة ذات الطابع الرقمي الافتراضي لا يعني أن توفر هذه الأخيرة يكفي للقول بنشوء هذا المجال وانما تتطلب العملية طرفا ثالثا يتولى مهمة الإنشاء وهو الجمهور الذي يعتبره هابرماس أساس قيام المجال العام والمستهدف الرئيسي منه، وفي هذا الإطار يمكن اعتبار الشبكات الاجتماعية الرقمية مثل الفايسبوك مجالا عاما اما المستخدمين الذين يديرون الاتصال عبرها فهم الجمهور (Valtysson, 2012, p. 79)، فالممارسات الخطابية التداولية لهذا الأخير عبر الوسيط الالكتروني هي الباعث الحقيقي للمجال العام الرقمي.

اجرائيا:

نقصد بالمجال العام الرقمي في هذه الدراسة، تلك المساحة التواصلية المتشكلة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، اين يقوم المستخدمون بتداول ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، عبر ممارسة العمليات الحوارية التفاعلية، بحيث تكون المشاركة مفتوحة ومتاحة للجميع، مما يمكنهم من الانخراط في الخطاب العام بشكل حر.

وتعتبر صفحات الفايسبوك في هذا المقام مكانا رمزيا افتراضيا وقاعدة لبعث المجال العام الرقمي المتشكل أساسا من التفاعلات الحوارية حول القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد في الجزائر.

هيكلية الدراسة:

تم هيكلية هذه الدراسة ضمن أربع فصول مسبوقة بمقدمة عامة تتناول إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافها الى جانب قراءة في بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، إضافة الى المداخل النظرية التي تم اعتمادها في دراسة الإشكالية وأهم المفاهيم التي بنيت عليها الدراسة.

أما الفصل الأول فتمحور حول ظاهرة الفساد حيث تم تناولها من حيث تحديد الابعاد والمظاهر، عبر التطرق لتطور هذه الظاهرة في الجزائر واسبابها وانواعها وسياسة مكافحتها الى جانب التوجهات الجديدة نحو مكافحة الفساد عبر المجال العام المعاصر.

بينما تضمن الفصل الثاني متغير شبكات التواصل الاجتماعي وشفافية تداول المعلومات، اذ انطوى على عناصر تتعلق بنشأة الشبكات الاجتماعية الرقمية، واصنافها وخصائصها واستخداماتها المعرفية، كما تطرق الفصل الى استخدامات الشبكات الاجتماعية الرقمية في مجال النضال الاجتماعي ودورها في إرساء المجال العام الرقمي.

خُصّص الفصل الثالث من الدراسة الى الإجراءات المنهجية التي تم اتباعها في دراسة الإشكالية والاجابة عن تساؤلاتها وذلك عبر استعراض المنهج وأدوات جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة.

أما الفصل الرابع فتضمن الدراسة التحليلية للمنشورات التي تمثل عينة الدراسة من الجانب الهيكلي والتمثيلي وكذا تحليل التفاعلات الحوارية.

وأخيرا الخاتمة التي تضمنت مناقشة النتائج العامة للدراسة وآفاقها وكذا بعض التوصيات.

الفصل الأول:

ظاهرة الفساد في الجزائر: المظاهر والأبعاد

1.1 مراحل تطور الفساد في الجزائر

2.1 أسباب الفساد

3.1 أنواع الفساد

4.1 سياسة مكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر

5.1 مكافحة الفساد عبر المجال العام المعاصر

1. ظاهرة الفساد في الجزائر: المظاهر والأبعاد

كلما انتشرت حالة الفوضى وتعمقت في دولة ما قابلها انتشار واسع للممارسات الفاسدة نتيجة لغياب الرقابة والمساءلة، وقد أثرت السياسات الاقتصادية والتنموية، الى جانب الأيديولوجيا السياسية التي بني عليها نظام حكم الدولة بشكل كبير في انتشار الفساد في حالة الجزائر، هذه الأخيرة التي عانت منذ الاستقلال وعلى عدة فترات من عدم الاستقرار السياسي والأمني، إضافة الى العديد من الازمات والاختلالات التي مست القطاع الاقتصادي، والتي بدورها أدت الى تأزم الأوضاع الاجتماعية نتيجة لسوء التخطيط والتسيير بحسب الخبراء والمراقبين. اذ أن المركزية الشديدة التي عرفتها الجزائر الى غاية التسعينيات من القرن 20م ساهمت في ميلاد تيارات الفساد على مستوى القطاع العام الذي تحول الى منفذ لصناعة طبقة برجوازية تتحكم فيه، واتخذت منه وسيلة لتحقيق الثراء والكسب الشخصي، فرجال الحكم حاولوا الاستفادة قدر المستطاع من الموارد الوطنية والتحكم في تسييرها من أجل خلق الثروة عبر النهب والاختلاس وتحصيل الرشاوي.

في حين أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر منذ أواخر الثمانينيات الى توسع دائرة الفساد ليشمل الخواص ورجال الاعمال الجدد الذين يملكون الثروة لكنهم يفتقرون للنفوذ، حيث بدأت مرحلة التودد لأصحاب النفوذ عبر الرشاوي والهدايا بغية الحصول على التسهيلات والمنافع الشخصية والظفر بالصفقات والعقود والمناقصات في مجالات الاستثمار الاقتصادي، ناهيك عن البجوحة المالية التي عرفتها الجزائر نتيجة انتعاش أسواق النفط العالمية وارتفاع أسعاره، ما فتح الباب واسعا أمام الاختلاسات ونهب الأموال العامة.

1.1 مراحل تطور الفساد في الجزائر:

لا يمكن بأي حال من الأحوال تحديد تاريخ دقيق لبداية استفحال الفساد في الجزائر، نظرا لامتدادات الظاهرة عبر الأزمنة التاريخية وتأثرها بمختلف الاحداث التي مرت على البلد بدءا من الحضارات الأولى التي مرت عليها مرورا بالحكم العثماني ووصولاً الى الفترة الاستعمارية، وكلها فترات تاريخية ساهمت في تحديد ملامح الدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال، الا ان رصد مختلف الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال يمكن ان يعطي لمحا عاما حول الظروف التي ساعدت في بروز هذه الظاهرة في المجتمع.

يمكن تقسيم تطور ظاهرة الفساد في الجزائر ومظاهرها الى مرحلتين بحسب أنظمة الحكم التي عرفتھا الجزائر:

أ- مرحلة الحزب الواحد:

وهي المرحلة التي تمتد من سنة 1962 الى غاية صدور دستور 1989 الذي أقر التعددية الحزبية. وتميز العهد الأحادي بالاحتكار السياسي وسيطرة التسيير المركزي للشؤون العامة (ليمام، 2011، ص55)، وصاحب ذلك بروز الصراع بين القادة السياسيين والقادة العسكريين منذ فترة حكم بن بلة ومرورا بحكم بومدين الذي انقلب على الأول سنة 1965، حيث بدأت تتجذر مظاهر الفساد السياسي والعسكري، والتي جرّت معها مظاهر الفساد الاقتصادي نتيجة للخطط والبرامج التنموية التي وضعت في تلك الفترة، وهو الصراع الذي امتدت تبعاته الى غاية اليوم ولم تستطع الجزائر التخلص منه ولطالما كان السبب الرئيسي في جل الازمات التي عرفتھا الدولة خاصة السياسية والأمنية منها.

ارتبط الفساد السياسي في الجزائر بالصراع حول الاستحواذ على سدة الحكم، وإن كان هذا الصراع غير ظاهر للعيان بعد الاستقلال مباشرة الا انه كان قائما بشكل خفي، حيث سعى بن بلة الى الاستقواء بحزب جبهة التحرير الوطني، باعتبارھا تملك الشرعية التاريخية والوطنية لدى الشعب الجزائري، بغية تحييد الجيش والقضاء على أي أطماع سياسية قد تعترى قادته، الا ان هذا الصراع طفى الى السطح مع قيام بومدين بعملية الانقلاب على بن بلة وتوليه حكم الدولة، ليكون نظام الحكم مبنيا على التحالف ما بين الجيش والحزب الواحد والجهاز البيروقراطي الحكومي، وتميز هذا النظام بالتسلط والانغلاق وعدم الانفتاح على المشاركة الشعبية خاصة السياسية منها (ليمام، 2011، ص 53).

اتخذ بومدين عدة إجراءات من اجل السيطرة على مقاليد الحكم، ففرض رقابة شخصية ومباشرة على الجيش وعلى الحزب وكذا الإدارة، من خلال تحقيق مركزية القوات المسلحة، وتقوية جهاز الامن العسكري والشرطة العسكرية ووضعهما تحت تصرفه، فبات جهاز المخابرات يشكل نظاما موازيا بفضل شبكة العسكريين المحترفين في مجال الاستعلامات (ليمام، 2017، ص 36) وهو الجهاز الذي استمر في التحكم في نظام الحكم بنسبة كبيرة الى غاية اليوم.

وبذلك جعل بومدين الجيش الوطني الشعبي والامن الوطني والإدارة أدوات لفرض سلطته المباشرة، أما حزب جبهة التحرير الوطني فقد أراده ان يكون اداة لإقناع الشعب بشرعيته وطروحاته الأيديولوجية

وكسب الدعم، أي الهيمنة على ذهن وقلب الشعب، فحسب المفكر الإيطالي غرامشي ان لكل سلطة مجتمعين تهيمن بهما، الأول يتمثل في المجتمع السياسي الذي يحكم مباشرة بواسطة الجيش والإدارة، والثاني يمثله المجتمع المدني الذي يقوم بعملية الهيمنة على الاذهان والقلوب بواسطة المثقفين والحزب والجمعيات المختلفة والاعلام والمدرسة (لونيس، 2000، ص 147)، الامر الذي جعل حزب جبهة التحرير الوطني يفشل في التحول نحو حزب طلائعي يجمع ويوحد الجميع (العمار، 1999، ص 42) وهكذا نجح بومدين في جعل النظام قائما على شخصية السلطة التي يمثلها الرئيس الذي يتمتع بالجاذبية الكاريزمية والذي تركز السلطة بين يديه عبر الجمع بين عدة مناصب (العمار، 1999، ص 46).

انعكست مظاهر الفساد السياسي على القطاع الاقتصادي الذي عرف هو الآخر انتشارا للفساد الناتج عن الاستراتيجيات التنموية المتبعة، فقد عملت الدولة باستمرار على زيادة حدة مركزية التسيير والاشرف من خلال وضع جميع الوحدات الإنتاجية الصناعية تحت إدارة شركات وطنية، الى جانب عمليات التأميم خاصة ما تعلق منها بقطاع المحروقات ما سمح بنمو القطاع العام بشكل منتظم (غري، 1999، ص 329)، وارتبط النهج التنموي المعتمد من قبل النظام بالتركيز بدءا من سنة 1966 على إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي، مع تعزيز القطاع العمومي (إمنصوران، 2006، ص 179)، حيث تم تخصيص 40% من الدخل النفطي لإقامة المشاريع الصناعية الضخمة (العمار، 1999، ص 47)، والتي تطلبت الدعم التقني لبناء المنشآت المرتبطة بها ما جعل الدولة تلجأ الى الاعتماد على الخارج من أجل استيراد التكنولوجيا الى جانب اليد العاملة المؤهلة للتعامل معها وصيانتها، مما أدى الى تضخم النفقات الموجهة للقطاع الصناعي على حساب بقية القطاعات خاصة الزراعي، الشيء الذي نتج عنه استنزاف كبير للموارد المالية. وما طبع هذه التعاملات هو الميل نحو ترجيح كفة المتعاملين الفرنسيين ومنح جل الصفقات لهم وهذا بمساعدة بعض الأطراف التي كان لها مصالح خاصة مع الجانب الفرنسي (عبدو، 2008، ص 69). وتجلت مظاهر الفساد في هذه الفترة من خلال دفع الرشاوي لكبار الموظفين العموميين من طرف الشركات الأجنبية مقابل تمديد أو تأجيل عقود الاستثمار الصناعية (عبدو، 2008، ص 70). الا ان انخفاض أسعار النفط وسوء الإدارة والتخطيط جعل القطاع الاقتصادي يعاني من عدة مشاكل وفشل في تحقيق نمو يتناسب مع النمو السكاني، وبرزت ازمة البطالة التي حاول بومدين السيطرة عليها عبر البطالة المقنعة، فنتج عنه تضخم المؤسسات الاقتصادية بالعمال دون القيام بأي عمل منتج، وتعتبر هذه السياسة احد الأسباب الرئيسية التي أدت الى افلاس المؤسسات الاقتصادية التي كانت تدفع اجورا ضخمة لعمال لا ينتجون، فلم تستطع هذه المؤسسات الاقتصادية توسيع نشاطاتها وخلق مناصب

شغل فيما بعد، وظهرت الازمة الاقتصادية بارزة للعيان بعد انخفاض الريع البترولي الذي كان جزء منه يذهب الى هذه المؤسسات الاقتصادية لتدفعها كأجور دون مقابل (لونيبي، 2000، ص 109).

وتقدر الإحصاءات ان حجم الفساد خلال الفترة الممتدة من 1967 الى 1978 قد بلغ 8 مليار دولار (عبدو، 2008، ص 70)، وتعمق ذلك سنة 1978 بعد صدور القانون الذي يقضي باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ما جعلها المنبع الرئيسي للرشوة (مجبور، 2015، ص 101).

بقاء القطاع الاقتصادي رهنا للنظام الريعي، وخضوع القطاع الاجتماعي للتسيير العمومي الذي فشل في تحقيق العدالة الاجتماعية امام حالة الانغلاق السياسي والتمركز الشديد للحكم أدى الى بروز عدة ملامح للفساد مست كافة اركان الدولة يكن تلخيصها فيما يلي:

- ساهمت السياسة التنموية المتبعة والنهج الاشتراكي القائم على المركزية في بروز ما يسمى برأسمالية الدولة، التي قادت الى الاستيلاء على موارد البلاد من قبل الدولة باسم التأميم.
- بروز بيروقراطية الدولة عبر تعزيز القطاع العام وتوسيعه وسيطرة الدولة عليه ما أدى الى بناء جهاز تكنوقراطي اداري يستغل نفوذه من اجل التحكم في الإجراءات البيروقراطية، وارتبط الفساد باستغلال النفوذ من قبل الإطارات السامية والضباط بغية الحصول على الموارد والتجهيزات والعقارات من خلال الجاه والتدخل لدى الاعوان المكلفين بها (العربي شحط، 2018/2019، ص 62)، كما ان النخبة التكنوقراطية العسكرية قامت بتكوين ثروة كبيرة غير مشروعة من خلال ادارتها للمشاريع التنموية (مجبور، 2015، ص 99). وما عزز ذلك غياب الرقابة والمساءلة، وتقدر الإحصاءات ان اعمال الفساد التي مارسها التكنوقراط في شكل عمولات ونهب للمال العام قد بلغت نحو 26 مليار دولار (العمّار، 1999، ص 54).

- ساهم نمط الإنتاج القائم على الريع في بروز الدولة الطبقية وأوليغارشية تعمل من خلال الاقصاء الاجتماعي (Djerbal, 2020, p. 23)، فبرزت طبقتين في المجتمع احدهما غنية للغاية تتحكم في إدارة البلاد من خلال مواقعها في الحزب والجيش والمؤسسات، وأخرى فقيرة، حيث فئة العاطلين عن العمل والنازحين من الريف والمناطق المحرومة على أطراف المدن (العمّار، 1999، ص 50)، ونظرا لغياب العدالة في الوصول الى الفائض الاقتصادي يتطور الفساد من خلال الانتشار (من اعلى الى أسفل ومن أسفل الى اعلى) كاستراتيجية للوصول الى الريع وحمايته (Djerbal, 2020, p. 24).

➤ انخفاض سعر النفط سبب انخفاض مخزون الجزائر من العملة الأجنبية مما اضطرها الى تخفيض عملتها الوطنية ووقف استيراد السلع الكمالية، واتجهت نحو الاقتراض الخارجي وإعادة جدولة الديون بهدف الحصول على المزيد من القروض (العمّار، 1999، ص 53). مما عمق أزمته المالية بشكل أكبر.

شكلت وفاة بومدين ووصول الشاذلي بن جديد الى سدة الحكم تحولا نسقيا في مظاهر الفساد الذي أصبح وسيلة للإثراء غير المشروع، وأصبح يحدث باسم انشاء وتشبيد المعالم الرمزية كبناء رياض الفتح، وقد برزت خلال هذه الفترة اشكال مختلفة من الفساد أهمها الشعبوية، الديماغوجية والمافيا المالية (عبدو، 2008، ص 72). ويعد قرار التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق من اهم القرارات التي تم اتخاذها خلال عهد بن جديد الذي رأى في هذا التحول بأنه يسمح بإعطاء فعالية للاقتصاد الوطني والتخلص من النفقات الاجتماعية التي اصبحت تثقل كاهل الدولة بعد انخفاض أسعار البترول (لونيس، 2000، ص 205). ويرى المختصون ان هذه الفترة تمثل البداية الحقيقية للفساد في الجزائر نظرا لما صاحبها من استيلاء على أراضي واملاك الدولة وانتشر الفساد في كل ارجاء الوطن ومس كافة النشاطات والقطاعات الحيوية ما شكل المحرك الأساسي لأحداث أكتوبر 1988 (العربي شحط، 2019/2018، ص 65) التي نتج عنها تغيير النهج السياسي للجزائر ودخول مرحلة التعددية الحزبية التي اقرها دستور 1989.

فاقتصاد السوق يسمح بالمنافسة الحرة التي تتحول في اغلب الأحيان الى منافسة غير مشروعة، مما سبب افلاس الكثير من الشركات ونشوء هيمنة جماعة صغيرة على السوق، ما دفع الجماعات الأخرى الى استعمال كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها، بالتالي انتشار آليات الفساد كالرشاوي والتهرب الضريبي، كما سعت الجماعات المسيطرة على السوق من التقرب من صناعات القرار بغية اصدار قرارات وتشريعات لصالحها، عبر ممارسة الاستمالة من خلال الرشاوي والاعراضات (مجبور، 2015، ص-ص: 105-106).

ان توسع الدولة واستمرارها في البحث عن الربح (rent-seeking)، وامام زيادة الكثافة السكانية وازدياد طلبات المواطنين، الى جانب الفشل في تنويع القطاع الاقتصادي واخراجه من بوتقة قطاع المحروقات، وجدت الدولة نفسها في مواجهة اختلال التوازن الحاصل ما بين العرض (الشحيح) والطلب (المرتفع) ما جعلها عاجزة عن تسيير مؤسسات القطاع العام، وتراجعت شعبيتها وارتفعت حدة المعارضة الشعبية الاجتماعية، ما جعلها تدخل مرحلة الانهيار الذي دفعها نحو تغيير نظامها السياسي والاتجاه نحو

التعددية الحزبية ومن ثم اشراك باقي مكونات المجتمع في العملية السياسية ومنه المشاركة في صنع القرار .

ب- مرحلة التعددية الحزبية:

تميزت فترة الانتقال السياسي بانتشار مظاهر الفساد السياسي الذي تسبب في فشل التجربة الديمقراطية الجزائرية في المهدي، حيث نتج عنه إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992 وما تبعه من إجراءات عكست حجم الفساد الذي تورط فيه كبار الشخصيات في النظام (Hadjadj, 2003, p. 02). حيث اندلعت موجة عنف مسلح قابلها الجيش بسياسة أمنية استثنائية (ليمام، 2011، ص 54)، دامت لفترة تصل لنحو عشر سنوات، وقد شجعت العشرية السوداء على زيادة حجم الفساد وتووعه لاسيما نهب المال العام والرشوة في مقابل ضعف التشريعات والقوانين الخاصة بمكافحته ما أدى الى بروز ثقافة الفساد ودخول مرحلة اللاعقاب (العربي شحط، 2018/2019، ص 66)، فمؤسسات الفترة الانتقالية التي كانت غير دستورية، اتاحت الفرصة للجيش لكي يتدخل علنا في إدارة الشؤون العامة، وسمحت لجماعات المصالح المرتبطة بالنخبة الحاكمة من استغلال حالة الحرب للسرقة والنهب، خاصة ان المرحلة الانتقالية كانت فترة إعادة تصحيح وهيكله للاقتصاد الوطني، وتحولت المناصب السياسية الى وسيلة للإثراء (ليمام، 2011، ص 54)، ما دفع بالرئيس محمد بوضياف الى وصف المسؤولين الفاسدين بالمافيا السياسية التي أعلن الحرب عليها ووعد بفضح 400 ملف فساد (العربي شحط، 2018/2019، ص 60) الا ان يد الاغتيال طالته قبل شروعه بالقيام في ذلك، ويذهب العديد من المراقبين الى ان الحملة التي اعلنها بوضياف ضد الفساد السياسي والمالي هي السبب الرئيسي وراء اغتياله.

كما عرفت هذه الفترة نمو شبكات الزبائنية السياسية والمحابة نظرا لسيطرة الجهورية على العمل السياسي والتي كانت تلاحظ بشكل جلي خلال الانتخابات (ليمام، 2011، ص 55).

أدت الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة الى اضعاف استراتيجيات التسيير والتخطيط، حيث استمرت خلال هذه المرحلة سياسة الخصخصة الفوضوية التي بدأت منتصف الثمانينات والتي نتج عنها بيع المؤسسات الوطنية وتطهيرها دون مراعاة لمصلحة العمال (عبدو، 2008، ص 80)، حيث فقد ما يقرب 200000 شخص وظائفهم في القطاع العام بين عامي 1992 و1997، وفي عام 1998 طرحت الحكومة أكثر من 200 شركة عامة للبيع في قطاع الإسكان والخدمات والالكترونيات ومواد البناء مع خسارة تقدر بنحو 180 ألف وظيفة (Djerbal, 2020, p. 28)، كما عرفت الجزائر منتصف الثمانينات

والتسعينات ظهور ما يسمى بالاقتصاد الموازي والسوق السوداء كمصدر جديد للثروة والذي تم استغلاله من طرف الخواص المتحالفين مع بارونات الدولة الطبقية في تحقيق الاثراء الشخصي، عبر اغراق السوق بمنتجات أوروبية في البداية ثم منتجات من دول الخليج، وبعدها من جنوب آسيا والشرق الأقصى. فإنتهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية منذ الثمانينات أدى الى تفضيل المستوردين الخواص خاصة خلال التسعينات اين ظهر العديد من صغار المستوردين الذين يملكون خلفية في الاقتصاد الموازي (القائم على التهريب او ما يعرف بالترابندو (trabendo) وقد استغل هؤلاء الأوضاع التي مرت بها البلاد ومراحل تجاوز الازمة الأمنية وحققوا الثراء في فترة نقل عن 10 سنوات (Djerbal, 2020, p. 29)، ومع دخول الشركات الخاصة بقوة مجال الاستيراد، ظلت التجارة الخارجية اهم قناة لممارسة الفساد، حيث بلغت نسبة العمولات في الصفقات الخارجية 10% و15%، ولاسيما مع الشركات الفرنسية. وسجل الفساد في مجال التسليح مستويات كبيرة مع ارتفاع واردات الدولة من الأسلحة والمعدات الأمنية (ليمام، 2017، ص39)، وتقدر الإحصاءات الاموال المهربة نحو الخارج خلال الفترة الانتقالية من 1989 الى 1997 بنحو 16.7 مليار دولار (عبدو، 2008، ص 73). وقد اعترف بوتفليقة سنة 1999 بان الفساد أضر بالبلاد أكثر من الإرهاب (العربي شحط، 2018/2019، ص 60).

وعموما عرفت الفترة الممتدة من 1991 الى غاية 2002 بروز مظاهر الهيمنة على الدولة من قبل عدد من المسؤولين، وتمركز الثروة في يد أقلية استغلت الانفتاح الاقتصادي والسياسي (العربي شحط، 2018/2019، ص 65)، الى جانب ذلك ساهم انتعاش أسواق النفط من جديد وتسجيل أسعاره لأرقام قياسية في بعث الممارسات المرتبطة بالفساد، اذ عرفت الخزينة العمومية خلال هذه الفترة انتعاشا كبيرا مكن الدولة من التخلص من الديون الخارجية واتخاذ عدة إجراءات تهدف الى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، الا ان سوء التسيير وغياب الجدية في تحقيق ومتابعة برامج التنمية جعل هذه الأموال بدلا من ان تتجه نحو تنويع وانعاش القطاع الاقتصادي، تحولت الى مصدر لكسب الأموال والنهب والسطو على المال العام، باسم المشاريع التي تم اطلاقها خاصة ما تعلق منها بالقروض الموجهة للاستثمارات الشبابية والاستثمارات العقارية في مجال السكن والطرق والتي ارتبطت بتفجير العديد من قضايا الفساد المرتبطة باستغلال السلطة، والاختلاس، وسوء التسيير، ونهب الأموال العمومية، وقد عزز ذلك غياب المتابعة والمراقبة والمحاسبة. وتزامن إطلاق هذه المشاريع مع بروز العديد من رجال الاعمال الجدد الذين منحت لهم امتيازات كبيرة من العقار الصناعي والقروض الضخمة والتنازل عن الشركات الوطنية (قرن، 2020، ص 05).

كما بدأ رجال المال في عهد بوتفليقة (رجال السياسة ورجال الاعمال والمنتمين للمؤسسة العسكرية) بفتح حسابات بنكية بسويسرا ما بين سنتي 2006 و2007 من أجل استغلالها في تهريب الأموال نحو الخارج حيث كشف تحقيق أعدته المجموعة الدولية للصحافيين الاستقصائيين ان الجزائر تحتل المرتبة 55 من بين 203 دولة تملك حسابات بنكية سرية، في ثاني أكبر مجموعة بنكية في العالم، بثروة تقدر بـ671.1 مليون أورو مقابل 1148 حساب بنكي، يملكه حوالي 440 زبون (رزاق، 2019، ص-ص: 135-136).

حاولت الجزائر الحد من مظاهر الفساد عبر اتخاذ عدة إجراءات مرتبطة بسن العديد من القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، وكذا انشاء هيئات خاصة بالمراقبة والمحاسبة، الى جانب الانضمام الى الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الفساد، الا ان ذلك لم يمنع من تفشي هذه الظاهرة واستمرارها نظرا لصعوبة التحكم فيها من جهة، ومن جهة أخرى، غياب التقديرات الحقيقية لحجم الفساد المنتشر في المجتمع على كافة الأصعدة وغياب ثقافة التبليغ عنه، ناهيك عن السرية التي تعتري هذا النوع من الممارسات. وقد شهدت الجزائر سنة 2019 موجة احتجاجات شعبية واسعة طالبت بمحاسبة الفاسدين من رجال الدولة ورجال المال والاعمال، وهي الاحتجاجات التي كانت سببا مباشرا في تعجير العديد من قضايا الفساد التي مست أشخاص نافذين في الحكم وموظفين سامين وضباط ورجال أعمال، وشهد الجزائريون ولأول مرة محاكمات طالت هذه الفئات من المجتمع، وكشفت عن الحجم الكبير للفساد الممارس من طرفهم والذي ارتبط عموما باستغلال السلطة من أجل تحقيق المنفعة الخاصة (سوء استغلال السلطة والوظيفة)، استغلال النفوذ، المحاباة، منح امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية، نهب والاختلاس وتبديد الأموال العمومية، تعارض المصالح، تهريب المال العام، تضخيم الفواتير وغيرها من جرائم الفساد.

وبالنظر الى المؤشرات العالمية لقياس الفساد نلاحظ تسجيل الجزائر دائما لمراكز متأخرة في هذا المجال رغم الإجراءات والتدابير والآليات التنظيمية والقانونية والمؤسسية التي وضعتها في سبيل مكافحة الفساد والسيطرة عليه، وهو ما يعكس غياب الجدية في التعامل مع هذه الظاهرة الى جانب ضعف فاعلية الإجراءات المطبقة، وكذا ضعف المؤسسات الدستورية وخاصة المؤسسة القضائية التي تعاني كثيرا من مسألة الاستقلالية، وفيما يلي استعراض لتطور الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2003م الى غاية سنة 2021م حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تم اطلاقه من طرف منظمة الشفافية الدولية سنة 1995م أي بعد مرور سنتين على تأسيسها، وهو مؤشر يقيس الفساد وفقا لسلم معياري ذي

100 درجة بحيث تشير الدرجة 0 إلى الفساد المرتفع، والدرجة 100 تشير إلى انعدام الفساد، مع الإشارة إلى أن هذا السلم اعتُمد بدءاً من سنة 2012م، أما قبل ذلك فكان المؤشر يحوي 10 درجات فقط، بحيث تشكل الدرجة 0 المستوى المرتفع للفساد، والدرجة 10 انعدام الفساد.

جدول رقم 01: تطور الفساد في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد*

السنة	المؤشر	المرتبة	عدد الدول
سلم من 0 الى 10 درجات			
2003	2.6	88	133
2004	2.7	97	146
2005	2.8	97	159
2006	3.1	84	163
2007	3	99	180
2008	3.2	92	180
2009	2.8	111	180
2010	2.9	110	178
2011	2.9	112	183
سلم من 0 الى 100 درجة			
2012	34	105	176
2013	36	94	177
2014	36	100	175
2015	36	88	168
2016	34	108	176
2017	33	112	180
2018	35	105	180
2019	35	106	180
2020	36	104	179
2021	33	117	180

*المصدر (https://www.transparency.org)

ويلاحظ من خلال الجدول أن الفساد سجل أعلى مستوياته خلال العشرية الأولى من القرن 21م وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر بداية استقرار الوضع الأمني والسياسي، وبقيت هذه المستويات ترتفع وتتنخفض خلال العشرية الثانية، إلا أنها كانت تعبر دوماً عن المستوى المرتفع للفساد في الجزائر.

2.1 أسباب الفساد:

تشعب ظاهرة الفساد وامتدادها لتشمل كافة العناصر المتداخلة المشكلة لمجتمع ما (بغض النظر عن امتداداته الجغرافية) والذي تركز البنى العلائقية على مستواه على المصلحة المتبادلة، جعلها تنطوي على عدة أبعاد تعكس هذا التشعب، فالفساد كظاهرة تتداخل عدة عوامل في بروزها سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو أخلاقية، وفي هذا الصدد نجد العديد من التفسيرات التي حاولت تحديد هذه الأسباب وحصرها، والملاحظ أن وجه الاشتراك ما بين هذه التفسيرات والتحليلات هو انطلاقها في تشخيص الفساد من الفرد المسؤول عن الفعل الفاسد، وتفترض دائماً أن الفساد عبارة عن قرار شخصي يتخذه الفرد بمساعدة بعض المعطيات المتوفرة في البيئة التي يوجد بها أو ينتمي إليها، ويمكن أن نتجه إلى أن مشكلة الفساد، رغم تعدد أبعادها، إلا أنها تمثل مشكلة أخلاقية ونفسية بالدرجة الأولى، ترتبط بالأنانية الفردية (وإن كانت مسألة الاخلاق نسبية ومعيارية لذا من المرجح أن يغلب الجانب النفسي)، التي اعتبرها أفلاطون طبيعة متجذرة في النفس البشرية فهي أنانية بالفطرة، وتسعى لتحقيق ذاتها على حساب الآخرين وتبرز هذه الأنانية بشكل أوضح عند اختلال نظامها الإرادي (الميناوي، 2010، ص 71)، ما جعله يربط الخير والشر بدرجة وحجم الانانية التي تشعر بها النفس البشرية، حيث اعتبر أن الخير طبع لمن اعتاد عليه، والشر مباح لمن أراد ممارسته، وأن هذا الأخير ورغم ما يمكن ان يلحقه من ضرر على المجتمع، إلا أن صورته المتعددة تحقق مصلحة الذات الشريرة، على حساب باقي أفراد المجتمع (الميناوي، 2010، ص 70). أي ان الفساد يكون مدفوعاً بتحقيق المصلحة الخاصة واشباع الاطماع الذاتية، وهو ما يتوافق مع افتراض نظرية تعظيم المنفعة الفردية/ Individual Utility Maximization أن الفرد يشارك في الفساد إذا توقع أن الفوائد المرتبطة بفعل الفساد تفوق تكاليفه (Soreide, 2014, p. 26)، وعادة ما تشمل الفوائد المتوقعة من الفساد المكاسب النقدية والسلطة للفرد أو لعائلته أو حلفائه، أما التكاليف فتكون مرتبطة بالضريبة الأخلاقية لانتهاك القواعد والمبادئ، والجهود المبذولة لإخفاء الفعل الفاسد والتستر عليه، إلى جانب تكاليف انكشاف الفعل الفاسد وما يترتب عليه من عقاب.

وتؤكد الدراسات السلوكية أن البشر يجيدون ترشيد الأخلاقيات إذا استفادوا بشكل كبير من الأفعال غير الأخلاقية، إذ غالبا ما يستطيع المتورطون في الفساد اقناع أنفسهم بأن الجريمة هي الشيء الصحيح الذي يجب فعله، فرجل الاعمال مثلا يدافع عن جريمة دفع الرشاوي للحصول على العقود بحجة عواقب خسارة هذه العقود والمناقصات التي تتمثل في خسارة الربح وربما فصل الموظفين (Soreide, 2014, p. 29).

أي ان المنظور الأخلاقي والخوف من تكاليف الفساد أشياء يمكن تجاوزها إذا ما تم تبرير هذا الفساد والنظر الى النتائج التي يمكن ان تقع في حالة عدم اللجوء الى الفساد واعتبارها نتائج سلبية تحقق الضرر أكثر من الفائدة.

وعموما يمكن تعداد الأسباب المؤدية الى الفساد بحسب تفسيرات الباحثين ومجالات اختصاصهم الى ما يأتي:

أ- الأسباب السياسية للفساد:

➤ ينطلق الفساد السياسي أساسا من الرغبة الإنسانية في السيطرة وتحقيق الترف على حساب المجتمع، لذا فإن الاستمرار في احتلال مراكز النفوذ والعمل على شراء الولاءات السياسية، وإخضاع الآلة القانونية يهدف الى تحقيق المآرب الشخصية وزيادة معدل الثروة الذاتية، وقد كتب عبد الرحمان ابن خلدون في القرن 14م قائلا: "إن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة، وقد لجأ أفراد الجماعة الحاكمة الى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف" (آل الشيخ، 2007، ص 53).

➤ غياب الاستقرار السياسي: تذهب التحليلات السياسية الى أن غياب الاستقرار السياسي يساهم بشكل كبير في نقشي الفساد على مستوى الحكومة حيث يتصرف المسؤولون العموميون بشكل أكثر انتهازية إذا استشعروا إمكانية فقدان وظائفهم بسبب حالة انعدام الاستقرار السياسي (Bernaldez, 2014, p. 66)، إذ يتم استغلال المنصب بغرض تحقيق الاثراء الشخصي وبناء النفوذ. إلا ان الاستقرار في الحكم لمدة طويلة قد ينذر كذلك بنقشي الفساد في ظل عدم وجود منافسة سياسية قوية وغياب الرقابة والمساءلة ما يدفع المسؤولين للتصرف في أملاك الدولة والتعدي على القانون. من جهة أخرى يدعم الفساد السياسات المغلقة، وقمع المعارضة مما يولد العنف والاضطرابات الاجتماعية وتغيير النظام من خلال الاستيلاء العسكري (Gould & Amaro-Reyes, 1983, p. 30).

➤ يرتكز النهج البنوي للفساد السياسي بشكل خاص على طبيعة تطور الدولة وتنظيمها المؤسسي، فكلما ضعف البناء المؤسسي للدولة زاد احتمال تفشي الفساد بشكل كبير، وفتح المجال أمام السياسيين الفاسدين للسيطرة على مؤسسات الدولة وتسخيرها لخدمة مصالحهم الخاصة بعيدا عن المنفعة العامة، كما أن ظهور ما يسمى برجال الأعمال السياسيين يعكس ميلا ملحوظا نحو سيطرة مجموعة من السياسيين المهنيين ذوي المصلحة الخاصة على العمل السياسي (Heywood, 1997, p. 420).

➤ ضعف البناء المؤسسي للدولة يؤدي أيضا الى غياب الديمقراطية وضعف تأثير المنظمات التمثيلية كالأحزاب والنقابات العمالية، إضافة الى ضعف النظام القانوني وغياب القوانين الرادعة للفساد أو عدم التنفيذ الفعال للقانون.

➤ نقص المشاركة السياسية للمواطنين وضعفها يساهم في انتشار الفساد وتقويته نظرا لقلة إلتزامهم بالمسؤولية العامة مما يعني ضعف الرقابة الشعبية على الحكومة ومؤسساتها.

➤ ضعف قوانين تمويل الأحزاب السياسية: فالعديد من الفضاء الكبرى في الدول في السنوات الأخيرة كانت مرتبطة بطريقة ما بتمويل الحملات الانتخابية أو تمويل الأحزاب، نظرا لتزايد الانفاق على العملية السياسية التي اتجهت اكثر نحو النموذج الأمريكي الذي يعتمد بشكل متزايد على الإعلانات التلفزيونية كوسيلة للتواصل مع الناخبين، والمستشارين السياسيين ذوي الأجور المرتفعة، و فرق الحملات الانتخابية المحترفة، الى جانب الانخراط في النشاطات المكلفة بغرض الحفاظ على الصورة العامة، باختصار تمتد الأحزاب السياسية بشكل كبير في مقابل ضعف مواردها ما يجعلها تسعى لاستغلال جميع السبل للحصول على الأموال، ومن ذلك التمويل السري وغير المشروع (Heywood, 1997, p. 423).

➤ غياب نظم الرقابة الداخلية التي من شأنها ان تكفل الشفافية والمساءلة والتحكم في رسم وتنفيذ السياسات العامة (البشرى، 2007، ص 66) أو توفرها مع افتقارها للكفاءة والاستقلالية (ضعف النظام الرقابي).

➤ المحاباة والمحسوبية في التعيين في الوظائف السياسية والمراكز الحساسة في التنظيم الإداري للدولة، بدل الاعتماد على معايير الكفاءة والجدارة (Gould & Amaro-Reyes, 1983, p. 27)، وهو ما يتسبب في شراء الولاء السياسي وبالتالي تمرير المصالح الشخصية والتغاضي عن حالات الفساد.

➤ عدم الفصل بين السلطات التي تتحكم في تسيير الدولة ونظامها السياسي وهي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وجعل السلطة التنفيذية طاغية على السلطة التشريعية، واضعاف استقلالية الجهاز القضائي وتقويض نزاهته، ما يؤدي الى الاخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ويشجع على نقشي الفساد (كافي، 2016، ص 93).

ب- الأسباب الاقتصادية للفساد:

➤ يرى الاقتصاديون أن الفكر الأساسي الذي تقوم عليه الممارسة الاقتصادية تعد الباعث الأول لاحتمالية وقوع الفساد، فالاقتصاد يتجه في مضمونه نحو البحث عن المنفعة الفردية من خلال بناء الثروة على حساب المنفعة العامة، لذا فإن جل المعاملات الفاسدة في المجال الاقتصادي ترجع بالأساس الى محاولات تحقيق الإثراء الذاتي وتعظيم المنفعة الفردية من خلال عملية البحث عن الربح وخلقها، هذا الأخير الذي يعد عامل دخل مرتفع، ويرى Boris Begovic (2005) أن تحكّم الدولة في القطاع الاقتصادي بحجة الضبط والتنظيم يعد أهم مصدر للربح، أي بدلا من تمكين السوق الحرة من تنظيم العلاقات والمعاملات بين الوكلاء الاقتصاديين في السوق، تتدخل الحكومة لتنظم هذه العلاقات بطريقة عملية، ما يخلق عدة مصادر لإنتاج وتوزيع الربح المتأتي من الفساد على شاكلة دفع الرشاوي من أجل الحصول على التراخيص والعقود (pp. 4-5).

➤ توسع دور الدولة في الاقتصاد يسهم بشكل كبير في نمو الفساد، فمركزية القرار الاقتصادي وانتشار المشاريع العمومية وتوسعها، واشتراك الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية يؤدي الى نشوء طبقة بيروقراطية تتمتع بسلطات هائلة وهو ما يسمح ببروز الفساد الذي يتسبب في نهب المشاريع العامة من قبل النخب السياسية والبيروقراطية (سيد عبد الرحمان، 2011، ص 49) التي تسعى لاستغلال نفوذها من اجل تحقيق مصالحها الذاتية وخلق مصادر للربح. كما يؤدي الى عدم كفاءة الاستثمار العام الذي قد يزيد من حيث مستوى القيمة وينخفض من حيث الإنتاجية نظرا لعدم كفاءة توزيع الأموال (Dimant & Tosato, 2017, p. 12).

➤ السياسة العامة للإنفاق والاستثمار: بحيث تعمد الحكومات الى توجيه الانفاق العام والاستثمار نحو قطاعات اقتصادية معينة يسهل ممارسة الفساد على مستواها، نظرا لارتباطها بالحصول على متطلبات معينة كالتراخيص مما يجعل الرشوة سلوكا محبذا في سبيل تحقيق ذلك، أو نظرا لتحقيقها لعوائد كبيرة تحفز المسؤولين الفاسدين لتحويل جزء منها اليهم، وقد أثبت Mauro ذلك من خلال دراسته لتأثير الفساد على النمو الاقتصادي من خلال التأثير في اختيار المشاريع التي تقوم بها

الحكومة، كما أظهر كل من Davoodi و Tanzi أن الفساد يؤدي الى تحديد القرارات المتعلقة بتخصيص الأموال العامة (Jain, 2001, p. 95).

- تعد العولمة وسياسات الانفتاح الاقتصادي أحد مسببات الفساد في صوره الحديثة، المتعلقة أساسا بحركة الأموال المشبوهة، حيث فرضت إعادة هيكلة طبيعة الإنتاج والتجارة، واتاحت احتكاكا متزايدا بين الدول والشعوب وجعلت الفساد احترافيا ومرتبطا بالعمولات الكبرى والنسب المئوية والتسهيلات (التتير، 2009، ص 17) والتي تستدعي في كثير من الأحيان اللجوء الى دفع الرشاوي، كما ساهمت التجارة العالمية الحرة ومن خلال عمليات إزالة القيود المالية، في انتشار التلاعب بالأسواق وتسهيل تحويل الأموال غير الشرعية من خارج الدولة وكذا حركة غسيل الأموال المتصلة بالجريمة المنظمة.
- ضغط المنافسة يؤدي بالشركات الى البحث عن توليد الربح الذي قد يكون بطريقة غير قانونية كتعاون الكارتلات، المناقصات الفاسدة، رشوة المسؤولين السياسيين أو المدنيين، ممارسة الضغط، التحيز في المعاملة بين الشركات، التمييز في الحصول على الإعانات والتخفيضات الضريبية، المساعدة في الفوز بالمناقصات وتعديل معاييرها لتتناسب مع ميزانية بعض الشركات، وهو ما من شأنه التأثير حتى على مستويات الاستثمار الخاص الأجنبي الذي يتجه نحو التراجع نظرا لتكاليف الفساد المرتفعة المرتبطة به (Drury, Kriekhaus, & Lusztig, 2006, p. 96).
- المصالح المتبادلة بين أصحاب المصلحة، فالشبكات التي تنشأ بين رجال الاقتصاد والمنتخبين والإدارة الى جانب بعض جماعات الجريمة المنظمة لها تأثير اقتصادي كبير، هذا التأثير الذي أدى الى المزج بين الاقتصاد الأبيض النظامي والقانوني (التجارة، الانشاءات، السياحة، الأشغال العامة) والاقتصاد الأسود الذي يعد غير قانوني (تهريب البضائع، الاتجار بالأسلحة والممنوعات والمخدرات، تبديد المساعدات المالية، الغش في الأشغال العمومية) (لاكوم، 2009، ص 19).
- غموض وتعقيد وتناقض القوانين والتشريعات التي تنظم السوق، الامر الذي يفتح المجال واسعا امام التحايل والتلاعبات، ويصبح تطبيق هذه القوانين يخضع لتقديرات موظفي الخدمة المدنية، وبالتالي عدم شفافية ووضوح القوانين يخلق حوافز عدة للفساد، كما يقلل من احتمال كشفه.
- عدم فاعلية وضعف نظم الرقابة الاقتصادية والمالية.
- الخصومة المرتبطة بالتنازل عن أملاك الدولة وبيع الشركات الكبرى من طرف المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الخاصة، ويتم ذلك عبر احتكار المعلومات حول الأملاك التي تخضع الى تحويل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص لوضعها في متناول أشخاص محددین

(كافي، 2016، ص-ص: 59-60)، الأمر الذي يدفع رجال الاعمال الى السعي لرشوة كبار المسؤولين بغرض الضفر بهذه الصفقات.

➤ الدخل: اذ يرتبط الدخل سلبيا بالفساد، فكلما ارتفع دخل الفرد كلما كان احتمال لجوئه الى الفساد أقل، وكلما كان الدخل منخفض شكل ذلك حافزا للفرد من أجل البحث عن مصادر دخل إضافية وبالتالي اللجوء الى تلقي الرشوة والعمولات من أجل تحسين المستوى المعيشي، وهو الامر الذي يمكن ملاحظته بشكل كبير في الدول ذات النمو الاقتصادي المنخفض والأقل ثراء حيث يتلقى الموظف العادي الحد الأدنى من الثروة، وعليه يتجه الاعتقاد الى أن المستويات المنخفضة من المكافآت المالية للكثيرين في القطاع العام (خصوصا) توفر قوة دافعة للانخراط في الفساد، وان كان كل من Ades و Di Tella يرون ان ذلك غير واضح بشكل كبير في الواقع، ففي سنغافورة مثلا ، والتي تعد من بين أكثر البلدان خلوا من الفساد نسبيا، يصعب تحديد ما اذا كان سبب انحسار الفساد هو الرواتب العالية التي تُمنح للموظفين العموميين، ام ان السبب يرجع أساسا الى التطبيق الصارم للقوانين والتدابير المتبعة في مكافحة الفساد (Heywood, 1997, p. 421)، الا انه عموما يقع اتفاق ما بين المحللين حول وجود علاقة إيجابية ما بين الفقر والفساد.

➤ الاعتماد على الموارد الطبيعية: فالبلدان التي يشكل فيها البترول والمعادن الحصة الأكبر من الصادرات تميل الى الفساد، ويعد الاعتماد على صادرات المواد الخام عن طريق القوة الاقتصادية المركزية مهددا للاستقرار الديمقراطي مما يسمح بزيادة احتمالية وقوع الفساد (Bernaldez, 2014, p. 60)، بحيث يتم الاستيلاء على عائدات الموارد الطبيعية، وقد يحدث تواطئ في هذا المجال مع الجيش أو القوة العسكرية للدولة ولهذا يحصل القادة العسكريون أحيانا على حصص من الإيرادات، مما يرفع مستوى المخالفات وينتج ما يمكن تسميته بالفساد الكليبتوقراطي / Kleptocratic Corruption الذي يرتبط بالتحكم في مؤسسات الدولة من طرف شبكة من الحلفاء الذين يستخدمون نفوذهم من أجل زيادة ثروتهم الشخصية وسلطتهم السياسية على حساب باقي مكونات المجتمع (Soreide, 2014, p. 18).

ج- الأسباب الاجتماعية والثقافية للفساد:

➤ ترجع الأسباب الاجتماعية للفساد أساسا الى طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، والعلاقات التبادلية التي تربط أفرادها، والى أي مدى يتجه المجتمع نحو استنكار الفعل الفاسد ومحاربته أو بالعكس

استحسانه والاقدام عليه، فشعور الفرد بالعار والذنب يعتمد على كيفية نظرة المجتمع لجريمة الفساد (Soreide, 2014, p. 30).

➤ يذهب Pedro B. Bernaldez (2014) الى أن التقسيم والتنوع العرقي يشجع الفساد، كما أن الديانة تعدّ محددًا من محددات الفساد اذ تعمل من خلال تعاليمها على استنكار الفعل الفاسد والنهي عنه واعلاء الفضيلة في مقابل الرذيلة إلا ان الأمر يبقى نسبي حسبه، كما يرى أن التركيز على العلاقات الفردية في المجتمع بدلا من العلاقات العائلية يقلل الفساد جزئيا، ذلك أن التركيز على الأسرة بدلا من الفرد يؤدي الى ما يعرف بالأسرة غير الأخلاقية ومحاباة الأقارب، وعليه فالارتباط العرقي أو قوة العلاقات الاجتماعية بين الفرد وأفراد عائلته يدفعه الى تفضيل هؤلاء في تقديم خدمات معينة ويصل الأمر الى حد مخالفة القوانين ومن ثم يشيع سلوك المحاباة والواسطة (p. 68).

➤ غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة والدخل والخدمات والتنمية يجعل من الفساد أداة لتحقيق ما عجز النظام السياسي عن تحقيقه من خلال سياساته التوزيعية (Dimant & Tosato, 2017, p. 13).

➤ تتجه العديد من الآراء الى اعتبار درجة تفشي الفساد في دولة ما يعود أساسا الى تاريخها، فالدولة ذات التاريخ الطويل عادة ما تملك منظومات قانونية ومؤسسية راسخة وقوية وعليه يتحدد مدى انتشار الفساد وتجذره في هذه الدولة على مدى قوة ونزاهة هذه التنظيمات أو العكس مدى تشجيعها للفساد من عدمه، كما أن التاريخ الاستعماري يلعب هو الآخر دورا في توريث المستعمرات مؤسسات وتنظيمات المستعمر التي قد تشجع الفساد أو تكبجه، وشدد Daniel Treisman على أن تاريخ البلدان الاستعمارية كان بالغ الأهمية في التنبؤ بمستوياتها الحالية من الفساد المدرك (Bernaldez, 2014, p. 67).

➤ ضعف المؤسسات المجتمعية كمنظمات المجتمع المدني وتهميش دورها أو عدم تمتعها بالحيادية والاستقلالية في عملها يؤدي الى ضعف ميكانيزمات المشاركة الشعبية ومن ثم ضعف الرقابة المجتمعية التي تسهم في مكافحة الفساد والحد منه (البشرى، 2007، ص 66).

➤ التواطؤ المجتمعي في إخفاء أفعال الفساد وعدم استنكارها، بحيث يكون هناك اتفاق جماعي غير معلن صراحة على ممارسة الفساد وتشجيعه سعيا وراء المصلحة والمنفعة الذاتية على حساب المصلحة العامة، وهو ما يؤدي الى تفشي ما يمكن ان نطلق عليه "السعر الخدماتي" أي يصبح لكل خدمة داخل المجتمع سعر (مالي أو غير مالي) سواء في الإدارات، المصالح العمومية،

الخدمات، القضاء... الخ، فتدني مستوى الخدمات العامة يجعل الناس يتقبلون اللجوء الى الفعل الفاسد من أجل الحصول على هذه الخدمات بشكل سريع وعليه يصبح الفساد مترسخا في المجتمع ويتحول الى ثقافة أكثر منه سلوك معزول، ويأخذ بعدا قيميا يهدد المصلحة العامة من خلال اسهامه في خلق نسق قيمي يعكسه مجموعة من العناصر العامة الفاسدة، الأمر الذي يرسخ مجموعة من السلوكيات السلبية (كافي، 2016، ص 94).

➤ كما يمكن ارجاع نقشي الفساد الى بعض الخصائص كزيادة السكان، تدني مستوى التعليم، وضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة المدرسة ودور العبادة ووسائل الاعلام، والتي من شأنها محاربة الفساد، الى جانب جهل أفراد المجتمع بحقوقهم المدنية، بشكل عام انخفاض نوعية رأس المال البشري (Jain, 2001, p. 97).

➤ إضافة الى ما سبق تعمل الظروف المرتبطة بالبيئة التشريعية على تحديد مدى نقشي الفساد في المجتمع، اذ كلما كانت القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد ضعيفة مع غياب الجدية في تطبيقها كلما شجع ذلك على ممارسة الفساد، الى جانب عدم فاعلية أجهزة العدالة الجنائية كالشرطة، والنيابة العامة، والقضاء (البشري، 2007، ص 66)، كما أن تعقيد القوانين وعدم وضوحها يجعلها متاحة للتلاعبات والتفسيرات المتعددة ومن ثم إيجاد منافذ لممارسة الفساد بواسطة القانون.

3.1 أنواع الفساد:

تشعب ظاهرة الفساد وامتدادها جعلها تتخذ عدة مظاهر وأشكال، ما جعل تصنيف هذه الأخيرة يخضع لعدة معايير سنحاول استعراض بعض منها.

أ- أنواع الفساد حسب المستوى الذي يحدث فيه:

يصنف الفساد وفقا لهذا المعيار حسب الاختلافات القائمة على الأدوار أو الوظائف السياسية المتميزة للموظفين العموميين، إضافة الى القواعد التي تحكم سلوكهم، وهو بذلك نوعين: فساد المستوى الأعلى، وفساد المستوى الأدنى، ويرى Morris Stephen (2011) أن الفرق بين المستويين هو أن المستوى الأعلى يمثل الفساد السياسي الذي يحدث في مرحلة صنع السياسة (التأسيس لمختلف القواعد والمبادئ التي تحكم وتسير النظام القائم) وهو يشمل الجانب الداخلي للنظام السياسي. أما المستوى الأدنى من الفساد فيمثله الفساد الإداري الذي يرتبط بتنفيذ السياسة التي يقوم بها مسؤولون من المستوى الأدنى، وينتهك

هذا النوع من الفساد القواعد المكتوبة والقوانين التي وضعها السياسيون وصناع القرار، أما بالنسبة للفساد الأعلى فهو ينتهك قواعد أخرى أكثر غموضاً (المبادئ التوجيهية غير المكتوبة والتي غالباً ما تحدد كيفية اتخاذ القرارات السياسية كالنزاهة والعدالة) (pp. 10-11). ويتوافق هذا الطرح مع التصنيف الذي يقسم الفساد إلى فساد صغير وفساد متوسط وفساد كبير.

1- الفساد الصغير: تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين العموميين الصغار أو المتوسطين في تفاعلاتهم اليومية مع المواطنين العاديين، الذين غالباً ما يحاولون الوصول إلى المنافع والخدمات الأساسية في أماكن مثل المستشفيات، المدارس، دوائر الشرطة والإدارات الأساسية الأخرى (<https://www.transparency.org>)، وعليه فالفساد الصغير يحدث على نطاق المستويات الإدارية الدنيا خلال مجمل التعاملات اليومية الموجهة للخواص (مواطنين عاديين أو رجال الأعمال)، ويتمثل أساساً في التعدي على القواعد المهنية والأخلاقية في أداء الوظيفة أو تقديم الخدمة الإدارية في مقابل تحصيل منفعة شخصية بالنسبة لمقدم الخدمة وطالبتها على حد سواء، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخدمة تعد حق قانوني ومشروع الحصول عليها بالنسبة لطالبها، إلا أن اللجوء إلى الفعل الفاسد يقلص الوقت ويسهل إجراءات الحصول عليها، وغالباً ما يتجسد الفعل الفاسد هنا في الرشوة التي تعني الوعد بتقديم أو عرض أو قبول أو طلب أي فائدة (نقود، خدمة، أو أي اعتبارات أخرى) على أن يتصرف المستفيد من الاستحقاق بشكل غير قانوني أو مخالف للأخلاق، قد تكون هذه الاستحقاقات المقدمة أو المستلمة عبارة عن هدية، أو قرض، أو رسوم، أو فائدة من حيث الضرائب، أو الخدمة، أو التبرعات... الخ (Transparency International., 2009, p. 6)، ويرى يوسف كافي (2016) أنها عادة ما تكون عبارة عن قيمة مالية صغيرة نسبياً، إلا أن إجمالي المبالغ المالية التي يتم تحصيلها من الفساد الصغير قد تكون هائلة على المستوى الكلي (ص 76)، أما Rasma Karklins (2002) فتشير إلى أن أفعال الفساد الصغير تتجسد في: تقديم الرشوة لتجاوز القواعد في مختلف الإدارات والمؤسسات العامة، تعمد الموظفين التشديد في تطبيق الإجراءات البيروقراطية أو إخفاء المعلومات وإحلال الفوضى من أجل دفع الأفراد إلى تقديم الرشاوي بغرض خرق هذه القواعد البيروقراطية، إلى جانب سوء استغلال الوظيفة عبر سوء استخدام سلطات إصدار التراخيص، أو طلب رشاوي في مقابل تجنب إجراءات التفتيش الصارمة وكذا الغرامات المرتفعة (p. 25).

2- الفساد المتوسط: ويرتبط بكبار المسؤولين ويتضمن الاستيلاء على أملاك الدولة ويتأتى ذلك عن طريق:

- ✓ تحويل الأموال العامة في شكل هدايا وعلاوات وسيارات فاخرة والرعاية الطبية والسفر الى الخارج... الخ والتي يستفيد منها الموظفون المتورطون في الفساد.
- ✓ سوء التسيير واستغلال الأملاك العامة لتحقيق الاثراء الشخصي غير المشروع عبر الاختلاس الذي يشير الى سرقة الموارد من قبل الأشخاص المسؤولين عن ادارتها (Bernaldez, 2014, p. 55)، أو تأجير بعض المعدات والأماكن بغير حق، إضافة الى شبه خصخصة الشركات العمومية وغيرها من أملاك الدولة.
- ✓ تحويل الملكية العمومية الى ملكية خاصة لصالح المسؤولين عبر عملية الخصخصة.
- ✓ تبذير المال العام (Karklins, 2002, pp. 25-27).
- ✓ المحسوبية والواسطة والمحاباة وبيع الوظائف، وتعني تنفيذ أعمال معينة لصالح فرد أو جهة ينتمي اليها الشخص، مثل العائلة او المنطقة أو حزب سياسي، دون وجه حق، ذلك أنهم غير مؤهلين للقيام بها أو ليسوا مستحقين لها، بغية تحقيق منفعة معينة (الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2016، ص 25)، وتنتشر هذه الأفعال خاصة أثناء التعيينات المرتبطة بالمناصب عالية المستوى في المراكز والهيئات الحساسة كالقضاء، والقوات المسلحة، ومؤسسات الاعلام العمومية، ووزارات المالية، والنقل، والمرافئ، والمفتشية الجمركية والضريبية، والسلك الدبلوماسي... الخ، ويكون ذلك بهدف حماية النظام والممارسات الفاسدة والعمل على استمرارها.

3- الفساد الكبير: ويشمل الأفعال التي تهدف التأثير على المؤسسات السياسية وتؤدي الى الاستيلاء على الدولة من طرف شبكات الفساد، ويشمل الفساد الكبير كبار المسؤولين الحكوميين ويسعى الى توجيه القرارات السياسية أو أداء الدولة في اتجاه موالي للمصالح الخاصة للمسؤولين السياسيين على حساب المصلحة العامة (Transparency International., 2009, p. 24)، ويؤدي الفساد السياسي المنتظم الى إقامة نظام سياسي خفي يتعارض مع الغرض الدستوري لمؤسسات الدولة، وقد صاغ البنك الدولي مصطلح "الاستيلاء على الدولة" / "State Capture" ليدل على شكل من أشكال الفساد السياسي تؤثر فيه المصلحة الخاصة بشكل كبير على عمليات صنع القرار في الدولة، ويكون الهدف الأساسي هو تحصيل المنفعة الخاصة من خلال القنوات غير المشروعة وغير الواضحة ويحدث ذلك عبر هيئات

متعددة ومتنوعة (Soreide, 2014, p. 02) في شكل المؤسسات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية أو الهيئات التنظيمية، ويتغذى الفساد الكبير من تداخل المصالح السياسية والاقتصادية لمسؤولي الدولة، ويتضمن الأفعال التالية:

✓ الاستيلاء على المؤسسات العامة بحيث تخترق شبكات الفساد والشبكات الاجرامية المؤسسات التنفيذية في نقاط حساسة بحيث تصبح المؤسسات والأطراف المسؤولة عن مكافحة الفساد فاسدة بدورها.

✓ تشكيل شبكات متواطئة للحد من المنافسة السياسية الامر الذي يهدد التطور الديمقراطي نظرا لاستيلاء الكتل المتواطئة على المجال السياسي ومن أمثلة ذلك إعادة تعيين نفس المسؤولين السياسيين المنحدرين من النظام القديم (في حالة الدول التي تعرف مراحل انتقالية) في مراكز حساسة ضمن النظام الجديد مما يجعلهم يعملون على استمرارية النظام القديم بصورة جديدة، الى جانب العمل على ابعاد الافراد غير الفاسدين عن المراكز السياسية، وجعل اتخاذ القرارات السياسية مدفوعا بالرغبة في حماية المسؤولين المتورطين في الفساد خوفا من الانكشاف وحفاظا على الاستمرار (Karklins, 2002, p. 28).

✓ اضعاف النظام الانتخابي عبر التمويل الخفي للأحزاب المرتبطة بالسلطة، تقديم رشاي في مقابل الإعلان السياسي الخفي وشراء ذمم وسائل الاعلام والصحفيين من أجل بناء صور عبر وسائل الاعلام، وعادة ما ترتبط الرغبة في الحصول على المناصب العامة عبر الانتخابات بالطمع في الحصول على الحصانة من الملاحقة القضائية وهو ما يشكل تهديدا للديمقراطية.

✓ سوء استغلال السلطة التشريعية والعمل على تمرير قوانين تخدم مصالح الشبكات الفاسدة، ومنع اصدار القوانين التي تعرقل نشاط هذه الشبكات كالقوانين التي تمنع تمويل الأحزاب وحماية الشهود وبرامج منع الفساد.

✓ الفساد القضائي مثل التحقيقات والمحاكمات الانتقائية والزائفة، بيع القرارات القضائية، والتواطؤ القضائي عبر رفض فتح التحقيقات حول قضايا الفساد التي يتورط فيها كبار المسؤولين وتعمد إخفاء الأدلة، حتى ان بعض التقديرات تذهب الى ان انخفاض عدد قضايا الفساد على مستوى المحاكم يعد مؤشرا على تفشي الفساد وسط الهيئة القضائية.

✓ سوء استخدام الرقابة وسلطة التدقيق والتحقيق لإخفاء الفساد وتعزيزه بدلا من محاربته.

✓ ابتزاز الخصوم السياسيين وتهديدهم بالفضح والملاحقة القضائية وممارسة الضغط السياسي (Karklins, 2002, pp. 28-29). وينطوي الابتزاز عموماً على انتزاع منفعة بشكل قسري مقابل عدم استعمال السلطة أو النفوذ لعرقلة مصالح الطرف المتعرض للابتزاز (Soreide, 2014, p. 02).

✓ الفساد الإعلامي بحيث تعد وسائل الاعلام من اهم المؤسسات التي تعزز الجهود الرامية الى القضاء على الفساد أو تعيقها، فتبعيتها ومصالح المسيطرين عليها تحدد الدور الذي تقوم به في مسألة الفساد، فهي قد تتسبب في تشويه صورة بعض الشخصيات أو الأطراف المنافسة لمالكها وتنتشر الاتهامات الخاطئة والباطلة ضدهم، كما قد يتم رشوتها من أجل فضح بعض القضايا المتعلقة بالفساد (Karklins, 2002).

ب- أنواع الفساد حسب المجال الذي ينشأ فيه:

ومن أوجهه:

- 1- **الفساد الإداري:** الذي يتم على مستوى الادارات والوحدات الحكومية من قبل صغار موظفي الحكومة (كافي، 2016، ص 76)، وتتمثل مظاهره في الرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، والواسطة، واستغلال النفوذ الوظيفي، والتهاون في القيام بواجبات الوظيفة.
- 2- **الفساد السياسي:** يشمل المسؤولين السياسيين الذين يسيئون استخدام وظائفهم للتلاعب بالقرارات السياسية، وكذا المؤسسات والإجراءات التي تحكم توزيع الموارد من أجل تعزيز سلطتهم وتحقيق اثارهم الشخصي (Transparency International., 2009, p. 36)، وهو لا يحتاج الى دفع الأموال مباشرة، وإنما يكون في شكل "تجارة النفوذ" التي تستغل لمنح الأفضلية التي تضر كثيراً بالحياة السياسية والديمقراطية، ويمتاز بصعوبة اثباته وإدانته (التتير، 2009، ص-ص: 31-32)، ويتجه ي. ميني الى أن الفساد السياسي يمثل شكلاً من أشكال التبادل الاجتماعي السري، ويرى أنه عبارة عن نوع من التقدير المالي لسلطات اتخاذ القرار أو النفوذ التي يمارسها الممسكون بزمام السلطة السياسية والإدارية (لاكوم، 2009، ص 37).

- 3- **الفساد الاقتصادي:** وهو الفساد الذي يرتبط بالأفعال المنحرفة واستغلال الاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الاعمال من أجل تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب المصلحة العامة بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها (حاحة، 2013/2012، ص 29)، ويشمل غياب النزاهة والشفافية في اعلان وطرح المناقصات والمزايدات الحكومية والمشاريع العمومية، كإحالتها وتوجيهها

لشركات معينة من أجل استرضاء اشخاص معينين دون اتباع الإجراءات القانونية الصحيحة والمطلوبة كالإعلان العام وفتح المجال امام التنافس الحقيقي وضمان تكافؤ الفرص لجميع المشاركين، وهي الممارسات التي تتنافى مع حرية التنافس ومن ثم تؤثر على جلب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي ومن ثم الاضرار بالمصالح الاقتصادية للدولة (بو سعيود، 2015، ص 50).

4- **الفساد المالي:** وهو سلوك غير قانوني يشمل هدر المال العام الذي يتخذ عدة صور أهمها الاختلاس، المتاجرة من خلال الوظيفة، تزوير العملات وتزييف بطاقات الائتمان، الى جانب ذلك يشمل ايضا أعمال السمسرة في المشاريع كعمليات التلاعب بسوق الصرف وتجارة العملة والمضاربة غير المشروعة... الخ (الشمري و الفتلي، 2011، ص-ص: 29-30). وهو عموما يرتبط بمجمل المعاملات المالية التي تتم على مستوى الدولة وفي كافة القطاعات مثل سرقة واختلاس أموال خزينة الدولة، مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تدير المجال المالي في الدولة، مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، الرشاي، التهرب الضريبي والكسب غير المشروع وغسل الأموال... الخ (البوعلي، 2017، ص 917).

5- **الفساد الاجتماعي:** وهو الخلل الذي يمس المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بتربية الفرد وتنشئته، في صورة الأسرة والمدرسة والجامعات، فالتنشئة الفاسدة تؤدي بالضرورة الى نشوء الفساد الاجتماعي مستقبلا والذي يتخذ صور عدم تقبل الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء، ورفض تنفيذ الأوامر، والاخلال بالنظام والأمن العام (حاحة، 2013/2012، ص-ص: 28-29)، وميزة هذا النوع من الفساد أنه يمس كافة أعضاء المجتمع ومؤسساته وموروثه الثقافي، ويعد شاملا ويصعب الإحساس به كونه مرتبطا بوجود قنوات مسبقة تتقبل الأفعال الفاسدة وتعتبرها أمرا حتميا وشائعا ومقبولا اجتماعيا.

6- **الفساد الأخلاقي:** يتم ربط الفساد الأخلاقي بسلوك الموظف وتصرفاته أثناء تأدية مهامه، حيث يمثل مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المرتبطة بذلك كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل أو التحرش الجنسي والذين يعتبران من أبرز صور هذا النوع من الفساد، حتى أنه برز مصطلح "الرشوة الجنسية" الذي يُعرف حسب الجمعية الدولية للقاضيات بأنه أحد أشكال الاستغلال الجنسي والفساد الذي يمارس من طرف أشخاص يحتلون مراكز سلطة بحيث يستغلون هذه السلطة في طلب خدمة جنسية (الإنتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2016، ص-ص: 31-32)، والفساد الأخلاقي عموما لا يقتصر على الانحرافات الخلقية للموظف فقط بل يأخذ بعدا أكثر اتساعا ليشمل كافة معاملات الفرد خلال حياته وتفاعله داخل المجتمع، لذا يمكن القول أن الفساد الأخلاقي يعبر عن حالة

الانحراف وخروج المرء عن القواعد والقيم الأخلاقية القائمة في المجتمع الذي ينتمي إليه أو يعيش فيه ويكون هذا الانحراف مدفوعا بتحقيق مصلحة خاصة (مادية أو معنوية)، وعليه تنتشر الرذيلة والفاحشة والسلوكيات المخالفة للأداب العامة.

7- **الفساد الثقافي:** وهو الخروج عن الثوابت العامة للأمة، مما يسبب تفكيك هويتها وإرثها الثقافي، وهذا النوع لا يحقق الإجماع حول إدانته أو سن تشريعات تجرّمه كونه يرتبط بحرية الرأي والتعبير والإبداع وكذا الذوق الخاص (حاحة، 2013/2012، ص 28).

ج- أنواع الفساد حسب درجة انتظامه:

يركز هذا المعيار على مدى تكرار الفساد وحجم انتشاره، وهو لا يركز على الفعل الفردي وإنما على السياق الذي يحدث فيه الفعل المرتبط بالفساد، وفي هذا الإطار يميز Mark Robinson بين ثلاثة أنواع:

1- **الفساد العرضي (Incidental):** وهو الفساد الذي يقتصر على المخالفات المرتكبة من جانب الفرد (Morris, 2011, p. 11)، وعليه يمكن أن نطلق عليه اسم الفساد الفردي والذي قد يكون منظم أو غير منظم، كما يمكن أن يكون نسقي في حالة الفساد الصغير.

2- **الفساد المؤسسي (Institutional):** يشير إلى مؤسسات معينة قد تكون مليئة بالفساد، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى غياب الضوابط، ومصطلح الفساد المؤسسي يشير ضمناً إلى مفهوم اجتماعي للمؤسسة، والذي يعتبر أن تسمية مؤسسة تطلق عندما يلاحظ تكرار ممارسات معينة مما يجعلها عادية بالمعنى الإحصائي للمصطلح (Médard, 2006, p. 698). واستخدام مفهوم المؤسسة في هذا المقام يضيف للفساد بعداً إضافياً يتمثل في الهيكل والتنظيم وعليه فالفساد المؤسسي يكون منظماً وهيكلياً.

3- **الفساد النسقي أو النظامي (Systemic):** يطلق على الفساد وصف النسقي عندما يكون تردده أو تكراره يشكل القاعدة وليس الاستثناء (Médard, 2006, p. 697) أي أنه يكون مسيطراً ومتجذراً ومنتشراً في جميع أنحاء المجتمع وبالتالي فهو يحيل إلى ما يعرف بثقافة الفساد.

يتضمن تصنيف الفساد معايير أخرى متعددة، فمنها من يركز على:

- النطاق أو القطاع الذي يحدث فيه الفساد ويصنفه الى فساد القطاع العام، فساد القطاع المختلط، وفساد القطاع الخاص.
- من ناحية الانتشار: فساد دولي، وفساد محلي.
- أما Toke S. Aidt (2003) فيميز بين أربعة أشكال من الفساد: الفساد الفعّال، الفساد مع مسؤول صالح، الفساد مع مسؤول فاسد، والفساد المعزز ذاتيا.

4.1 سياسة مكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر:

إدراكا منها بخطورة الفساد وتأثيراته السلبية على كافة مناحي الحياة، ونظرا لما يخلفه من فوضى وتسلط سياسي، وما يؤدي اليه من هشاشة للاقتصاد، وإفشال للخطط التنموية، وضعف للبرامج الاجتماعية، ومن ثم تهديد الأمن والسلم الاجتماعي ومقومات الدولة وكيانها، وفي ظل الضرورة التي تفرضها قواعد النزاهة والشفافية والمسؤولية، سعت الجزائر وفي إطار السياسات العامة والاتفاقات الدولية إلى وضع استراتيجية قائمة على جملة من التدابير والآليات التي تهدف إلى مكافحة الفساد ومراقبته والسيطرة عليه، وقد تمت هذه الإجراءات على ثلاث مستويات:

- ✓ المستوى الدولي من خلال التوقيع والانخراط ضمن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
 - ✓ المستوى التشريعي والتنظيمي عبر استصدار جملة من القوانين التي تحدد الأفعال التي تدخل في إطار الفساد، وكذا طرق مكافحته ومراقبته.
 - ✓ المستوى المؤسسي عبر إنشاء الهيئات المختصة في الوقاية من الفساد ومكافحته.
- أ- **الاتفاقيات الدولية:** قامت الجزائر، وفي إطار التعاون الدولي، بالتوقيع على عدد من المعاهدات ذات البعد الدولي التي تسعى إلى وضع رؤية عالمية لمجابهة آفة الفساد، أهمها:

***اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:**

تأتي هذه الاتفاقية في إطار الاستراتيجيات الشاملة لهيئة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد والحد منه، وتعد أول اتفاقية رسمية ذات بعد دولي، وقد اعتمدت بتاريخ 31 أكتوبر 2003 بنيويورك خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار رقم 4/58، وصادقت الجزائر عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/128 المؤرخ في 29 صفر 1425 هـ الموافق لـ 19 أبريل 2004م.

أقرت هذه الاتفاقية بالخطورة التي يشكلها الفساد على استقرار المجتمعات وأمنها، واعتبرته سببا في تقويض الديمقراطية وسيادة القانون، وأنه يؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة، ويهدد العدالة والقيم الأخلاقية، ويسهم في ازدياد الجريمة المنظمة والإرهاب مما يهدد ازدهار الأمن البشري، كما انه يعرض التنمية المستدامة للخطر. وتضمنت الاتفاقية مجموعة من المعايير والتدابير والقواعد التي تسمح بتعزيز النظم القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد على مستوى جميع الدول، كما طالبت باتخاذ التدابير الوقائية وتجريم مختلف أشكال الفساد المنتشر في القطاعين

العام والخاص والتي نصت عليها الاتفاقية وحددتها. الى جانب الحث على التعاون الدولي في مجال استعادة المسروقات وعائدات الفساد، وتسليم المجرمين المتورطين في افعال الفساد، والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات (الأمم المتحدة، 2004).

*اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته:

اعتمدت هذه الاتفاقية بامبوتو بتاريخ 11 يوليو 2003م، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 11 ربيع الأول 1427هـ الموافق لـ 10 أبريل 2006م.

عبرت الاتفاقية على القلق الذي يساور الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي إزاء العواقب الوخيمة للفساد وغياب المساءلة والمحاسبة في إدارة الشؤون العامة، وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدول، وانعكاساته على الخطط والبرامج التنموية.

قامت الاتفاقية بتعريف الفساد انطلاقاً من تحديد جملة الأعمال والممارسات التي تم سردها وتجريمها (كتسليم أو استلام الهبات والمزايا، تحويل أملاك الدولة، الكسب غير المشروع، إخفاء العائدات المستمدة من ممارسة الفساد، التحريض على الفساد، تبييض الأموال...)، لذلك تشجع الاتفاقية الدول الأعضاء على انشاء آليات لمراقبة وضبط الفساد في القطاعين العام والخاص عبر اعتماد إجراءات تشريعية تجرم أفعال الفساد، وتدعم أنظمة المحاسبة والمتابعة، وتعزيز إجراءات الرقابة، وإنشاء هيئات ووكالات مستقلة لمكافحة الفساد، الى جانب ضمان حماية المبلغين عن الفساد والمشتكين والشهود في القضايا المتعلقة بالفساد، واشراك المجتمع المدني ووسائل الاعلام في خطط مكافحة الفساد، وكذا توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، واحترام حقوق الانسان، والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد وتعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية. كما نصت الاتفاقية على سبل تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون بين الدول، وتنسيق وموائمة التشريعات والسياسات بما يسمح بمنع الفساد وضبطه والمعاقبة عليه والقضاء عليه على المستوى القاري (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006).

*الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

حررت هذه الاتفاقية بالقاهرة بتاريخ 15 محرم 1432هـ الموافق لـ 21 ديسمبر 2010م، وصادقت الجزائر عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1435هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 2014م، وتتضمن اعتراف الدول الموقعة عليها بأن الفساد ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال وذات

آثار كبيرة على القيم والأخلاق والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما تقر الاتفاقية بأن التصدي للفساد والقضاء عليه لا يقتصر على السلطات الرسمية للدولة فقط، وإنما يشمل أيضا مؤسسات المجتمع المدني والأفراد. جاءت هذه الاتفاقية في إطار تعزيز التعاون بين البلدان العربية في مكافحة الفساد باعتباره ظاهرة عابرة للحدود الوطنية، وتسهيل مسار التعاون الدولي في هذا المجال لا سيما ما يتعلق بتسليم المجرمين، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، واسترداد الممتلكات. في هذا الإطار هدفت الاتفاقية، وحسب المادة الثانية منها، الى:

- تعزيز التدابير الرامية الى الوقاية من الفساد ومكافحته وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.
- تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات.
- تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون.
- تشجيع الافراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد.

حُددت أفعال الفساد حسب هذه الاتفاقية في الرشوة، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، الإثراء غير المشروع، غسل العائدات الإجرامية، إخفاء العائدات المحصلة من أفعال الفساد، إعاقة سير العدالة، الاختلاس، المشاركة أو الشروع في أفعال الفساد، وحثت الاتفاقية الدول الموقعة على المراجعة والتقييم الدوري للتشريعات والتدابير الإدارية ذات الصلة بمراقبة الفساد ومكافحته بغية تقرير مدى كفايتها وجدواها، الى جانب تدعيم نظم الشفافية ووضع مدونات أخلاقية للعمل، وحماية المبلغين عن الفساد والشهود والخبراء والضحايا، وضمان استقلالية المنظمات والهيئات المكلفة بمكافحة الفساد، وضمان استقلالية الجهاز القضائي، كما دعت الدول الموقعة الى ضرورة تشجيع المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع الفساد ومكافحته عبر توعية المجتمع بمخاطر هذه الظاهرة وضرورة مكافحتها، والقيام بالأنشطة الإعلامية التي تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وتعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد وتوفير سبل الاتصال بها.

وحددت التعاون ما بين الدول العربية في مجال مكافحة الفساد في إطار المساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون لأغراض المصادرة، ونقل الإجراءات الجنائية، وتسليم المجرمين، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، والتحقيقات المشتركة، وأساليب التحري الخاصة، واسترداد الممتلكات، والتدريب والمساعدة التقنية، وكذا جمع المعلومات المتعلقة بالفساد وتبادلها وتحليلها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2014).

ب- الإطار التشريعي والتنظيمي: قامت الجزائر بإصدار جملة من النصوص القانونية في إطار الوقاية من الفساد ومكافحته واستجابة لتوصيات المعاهدات الدولية والإقليمية الموقع عليها، تمثلت في:

***قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته:**

صدر هذا القانون بتاريخ 21 محرم 1427 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2006م، وجاء حسب المادة الأولى منه من أجل دعم التدابير الرامية الى الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، وكذا تسهيل التعاون الدولي والمساعدة التقنية في المجالات ذات الصلة بما في ذلك استرداد الموجودات.

ربط هذا القانون تعريف الفساد بجملة من الجرائم التي تم تحديدها ضمن الباب الرابع منه الذي اشتمل على التجريم والعقوبات وأساليب التحري، وتمثلت الاعمال التي صنفت كأعمال فساد في رشوة الموظفين العموميين، رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية، الرشوة في مجال الصفقات العمومية، اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي، الغدر، الإغواء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، استغلال النفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، تعارض المصالح، أخذ فوائد بصفة غير قانونية، عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، الإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا، التمويل الخفي للأحزاب السياسية، الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، تبييض العائدات الإجرامية، الإخفاء، إعاقة السير الحسن للعدالة، الانتقام أو تهريب أو تهديد الشهود والخبراء والمبلغين عن الفساد وضحاياه، البلاغ الكيدي، عدم الإبلاغ عن الجرائم. وتتمثل العقوبات المرتبطة بارتكاب هذه الجرائم في الحبس لمدة 06 أشهر كأقل عقوبة وتصل الى غاية الحبس لمدة 20 سنة كأقصى عقوبة، الى جانب دفع غرامات مالية تتراوح ما بين 50.000 دج كأدنى غرامة و2.000.000 دج كأقصى غرامة، ويعاقب على المشاركة أو الشروع في أي من الأعمال سابقة الذكر بمثل عقوبة الجريمة نفسها.

وفي إطار التدابير الوقائية أقر القانون مبادئ الشفافية والموضوعية في التوظيف في القطاع العام، وكذا ضمان الأجر الملائم، وتكوين الموظفين من أجل تمكينهم من الأداء الصحيح والنزيه والسليم للوظائف، الى جانب ضرورة التصريح بالممتلكات ضمانا للشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية وحماية للممتلكات العمومية، كما أشار القانون الى ضرورة صياغة مدونات قواعد سلوك الموظفين

العموميين تشجيعاً للمسؤولية والنزاهة والأمانة. كما أكد على ضرورة إلتزام قواعد الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة والمسؤولية والعقلانية في إبرام الصفقات العمومية، وتسيير الأموال العمومية، وفي التعامل مع الجمهور ووضوح خطوات تحقيق ذلك. إضافة الى تحديد التدابير الوقائية لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، ومعايير المحاسبة. كما شجع القانون على اشراك المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته، وإلزام المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، وأي جهة تقدم خدمة تحويل الأموال سواء كانوا اشخاص معنويين أو أشخاص طبيعيين بالخضوع لأنظمة الرقابة بما يمنع ويكشف جميع أشكال تبييض الأموال.

كما نص على إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والديوان المركزي لقمع الفساد.

أما في مجال التعاون الدولي فقد نص على وجوب التعاون القضائي مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل وفي حدود ما تسمح به المعاهدات والاتفاقات والترتيبات ذات الصلة والقوانين، وكذا منع وكشف وتحويل العائدات الإجرامية، منع إنشاء أو التعامل مع المصارف التي لا تنتسب الى مجموعة مالية خاضعة للرقابة، الى جانب التعاون في مجال تقديم المعلومات، واسترداد الممتلكات والحجز والتجميد والمصادرة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006).

وقد عدل وتم هذا القانون بموجب الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 غشت 2010م، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 02 غشت 2011م.

كما تم تدعيم هذا القانون بجملة من الأوامر والمراسيم التكميلية ويتعلق الامر بـ:

- ✓ الأمر رقم 07-01 المؤرخ في 11 صفر 1428هـ الموافق لـ 01 مارس 2007م، والمتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف.
- ✓ المرسوم الرئاسي رقم 06-414 المؤرخ في 01 ذي القعدة 1427هـ الموافق لـ 22 نوفمبر 2006م الذي يحدد نموذج التصريح بالممتلكات.
- ✓ المرسوم الرئاسي رقم 06-415 المؤرخ في 01 ذي القعدة 1427هـ الموافق لـ 22 نوفمبر 2006م، الذي يحدد كفاءات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين.

***قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما:**

صدر هذا القانون تحت رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 هـ الموافق لـ 06 فبراير 2005م، والمعدل والمتمم بالأمر 12-02 المؤرخ في 20 ربيع الأول 1433 هـ الموافق لـ 13 فبراير 2012م.

جاء هذا القانون وبحسب المادة الأولى منه بهدف الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، إذ حدد طرق الوقاية وكيفيات مراقبة حركة الأموال والتأكد من مصدرها الحقيقي، والكشف عن هويات أصحابها والجهات المستفيدة منها. واعتبر ان تبييض الأموال يشمل كل تحويل أو نقل للأموال أو إخفاء وتمويه طبيعتها الحقيقية أو مصدرها وكذا اكتسابها أو حيازتها واستخدامها مع العلم أنها عائدات مباشرة أو غير مباشرة من جريمة.

أما تمويل الإرهاب فهو تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها شخصيا أو من طرف إرهابي أو منظمة إرهابية من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2005).

كما صدر في هذا الإطار وتكميلا للقانون سابق الذكر:

✓ نظام رقم 12-03 المؤرخ في 14 محرم 1434 هـ الموافق لـ 28 نوفمبر 2012م، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، والذي يجبر المصارف والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر على اتخاذ التدابير اللازمة واعتماد برامج للوقاية والكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما طبقا للقانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 هـ الموافق لـ 06 فبراير 2005م (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، 2014، ص 183).

✓ المرسوم التنفيذي رقم 13-318 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1434 هـ الموافق لـ 16 سبتمبر 2013م، والذي يتعلق بإجراءات الكشف عن الأموال والأموال الأخرى وتحديد موقعها وتجميدها في إطار مكافحة تمويل الإرهاب (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، 2014، ص 179).

كما أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية الرامية الى محاربة الفساد والحد منه مثل القانون رقم 04-14 المتعلق بتجريم تبييض الأموال، الأمر 05-06 المتعلق بمحاربة التهريب، الأمر 03-01 المتعلق بحركة رؤوس الأموال، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض (معزوز، 2021).

ج- الهيئات المختصة في الوقاية من الفساد ومكافحته:

أنشأت هذه الهيئات في إطار الالتزامات التي تفرضها المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، وهي عبارة عن هيئات رقابية تتمثل أدوارها أساسا في مراقبة الفساد واقتراح آليات لمكافحته والقضاء عليه في إطار ما يسمح به القانون.

*الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

أنشأت بموجب القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2006م، باعتبارها سلطة مستقلة وهيئة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويلتزم أعضاؤها بالسر المهني، وهي مطالبة بتقديم تقرير سنوي الى رئيس الجمهورية يتضمن تقييما للنشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والنقائص المسجلة في هذا الإطار، إلى جانب التوصيات المقترحة عند الاقتضاء.

حدد هذا القانون جملة من المهام التي تؤديها الهيئة كالتكفل باقتراح السياسات الشاملة للوقاية من الفساد تعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية، تقديم توجيهات في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي، والمساعدة في اعداد قواعد أخلاقيات المهنة، واعداد برامج توعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة للفساد، جمع كافة المعلومات التي يمكن ان تساعد في الكشف عن أفعال الفساد والوقاية منها، التقييم الدوري لمدى فعالية الإجراءات الإدارية والقوانين المرتبطة بالفساد، تلقي التصريحات بالامتلاكات، جمع الأدلة والتحري في الوقائع ذات العلاقة بالفساد بمساعدة النيابة العامة، التنسيق بين القطاعات والتعاون مع هيئات مكافحة الفساد سواء الوطنية أو الدولية. وألزم القانون جميع المؤسسات والإدارات والهيئات التابعة للقطاع العام والخاص وكل شخص طبيعي أو معنوي آخر أن يزود الهيئة بأي وثائق أو معلومات تطلبها وتراها مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد، وكل رفض متعمد وغير مبرر لهذا الطلب يعد جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006).

*الديوان المركزي لقمع الفساد:

وهو عبارة عن مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية، مكلفة بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد ومعاينتها في إطار مكافحة هذه الظاهرة، وهو هيئة موضوعة لدى وزير العدل ويتمتع بالاستقلال

في عمله وتسييره، وقد أنشأ بموجب القانون رقم 06-01 وتطبيقاً لأحكام الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (معزوز، 2021).

*خلية معالجة الاستعلام المالي:

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 24 محرم 1423 هـ الموافق لـ 07 أبريل 2002م، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكف بمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال عن طريق استلام التصريحات بالشبهات المتعلقة بعمليات الإرهاب أو تبييض الأموال ومعالجتها واطار وكيل الجمهورية بالقضايا القابلة للمتابعة الجزائية، الى جانب اقتراح الإجراءات والآليات التي تراها مناسبة لمكافحة هذه الجرائم والوقاية منها وكشفها (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، 2014، ص 215)

وتعمل جميع هذه الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته بالتنسيق مع بعضها البعض. الى جانب ذلك تتوفر الجزائر على آليات وقائية أخرى تم تعزيز دورها في سياق التعديلات التشريعية التي مست هيكلها وتنظيمها ومهامها، وتتمثل أساسا في:

*مجلس المحاسبة:

أنشأ بموجب دستور 1976م، وتم تأسيسه سنة 1980م كهيئة عليا للرقابة البعدية على مالية الدولة والجماعات الإقليمية، وقد وضع تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية بموجب القانون رقم 80-05 الذي اعتبر المجلس هيئة ذات صلاحيات قضائية وإدارية مكلفة بالمراقبة المالية للدولة والمؤسسات المنتخبة والمجموعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها، وتمتد صلاحياتها لممارسة الرقابة المالية على المؤسسات التي تستفيد من الاعانات المالية للدولة أو لمجموعة محلية أو هيئة عمومية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980، ص 338). ومنح هذا القانون صفة القاضي لأعضاء المجلس، وسمح بتمثيلهم لدى المجلس الأعلى للقضاء (بو سعيود، 2015، ص 72).

وبهدف تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية، وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير الأموال العمومية، خضع هذا القانون الى التعديل بموجب الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416 هـ الموافق لـ 17 يوليو 1995م، الذي وسع صلاحيات المجلس

لتشمل التدقيق في شروط استعمال الهيئات للموارد والوسائل المادية والأموال العامة، وتقييم تسييرها ومدى مطابقتها للقوانين والتنظيمات المعمول بها. ومنح له الاستقلال الضروري ضمانا للموضوعية والحياد والفعالية في أداء مهامه (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1995، ص 03).

*المفتشية العامة للمالية:

عبارة عن هيئة رقابية تأسست بموجب المرسوم الرئاسي رقم 80-53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1400 هـ الموافق لـ 01 مارس 1980م، وهي خاضعة لسلطة وزير المالية، وقد حدد المرسوم وظائف المفتشية في مراقبة التسيير المالي والحسابي في مصالح الدولة، والجماعات العمومية اللامركزية، إضافة إلى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والمؤسسات الاشتراكية ووحداتها وفروعها والخدمات الاجتماعية التابعة لها، وكذا الهيئات العمومية ذات الطابع الاجتماعي (صناديق الضمان الاجتماعي، والمنح العائلية، والتقاعد، والتأمينات، والتعاون) (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1980، ص 349)، وعدلت مهام المفتشية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-272 المؤرخ في 06 رمضان 1429 هـ الموافق لـ 06 سبتمبر 2008م، لتمتد صلاحيات مراقبتها إلى الجماعات الإقليمية، والهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وكل الهيئات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تستفيد من مساعدة الدولة أو الهيئات العمومية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، ص 8).

زيادة على ذلك تتوفر الجزائر على عدد من الهيئات والمؤسسات والمصالح الإدارية المركزية والمحلية التي تساهم جميعا في مراقبة الفساد ومكافحته كالمركز الوطني للمراقبة والوقاية من الرشوة المنشأ بموجب المرسوم الرئاسي 96-233 إضافة إلى مجموعة من المصالح المركزية والإقليمية، كالمديرية العامة للضرائب، وإدارة الجمارك، ومصالح الخزينة العامة لبنك الجزائر، ومختلف اللجان القطاعية الخاصة بالصفقات العمومية، والمراقبون الماليون، ومصالح إدارة المنافسة والأسعار، ومصالح الضبطية القضائية بمختلف فروعها (معزوز، 2021)، إلى جانب الدور الذي تمارسه المؤسسات الدستورية خاصة القضاء والبرلمان في المساءلة ومراقبة نشاطات الحكومة وتسيير الأموال العمومية وإقرار التشريعات والتنظيمات والحرص على تطبيقها بشفاافية واستقلالية. إضافة إلى مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني.

5.1 مكافحة الفساد عبر المجال العام المعاصر:

ارتبط المجال العام المعاصر بازدهار وتوسع نشاطات الاعلام -سواء التقليدي منه أو الرقمي المرتبط بتطبيقات شبكة الانترنت- الذي بات يشكل المساحة الأولى لبعث النقاش العام وصناعة الرأي العام وتوجيهه والتأثير فيه، وبرز هذا الارتباط، بالنسبة للإعلام التقليدي، انطلاقاً من التحول الذي مس الوظيفة التي كانت تمارسها الصحافة المطبوعة وتحولها من الطابع الخبري الى صحافة الرأي ذات الصبغة السياسية، أين باتت تمثل منبرا لطرح الآراء والانخراط في الحياة السياسية، بل أصبحت على حد قول Karl Bücher الممثل والدليل للرأي العام وسلاحاً للمقاومة السياسية التي تمارسها الأحزاب (Habermas, 1993, pp. 189-190)، وظلت وسائل الاعلام، والى غاية اليوم، تسيطر بشكل كبير على نوعية وطبيعة المواضيع المطروحة للتداول ضمن المجال العام خاصة الوسائل السمعية البصرية منها ممثلة في التلفزيون، الذي يطرح بشكل دائم حزماً من المواضيع المرتبطة بالأحداث والمجريات اليومية والتي تشكل باعاً أساسياً للنقاشات على مستوى المجال الخاص وتمتد بدورها نحو المجال العام الأوسع (Miège, 2010, p. 123)، مما ساهم في تعزيز النظم الديمقراطية التي تعتبر الاعلام بمثابة السلطة الرابعة داخل المجتمع، ويتجه (Miège, 2010) الى اعتبار وضعية وسائل الاعلام تسمح بتقييم المجال العام والنقاشات المثارة عبره (p. 115). واستناداً الى القوة التأثيرية التي تتمتع بها الأجهزة الإعلامية في هذا المجال، اتجهت المنظمات والهيئات الناشطة في مجال مكافحة الفساد الى الحث الدائم على توظيفها في تحقيق الخطط والبرامج الرامية الى تعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية بغية كبح الفساد والحد منه، حيث أكد البنك الدولي في استراتيجيته لمكافحة هذه الظاهرة أن المجتمع المدني ووسائل الاعلام أهم عاملين في القضاء على الفساد المنهجي في المؤسسات العامة، كونها تسمح بخلق مناخ في الحياة العامة يمنع الاحتيال والفساد (The World Bank, 1997, p. 44). ويتجه كوفمان Kaufmann الى أن استراتيجيات مكافحة الفساد ينبغي ان تركز على التكامل ما بين توفر البيانات والمعلومات حول الفساد، وما بين القيادة والعمل الجماعي الذي يستدعي اشراك جميع مكونات المجتمع في هذه العمليات بما فيها المجتمع المدني ووسائل الاعلام أي:

جهود مكافحة الفساد = المعرفة والبيانات + القيادة + العمل الجماعي (Stapenhurst, 2000, p. 02)

وبما ان النجاح في مكافحة الفساد وكبحه يتوقف على مدى توفر المعلومات المرتبطة به، فإن وسائل الاعلام تعد مصدرا معلوماتيا مهما خصوصا إذا تمتعت بالقدر الكافي من الحرية التي تسمح بممارسة ونشر نشاطات الاعلام الاستقصائي الذي يساعد في التحقيق والتبليغ على ممارسات الفساد.

كما تكمن أهمية الاعلام في وظيفة المراقبة التي يمارسها والتي من شأنها وضع نشاطات الحكومة والمسؤولين أمام النقد والتقييم الجماهيري العام، فالإعلام يعد من أهم وسائل الرقابة الشعبية على السلطة السياسية للدولة وجهازها الإداري في الأنظمة الديمقراطية كما يمثل المنبر الذي يعبر عن آراء المواطنين (بوخنوفة، 2014، ص 374)، وتوسعت هذه الوظيفة حتى في البلدان الأقل ديمقراطية أين أصبحت وسائل الاعلام تتحرر شيئا فشيئا. هذا ويلعب الاعلام دورا مزدوجا في إطار مكافحة الفساد: رفع الوعي العام بالفساد، والتحقيق في حالات الفساد والابلاغ عنها بطريقة مهنية وأخلاقية (Stapenhurst, 2000, p. 15). صناعة الوعي العام بالفساد وخطورته على الفرد والمجتمع، يكون عبر ارساء حملات إعلامية واسعة ومستمرة تستهدف شرح عواقب الفساد وتبرز الحاجة الى اجراء إصلاحات على كافة المستويات والقطاعات (سيد عبد الرحمان، 2011، ص 114)، والعمل على بلورة رأي عام مناهض للفساد والفاستدين وداعم لجهود مكافحته، وبعث النقاشات العامة المرتبطة بهذه الظاهرة. أما التعامل الأخلاقي مع قضايا الفساد فيستلزم البحث وجمع ونشر المعلومات المرتبطة بالفساد، ورصد الانتهاكات القانونية، وكشف وفضح الممارسات الفاسدة المرتبطة بأداء الحكومة والمسؤولين والموظفين العموميين بشكل دقيق وصادق، الى جانب نشر الدراسات في مجال مكافحة الفساد وتقارير الهيئات ومنظمات مكافحة الفساد وجهودها في هذا الإطار، وكذا تجارب الشعوب التي نجحت في الحد من هذه الظاهرة (كافي، 2016، ص-ص: 47-48).

وتتجلى مساهمة الاعلام في مكافحة الفساد في نوعين من النتائج أحدهما ملموسة ومباشرة والأخرى غير ملموسة أو غير ظاهرية، وفي وصفه لهذه الآثار يحدد Stapenhurst (2000) النتائج الملموسة في التحقيقات التي يتم فتحها حول مزاعم الفساد كنتيجة لخبر أو سلسلة أخبار تم نشرها، أو مقاضاة أو استقالة أحد المسؤولين الفاسدين بعد عرض ممارساتهم الفاسدة للرأي العام، وكذا تغيير السياسات والإجراءات او حتى القوانين التي تسمح بتتمية الفساد من خلال كشف عيوبها ونقائصها مما يجعلها مدخلا لممارسة الفساد والتهرب من المساءلة فيؤدي الضغط الشعبي الى اجبار الحكومات على إعادة النظر فيها، أو المساهمة في بلورة التوصيات التي تصدرها أحد الهيئات الرقابية وغيرها.

أما الآثار غير الملموسة فتكون في سياق الدور الأوسع الذي يلعبه الاعلام في المجتمع، عبر النشاط القوي لوسائل الاعلام المستقلة الذي يعزز التعددية السياسية وينشط النقاش العام ويبعث الإحساس بالخضوع للمساءلة بالنسبة للسياسيين والهيئات والمؤسسات العامة، وجعلهم يتخوفون من تبعات الكشف عن انخراطهم في الفساد، فنجاح وسائل الاعلام في كشف فساد المسؤولين يعرضهم الى جانب تهمتهم من مناصبهم العامة الى أنواع متعددة من العقوبات الاجتماعية على شكل الإذلال العلني، وفقدان الهيبة والمكانة الاجتماعية، مما يجعل الأمر بمثابة رادع لباقي المسؤولين، الى جانب ذلك تمارس وسائل الاعلام الضغط من أجل تعزيز الحريات المدنية وحرية التعبير وتشجيع الجمهور على المشاركة السياسية ومناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بشكل قوي وجريء (Stapenhurst, 2000, p. 3...8)

نجاح الاعلام في المساهمة في مكافحة الفساد يستلزم توفر جملة من الشروط يمكن حصرها في:

- دعم الملكية الخاصة مقابل الملكية العامة: اذ ان خصخصة وسائل الاعلام يمكن ان تكون وسيلة لتعزيز استقلاليتها، فوسائل الاعلام التعددية والتنافسية والمستقلة يمكن أن تدفع نحو الارتقاء النوعي بمؤسسات الحكم (بوخنوفة، 2014، ص 382) وبالتالي فإن تحرير الآلة الاعلامية من الوصاية الحكومية يعزز قدرتها على الخوض في قضايا الفساد وطرحها للرأي العام والمساهمة في كبحه. الا انه تجدر الإشارة الى إمكانية عدم نجاعة الخصخصة في مكافحة الفساد إذا كان هناك تواطئ وتبادل للمصلحة والعلاقات ما بين أصحاب هذه المؤسسات الإعلامية والمسؤولين في أجهزة الدولة.
- حرية الاعلام: فعالية الاعلام تتوقف على مدى حرته، والشفافية تعتمد بقوة على حرية الإعلام التي تسمح له بتحقيق المشاركة الفعالة في عمليات المساءلة والمحاسبة وتمثيل مصالح المواطن ضمن المجال العام والدفاع عنها، الى جانب فضح حالات الفساد التي يمكن ان تهدد تنمية المجتمع ومصالحة واستقراره، ومن ثم ممارسة الرقابة (سيد عبد الرحمان، 2011، ص 107) وقد اثبتت العديد من الدراسات أن حرية الإعلام مرتبطة سلبيا بمستوى الفساد مما يجعله أداة قوية لمكافحته (Bernaldez, 2014, p. 63)، وعليه فإن الحرية بالنسبة للإعلام هنا ليست غاية في حد ذاتها وانما تمثل وسيلة لتعرية الواقع والكشف عن مواضع الخلل والفساد ومظاهره، ولطالما كان قياس الحرية الإعلامية يرتبط بقياس مدى قدرة الاعلام وجرأته على طرح هذا النوع من القضايا الشائكة والمساهمة في احداث التحول داخل المجتمع (بوخنوفة، 2014، ص-ص: 362-363)، لذا يتوجب دعم الإعلام بقوانين ترسخ الحرية الإعلامية وحرية الرأي والتعبير مع توفير الضمانات اللازمة لذلك، الى جانب

ضمان استقلالية الجهاز القضائي عن التأثير السياسي وجعله ذو اتجاه دستوري ثابت يدعم مفهوم الصحافة الحرة (Stapenhurst, 2000, p. 17).

- الوصول الى المعلومات: يرتبط الوصول الى المعلومات والحصول عليها بالحق في المعرفة الذي يرتبط بدوره ارتباطا وثيقا بالمساءلة التي تعد من صلب الحكم الراشد، ذلك أن الشفافية تقوم على مبدأ أساسي هو توفير المعلومات الكاملة حول الأنشطة العامة للإعلام والذي يجعلها بدوره متاحة للعامة ومن ثم تكون عرضة للتدقيق والنقاش العام (بوخنوفة، 2014، ص 371)، وينبغي حماية هذا الحق وضمانه بموجب القوانين والدساتير التي تخضع لها الدول.
- توفير الحماية للصحفيين الذين يتولون التحقيق في قضايا الفساد سواء كانت حماية قانونية أو اخلاقية أو جسدية أو نفسية اذ غالبا ما يتعرض هؤلاء الى التهديدات والمضايقات والسجن وحتى القتل (Stapenhurst, 2000, p. 11).

➤ في المقابل على وسائل الاعلام ان تتمتع بالمسؤولية والنزاهة الكافية لممارسة وظيفة المراقبة ومكافحة الفساد، وأن تعمل على تعزيز التنظيم الذاتي الذي تحدد عبره جملة القواعد والمبادئ التي توجه عملها، ويمكن ان يكون لمجالس الصحافة دورا هاما في مراقبة مدى التزام وسائل الاعلام بالمبادئ الأخلاقية أثناء الممارسة بما يضمن توفر اعلام حر ونزيه (Stapenhurst, 2000, p. 17).

ان توفر الشروط سابقة الذكر من شأنه ان يعزز عمل الاعلام في مجال مكافحة الفساد، الا ان غيابها خاصة ما ارتبط بالتضييق على الحرية الإعلامية، والإجراءات القانونية التعسفية، وغياب الحماية قد يشكل عائقا أمام هذه الوظيفة، الى جانب ذلك فإن التواطؤ والعلاقات القوية التي يمكن ان توجد ما بين وسائل الاعلام والقوى السياسية والاقتصادية في المجتمع قد تجعلها عاجزة عن مواجهة التحديات المرتبطة بكشف الفساد ومراقبته، لذا شكلت وسائل الاعلام الرقمي المرتبطة بتطبيقات الانترنت بديلا حقيقيا لممارسة هذه الوظيفة كونها تقوم أساسا على مبدأ الحرية والتشاركية والتفاعلية مما يسمح للمواطنين بالمشاركة بشكل أكثر فاعلية في الحكم والمراقبة والمساءلة.

يعد الانترنت كابتكار من التقنيات الموجهة للاستخدام العام والتي تمتاز بالانتشار الواسع، وتتجه التقديرات نحو اعتباره وسيلة مهمة يمكن توظيفها لقمع الفساد، اذ تتضمن تطبيقات الكترونية/رقمية للمؤسسات العامة، سمحت بإنتاج ما يعرف بالحكومة الالكترونية التي تسمح بتجاوز دور المكاتب كوسطاء ما بين الحكومة والجمهور ليصبح الوصول سريع ومباشر للخدمات الحكومية ومنه المساهمة

في الحد من فساد المسؤولين البيروقراطيين في تعاملهم مع عامة الناس والرفع من مستوى الشفافية من جهة، ومن جهة أخرى، تحولت الانترنت الى مصدر رئيسي للمعلومات، وانتجت فضاء عاما رقمي واسع الامتداد وغني بالمشاركة والتفاعل العامين، ومن شأنه ان يكون فعالا في مجال مكافحة الفساد، عبر تعزيز الشفافية من خلال فتح منفذ للتواصل المباشر ما بين الحكومة والمواطنين، واستعراض مختلف النشاطات الرسمية، وكذا مراقبة تصرفات المسؤولين وتعريضهم للمساءلة العامة، كما يمكن ان يكون الانترنت رادعا للفساد عبر نشر المعلومات حول التصرفات المخالفة للقانون والافعال الرسمية الخاطئة مما يؤدي الى زيادة خطر انكشاف فساد المسؤولين السياسيين والموظفين العموميين الأمر الذي يجعل اللجوء الى الفساد أمرا غير محبذ (Andersen, Bentzen, Dalgaard, & Selaya, 2011)، خاصة مع التطور التقني والتطور على مستوى الاستخدام بالنسبة لبعض تطبيقات الانترنت على شاكلة المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي التي باتت من مكونات الصحافة وأداة حيوية لجمع الاخبار وتوزيعها، وتمتاز بكونها تشجع المناقشات الحية والفورية والحيوية (Essien, 2017, p. 158)، وقد ساهمت بشكل كبير في إزاحة الحدود ما بين الفضاء الخاص والفضاء العام وباتت الحياة العامة للمسؤولين غير مفصولة عن حياتهم الخاصة ومن ثم باتوا أكثر عرضة لخطر الانكشاف في حالة ممارسة الفساد، والذي لم يعد مرتبط في هذه الحالة بالممارسات غير القانونية فقط بل امتد الى الزلات الشخصية (Essien, 2017, p. 179). وتتجه العديد من الدراسات الى التأكيد على دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحد من الفساد، كونها تظهر إمكانيات محتملة كأداة للشفافية والانفتاح، على الرغم من محاولات الرقابة التي تفرضها بعض الدول عليها، ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجيات الرقابية تعد أقل فاعلية في الحد من المحتوى المنتشر على هذه الوسائل، كما انها تسمح بخلق رأس مال بشري يسهم في تحقيق التعاون وتعزيز المصلحة الاجتماعية (Bertot, Jaeger, & Grimes, 2010, p. 268).

هذه الإمكانيات والقدرات المحتملة التي تمتاز بها وسائل التواصل الاجتماعي، التي تعد اليوم من أكثر تطبيقات الانترنت استخداما على المستوى الجماهيري، كانت سببا وراء توجه الدراسات نحو بحث هذه القدرات وسبل توظيفها بشكل عملي في الخطط والاستراتيجيات الرامية الى مكافحة الفساد والحد منه.

الفصل الثاني:

شبكات التواصل الاجتماعي وشفافية تداول المعلومات

1.2 نشأة وتطور الشبكات الاجتماعية الرقمية

2.2 أصناف الشبكات الاجتماعية الرقمية

3.2 الاستخدام المعرفي للشبكات الاجتماعية الرقمية

4.2 النضال الاجتماعي عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية

5.2 الشبكات الاجتماعية الرقمية وإرساء المجال العام الرقمي

2. شبكات التواصل الاجتماعي وشفافية تداول المعلومات

تعد الشبكات الاجتماعية الرقمية او مواقع التواصل الاجتماعي امتدادا طبيعيا وتكنولوجيا للشبكات الاجتماعية الحقيقية وليس بديلا عنها (Monziols, Raviart, & Lesueur, 2014, p. 06) فهي تمثل رقمي ان صح القول لمفهوم برنز حول الشبكات الاجتماعية، الا انها في الوقت ذاته أعطت ملمحا جديدا ومستحدثا لهذا التمثل الاجتماعي، من حيث بناء شبكة العلاقات والتبادلات الاجتماعية على مستويات مختلفة، والتي باتت أضخم أكثر فأكثر. ظهرت هذه الشبكات الرقمية نتيجة لتطور الجيل الثاني من الانترنت Web 2.0 الذي افرز مستوى جديد من مستويات التواصل الاجتماعي يتجه اكثر نحو الطابع الوسيط (الوسيلي) والاستخدام المتشابك الذي يجمع بين مستويات زمنية مختلفة، قد تكون متزامنة او غير متزامنة (Rieffel, 2014, p. 89)، وحول الانترنت الى الطابع التفاعلي والتشاركي واسهم في تراجع الأفكار التي طرحها المتخوفون من التكنولوجيا بداية القرن 21م حول تراجع مستوى التواصل الاجتماعي من أمثال روبرت بوتنام Robert Putnam الذي اكد على التراجع الشديد في حجم العلاقات والاتصالات الاجتماعية داخل المجتمع الأمريكي اين لعبت التطورات التي لحقت تكنولوجيا الاعلام والاتصال دورا بارزا في ذلك (Mercklé, 2016, p. 71)، اذ ساهمت هذه الأخيرة في خلق نوع جديد من العلاقات الاجتماعية القائمة على الاتصال عن بعد عبر الهواتف المحمولة، والرسائل القصيرة، والبريد الالكتروني... الخ، ومن ثم ساهمت في انحصار الاتصال المباشر وجها لوجه وجعلت الافراد يبتعدون عن الانخراط في الأنشطة المجتمعية. الا ان هذه الفكرة سرعان ما بدت بوادر تراجعها بعد 10 سنوات من ظهورها نتيجة لتطور الاستخدامات الاجتماعية للإنترنت، وتحول بنية العلاقات الاجتماعية وكذا طرق واشكال الانخراط في الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية... الخ. وظهر الاعلام الجديد بتطبيقاته المختلفة والذي يعتمد على المستخدم كمنتج وموزع للمحتوى وليس مجرد متلقي، إضافة الى استحداث بعد التفاعلية مع المحتوى وما بين المستخدمين، وبات التوجه العام يسير نحو تطوير هذا النوع من التطبيقات بالأساس وتطوير تجربة المستخدم ومنحه إمكانات أوسع من حيث المساهمة في بناء محتواها واثراءه، وتعد الشبكات الاجتماعية الرقمية احد تطبيقات الاعلام الاجتماعي الجديد Social Media الذي يعكس مجموع التطبيقات الالكترونية التي تتيح خلق وتبادل المضامين والمعلومات والتجارب الإنسانية بين مستخدميها، بطريقة تفاعلية قائمة على بناء العلاقات الاجتماعية بصيغ تختلف عن تلك الموجودة في الواقع، وما يميز هذا النوع الإعلامي هو كون المستخدم هو المحور الأساسي فيه

(نبيح، 2018، ص-ص: 93-94)، ويضم هذا النوع المستحدث من الاعلام عدة أشكال تتمثل أساسا في المدونات Blogs، المصادر المفتوحة أو ما يسمى الويكي Wikis، البودكاست Podcasts (وهو مشاركة الملفات المسموعة والفيديو مثل خدمة Apple iTunes)، المنتديات Forums (وهي مساحات رقمية للمناقشات على الخط)، مجموعات مشاركة المحتوى Content communities (وهي خاصة بنوع محدد من المحتوى مثل YouTube، Flickr، Instagram)، مواقع التدوين المصغر Microblogging مثل Twitter، الشبكات الاجتماعية الرقمية Social Networks مثل Facebook، MySpace، Linked In (Myfield, 2008, p. 06).

وعلى عكس المنتديات العامة التي ظهرت في وقت مبكر على شبكة الانترنت ومنتديات المناقشة العامة التي كانت تنتظم حسب الموضوعات، فإن الشبكات الاجتماعية الرقمية تنتظم بشكل أساسي حول الأشخاص وليس الاهتمامات، بحيث تكون متمركزة حول الذات التي تنتمي الى مجتمعا الخاص والتي تكون شبكة علاقاتها الخاصة، وتتنظم طريقة تعاملها مع محتوى شبكة الانترنت وطريقة الوصول اليه، وقد اطلق على هذه التطورات تسمية الجيل الثالث من الانترنت Web 3.0 الذي يمثل مجمل التطبيقات -بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي- التي تسمح للمستخدم بإنشاء بوابة شخصية للولوج الى شبكة الانترنت والتفاعل مع محتوياته (Kaltenbach & Joux, 2010, p. 27).

1.2 نشأة وتطور الشبكات الاجتماعية الرقمية:

يمكن تقسيم نشأة وتطور الشبكات الاجتماعية الرقمية الى ثلاث مراحل أساسية، عرفت كل مرحلة بتطوراتها الخاصة ان كان على مستوى التطبيقات والخدمات، أو على مستوى الاستخدام، أو على مستوى الانتشار والشعبية.

المرحلة الأولى: هي المرحلة التي مهدت وأسست لظهور الشكل الحالي للشبكات الاجتماعية الرقمية، وقد ظهرت خلال فترة التسعينات من القرن العشرين التي شهدت تحولا في استخدامات الانترنت نتيجة لظهور الشبكة العنكبوتية العالمية وتطور تطبيقاتها وتقنياتها، وما ميز شبكات هذه المرحلة هو طبيعة الخدمات المقدمة للمستخدمين، اذ كانت تنحصر بشكل كبير في الرسائل القصيرة الخاصة بالأصدقاء في اطار غرف الدردشة ورسائل البريد الالكتروني (ساري، 2016، ص 94) وعرفت هذه المرحلة نشأة المنتديات

التي اكتسبت شعبية واسعة، ومجموعات البريد الإلكتروني مثل Yahoo، ثم المدونات الشخصية (خليفة، 2016، ص 37). بعدها تم إطلاق أولى مواقع الشبكات الاجتماعية ابتداء من سنة 1995، حيث ظهر موقع Classmates.com الذي سمح للأشخاص بالارتباط والتواصل مع زملاء الدراسة المنتمين الى نفس المدرسة أو الثانوية أو الكلية، ولكنه لم يتح خدمة انشاء الملفات التعريفية أو قائمة الأصدقاء الا بعد سنوات. وبعده ظهر موقع SixDegrees.com سنة 1997 والذي جاءت تسميته من عبارة "six degrees of separation" أي ست درجات من الانفصال وهي مأخوذة من تجربة "العالم الصغير" لعالم النفس الأمريكي ستانلي مليغرام المنتمي لجامعة هارفارد، والذي افترض أن أي شخص لا تفصله عن الآخر أكثر من ست درجات أو أشخاص وبالتالي يمكن الوصول الى أي شخص عن طريق هؤلاء الأشخاص الوسيطين، وسمح هذا الموقع للمستخدمين بإنشاء ملفات تعريف وإدراج قائمة أصدقائهم، كما سمح لهم بدءاً من سنة 1998 بتصفح قوائم الأصدقاء، وكان أول من قام بدمج هذه الميزات. وقدم نفسه كأداة لمساعدة الناس على التواصل مع الآخرين وإرسال الرسائل إليهم. ورغم اجتذابه لملايين المستخدمين الا انه فشل في الاستمرار وتوقف عن تقديم خدماته سنة 2000م (الرعود، 2012، ص 33)

أصبحت خدمات الملفات التعريفية وقوائم الأصدقاء ميزة أساسية في مواقع الشبكات الاجتماعية ودعمتها العديد من المواقع المجتمعية خلال الفترة الممتدة من سنة 1997م الى سنة 2000م، حيث سمح كل من AsianAvenue و BlackPlanet و MiGente للمستخدمين بإنشاء ملفات تعريف شخصية ومهنية ومواعدة، أين يمكن للمستخدمين إضافة الأصدقاء الى حساباتهم الشخصية دون طلب الموافقة على هذا النوع من الاتصالات (Boyd & Ellison, 2008, p. 214). كما أدرج موقع LiveJournal بعد وقت قصير من إطلاقه سنة 1999م، خدمة الرسائل الفورية على صفحات المستخدم. وفي نفس السنة (1999م) نشأ موقع العالم الافتراضي الكوري Cyworld وأضاف ميزات مواقع الشبكات الاجتماعية سنة 2001م، وبالمثل، أعاد مجتمع الويب السويدي LunarStorm تشكيل نفسه باعتباره موقع شبكات اجتماعية سنة 2000م، واحتوى هو الآخر على قوائم الأصدقاء ودفاتر الزوار وصفحات اليوميات (Zammar, 2012, p. 202). والملفت في هذه المواقع هو ان نشأتها الأولى لم تكن في صورة شبكات اجتماعية رقمية وانما طورت نفسها وأضافت العديد من الخدمات التي تميز مواقع التشبيك الاجتماعي لتعيد تقديم نفسها باعتبارها شبكات اجتماعية رقمية.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي شهدت تطورا في خدمات مواقع الشبكات الاجتماعية الرقمية وكذا التقنيات المستخدمة في التواصل، ويمكن ارجاع بداية هذه المرحلة الى إطلاق موقع Ryze.com سنة 2001م لمساعدة الأشخاص على الاستفادة من شبكات أعمالهم. وكان موجها لأعضاء مجتمع الاعمال والتكنولوجيا في سان فرانسيسكو بما في ذلك رواد الأعمال والمستثمرين الذين يقفون وراء العديد من مواقع الشبكات الاجتماعية التي ظهرت لاحقا، اذ كان هناك ارتباط شخصي ومهني بين مؤسسي مواقع Ryze و Tribe.net و LinkedIn و Friendster، والذين كانوا يعتقدون أن بإمكانهم دعم بعضهم البعض دون منافسة. الا أن Ryze لم تنجح في كسب شعبية كبيرة، في المقابل نمت شبكة Tribe.net ونجحت في جذب قاعدة مستخدمين متخصصين متحمسين، وأصبحت LinkedIn خدمة تجارية قوية، وأصبح Friendster الأكثر شهرة، حتى لو كان واحدة من أكبر خيبات الأمل في تاريخ الإنترنت، نظرا لفشله في التعامل مع العدد الضخم والمتزايد من المستخدمين الذين اتجهوا نحوه بشكل كثيف والصعوبات التقنية التي واجهها (Boyd & Ellison, 2008, p. 215). انطلاقا من سنة 2003م، تم إطلاق العديد من خدمات الشبكات الاجتماعية الجديدة، اتخذ معظمها شكل مواقع تتمحور حول الملف الشخصي، محاولين تكرار تجربة النجاح المبكر لموقع Friendster أو استهداف خصائص ديموغرافية محددة، الى جانب ذلك تطورت الخدمات التي تمنحها هذه الشبكات وتزايدت فبالإضافة الى أدوات التواصل الاجتماعي وإنتاج المحتوى من طرف المستخدمين، تم ادراج خدمات المشاركة وبات لكل شبكة خصوصية تميزها عن غيرها من الشبكات الأخرى (Zammar, 2012, p. 203).

يعد موقع MySpace الذي تم اطلاقه في سانتا مونيكا، بكاليفورنيا سنة 2003م من أشهر المنصات الشبكية التي نافست بشكل كبير مواقع مثل Friendster و Xanga و AsianAvenue والذي نجح بفضل توجه المستخدمين السابقين لموقع Friendster نحوه خاصة الفرق الموسيقية المحلية، وذلك بحثا عن القدرة على التواصل مع المعجبين الذين بدورهم أرادوا فتح منافذ تمكنهم من التواصل مع فرقهم الموسيقية المفضلة. وعملت هذه المنصة على تحديث ميزاتها بشكل منتظم بناءً على طلب المستخدم، وسمحت للمستخدمين بتصميم صفحاتهم الشخصية وجعلها مميزة (Myfield, 2008, p. 14). بدأ هذا الموقع في جذب المراهقين الذين توافدوا على الانضمام إليه بشكل جماعي سنة 2004م، وشجعوا أصدقائهم على الانضمام مما دفع بالموقع الى تغيير سياسة المستخدم الخاصة به للسماح للقصر بالتسجيل. وفي شهر جويلية من سنة 2005م انتقلت ملكية MySpace الى شركة News Corporation مقابل 580 مليون دولار، مما جذب انتباه وسائل الإعلام على نطاق واسع، وزادت شعبيته واحتل في شهر أكتوبر من نفس

السنة حسب موقع Alexa المركز الرابع كأكثر موقع زيارة في العالم بعد Yahoo و AOL و MSN (techno-science.net, s.d.).

علاوة على ذلك، مع نمو ظاهرة الاعلام الاجتماعي والمحتوى الذي ينشئه المستخدمون، بدأت مواقع الويب التي تركز على مشاركة الاعلام في تنفيذ ميزات الشبكات الاجتماعية الرقمية وأصبحت هي نفسها عبارة عن شبكات اجتماعية رقمية مثل موقع Flickr (مشاركة الصور) الذي أطلق سنة 2004م، وأضاف فيما بعد خدمة التعليقات وكلمات المفاتيح أو ما يعرف بTag، وموقع Last.FM (عادات الاستماع للموسيقى) الذي تم تحديثه سنة 2006م اذ حسن نظام الأصدقاء وطلب الصداقة في اتجاهين، إضافة الى موقع YouTube (مشاركة الفيديو) الذي برز سنة 2005م (نبيح، 2018).

المرحلة الثالثة: يمكن اعتبارها مرحلة الانتشار والتوسع، فهي المرحلة التي تحولت فيها هذه المنصات الى ظاهرة عالمية استقطبت العديد من المستخدمين على المستوى العالمي، وحظيت بتغطية وسائل الاعلام التقليدية، وتزايد الاهتمام بإمكاناتها وخدماتها خارج الولايات المتحدة الامريكية، حيث اكتسب Friendster زخمًا في جزر المحيط الهادئ، وأصبح Orkut الذي أسسته Google الشبكة الاجتماعية الأولى في البرازيل قبل أن ينمو بسرعة في الهند ، وحقق Mixi اعتمادًا واسع النطاق في اليابان، وانطلق LunarStorm في السويد ، واحتضن المستخدمون الهولنديون Hyves، وانتشر Grono في بولندا، وتم تبني Hi5 في بلدان أصغر في أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية وأوروبا، وأصبحت شبكة Bebo ذات شعبية كبيرة في المملكة المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا. بالإضافة إلى ذلك، بدأت خدمات الاتصال والمجتمعية الشائعة سابقًا في تنفيذ ميزات الشبكات الاجتماعية الرقمية. أصبحت خدمة المراسلة الفورية الصينية QQ أكبر شبكة اجتماعية في جميع أنحاء العالم عندما أضافت الملفات الشخصية وجعلت الأصدقاء مرئيين، بينما طغى استخدام أداة المنتدى Cyworld على السوق الكورية من خلال تقديم الصفحات الرئيسية والأصدقاء.

طورت الشبكات الرقمية فيما بعد خدمات التدوين التي أصبحت شائعة هي الأخرى، ففي الولايات المتحدة، اجتذبت هذه الأدوات مثل Xanga و LiveJournal و Vox، جماهير عريضة. وساد استخدام Skyrock في فرنسا، وهيمن Windows Live Spaces على العديد من الأسواق في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المكسيك وإيطاليا وإسبانيا (Boyd & Ellison, 2008, p. 218). إلى جانب هذه الخدمات المفتوحة، تم إطلاق شبكات اجتماعية أخرى لدعم تركيبات سكانية متخصصة قبل التوسع إلى الجمهور

الأوسع. فقد تم تصميم Facebook مثلا لدعم شبكات الكلية فقط، وقد ظهر هذا الموقع في أوائل سنة 2004م باعتباره شبكة اجتماعية في جامعة هارفارد فقط، وكان الانضمام إليها يستلزم حيازة المستخدم على بريد إلكتروني ضمن نطاق الجامعة وحتى عندما توسعت لتشمل طلاب من جامعات أخرى كان لابد من توفر شرط البريد الإلكتروني الجامعي الأمر الذي أبقى على الموقع مغلقا نسبيا وجعله بمثابة المجتمع الخاص. إلا أنه انفتح على نوع آخر من المستخدمين بدءا من سبتمبر 2005م ليتحول إلى شبكة مفتوحة أمام الجمهور العام، وقد لاقت نجاحا ملفتا يعكسه التزايد الكبير في عدد المستخدمين المشتركين في هذه الشبكة (عبد الحميد، 2015). وتمنح منصة Facebook لمستخدميها العديد من الخدمات التي تمكنهم من تشكيل هويتهم الخاصة، المشاركة في المحادثات والنقاشات، نشر الصور ومقاطع الفيديو والنصوص ودمج أكثر من نوع من الرسائل، مع إمكانية التحكم في نوع الجمهور الذي باستطاعته الاطلاع على هذه المحتويات، وقد استطاع هذا الموقع بفضل هذه الخصائص منح المستخدم القدرة على انشاء خطابات عامة واستقطب عددا ضخما ومتزايدا من المستخدمين (Proulx & Kwok Choon, 2011, p. 106)

تطور الشبكات الاجتماعية الرقمية وتطور خدماتها صاحبه تعدد في أهدافها و جماهيرها المستهدفة، فالمواقع المهنية مثل LinkedIn و Visible Path و Viadeo و Xing (المعروفة سابقًا باسم openBC) تركز على رجال الأعمال، أما الشبكات الاجتماعية المنظمة اجتماعيًا فتستقطب جماهيرا واسعة، وهناك شبكات أخرى تركز على استهداف جمهور ضيق مثل aSmallWorld و BeautifulPeople، الذي يقيد الوصول إليه عمدًا من أجل الظهور كشبكة نخبة وشبكة انتقائية. أما مواقع التواصل الاجتماعي "المتمحورة حول العاطفة" مثل Dogster فتساعد الغرباء على التواصل بناءً على الاهتمامات المشتركة، والمواقع الأخرى التي تركز على النشاط مثل Couchsurfing الذي يربط المسافرين بأشخاص لديهم أماكن في مركباتهم لتشارك السفر، وتساعد Care2 النشاط على الالتقاء، كما توجد أيضا المواقع التي تعتمد على الهوية مثل BlackPlanet، والمواقع التي تركز على الانتماء مثل MyChurch والتي تكون عادة محدودة بحسب الفئة السكانية المستهدفة وبالتالي تميل إلى أن تكون أصغر (Boyd & Ellison, 2008, p. 218).

ما يمكن قوله ان معظم الشبكات الاجتماعية الرقمية تسعى لتحقيق الانتشار الواسع والسريع، وتشير الإحصاءات إلى النمو المتزايد لحجم مجتمعات هذه الشبكات، وتزايد شعبية خدماتها مما دفع العديد من الشركات إلى استثمار المال والوقت في انشاءها وتطويرها، وقد تحولت إلى مصدر اعلاني مهم، وكأي

وسيلة جديدة تعرضت هذه المواقع في بدايات ظهورها الى بعض المناهضة من طرف جهات معينة حيث منع الجيش الأمريكي الجنود من الوصول إلى موقع MySpace، كما منعت الحكومة الكندية الموظفين من استخدام Facebook، بينما اقترح الكونجرس الأمريكي تشريعات لحظر وصول الشباب إلى مواقع التواصل الاجتماعي في المدارس والمكتبات (Boyd & Ellison, 2008, p. 219). ورغم ذلك تمكنت مواقع الاعلام الاجتماعي من فرض نفسها وتجاوز القيود المفروضة على استخدامها، وهي تسجل اليوم تزايدا مستمرا في عدد مستخدميها، وفيما يلي استعراض لتطور عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بدءا من سنة 2012:

جدول رقم 02: تطور عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي*

السنة	عدد مستخدمين شبكات التواصل الاجتماعي النشيطين
2012	1.48 بليون (1.482.188.000)
2013	1.72 بليون (1.720.000.000)
2014	1.85 بليون (1.856.680.860)
2015	2.078 بليون
2016	2.307 بليون
2017	2.789 بليون
2018	3.196 بليون
2019	3.484 بليون
2020	3.80 بليون
2021	4.20 بليون
2022	4.62 بليون

*تم جمع إحصاءات الجدول من موقع (statista)، موقع (datareportal)، وموقع (Meta Investor Relations)

وقد شكل مستخدمي هذه المواقع ما نسبته 53.6% من مجموع سكان العالم سنة 2021، لتتطور هذه النسبة سنة 2022 الى 58.4% من مجموع السكان أي ما يعادل 4.62 بليون مستخدم (Kemp, 2022). وتعد شبكة الفايسبوك أكبر شبكة من حيث الاستخدام حيث تجاوز عدد مستخدميها 02 بليون مستخدم.

جدول رقم 03: تطور عدد المستخدمين النشطين لأهم الشبكات الاجتماعية*

الشبكة	السنوات	Facebook	LinkedIn	Twitter	YouTube	Vkontakte	Google+	Instagram	Tik Tok
2012	1.06 بليون	/	/	/	/	/	/	/	/
2013	1.19 بليون	/	/	200 مليون	/	200 مليون	235 مليون	/	/
2014	1.393 بليون	259 مليون	/	232 مليون	/	/	300 مليون	/	/
2015	1.591 بليون	/	/	284 مليون	/	100 مليون	343 مليون	300 مليون	/
2016	1.860 بليون	100 مليون	/	320 مليون	/	100 مليون	/	400 مليون	/
2017	2.129 بليون	106 مليون	/	317 مليون	01 بليون	90 مليون	/	600 مليون	/
2018	2.320 بليون	260 مليون	/	330 مليون	1.500 بليون	97 مليون	/	800 مليون	/
2019	2.498 بليون	303 مليون	/	326 مليون	1.900 بليون	/	/	01 بليون	500 مليون
2020	2.797 بليون	/	/	340 مليون	02 بليون	/	/	01 بليون	800 مليون
2021	2.912 بليون	/	/	353 مليون	2.291 بليون	/	/	1.220 بليون	689 مليون
2022	2.934 بليون	/	/	436 مليون	2.562 بليون	/	/	1.478 بليون	01 بليون

* تم جمع إحصاءات الجدول من موقع (statista)، موقع (datareportal)، وموقع (Meta Investor Relations)

وتشير هذه الأرقام الى تفاوت وتيرة تطور عدد مستخدمي الشبكات بين التزايد السريع والتزايد البطيء وحتى التراجع، فشبكة الفاييبوك تعرف تزايدا متسارعا في عدد المستخدمين النشطين كل شهر حيث

تطور هذا العدد من 100 مليون مستخدم سنة 2008 الى حوالي 2.93 بليون مستخدم نشط في الشهر سنة 2022 (statista.com)، وقد احتاجت هذه الشبكة الى حوالي 13 سنة منذ نشأتها من أجل بلوغ 02 بليون مستخدم، ونلاحظ أيضا النمو السريع في عدد مستخدمي شبكة Tik Tok فهذه الشبكة لم تحتج سوى خمس سنوات من أجل بلوغ البليون مستخدم، بينما نلاحظ نموا محتثما لعدد المستخدمين النشطين بالنسبة لمواقع مثل Google+ (الذي تم إيقافه)، و Twitter ، و LinkedIn ، وفي ذات الوقت نسجل تراجعا في عدد مستخدمي شبكة VKontakte.

2.2 الشبكات الاجتماعية الرقمية في الجزائر:

بغض النظر عن الاستخدامات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لوسائل الاعلام الاجتماعي عموما والشبكات الاجتماعية الرقمية خصوصا في الجزائر، فإنها سجلت تطورا ملحوظا ومتزايدا من حيث عدد المستخدمين، هذا التطور الذي ارتبط بتطور البنية التحتية والأجهزة التقنية التي تسمح بالولوج إليها والاستفادة من إمكانياتها، خاصة ما تعلق بتدفق شبكة الانترنت، وتوفير أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والمحمولة بأنواعها المختلفة.

وقد سجلت الجزائر تزايدا في عدد مستخدمي شبكة الانترنت الثابت بدءا من أول ارتباط بها والذي كان سنة 1994 عن طريق خط متخصص لصالح مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني CERIST لتكون الانطلاقة الفعلية في الاستغلال الكامل لهذه الشبكة سنة 1998، واقتصر استغلالها في البداية على بعض المؤسسات والإدارات الاستراتيجية، لتتوسع بعد ذلك وتصبح متاحة أمام الاستخدام الجماهيري، وقد عملت الجزائر على تحسين سرعة وقوة التدفق، كما اتخذت عدة إجراءات ساهمت في تمكين المواطن الجزائري من النفاذ الى شبكة الانترنت واستغلالها (Merah & Boudhane, 2013, p. 153). وفيما يلي عرض لتطور عدد الاشتراكات في شبكة الانترنت في الجزائر حسب إحصاءات وبيانات وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية.

جدول رقم 04: تطور عدد مشتركى الانترنت الثابت في الجزائر *

السنة	عدد المشتركين
2012	1.154.748
2013	1.283.420
2014	1.599.538
2015	2.262.259
2016	2.859.551
2017	3.202.505
2018	3.063.835
2019	3.580.456
2020	3.675.926

*المصدر (https://www.mpt.gov.dz/ar، 2022)

وتجدر الإشارة الى كون الجزائر توفر الى جانب الانترنت الثابت، الانترنت النقال الذي يتولى مهمة تزويد المستخدم به ثلاث متعاملين (موبيليس، جازي، اوريدوو) وقد طرح الجيل الثالث منه بدءا من سنة 2013، والجيل الرابع بدءا من سنة 2016، وهو ما يفسر انخفاض عدد الاشتراكات في الانترنت الثابت سنة 2018 بحيث أصبح المستخدم الجزائري يتجه نحو استخدام الانترنت النقال بشكل متزايد.

جدول رقم 05: تطور عدد مشتركى الانترنت النقال في الجزائر *

السنة	عدد المشتركين
2013	308.019
2014	8.509.053
2015	16.684.697
2016	25.692.619
2017	31.460.534
2018	36.342.601
2019	36.911.428
2020	36.967.783

*المصدر (https://www.mpt.gov.dz/ar، 2022)

وبذلك يكون العدد الإجمالي لمستخدمي الانترنت في الجزائر انتقل من 1.154.748 مشترك سنة 2012 الى 40.643.709 مشترك سنة 2020.

وبالنسبة للهاتف النقال فقد بلغ عدد المشتركين في الجزائر سنة 2010، 32.780.165 مشترك على مستوى جميع متعاملي الهاتف النقال وهو ما يمثل نسبة نفاذ مقدرة ب 90.30%، ليتطور سنة 2020 الى 44.411.730 مشترك أي بنسبة نفاذ 101.07% (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021).

هذا التطور في استخدام شبكة الانترنت والأجهزة المحمولة صاحبه تطور في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 06: تطور العدد الاجمالي لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي النشطين في الجزائر*

السنة	عدد المستخدمين	% (بالنسبة لعدد السكان)
2017	18 مليون	44
2018	21 مليون	50
2019	23 مليون	54
2020	22 مليون	51
2021	25 مليون	56.50
2022	26.60 مليون	59.10

*المصدر (Dataportal, 2017; 2018; 2019; 2020; 2021; 2022)

ويتباين اقبال الجزائريين على استخدام الشبكات الاجتماعية الرقمية الا ان الإحصاءات تشير الى سيطرة شبكة Facebook من حيث الاستخدام بحيث احتلت المرتبة الأولى على مدار السنين كأول شبكة من حيث الاستخدام في الجزائر.

جدول رقم 07: تطور عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر *

الشبكة	السنوات	Facebook	Instagram	Snap chat	LinkedIn	Twitter
	2016	15 مليون	/	/	/	/
	2017	18 مليون	/	/	/	/
	2018	21	3.4 مليون	/	/	/
	2019	22 مليون	4.4 مليون	2.35 مليون	1.8 مليون	482000
	2020	20 مليون	4.9 مليون	3.65 مليون	2.3 مليون	/
	2021	23 مليون	6.80	5 مليون	2.5 مليون	625200
	2022	22.45 مليون	/	/	/	/

*المصدر (Datareportal، 2017؛ 2018؛ 2019؛ 2020؛ 2021؛ 2022)

اشارت الإحصاءات الى ان مستخدمي Facebook شكلوا 71.80% من مجموع مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي النشطين في الجزائر سنة 2021، في مقابل 21.20% من مستخدمي Instagram، و15.6% من مستخدمي Snap chat، و8.7% من مستخدمي LinkedIn، و2% من مستخدمي Twitter. (Datareportal، 2021)

3.2 أصناف الشبكات الاجتماعية الرقمية:

تتضمن الشبكات الاجتماعية الرقمية أصنافاً متعددة تختلف عن بعضها من حيث مبدأ التصميم وطرق الانتساب ونوع العلاقات الاجتماعية وكذا نوع المحتوى الذي تم تصميمها لنشره، ويتجه الباحثون نحو تصنيف هذه الشبكات على النحو التالي:

*شبكات اجتماعية رقمية عامة وغير متخصصة موجهة نحو دعم شبكات الأصدقاء والمعارف، إذ تتيح لمستخدميها إمكانية التعارف وتكوين شبكة علاقات مع أفراد العائلة والأصدقاء والزملاء والحصول على أصدقاء جدد عبر الشبكة، إضافة إلى تبادل وتشارك المحتوى معهم، وأشهر هذه الشبكات وأكثرها استخداماً شبكة Facebook (Aschieri & Popelin, 2017, p. 66).

*شبكات اجتماعية ثقافية والتي تختص بفن معين أو نشاط ثقافي ما بحيث تجمع المهتمين بهذا الموضوع من أجل نشر المحتويات المرتبطة به والتفاعل معها وتبادلها مثل Library thing و Goodreads (علم الدين، 2014، ص 289).

*شبكات مصممة من أجل الإنتاج الجماعي للمحتوى، وهي مجتمعات تشاركية يتشارك فيها المستخدمون في صناعة المحتوى وتكون في شكل مصادر مفتوحة، وتهدف هذه الشبكات بالأساس إلى التطوير الجماعي للمهارات الفردية والتركيز على تأسيس مصادر متشاركة، تداول الممارسات الجيدة، والتدريب على الفعل (Benghozi, 2011, p. 33).

*شبكات اجتماعية خاصة بالمحتوى التفاعلي، وهي شبكات قائمة أساساً على التفاعلات المتشكلة حول نوع محدد من المحتوى الذي صممت خصيصاً لنشره قد يكون هذا المحتوى عبارة عن صور أو مقاطع فيديو أو نصوص مكتوبة، ويكون متاحاً لجميع مستخدمي الشبكة مثل منصة Dailymotion.

*شبكات اجتماعية مهنية ينتظم المستخدمون فيها حسب انتماءاتهم المهنية أين يتم مشاركة سيرهم الذاتية الخاصة بالعمل، تجاربهم ومهاراتهم المهنية. وتعد هذه الشبكات أدوات ملائمة لطالبي العمل وللمشغلين الذين يبحثون عن الموظفين، من أشهر هذه الشبكات LinkedIn و Viadeo (Aschieri & Popelin, 2017, p. 67).

4.2 خصائص ومميزات الشبكات الاجتماعية الرقمية:

تمتاز الشبكات الاجتماعية الرقمية بعدد من الميزات التي تصنع الفارق ما بينها وبين وسائل الاعلام الاجتماعي الأخرى أو ما يعرف بـ Social Media، كما تفسر الشعبية الهائلة التي تحظى بها، ويمكن ايجازها في الخصائص التالية:

➤ **المجانية:** تعمل الشبكات الاجتماعية وفق مبدأ المجانية والاتاحة الحرة للانضمام والوصول الى المحتوى، اذ تدعم أغلبية الشبكات هذه الميزة وتسمح للمستخدمين بالاشتراك والاستفادة من كافة الخدمات التي تقدمها الشبكة دون مقابل مالي، الا ان هناك بعض الشبكات التي تفرض رسوما مالية واشتراكات شهرية مقابل الاستفادة من بعض خدماتها مثل شبكة LinkedIn و Viadeo ويكون ذلك ضمن ما يسمى بنسخ Premium. (Monziols, Raviart, & Lesueur, 2014, p. 11).

➤ **الطابع الشخصي:** تسمح للمستخدم ببناء هويته الالكترونية الخاصة والتي تتعكس انطلاقا من نشاطاته على مستوى الشبكة، والطريقة التي يستعرض بها ذاته، انطلاقا من ملفه التعريفي الذي يتضمن معلومات متعلقة بالاسم والعنوان والسن والهويات والصور الشخصية وما الى ذلك من معلومات التي لا تكون عادة مكشوفة للجميع في الحياة الواقعية، وصولا الى نشر مختلف المعلومات حول تفضيلاته والنشاطات التي يقوم بها وأماكن تواجده، الى جانب القدرة على الاطلاع على الحسابات الخاصة بباقي أعضاء الشبكة وذلك بطرق ودرجات تختلف حسب كل شبكة تواصل اجتماعي (Mercklé, 2016, p. 79). وتجدر الإشارة الى ان الهوية الرقمية التي يستعرضها المستخدم من خلال الشبكات الاجتماعية الرقمية ليس بالضرورة تطابق هويته أو شخصيته الحقيقية، اذ بإمكانه التعامل بهوية مزورة أو هوية مجهولة، وان كانت معظم الشبكات الرقمية تتجه الآن نحو محاولة السيطرة على هذا الوضع من خلال فرض ادراج بيانات حقيقية على المستخدم كمثال فرض شبكة الفايبيوك استعمال أسماء حقيقية بدلا من الأسماء المستعارة.

➤ **الاجتماعية:** من اهم ميزات الشبكات الرقمية هي القدرة على خلق روابط اجتماعية بين المستخدمين وانشاء دوائر موسعة من العلاقات تنتمي الى فضاءات اجتماعية غير تلك التقليدية (العائلة، الأصدقاء، الزملاء)، فخاصية قائمة الأصدقاء من اهم مميزات الشبكات الاجتماعية عن غيرها من مواقع الاعلام الاجتماعي ويشير Dominique Cardon الى ان قائمة الأصدقاء أو جهات الاتصال الخاصة بالمستخدم أصبحت وبشكل متصاعد وسيلة بحث أساسية بالنسبة للمستخدمين (Rieffel,

(89, p. 2014)، فالى جانب المحافظة على شبكة العلاقات الموجودة مسبقاً، يمكن استحداث علاقات مع افراد الشبكة غير المعروفين مسبقاً وتطويرها عبر المبادلات الحوارية من خلال الرسائل وتبادل المحتوى متعدد الوسائط، بحيث تتميز هذه العلاقات بكونها افتراضية تتم عن بعد ولا جسدية ولا مكانية وغير مترامنة (Mercklé, 2016, p. 79)، وتتجه سعاد تهاامي الى كون هذه الشبكات سميت اجتماعية لأنها تسمح بمشاركة وتبادل المعلومات، والرسائل العامة أو الخاصة، الروابط الفائقة، الفيديو، الصور، الألعاب... الخ، مع جماعة أصدقاء وشبكة معارف (Touhami, 2015, p. 108).

➤ **التشاركية:** مشاركة أعضاء الشبكة في انتاج المحتوى وتنظيمه ومشاركته مما يقضي على مركزية الخطاب وكذا الهيمنة المعلوماتية التي كانت تمارس قبل ظهور هذه الفضاءات خاصة تلك المتعلقة بالأجهزة الحكومية السياسية والكيانات الاقتصادية ووسائل الاعلام التقليدية (Fuchs, 2010, p. 176).

➤ **الانكشاف:** فهي تسمح بجعل المحتوى الذي ينشره المستخدم مكشوف ومرئي على نطاق واسع، ويختلف هذا الامر حسب اعدادات الخصوصية التي تتيحها كل شبكة، مع ضمان الحد الأدنى لتحكم المستخدم في مدى انكشاف محتوى حسابه الخاص للآخرين على الشبكة.

➤ **التعددية:** الشبكات الاجتماعية عبارة عن فضاء مفتوح وواسع وحر، يتميز بكونه أقل تحفظاً وأقل انتقائية من الناحية السوسولوجية، فهو مفتوح أمام عدد كبير من الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم أو توجهاتهم أو آرائهم أو مستوياتهم، ويجمع بين مجموعات وحركات مختلفة، وما بين المحلي والعالمى، ويؤسس لأنواع مختلفة من العلاقات (صداقة، تجارية، سياسية، ثقافية...) (Fuchs, 2010)، كما انه عام من حيث المحتوى المتداول، ويمتاز الإبحار على مستوى هذه الشبكات بالعشوائية وعدم الانتظام، فالتعرض للمحتوى يكون انطلاقاً مما ينشره الآخريين اذ ان شبكة علاقات المستخدم تحدد الى حد بعيد نوع ومضمون المحتوى الذي يتعرض له (Rieffel, 2014, p. 89).

➤ **التفاعلية:** تعطي حيزاً للمشاركة الفاعلة للمستخدم الذي يتخذ عدة أدوار اتصالية فهو مرسل ومتلقي ومشارك في الوقت ذاته (علم الدين، 2014، ص 292)، كما تمنحه عدة طرق للتفاعل مع غيره من افراد الشبكة ومع المحتوى المنشور عبرها، وتختلف نوعية هذه العمليات وتسمياتها باختلاف الشبكات الرقمية، فالتفاعل مع الآخريين قد يتخذ تسمية صديق، أو طلبات الصداقة، أو متابع، أو معجب، أو الاشتراك... الخ وهي تسميات تحدد طبيعة الرابط الاجتماعي المحدد للشبكة. أما التفاعل مع المحتوى قد يكون عبر التقييم الأهوائي من اعجاب، وضحك، وغضب، وتضامن وغيرها من رموز

التعبير عن الاتجاه العاطفي للمستخدم نحو المحتوى، كما يمكن التفاعل عن طريق التعليق، أو المشاركة، أو إعادة النشر... الخ.

➤ **الانفتاح:** هي شبكات مفتوحة على بقية أجزاء شبكة الانترنت وذلك بفضل خاصية النصوص الفائقة أو النصوص المترابطة Hypertext التي تسمح بالانتقال بين صفحات شبكة الانترنت بسهولة، مما مكن من ربط الشبكات الاجتماعية الرقمية ببعضها البعض وسمح للمستخدم بالانتقال ما بين الشبكات التي ينتمي إليها بسهولة، ومن مكان واحد، كما بإمكانه نشر نفس المحتوى وفي الوقت ذاته في جميع شبكاته الرقمية. والأكثر من ذلك فقد مكنت هذه الشبكات المستخدمين من بناء بوابة شخصية للولوج الى الانترنت والتفاعل مع محتوياته، فعكس محركات البحث التي تعتمد على مؤشرات محددة او كلمات مفتاحية في البحث عن المعلومات، فإن الشبكات الاجتماعية ابتكرت طريقة جديدة للإبحار في الفضاء الرقمي، من خلال صناعة شبكة اجتماعية تصبح هي بوابة المستخدم للولوج الى الانترنت (انطلاقا من رابط تمت مشاركته من طرف احد أعضاء الشبكة، الانتقال بين حسابات الأعضاء والاطلاع على المحتوى المنشور... الخ)، مما جعل الواب ينتظم انطلاقا من المستخدم، وقد ساهمت هذه الخاصية في معرفة اهتمامات المستخدم وتفضيلاته ووفرت كمية هائلة من البيانات التي أصبحت تستغل من طرف المعلنين لإنتاج محتوى اعلاني متخصص واستهداف المستهلكين بدقة بدلا من الاستهداف العام، وهو الامر الذي أثار العديد من النقاشات حول خصوصيات السرية واستغلال بيانات المستخدمين من طرف مالكي مؤسسات الشبكات الاجتماعية الرقمية (Kaltenbach & Joux, 2010).

5.2 الاستخدام المعرفي للشبكات الاجتماعية الرقمية:

تطور مواقع الشبكات الاجتماعية الرقمية وتطور روافدها التكنولوجية (أجهزة الكمبيوتر، الهواتف النقالة الذكية، الأجهزة اللوحية، الساعات الذكية...) صاحبه تطور في الاستخدامات المرتبطة بها أدى الى تجاوز بعدها الاجتماعي والاتصالي الى تحقيق البعد المعرفي القائم على الانتاج التشاركي والتفاعلي للمعلومات، مما سمح بتداول كم ضخم من المعلومات المتعددة والمتنوعة. هذا ويسمح تصميم الشبكات الاجتماعية الرقمية للمستخدم بالحصول على نوعين من المعرفة أحدهما خاص والآخر عام.

تتعلق المعرفة الخاصة بالمعلومات المرتبطة بالأفراد المشكلين لشبكة المستخدم الخاصة (أصدقاء، عائلة، معارف، زملاء...) وما ينشرونه عبر حساباتهم الخاصة والتي تعكس ذواتهم الالكترونية مما يسمح بالتعرف عليهم (أسمائهم، وظائفهم، أعمارهم، الحالة العائلية، التوجه السياسي، الديني...)، وعلى ميولاتهم واهتماماتهم (نوع المحتوى الذي يقومون بمشاركته والتفاعل معه)، ونشاطاتهم اليومية (رحلاتهم، تنقلاتهم، الاحداث التي يعايشونها...). أما المعرفة العامة فتتعلق بالمعلومات والايخبار المرتبطة بالأحداث والقضايا العامة والمتنوعة والتي تشمل مجالات مختلفة (فن، ثقافة، سياسة، اقتصاد، ترفيه...) والتي يكون مصدرها المجموعات والصفحات العامة وكذا ما يشاركه أعضاء الشبكة الخاصة (Le Caroff, 2015). كما أن طبيعة ونوعية المعلومات التي يتعرض لها المستخدم أثناء استخدامه للشبكات الرقمية يتحدد بنسبة كبيرة انطلاقاً من النشاطات المعلوماتية للأعضاء المشكلين لشبكتهم الخاصة، بحيث قد يكون هذا التعرض ارادي عبر اشتراك مباشر في صفحات او مجموعات تتعلق بمجال بذاته، او من خلال البحث عن المعلومات بشكل مباشر، كما قد يكون عرضي عبر تلقي المحتوى الذي يشاركه باقي أعضاء الشبكة، اذ يلعب رأس المال الاجتماعي -الذي يحدد نوعية وثراء شبكة العلاقات- دوراً بارزاً في تحقيق الجدوى المعرفية، وهو لا يقتصر على الروابط القوية فقط (العائلة والأصدقاء المقربين)، وإنما يمتد الى الروابط الضعيفة التي يشكلها زملاء العمل او الدراسة والمعارف وأصدقاء الاصدقاء حيث يؤكد Mark Granovetter أن هذه الأخيرة تكون ذات أهمية ومفعول أقوى في الحصول على المعلومات والتعرض لها، وتساعد على تنمية الشبكات الاجتماعية (Assens, 2016, p. 33). وعادة ما ينطوي التصميم الالكتروني للشبكات الاجتماعية على صفحة أخبار تعرض مجموعة مختارة مما يتم تداوله من معلومات على مستوى شبكة المستخدم يتم انتقاؤها عبر نظام الكمبيوتر، كما تبرز أشكال تفاعل أعضاء الشبكة مع المحتوى (الاعجاب بالمنشورات، التعليق عليها، مشاركة صور، نشر فيديو، إعادة نشر

محتوى ما...)، إذ يساهم المستخدم عبر هذه الأشكال التفاعلية في توسيع نطاق رؤية المحتوى (Le Caroff, 2015, p. 209) وهكذا يتسع مجال تداول المعلومات عبر الانتقال الفيروسي بين أعضاء الشبكة، وبذلك تكون الشبكات الرقمية قد ساهمت في القضاء على مركزية تدفق المعلومات وجعلتها متعددة الاتجاهات والمسارات.

الى جانب تغيير آلية تدفق المعلومات وتداولها، دعمت الشبكات الاجتماعية دمقرطة انتاج المعلومات ومنحت الافراد فرصة المشاركة في ذلك، بحيث لم يعد انتاجها مقتصرًا على المصادر التقليدية لها، وإنما بات بإمكان الجميع انتاج المحتوى المعلوماتي ونشره والتسويق له خاصة مع تطور ممارسات ما يعرف بصحافة المواطن التي ساهمت الى حد بعيد في اسقاط احتكار وسائل الاعلام التقليدية لتوزيع الاخبار حول ما يحدث، سواء على المستوى المحلي او العالمي، وأثبتت العديد من الدراسات ان الافراد استغلوا شبكة الانترنت من اجل التخلص من اعتمادهم على الخيارات الإعلامية التي تضعها وسائل الاعلام، بحيث لا يكفي الافراد باللجوء الى هذه الوسائط من اجل تنويع مصادر المعلومات فقط وإنما يفضلون أيضا الولوج الى المحتوى الإعلامي انطلاقًا من ما يتم مشاركته من قبل شبكة معارفهم (Beuscart, Dagiral, & Parasie, 2016, p. 137)، لذا يذهب العديد من المراقبين الى ان وسائل الاعلام فقدت قدرتها على وضع أجندة الجمهور، وبات بإمكان هذا الأخير ان يحدد بنفسه نوعية الاخبار والمعلومات التي يهتم بها ويطلع عليها، وهو ما أشار اليه كل من Eugenia وPablo J. Boczkowski و Mitchelstein (2010) في دراستهما حول مدى تأثير وسائل الاعلام على أجندة جمهور مواقع الانترنت، والتي ركزا فيها على الفجوة الموجودة ما بين الخيارات الإخبارية لمنتجي الاعلام ومستهلكيه، ولاحظا ان نشاط البيئة السياسية يحدد نوعية الاخبار التي يقبل عليها الجمهور، اذ كلما كانت هذه البيئة نشيطة والسياق السياسي كثيف أو متأزم كلما زاد اقبال المستخدمين أكثر على استهلاك الاخبار المتعلقة بالمواضيع السياسية والمواضيع العامة، ويقل هذا الاهتمام خلال الفترات السياسية العادية اين يكون النشاط طبيعيا، وهي الفترة التي يهتم فيها مستخدمو الانترنت أكثر بالمعلومات ذات الطابع الترفيهي والرياضي وأخبار الجريمة والصحة والموضة... الخ، حيث سجل هذا النوع من المعلومات نسب مرتفعة في عدد المقروئية والتفاعل، لتلخص الدراسة في النهاية الى ان وسائل الاعلام قد تتجح في ممارس وظيفة وضع الاجندة بشكل قوي خلال فترات النشاط السياسي المتزايد والاحداث الكبرى التي تجذب انتباه شرائح كبيرة من السكان ولكنها قد تواجه صعوبة في ذلك خلال الفترات الطبيعية.

امام هذه المنافسة القوية اتجهت وسائل الاعلام التقليدية نحو الاستثمار في مجال الشبكات الاجتماعية الرقمية عبر إعادة نشر محتواها وطرحه امام السيورة التفاعلية التي تميز هذه المنصات، مستندة في ذلك الى ابجديات هيكلية المعلومات المتداولة عبر هذه المنصات والتي تستجيب لخصائص الظهور فيها (عدد الاعجابات، عدد التعليقات، عدد المشاركات) بما يدفع المستخدمين نحو الضغط عليها والاطلاع على مضمونها، خاصة امام قاعدة الاطلاع السريع على الاحداث التي تسيطر على الفضاء الرقمي (Mercier, Ouakrat, & Pignard-Cheynel, 2018, p. 182)، كما جعلت الافراد بدورهم يساهمون في تطوير وتنمية هذا المحتوى من خلال تدعيمه بمعلومات إضافية، وإعادة صياغته وتشكيل طرق تدفقه عبر مشاركة ما يرونه مهما بالنسبة لهم وحسب احتياجاتهم وميولهم المعلوماتي، وهم بذلك يساهمون أيضا في تحديد نوعية المعلومات التي يتلقاها الافراد المنتمين الى شبكتهم الاجتماعية الخاصة أو قائمة أصدقائهم ومعارفهم، فالحقيقة ان ما نتعرض له من معلومات عبر الشبكات الاجتماعية هو انعكاس لاهتمامات الافراد الذين نتواصل معهم عبرها، في هذا الصدد اشارت العديد من الدراسات الى تزايد اعتماد الافراد على منصات الاعلام الاجتماعي عموما والشبكات الاجتماعية الرقمية خصوصا في الحصول على المعلومات والابحار، اذ أقر 43% من مستخدمي الشبكات الاجتماعية الكنديين انهم يحصلون على الابحار والمعلومات بشكل يومي من طرف شبكات علاقاتهم (العائلة، الأصدقاء، المعارف) على منصات مثل Facebook و Twitter مع ملاحظة أن Facebook أكثر استخداما في هذا المجال، حيث لم تقدر نسبة المعتمدين على Twitter الا بـ 18%، من جهة أخرى أشار 20% انهم يحصلون على الابحار من خلال الاشتراك في صفحات المؤسسات الإعلامية والصحفيين، وأكد 71% من المستخدمين ان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعتهم للاشتراك في مواقع مثل Facebook هو الحصول على الابحار والآراء، وعبر 64% عن تقديرهم للقدرة على مشاركة المحتوى بسهولة مع الآخرين، هذا وأشار 59% منهم انهم تعرضوا للمزيد من الابحار والمعلومات عبر شبكاتهم الاجتماعية وان هذه الأخيرة مكنتهم من التزود بمجموعة أوسع من الابحار والمعلومات التي تكون أحيانا غير متوقعة مما لو كانوا يعتمدون فقط على وسائل الاعلام التقليدية (Hermida, Fletcher, Korell, & Logan, 2012)، كما اقر 71% من السكان الفرنسيين باعتمادهم على شبكات التواصل الاجتماعي في الحصول على المعلومات حول الاحداث الجارية (Beuscart, Dagiral, & Parasie, 2016, p. 135). وهو نفس الاتجاه الذي ابرزته سلسلة تقارير مركز Pew الأمريكي للأبحاث والمتعلقة باستخدام الابحار عبر منصات الاعلام الاجتماعي، حيث لوحظ تطور استخدام الشباب الأمريكي للشبكات الاجتماعية في مجال الحصول على

الاخبار والمعلومات مع مرور السنين، حيث سجل التقرير المعد سنة 2013 ان موقع Facebook يعد الى حد بعيد أكبر موقع اجتماعي من حيث الاستخدام من طرف البالغين (64%) وان نصف مستخدميه يستغلونه في الحصول على الاخبار ليكون بذلك الموقع الأول في هذا المجال متبوعا بموقع YouTube (51%) و Twitter (16%)، واكد التقرير ان 65% من مستخدمي الاخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي يحصلون عليها عبر استخدام موقع واحد فقط، يتمثل في موقع Facebook بالنسبة لـ 85% منهم. و 26% يحصلون على الاخبار من موقعين، بينما يعتمد 9% على ثلاثة مواقع على الأقل (Holcomb, Gottfried, & Mitchell, 2013). تطورت هذه النسب سنة 2016 الى 66% من مستخدمي Facebook الذين يحصلون على الاخبار عبره، و 59% بالنسبة لمستخدمي Twitter، و 23% لمستخدمي Instagram، بينما تراجع YouTube الى 21%، وارتفع مستخدمي LinkedIn الى 19%، و snapchat 17%. وأشار التقرير الى ان مستخدمي Facebook الذين يحصلون على الاخبار منه يشكلون 44% من عدد سكان الولايات المتحدة الامريكية، بينما يشكل مستخدمي كل من Twitter و YouTube الذين يستخدمون هاتين المنصتين لذات الغرض نسبة 10% من السكان البالغين. كما أشار الى ان مستخدمي اخبار YouTube و Facebook و Instagram يحصلون على اخبارهم في الغالب عن طريق الصدفة عندما يقومون بأشياء أخرى على الانترنت (Pew Research Center, 2016).

حافظت النسب على مسارها التصاعدي خلال سنتي 2020 و 2021، اذ اقر 48% من سكان الولايات المتحدة الامريكية سنة 2021 انهم يتلقون الاخبار من وسائل التواصل الاجتماعي غالبا أو أحيانا في مقابل 53% سنة 2020، وانخفضت نسبة الاعتماد على Facebook من 36% سنة 2020 الى 31% سنة 2021، أما YouTube فمن 23% سنة 2020 الى 22% سنة 2021، و Twitter من 15% سنة 2020 الى 13% سنة 2021، بينما حافظ Instagram على استقرار النسبة لدى 11% (Pew Research Center, January 2021 ; Pew Research Center, September 2021). هذا وافر اقلية من المستخدمين ان الشبكات الاجتماعية ساعدتهم على فهم الاحداث الجارية بشكل أفضل (29%)، في مقابل الأغلبية التي اقرت بأنها لا تحدث فرقا (47%)، وافر 23% انها جعلتهم أكثر ارتباكا في فهم الاحداث. ويشير ذلك الى التوجه الغالب نحو اعتبار اخبار هذه المواقع غير دقيقة (Pew Research Center, January 2021).

بالرغم من تسجيل تزايد في الاعتماد على الشبكات الاجتماعية الرقمية والانترنت عموما كمنهل معلوماتي حول الاحداث الجارية والقضايا العامة، الا ان ذلك لم يلغي الاعتماد على وسائل الاعلام التقليدية كمصدر أولي وأساسي لهذه المعلومات، واعتبارها الجهة التي تقترح المواضيع التي يتم تداولها عبر الفضاء الرقمي، ذلك ان الاخبار التي يتم تداولها وإعادة نشرها على مستوى مواقع الشبكات الاجتماعية قد تكون مبنية أساسا على المحتوى الموجود في وسائل الاعلام التقليدية، الا ان هذا الاخير لم يكتسب قيمة الا بعد رواجه نتيجة فعل المشاركة الذي قام به أحد أعضاء الشبكات الاجتماعية الرقمية بناء على تضمنه لبعض الصفات التي تعكس رأيا أو توجهها أو فائدة لدى هذا الشخص (Granjon & Le Foulgoc, 2010). يبقى هذا الاعتماد الهجين في الحصول على المعلومات ما بين الوسائل التقليدية والرقمية يختلف من حيث الشدة باختلاف الفئات العمرية، حيث تميل الفئات الأقل سنا الى اعتماد الشبكات الاجتماعية الرقمية والمحتوى على الخط بشكل اكبر، بينما يميل الأكبر سنا الى اعتماد وسائل الاعلام التقليدية (Mercier, Ouakrat, & Pignard-Cheynel, 2018, p. 174) كما ان المستوى التعليمي والثقافي يلعب هو الآخر دورا في مدى المزوجة بين مصادر المعلومات (Rieffel, 2014, p. 222).

الاستثمار المعرفي في مجال الشبكات الاجتماعية الرقمية امتد أيضا الى القطاع الاقتصادي الذي يعتبرها من جهة بيئة حاضنة للترويج الفيروسي للمنتجات والخدمات، ومن جهة أخرى تسمح بجمع المعلومات اللازمة عن المستهدفين بالإعلانات، وتشير الإحصاءات الى أن Facebook يعد أكبر وسيلة اتصال جماهيري في القرن 21م، بالنظر الى امتلاكه لقاعدة جماهيرية تفوق بكثير أي قاعدة لأي وسيلة إعلامية أخرى، مما يجعله قادرا على التأثير في الرأي العام العالمي، الامر الذي مكنه من بيع المساحات الاعلانية بمبالغ مالية ضخمة ساهمت في رفع القيمة المالية لأسهم الشركة في الأسواق العالمية (Assens, 2016, p. 36).

استغلت الشبكات الاجتماعية الرقمية أيضا في ربط العلاقة ما بين مؤسسات الدولة والفاعلين السياسيين وما بين المواطنين من خلال انشاء مسارات تواصلية تفاعلية تدعم وتشجع الديمقراطية الرقمية، ما مكن الحكومات من الاطلاع على التوجهات العامة لمواطنيها إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك والأوضاع التي تعيشها الدول والتي تعكسها نقاشاتهم وتفاعلاتهم مع هذا النوع من المحتوى، الى جانب حرص الحكومات على اثبات التواجد الالكتروني لأجهزة الدولة وجعلها نقطة بث سريع للمعلومات والخدمات ومن ثم تقريبها اكثر نحو الأفراد مما يدعم ويوسع حجم المشاركة المدنية والسياسية للمواطن.

فالشبكات الاجتماعية الرقمية اليوم ليست مجرد وسائل ترفيهية تقتصر مهمتها على ربط العلاقات الاجتماعية والمحافظة على الرابط التواصلي بينها، بل انها انتجت نوعا جديدا من الاتصال الاجتماعي يمكن تسميته بالاتصال حول الأخبار والمعلومات، اذ باتت هذه الأخيرة الباعث الأولي للعديد من المناقشات التفاعلية على مستوى الفضاءات الرقمية، ونظرا لإمكاناتها المرتبطة بتسريع تدفق المعلومات وتوسيع مساراتها أصبحت تستغل بشكل واسع في عمليات النضال الاجتماعي والانخراط في المشاركة المدنية والسياسية والديمقراطية الالكترونية.

6.2 النضال الاجتماعي عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية:

عرفت وسائل الاعلام الاجتماعي عموما والشبكات الاجتماعية الرقمية خصوصا تحولات كبيرة في أنماط وطرق استخداماتها خاصة في مجال المشاركة في الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية، مما جعلها تتحول الى وسائل قادرة على حشد وتشكيل الرأي العام والتأثير فيه، هذه القدرات جعلتها محل استغلال من طرف الحركات النضالية التي تستهدف تغيير الواقع والدفاع عن القضايا المجتمعية، مما أستحدث ممارسات نضالية اجتماعية متكيفة مع البيئة الرقمية لهذه الوسائط، فطرق وسرعة تدفق المعلومات سمحت بجعل الأفراد على اطلاع دائم ومستمر بتطورات الاحداث ومسارات النضالات والدفاع عن القضايا، ومكنتهم من الانخراط فيها بشكل مختلف وأكثر تفاعلية (Comby, Devillard, Dolez, & Rieffel, 2011, p. 96). والنضال الاجتماعي عبر الشبكات الرقمية هو أحد الممارسات التي افرزتها شبكة الانترنت التي مكنت المناضلين من التواصل مع المواطنين بشكل سريع وتفاعلي، ونشر المعلومات المرتبطة بالقضايا المدافع عنها، وتشكيل الوعي الجماهيري اتجاه القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... الخ، وتعبئة الأفراد ضد الأوضاع القائمة في بلد ما، وخلق نوع من الضغط على الحكومات والمسؤولين، خاصة وان هذه النشاطات عادة ما تكون متبوعة بالدعوة لإمضاء العرائض الالكترونية، وتنظيم التظاهرات في الشوارع. وقد نجحت هذه الحركات بشكل واسع في استقطاب الافراد نحو الانخراط فيها والمشاركة في الفعل الجماعي الذي تنظمه عبر الفضاءات الرقمية، والمساهمة في توسيع نطاقها وأحيانا تدويلها، فقد استطاع الناشطون في كولومبيا مثلا بالاعتماد على الشبكات الرقمية من حشد الرأي العام ضد القوات الثورية الكولومبية التي تصنف كتنظيم إرهابي من خلال حملة "مليون صوت" سنة 2008، وساهم الفايسبوك وتويتر في جعل الحزب الاشتراكي في مولدافيا يفقد سلطته سنة

2009 عقب الاحتجاجات على تزوير الانتخابات، وتمكن "أصحاب القمصان الحمر" في تايلاند من نقل الاضطهاد الذي تعرض له المعارضون من قبل السلطات التايلاندية سنة 2010 (الرعود، 2012)، واستطاعت حملة "احتلوا وول ستريت" المناهضة لإدارة الوضع والنظام الاقتصادي والأوضاع المعيشية في الولايات المتحدة الأمريكية من حشد عدد ضخم من المتظاهرين باستخدام الفايسبوك وتويتر من أجل الاحتجاج حول عدم المساواة المالية سنة 2011 (ديراج، 2014، ص 128)، وتمكن المناضلون بفضل وسم غزة تحت القصف #GazaUnderAttack من جعل المجتمع الدولي يطلع على جرائم الاحتلال الإسرائيلي في غزة، وتمكنت "حركة المضلة" في هونغ كونغ سنة 2014 من إيصال رفضها للمناهج التربوية الجديدة المفروضة (SC Chu, 2018)، إلى جانب العديد من الحملات المتعلقة بحماية البيئة والتغير المناخي كالحملة التي انطلقت سنة 2015 على شبكة تويتر على خلفية اجتماع باريس (COP21) حول التغير المناخي، والتي نشر خلالها نشطاء المناخ وباستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة تويتر، رسالتهم حول العدالة المناخية (Hopke & Hestres, 2018).

إلى جانب ذلك فإن خاصية بث المحتوى المعلوماتي المتعدد عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية، سواء كان صور أو فيديوهات أو نصوص، في جو من الديمقراطية المعلوماتية وحرية التعبير لعب دورا هاما في إثارة القضايا المتعلقة بالديكتاتوريات والفساد في العديد من البلدان، فقد استغلت هذه المواقع كأدوات ساعدت بشكل كبير في خدمة الثورات من خلال الترويج لها والدعوة للانخراط فيها ناهيك عن نقل الوقائع وحقيقة ما يحدث والعمل على تدويله (Rieffel, 2014, p. 258)، فقد منحت فضاءً كونيا لممارسة قيم المواطنة والتعبير عن الرفض وعدم الرضا بعيدا عن مختلف أشكال القمع والتضييق والاقصاء الممارس من طرف الأنظمة الحاكمة خاصة المستبدة والديكتاتورية منها، وافرزت ما أسمته أمينة نبيح (2018) بالمعارضة الميديولوجية التي عكست حركة وعي جديد ساهمت في إسقاط الاستبداد (ص: 115-116)، وتمثل الثورة الإيرانية مثلا بارزا على ذلك، حيث أخذت صدى عالمي بفضل استخدام منصة تويتر حتى أطلق عليها تسمية "ثورة التويتر"، إذ ساعدت هذه الأخيرة في تنظيم المسيرات والتظاهرات ضد تزوير الانتخابات الرئاسية في إيران سنة 2009، وساهم النشر المكثف للصور والفيديوهات الملتقطة من طرف الأفراد العاديين في نقل ما يحدث في الداخل وما يتعرض له المتظاهرون من قمع وتضييق (Rieffel, 2014, p. 258). كما ساهمت الشبكات الرقمية بشكل كبير في إعطاء صدى لأحداث الربيع العربي سنة 2011، في بلدان شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، وهو تعبير يطلق على مجموعة من الاحتجاجات المناهضة للحكومات والتي انطلقت رفضا للأوضاع المعيشية، فأمام

التعظيم الرسمي الذي التزمت به الحكومات ووسائل الاعلام الرسمية كانت هي المنبر الذي نقل حقيقة ما يحدث في هذه البلدان، عبر نشر المعلومات حول الأوضاع، وحشد الجماهير ومساعدة المتظاهرين في التنسيق والتنظيم للتحركات والتظاهرات، ومكنت من خلق جسر تواصل ما بين المتظاهرين والمتعاطفين مع هذه الثورات، كما ساهمت في جعل الثورات تأخذ صدى عالمي، ومكنت طرق البث المباشر من فضح الممارسات القمعية لقوى الامن والحكومات مما جعلها تحت مراقبة المجتمع الدولي (غوبتا و بروكس، 2017، ص 46)، ففي تونس أشارت الإحصاءات الى ارتفاع عدد المشتركين في شبكة الفايسبوك تزامنا مع انطلاق "ثورة الياسمين" (أواخر سنة 2010 الى أوائل سنة 2011) من 1.8 مليون مشترك الى 2 مليون مشترك (غوبتا و بروكس، 2017، ص 43)، اذ استغل التونسيون هذه الشبكات كمنصات إعلامية لتغطية الاحداث ونقل وتبادل المعلومات بخصوص تنظيم المظاهرات، وترويج الشعارات المتعددة التي تعكس المطالب والرأي الجماهيري، الى جانب مساعدتها في ابراز عمليات القمع التي كانت تمارس من طرف الحكومة التونسية مستغلين في ذلك عدم وجود رقابة على هذه الوسائل في تلك الفترة، وقد مكنهم هذا الاستخدام من إيصال صوتهم للعالم بأكمله عبر الصوت والصور والكلمات، واتسع مجال التعاطف والمساندة لثورة الياسمين، لتنتقل شرارتها الى البلدان المجاورة التي انتهج الناشطون فيها نفس المسار من خلال توظيف وسائل الاعلام الاجتماعي في الترويج لنضالاتهم وتنظيم أفعالهم النضالية، فقد انشأ المصريون العديد من الصفحات والمجموعات على شبكة الفايسبوك والتي تتبنى قضايا متعددة، والتي تأثرت بثورة الياسمين ودعت للتظاهر في ميدان التحرير مثل مجموعة "شباب 6 أبريل" و صفحة "كلنا خالد سعيد" (محمد الديهي، 2015، ص 490)، كما استخدموا تويتر في تحديد أماكن التظاهر وأماكن تواجد قوات الامن (غوبتا و بروكس، 2017، ص 45)، وقدرت وسائل الاعلام في تغطيتها للاحتجاجات المصرية، أن حوالي ربع الشعب المصري يقبلون يوميا على شبكات التواصل الاجتماعي للاطلاع على تطورات الاحداث ومعرفة الاخبار الى جانب تلقي التعليمات والتوجيهات والتحضير للاحتجاجات القادمة (محمد الديهي، 2015، ص 494). وفي سوريا قام الناشطون بتصوير الاحداث ونقلها عبر موقع اليوتيوب، اذ وصل عدد الأفلام التي تم تحميلها في هذا الصدد الى أكثر من 60 ألف فيديو يوثق الاحداث في جميع المناطق (السوداني و المنصور، 2016، ص 124)، كما تم إطلاق العديد من الصفحات على شبكة الفايسبوك كصفحة "حمزة الخطيب"، "الثورة السورية"، "سورية الجديدة" وغيرها وهي صفحات يتم الاشراف عليها سواء من داخل سوريا او من خارجها ولعبت دور حلقة الوصل بين الناشطين في عمليات التعليق وايداء الرأي والتنسيق (عبد الفتاح، 2016، ص 55). نفس الممارسات انتقلت الى دول

أخرى كليبيا، واليمن، والكويت وقد تمكن الناشطون من خلال الضغط الممارس عبر شبكات التواصل الاجتماعي، الى جانب التحركات الميدانية، من اجبار العديد من الحكومات على تغيير خطابها والاستجابة لمطالب المتظاهرين، كما تم اسقاط عدة حكومات ديكتاتورية في كل من تونس (نظام بن علي)، ومصر (نظام حسني مبارك)، وليبيا (نظام القذافي)، واليمن (نظام علي صالح)، والجزائر (نظام بوتفليقة سنة 2019).

إن مراقبة هذه النشاطات تجعلنا نتجه الى حقيقة أن اللجوء الى الوسائط الرقمية في النضال الالكتروني غير بشكل جوهري العمل النضالي وطرق تنظيم الأفعال النضالية، فالنضال الاجتماعي في مفهوم علم الاجتماع المعاصر يشير الى كل أشكال المشاركة الدائمة في فعل جماعي يستهدف الدفاع أو الترويج لقضية ما (Seurrat, Labelle, Chevret, & Kunert, 2015, p. 165)، مما يتطلب الانتظام الجماعي في هيئات ومنظمات والالتزام الدائم والمستمر بالدفاع عن القضايا والترويج لها، غير ان الممارسات النضالية عبر الوسائط الرقمية قفزت على هذا المفهوم كونها مرنة ومتحررة من الأعباء التنظيمية التقليدية (Comby, Devillard, Dolez, & Rieffel, 2011, p. 97)، فهي ذات تنظيم أفقي وغير تراتبي، وتراهن أساسا على الوعي الفردي بالقضايا، بحيث ينخرط الافراد فيها بناءا على ذلك بشكل حر ورادي ويستغلون أدوات نشر ونقل المعلومات المتاحة عبر الوسائط الرقمية في تنظيم أفعالهم النضالية، مما جعلها ممارسات فردية أكثر منها جماعية. كما انها أقل ديمومة فهي لا تتطلب ارتباطا قويا ودائما بالقضايا وتغلب عليها الآنية والاهتمام المؤقت (Beuscart, Dagiral, & Parasio, 2016, p. 109) وهو ما أثار حفيظة العديد من المراقبين من أمثال Michelle Perrot الذي يذهب الى ان النضالات الاجتماعية عبر الانترنت بشكل عام تمثل تدخلات أكثر منها التزامات، ويعرفها باعتبارها تمهيد للالتزام القائم على الإحساس بضرورة التصرف بشكل عاجل، مما يفترض يقظة المواطن (Comby, Devillard, Dolez, & Rieffel, 2011, p. 97) فهذه الممارسات تستلزم في المقابل وجود المواطن الصالح المستتير الذي يتمتع بالحس النقدي والقادر على تقييم تعددية مصادر المعلومات، خاصة مع وجود خاصية إخفاء الهوية التي تتيحها الشبكات الاجتماعية مما يؤثر على مصداقية المعلومات التي يتم تداولها ويجعل المستخدم عرضة للمعلومات الخاطئة والوقائع المزيفة، وكذا حملات التضليل والتي قد تجعله ينخرط ضمن حركات نضالية ذات أهداف غير بريئة. إضافة الى ان التفاعل ضمن المجتمع الافتراضي يقوم أساسا على المرجعية المعرفية للنشطاء الجدد الذين جعلوا من الفضاء الرقمي ساحة للتفاعل وتشكيل القيم الخاصة بهم، ويستغلونه من أجل احداث التعبئة العاطفية وجمع التأييد حول قضايا الاحتجاج

انطلاقاً من استغلال خاصية القدرة على التشبيك، والحركات النضالية الاجتماعية تعتمد عموماً على الشبكات الاجتماعية الرقمية في عمليات الحشد والتنظيم والتفاعلية وتوسيع النطاق (ابراهيم، 2019، ص...ص: 95...97)، وأشار Valenzuela الى ان وسائل التواصل الاجتماعي مرتبطة بالحركات الاجتماعية في ثلاث جوانب رئيسية، تتعلق بتبادل المعلومات فهي بمثابة مراكز للمعلومات حيث يمكن للمستخدمين الوصول بسهولة الى مصادر الأخبار المختلفة، والتعبير السياسي باعتبارها مساحة افتراضية للتداول والتعبير الحر، وأخيراً التعبئة الفعلية (SC Chu, 2018, p. 02).

ما يمكن قوله بشكل عام أن النضالات الالكترونية تنطلق من القدرة على تسيير الأدوات النضالية المستحدثة ذات الطبيعة التفاعلية والأنية والمرنة، فعادة ما يتم هيكلة الحركات النضالية في شكل سلوكيات الكترونية منتظمة ضمن مجموعات أو صفحات تحمل اسم قضية من القضايا المدافع عنها، تتولى مهمة الترويج لها وحشد التأييد، وتعمل على استحداث شعارات ووسوم تعكس وتعبّر إما عن مطالبات محددة أو تعرف بالقضية، ويتم ارفاق كافة المنشورات والمحتويات التي تم انتاجها ضمن الحملة النضالية بهذه الشعارات والوسوم، كما يعملون على جعل المنشورات أكثر استقطابية من خلال توظيف الأساليب التعبيرية المتعددة والمتنوعة سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون بغية تشجيع التفاعل معها، ويраهن أصحابها على التدفق الفيروسي والمنتشعب للمعلومات في توسيع دائرة بروز هذه المحتويات وارتفاع مرئيتها بين المستخدمين الذين يختارون الانخراط فيها بشكل عفوي وحر بناء على مدى اهتمامهم بالقضية ومدى الزخم الذي تتخذه، ويساهمون بدورهم في خلق مسارات جديدة لتدفق هذه المعلومات، وبذلك يرتفع الاهتمام بهذه القضايا وتصبح ذات صدى على الشبكة. وكلما زاد حضور القضية في الشبكة كلما ارتفع عدد المنخرطين في الحركات النضالية المرتبطة بها. والنضال الالكتروني يرتبط في الغالب بتحركات ميدانية على أرض الواقع في شكل احتجاجات أو إضرابات أو تظاهرات... الخ.

7.2 الشبكات الاجتماعية الرقمية وإرساء المجال العام الرقمي/الالكتروني:

شكل الانترنت بالنسبة للكثيرين وسيطا لاختبار طرق جديدة ومبتكرة للمناقشة والانخراط في المجال العام، بل ان تطبيقاته عدت كبديل للفضاءات الرمزية التقليدية التي ارتبطت بالمجال العام، ومكنت من تجاوز العزل التي اصابته، وبدأ الحديث عما يسمى بالمجال العام الرقمي كفضاء بديل وموازي للمجال التقليدي وامكاناته المرتبطة بتحقيق الديمقراطية التشاركية الالكترونية، التي عززت ممارساتها الواقعية المادية عن تحقيق المستوى المطلوب من التشاركية في صنع القرار. وتعد شبكات التواصل الاجتماعي أحد تطبيقات الانترنت التي عززت بشكل لافت نشوء فضاءات النقاش والتداول العام حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وسمحت للمستخدمين بالانخراط في الخطاب العام واسماع أصواتهم والتعبير عن مواقفهم على اختلافها وتعددتها، نظرا لما تتوفر عليه من إمكانات اتصالية وتفاعلية تمتاز بالانفتاح والانتشار والامتداد والتشاركية، والتي ساعدت كثيرا في جذب الجماهير نحو المشاركة في الحياة المدنية والسياسية كأحد صور الديمقراطية الأكثر بروزا. غير ان الحديث عن قدرة هذه الوسائل كفضاءات بديلة للمجال العام التقليدي لا ينبغي ان يشتمل على تعظيم هذه القدرات واكسابها صفة المثالية نظرا لاتجاه العديد من الدراسات المهمة ببحث أدوار وسائل الاعلام الاجتماعي في بعث المجال العام من جدي، وأشكال المشاركة الالكترونية في الحياة الاجتماعية والسياسية الى التقليل من شأن هذا الدور والكشف عن مواضع النقص فيه، فالبحث في الموضوع يجعلنا نصطدم عادة أمام تيارين أحدهما يحمل نظرة متفائلة، والآخر ينظر للمسألة بعين الحرص والتحفظ.

يذهب المؤيدون لقدرة وسائل الاعلام الاجتماعي على خلق مجال عام رقمي بديل وموازي للمجال العام التقليدي، الى ان ميزات الوسائط الرقمية المرتبطة بالانترنت سمحت بتجاوز العقبات التي منعت اعدادا كبيرة من المواطنين من المشاركة في صنع السياسات، وسمحت لهم بإنتاج فضاءات جديدة بشكل تشاركي (Dahlgren & Relieu, 2000)، فالانترنت جعل الانخراط في النقاشات العامة أسهل وأسرع ومتساوي (Oz, 2016, p. 47)، كما أن القدرة على التواصل مع الجميع عبر الشبكات دون اعتبار لمتغيرات الزمان والمكان أعطى إحساسا بالقدرة على المناقشة بكل حرية لكافة مواضيع المجتمع بعيدا عن مراقبة وسيطرة الفاعلين التقليديين (السياسيين، النقابات، الأحزاب، وسائل الاعلام... Assens, 2016, p. 53)، وان كان هابرماس قد قدم المجال العام باعتباره منتدى للنخبة المفكرة فإن هذا التصور تم تجاوزه بفضل التحولات التي فرضتها التكنولوجيا الرقمية الجديدة والتي جعلته أكثر انفتاحا على

الجماهير المتعددة (Johannessen, 2013, p. 24)، حيث ساهمت وسائل الاعلام الاجتماعي بإذابة الانتقائية المرتبطة بنوعية المشاركين فيه ولم يعد حكرًا على النخبة بل بات مفتوحًا أمام كل من يملك القدرة على التعبير والكلام وإبراز صوته باتجاه القضايا المطروحة للتداول، فالشبكات الاجتماعية الرقمية، كمثال على هذه الوسائل، منحت فرصة للأفراد الذين لا يملكون الجرأة على المواجهة وجها لوجه من أجل الانخراط في المجال العام وطرح وجهات نظرهم ومناقشة القضايا العامة، الى جانب منح إمكانية بروز الأصوات الهامشية التي تم إقصاؤها من المجال العام التقليدي، إضافة الى هذا قد تؤدي النقاشات العامة عبر الفضاءات الالكترونية في بعض الأحيان الى التأثير على المواقف الرسمية وتغيير الأوضاع في العالم الحقيقي (Rieffel, 2014, p. 250).

*التحولات في المجال العام مست أيضا أبعاده المكانية الرمزية، فهو لم يعد مقتصرًا على التشكل ضمن النوادي والصالونات واستخدامات وسائل الاعلام فقط بل امتد ليصبح مرتبطًا بالفضاءات الالكترونية متلاشية الحدود الزمانية والمكانية، والتي سمحت بخلق مجال عام عالمي مفتوح على الجميع (Johannessen, 2013, p. 24).

*كما غيرت الشبكات الاجتماعية الرقمية ميزان القوة بين المشاركين، ففي حين تعطي وسائل الاعلام القوة لمنتجي الرسائل من صحفيين وناشرين ومحررين الذين يحددون ما يتعرض له الجمهور، فإن وسائل الاعلام الاجتماعي تعظم قوة أولئك الذين يملكون ثقافة ورأسمال اجتماعي عالي وكما يقول O'Reilly فإن حكمة الحشد «wisdom of the crowd» هي من تقرر الآراء والأفكار التي تحظى بالاهتمام (Johannessen, 2013, p. 27).

ترى Roza Tsagarousianou ان التقنيات الجديدة تسمح بالحفاظ على مساحات المجال العام نظرا لكونها تتيح كلا من التداول (التواصل بين المواطنين) والاستماع (التواصل بين المواطن والسلطة) (Wright, 2008, p. 34)، أما Dahlberg فيرى أن النقاشات العامة التي تنتجها البيئة الرقمية يمكن اعتبارها مجالًا عامًا معاصرًا إذا حققت جملة من المتطلبات التي صاغها اعتمادًا على منظور هابرماس والتي تعكس بنية هذا المجال وتتلخص في:

✓ الاستقلالية عن سلطة الدولة والسلطة الاقتصادية بحيث يكون الخطاب مدفوعًا بمخاوف وهواجس المواطنين ذوي التوجه العام.

✓ إقامة حوار عقلائي من خلال تبادل ونقد ادعاءات الصلاحية للمواقف.

✓ الانعكاسية التي تتجسد من خلال فحص المشاركين لقيمهم الثقافية، افتراضاتهم، واهتماماتهم وكذا السياق الاجتماعي الأكبر.

✓ أخذ دور مثالي من خلال محاولة فهم الحجة من منظور الآخر، والاصغاء للآخرين باحترام.
✓ الصدق الذي يعكس الجهد المبذول من طرف كل مشارك لتقديم معلومات ذات صلة بالقضية محل النقاش، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمقاصد، الاهتمامات، الاحتياجات والرغبات.
✓ الشمولية والمساواة الخطابية بحيث يحق لكل مشارك وبشكل متساوي نقد والتشكيك في أي ادعاء تم طرحه (Dahlberg, 2001, p. 623).

وحاول Dahlgren (2005) وصف البناء الخارجي والداخلي للمجال العام الإلكتروني من خلال ربطه بثلاثة أبعاد: الهيكل، التمثيل، والتفاعل.

*يرتبط البعد الهيكلي أساسا بطريقة تكوين مساحات التواصل الرقمية ذات الصلة بالممارسات الديمقراطية على نطاق واسع، ويشمل الجغرافيا الإلكترونية بما تتضمنه من ميزات اجتماعية واقتصادية وقانونية وثقافية وتقنية وهندسة الواب، وهي عوامل تؤثر وتحدد طرق الوصول الى الشبكة والانخراط في مساحات التداول بغرض الاستخدام الاجتماعي والمدني، والبعد الهيكلي للمجال العام الإلكتروني المتشكل عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية يشكل بديلا للسمات المؤسسية الرسمية للمجال العام التقليدي.

*أما البعد التمثيلي فيشير الى مخرجات مساحات التواصل الرقمية وما تتضمنه من رسائل تستهدف جماعات مختلفة من المستخدمين (سواء كان ذلك على نطاق محدود أو نطاق واسع) وترتبط بسياقات محددة. والبعد التمثيلي يرتبط بجملة من المعايير الخاصة بأسلوب الطرح وفحواه كالنزاهة، الدقة، تعددية الآراء، فرض أجندات معينة، التوجهات الأيديولوجية... الخ.

*وأخيرا البعد التفاعلي الذي يتماهى ويتلاشى غالبا مع البعد التمثيلي، وهو يعكس الفعل الديمقراطي الذي يتجسد انطلاقا من انخراط الافراد أو المواطنين في الحديث مع بعضهم البعض ضمن السياقات الاجتماعية للحياة اليومية، ويشتمل التفاعل على ممارسات خطابية وجوانب نفسية وثقافية. ويشير التفاعل الى القدرة غير المسبوقة للتواصل الأفقي بين مستخدمي التكنولوجيا الجديدة، والى التدفق العمودي في اتجاهين للاتصال بين النظام السياسي والمجتمع المدني (Milioni, 2009, p. 427)، ويتجه الى اعتبار ان الاتصال حتى يكون تداولي لابد ان يكون تفاعلي بحيث يتعامل كل متحدث مع حجج الآخرين عبر فحصها ونقدها واخضاعها لادعاءات الصلاحية (Dumoulin, 2002, p. 143)،

وتعد وسائل الاعلام الاجتماعي عموما من أكثر الوسائل التي تتمتع بخاصية التفاعلية وتمنح المستخدم القدرة على المشاركة النشطة والفعالة في العملية الاتصالية الالكترونية (الجنابي، 2020، ص 86).

يمتاز المجال العام الالكتروني الذي يتشكل انطلاقا من النقاشات التداولية المثارة عبر المساحات التي توفرها الشبكات الاجتماعية الرقمية، بثلاث خصائص نوعية (Dahlgren & Relieu, 2000):

*الاطاحة: التي توفر حرية وإمكانية الوصول الى هذا المجال والانخراط فيه، وان كانت ترتبط بمدى توفر الوسائط الالكترونية ومدى تمكين الافراد منها، مما يجعلها نسبية في نظرنا.

*الحركية: بحيث ينتقل التفاعل عبر مساحات ومواقع رقمية متعددة في شكل مرن وممتد مما يسهم في جعل صفة التمدد في المجال العام أكثر حدة.

*المجهولية: وتتعلق بإخفاء الهوية ومن ثم تجاوز العديد من الاعتبارات الاجتماعية خاصة ما ارتبط منها بالدور والمكانة الاجتماعية والانتماء الثقافي وما الى ذلك، وهي خاصية تسهل التصريح بالمواقف والتعبير عنها وحتى لفت الانتباه لها. رغم انها تكون في كثير من الأحيان مدخلا لانعدام الكياسة وانتشار قلة الاحترام وغياب التصرفات الحضارية على المداولات العامة (Oz, 2016, p. 42)، فتعليقات وتدخلات المستخدمين الذين يتواصلون بهويات مجهولة أو غير حقيقية تميل أكثر لتكون غير حضارية (Santana, 2019, p. 478).

يؤكد Dahlgren و Relieu (2000) على قدرة الانترنت على توسيع المجال العام، بل انه يسهم حسبهم في خلق تعددية في هذا المجال بحيث نصبح امام عدة مجالات عامة وبديلة، كما انه يفرض الاعتراف ليس بتعدد المجالات فقط، وانما ايضا بتعدد وتنوع الجماهير النشطة، حيث أفرز ما سماه T. Gitlin "الجماهير المجالية" "Public Sphericles" (Lits, 2015, p. 97). أما Flichy (2008) فيعتقد ان الانترنت عزز التداول العام وديمقراطية المشاركة بفضل الآليات والصيغ الجديدة للكتابة والقراءة والطرق الجديدة للتفاعل والمناقشة على الخط، فالمشاركون باتوا يحددون بشكل مستقل وذاتي قواعد وشروط مناقشتهم الخاصة (Milioni, 2009)، وأصبح الخطاب العام متشارك ويسري ضمن تبادلات متعددة الأقطاب، مما أدى الى إعادة تشكيل أنماط التبادلات الحوارية ومنه العلاقات الاجتماعية التي تؤسسها، فالخطاب بات دائري ومتعدد الأصوات في المناقشات العامة، ويفسح المجال أمام تقاطع وجهات النظر. لكن هذه التعددية قد تؤدي الى تمييع الهويات الخطابية عبر فقدان القدرة على تحديد المصدر الرئيسي

للمعلومات، كما ان التبادلات في ظل المجهولية تجعل المخاطب لا يدرك مع من يتخاطب مما يفقدها قوتها (Lits, 2015, p. 98).

التحولات التي مست طبيعة الخطاب العام لم تقتصر على تعدديته وتعدد أقطابه، وإنما لحقت أيضا بطبيعة تركيبه وبناءه، فالانفجار الخطابي الذي أحدثته مساحات التداول العام الرقمية كمنابر لطرح الانشغالات العامة للأفراد صاحبه انفتاح على وسائل التعبير غير الرسمية فالسخط، الصراخ، الشهادة، الإهانة، الفكاهة، المعلومات غير المدعومة، كلها طرق للتدخل في القضايا العامة التي تتجاوز قواعد الكلام في المساحات الشرعية (الرسمية)، ومن ثم فقد حدث توسيع في طرق التعبير العام عن الرأي (Le Caroff, 2015)، حتى ان العقلانية لم تعد مرتبطة فقط بالتحاجج المنطقي وإنما بات هناك العقلانية السردية والعقلانية الرمزية (Lits, 2015, p. 97). هذه الميزات دفعت العديد من الدارسين نحو بحث مسألة جودة ونوعية المناقشات التداولية ضمن مساحات التداول العام الالكتروني، وقد أثبت الكثير منهم فشل الوسائط الرقمية الجديدة في بعث نموذج مثالي للمجال العام كما تصوره هابرماس، فالنقاشات العامة الالكترونية لا تجسد الخطاب الديمقراطي كونها تتطوي على العديد من مظاهر العدوان والصدمات بين معسكرات الرأي، الشيء الذي يمنع الوصول الى تحقيق الاتفاق والجماع، كما تفتقر للمساواة، فغالبا ما تتركز بين عدد قليل من المشاركين، الى جانب ميل الافراد الى الانتظام في شكل مجموعات مناقشة صغيرة وبالتالي تعزيز تجزئة المجال العام، كما ان ردود أفعال المناقشين مبنية على العاطفة أكثر منها على العقلانية، وتميل الى ان تكون تعبيرا عن الذات، بدلا من تبادل الحجج واخضاعها للفحص والنقد، كما انها تفتقر للوحدة والترابط الموضوعي، بحيث تتطوي على بعض أنواع المشاركة التي تحيد عن الموضوع الرئيسي كالفكاهة والسخرية، وتمتاز المشاركات بكونها أقل رسمية من النقاشات العامة التي تجري على مستوى المؤسسات الرسمية، وسُجل في عديد المرات غياب اخلاقيات النقاش من خلال انتهاج أساليب الشتم والتهجم وعدم التأدب مع الآخرين، الى جانب ذلك تبرز مظاهر الهيمنة والسيطرة التي تسعى الى تغليب وجهة نظر معينة بدلا من بحث الوصول الى بناء الحقيقة انطلاقا من تكامل الآراء وترجيح الأكثر صلاحية بينها (Schneider, 1997; Dumoulin, 2002; Papacharissi, 2004; Dahlberg, 2007; Milioni, 2009; Ordaz, 2012; SILVA, 2013; Graham & Wright, 2014; Le Caroff, 2015, Santana, 2019).

ما دفع بعضا من المراقبين الى التشكيك في قدرة الوسائط الالكترونية على بعث فكرة المجال العام، ويعتقدون بأنه سيكون لها انعكاس سلبي على طريقة انتظامه التي سيغلب عليها التجزئة والضيق، اذ

يرى كل من Michael Margolis و David Resnick بأن الانترنت قد تم تطبيعها: فهو لم يطرح شكلا جديدا من الممارسات الديمقراطية، بل ان الممارسات العادية بكل تعقيداتها وحيويتها قد غزت واستولت على الفضاء الالكتروني واعادت استنساخ نفسها وبات الواقع الافتراضي يشبه العالم الحقيقي (Wright, 2008, pp. 35-34)، ومن ثم فإن الانحرافات التي طرأت على الشكل التقليدي للمجال العام ستجد لها موطأ قدم ضمن المجال العام الالكتروني الحديث. وفي المقابل، تدعو وجهات النظر التي تنتقد مثالية المجال العام الهابرماسي الى تجديد الأطر النظرية لدراسة التداول، من خلال اعتبار اشكال التعبير الأخرى شرعية، وجعلها أكثر انفتاحا على الصراع من مجرد الجدل العقلاني وتجاوز المثالية التداولية (Greffet & Wojcik, 2008, p. 27).

الى جانب ذلك اثبتت الدراسات استمرار سيطرة المؤسسات التقليدية وعلى رأسها وسائل الاعلام على المجال العام عبر تحديدها لنوع المعلومات والقضايا التي تطرح للنقاش العام، فالأحداث الإخبارية الرئيسية التي يتم طرحها عبر وسائل الاعلام عادة ما تكون هي المحفز الرئيسي لمحادثات ونقاشات وسائل الاعلام الاجتماعي، بحيث تأتي مناقشتها غالبا في اليوم التالي اذ يمنح الناس أنفسهم وقتا لمعالجة الحدث وصياغة ردود أفعالهم (Anderson & Hitlin, 2016)، وفي احدى الدراسات التي اجراها مركز Pew للأبحاث (Hampton, et al., 2014) حول قدرة وسائل الاعلام الاجتماعي مثل الفاييسبوك وتويتر على انتاج أماكن مناقشة مختلفة بشكل يجعل الأشخاص الذين يمثلون آراء الأقلية يشعرون بحرية اكبر للتعبير عن آرائهم وبالتالي توسيع نطاق الخطاب العام وازدادة وجهات نظر جديدة للمناقشة اليومية للقضايا العامة، تم التوصل الى أن انخراط الناس ومشاركتهم لآرائهم ضمن المجال العام الالكتروني المتشكل عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية وضمن مناخ سياسي واجتماعي محدد يعتمد على عدة أشياء منها مقدار ثقتهم في معلوماتهم، شدة آرائهم (قوة مناصرتهم للقضية)، ومستوى اهتمامهم. كما انهم كانوا أكثر استعدادا لمشاركة وجهات نظرهم على الشبكات إذا اعتقدوا أن أفراد شبكتهم يتفقون معهم مما يجعلهم يرغبون بشكل أكبر في الانضمام الى المناقشة حول هذا الرأي أو هذه القضية، وفي مقابل ذلك فإن تعرض أصحاب رأي الأقلية للنذب والسخرية والتنمر على الانترنت يجعلهم يميلون الى إلزام الصمت إذا شعروا أن آرائهم كانت من ضمن آراء الأقلية.

من بين التحفظات التي يثيرها المجال العام الالكتروني كذلك التماهي والتداخل الذي حدث ما بين المجال العام والمجال الخاص، اذ باتت الشبكات الاجتماعية تزخر بالعديد من القضايا التي ينبغي ان

يتم التفاعل بشأنها في إطار الأسرة أو في حدود الحيز الذاتي للفرد الا انها تأخذ في التنقل داخل الفضاء الرقمي لتصبح موضع حوار في المجال العام (علي، 2009، ص 33) فأصبح الشأن الخاص موضع حديث العام.

على الرغم من الثغرات التي لحقت بالمجال العام الالكتروني والتي جعلته بعيدا عن المثالية، الا انه لا يمكن انكار الدور الذي لعبته شبكة الانترنت بتطبيقاتها المختلفة وخاصة الشبكات الاجتماعية الرقمية في تمكين الافراد من الولوج الى الخطاب العام وكسر الاحتكار عنه من طرف المؤسسات التقليدية، عبر خلق مساحات افتراضية تجمع الافراد في شكل شبكة علاقات قوامها التحوار والتواصل حول القضايا والمواضيع التي تهم الشأن العام، متجاوزين عقبات المجال العام التقليدية خاصة ما ارتبط منها بحرية الوصول والتراتبية، والهوية الاجتماعية، والسيطرة التقليدية للقوى السياسية والإعلامية، بل ان هذه النقاشات شكلت في العديد من المرات قوة ضغط أجبرت السلطات على تغيير خطاباتها وخطتها العامة لذا ينظر اليها دائما باعتبارها وسائل ذات قوة لا يستهان بها في بناء الرأي العام والتأثير فيه وتوجيهه نحو الاهتمام بقضايا معينة، ومن ثم احداث التغييرات الواقعية المرجوة، وهو ما يعزز الاستخدام المعلوماتي والنضالي للشبكات الاجتماعية الرقمية.

الفصل الثالث:

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 نوع الدراسة ومنهجها

2.3 أدوات جمع البيانات

3.3 مجتمع البحث

4.3 عينة الدراسة

3. الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 نوع الدراسة ومنهجها:

تسعى هذه الدراسة الى وصف وتحليل الآلية التي يتم من خلالها طرح وتداول المواضيع والقضايا المتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر عبر منصات الشبكات الاجتماعية الرقمية، باعتبارها فضاءً رمزيا مفتوحا يسمح بتوليد النقاشات العامة وتداول المعلومات حول الشأن العام والقضايا ذات الاهتمام المشترك، كما تهدف الى الكشف عن الخصائص التأثيرية للممارسات الخطابية عبر هذه الفضاءات ضمن سياقات حديثة محددة، والوصول الى تحقيق ذلك يكون من خلال محاولة تفكيك الظاهرة محل الدراسة الى اجزائها المكونة لها وشرح وتحليل وتفسير العلاقات القائمة بينها بما يقدم صورة مكتملة وواضحة لبنيتها، وخصائصها، ومميزاتها كما هي في الواقع، وعليه فإن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية والتداولية، حيث يرتبط مفهوم البحث الوصفي ب:

"شرح وتوضيح الاحداث والمواقف المختلفة، والمعبرة عن ظاهرة أو مجموعة ظواهر مهمة، ومحاولة تحليل الواقع الذي تدور عليه تلك الاحداث والوقائع، من خلال وصف تقريرى لذلك الواقع، ومحاولة تحليل وتفسير الأسباب الظاهرية لتلك الاحداث، بقصد الوصول الى استنتاجات منطقية مفيدة، تسهم في حل المشكلات وإزالة المعوقات والغموض الذي يكتنف بعض الظواهر، من اجل تطوير الواقع واستحداث أفكار ومعلومات ونماذج سلوك جديدة" (الطائي و أبو بكر، 2002، ص 95).

اما الدراسات التداولية، فتعرف حسب الموسوعة الكونية Encyclopedia Universalis بأنها: "... مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية (...)", وهي كذلك الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحديثية والبشرية" (بلانشيه، 2007، ص 18). أي انها تهتم بدراسة العلاقات بين العلامات وسياقات انتاجها وتوظيفها وأثر ذلك في توليد الدلالة بغرض الوصول الى مقاصد المتكلم، وهو نفس الاتجاه الذي ذهب اليه جورج يول George Yule في تحديده لموضوع التداولية، واعتبرها:

"تعنى بدراسة المعنى كما يعبر عنه المتكلم (أو الكاتب) ويؤوله المستمع (أو القارئ) وبالتبعية فإنها تهتم أكثر بتحليل ما يرمي إليه المتخاطبون من ملفوظاتهم، أكثر مما تعنى بما يحتمل ان تعبر عنه الكلمات أو الجمل نفسها. وعليه فإن التداولية دراسة لمقاصد المتكلم" (جواد، 2016، ص 17).

فقد اعطى للمتكلم وظيفة تضمين المعنى في الخطاب في مقابل اسناد وظيفة التأويل للمتلقي الذي يسعى الى إدراك مقاصد المتكلم. هذا وتندرج التداولية ضمن الاتجاه التواصلية في دراسة اللغة، الذي يعنى بدراسة الممارسات الكلامية ضمن إطار اجتماعي معين، وقد اعتبرها تشارلز موريس Ch. MORIS جزء من السيميائية (علم العلامات)، حيث ميز فروع دراسة اللغة وقسمها الى ثلاثة مجالات: علم التركيب، علم الدلالة، والتداولية، هذه الأخيرة التي تدرس حسب "العلاقات بين العلامات ومستخدميها" (نور الدين، 2017، ص 62).

وقد تعددت اتجاهات التداولية ومدارسها، إلا انها تتفق في رؤيتها للغة باعتبارها تتجاوز مجرد وصف الواقع وإنما يهدف استخدامها الى التأثير في الآخرين ضمن عملية تواصلية تخضع لشروط السياق الذي يحتضنها ويلعب دورا هاما في تأويل معانيها. واستخدام اللغة بغية التأثير يتضمن عملية انتاج الخطاب، هذه الأخيرة تكون ضمن ممارسة اجتماعية معينة، أي ترتبط بأحداث اجتماعية تجري ضمن سياقات محددة (اجتماعية، ثقافية، سياسية... الخ)، وتتم ترجمة المواقف اتجاه هذه الاحداث من خلال الخطاب الذي يتضمن مجموع النصوص التي تناولت الحدث الاجتماعي، وفي هذا الإطار يعتبر نورمان فاركولوف (2009) الخطاب أحد اشكال الممارسة الاجتماعية، وانه يشير الى رؤية محددة في استخدام اللغة. وهو بذلك يشتمل على احداث اجتماعية وفاعلين اجتماعيين يتم الإشارة لهم ضمن نصوص الخطاب بطريقة تبرز العلاقات القائمة بين مكونات الحدث والسلطة وطريقة السيطرة على العالم. لذا فإن المنشورات التي تناولت قضايا الفساد في الجزائر عبارة عن نصوص تشكل في مجموعها بنية الخطاب المتشكل حول الظاهرة، ضمن عملية تداولية تسعى لتحقيق اهداف معينة. واللغة ضمن هذه الدراسة لا تقتصر على المعطى الكلامي اللساني وإنما تشمل جميع آليات التعبير التي يمكن ان تحمل معنى وهو ما يتفق مع رؤية هابرماس حول اللغة وتحقيق الكفاية التواصلية، اذ تسعى هذه الدراسة للكشف عن آليات توظيفها - أي اللغة- ضمن إطار تداول المعلومات حول قضايا الفساد، والمقاصد والتأثيرات المتوقعة من ذلك، إضافة الى الملامح التداولية للنقاشات العامة المتشكلة حولها.

ان تحقيق اهداف أي دراسة يتطلب من الباحث الالتزام بتنظيم دقيق لمجموع الخطوات التي سيتبعها في نشاطه البحثي من اجل الوصول الى نتيجة علمية منطقية، وهو بذلك بحاجة الى الخضوع الى منهج علمي يناسب نوع وهدف الدراسة، وقد تم وفقا لذلك وفي إطار خصوصية هذه الدراسة المزوجة بين تطبيق منهجين علميين: منهج المسح الوصفي والمنهج التداولي.

أ- منهج المسح الوصفي:

يعنى هذا المنهج "بوصف الظاهرة وتحديدها، وتبرير الظروف والممارسات، أو التقييم والمقارنة" (قنديلجي و السامرائي، 2009، ص 188). فالمسح في البحث العلمي يفيد التعرف على الظاهرة المدروسة في الوضع الطبيعي الذي تنتمي اليه، كما عرفه الباحث محمد زيان عمر بأنه "دراسة الظاهرة في وضعها الطبيعي، دون أي تدخل من قبل الباحث، أي دراسة الظاهرة تحت ظروف طبيعية غير اصطناعية كما هو الحال في المنهج التجريبي" (بن مرسلبي، 2010، ص 286)، ويتجه محمد منير حجاب الى ان منهج المسح الوصفي لا يقف عند حد الوصف، وانما يصل الى اصدار الاحكام وتقديم الحلول (2002، ص 87). وعليه فمنهج المسح الوصفي سيكون ملائما لدراسة طرق وكيفيات تناول ظاهرة الفساد عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية، ضمن بيئتها الواقعية التي تحدث فيها (والمتمثلة في هذا المقام في شبكة الفايبروبوك) وفي ظروفها الطبيعية غير المصطنعة، مما يسمح بوصف الظاهرة وتحليل مكوناتها واجزائها الداخلية والخارجية وكذا العلاقات السائدة بينها، وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة مباشرة من الحيز الذي تحدث فيه.

ب- المنهج التداولي:

يطرح المنهج التداولي رؤى متعددة تسمح بدراسة اللغة من جانب الاستخدام التواصلي بين الناس، وشكل بديلا عوض قصور الدراسات الشكلية، واهمالها لمقاربة اللغة في تجليها الحقيقي، وهو ما دفع ليفنسون Stephen C. Levinson الى اعتبار أن نشوء المنهج التداولي كان بمثابة ردة فعل على معالجة تشومسكي Noam Chomsky للغة بوصفها شيئا تجريديا، وقصرها على كونها قدرة ذهنية بحتة، وارجع تطور هذا المنهج الى الثغرات ومواطن القصور في دراسات اللغة منها ما يتعلق بالتركييب، تحديد المراجع والمواضع، ودلالة الخطاب ضمن السياق والتعامل الاجتماعي بين طرفي الخطاب (الشهري، 2004، ص 21). والمنهج التداولي عموما هو الطريقة التي تعنى بدراسة اللغة من حيث وظيفتها التواصلية، وباعتبارها نظاما من التراكيب النحوية الذي يولد معاني ودلالات تتناسب مع البيئة التي نشأ

من خلالها القول، أي انه يقوم بدراسة استخدام اللغة ضمن سياقات محددة، تؤثر في بنية الخطاب وفي طرق تأويله، فهو يسعى لدراسة تداولية اللغة من خلال دراسة مكونات الحدث اللغوي التواصلي وهي:

- المتكلم (المرسل) باعتباره منشئ الخطاب ومنتجه وصاحب المقاصد.
- الخطاب باعتباره الحامل للمعنى في بنيته.
- المستمع (المتلقي) باعتباره المؤول للخطاب والمدرک للمقاصد.
- سياق الحدث اللغوي باعتباره البيئة الحاضنة والمؤثرة في بناء الخطاب وتأويل المعنى.

يتضمن المنهج التداولي دراسة محورين أساسيين هما: أفعال الكلام والحجاج.

*أفعال الكلام:

ارتبط الاهتمام بأفعال الكلام بالفيلسوف الإنجليزي أوستن J. L. Astin، خاصة من خلال كتابه "كيف نعمل الأشياء بالكلمات" "how to do things with words" بحيث يعتبر ان الأداء الكلامي يعمل على التعبير عن نية تتجاوز مجرد الكلام. وتتبنى النظريات المتعلقة بأفعال الكلام بشكل مباشر من فلسفة اللغة العادية ولاسيما تفكير لودفيج فيتجنشتاين Ludwig WITTGENSTEIN الذي شبه استخدام اللغة باللعبة، ويعتقد ان المعنى في اللغة ينبع من الطريقة التي يتم استخدامها بها في الواقع في مواقف محددة، فقد أشار لودفيج Ludwig WITTGENSTEIN من خلال اعماله الى الكيفية التي يستخدم الناس بها اللغة لتحقيق اهداف معينة في مواقف معينة (W.Littlejohn & A.Foss, 2009).

كما أدت اعمال فريجه Gottlob Frege الى الفصل الواضح للغة العلمية (التي يجب ان تكون أحادية المعنى صريحة، وتهدف لوضع الحقيقة)، عن اللغة العادية (التي يجب ان تكون متعددة المعاني كي تتمتع بثراء الممكنات التي تسمح لها بتأدية وظائفها التواصلية بالشكل الملائم (بلانشيه، 2007، ص 30)، وانطلاقاً من مبدأ تعدد المعنى ووظائف اللغة العادية، خلص أوستن J. L. Austin الى ان الفرد عندما يتكلم فإنه يقوم بإنجاز فعل معين، وقسم الفعل الكلامي الى ثلاثة أفعال فرعية:

فعل القول Locutionary Act: وقد تعددت ترجماته ما بين فعل القول، الفعل اللفظي، فعل التلفظ، والفعل الكلامي، والمقصود به هو "فعل التلفظ بصيغة ذات صوت وتركيب ودلالة" (طه، 1993، ص 11).

الفعل المتضمن Illocutionary Act: (الفعل غير اللفظي، الفعل الإنجازي، الفعل التكملي) ويشير إلى الأقوال التي تؤدي قصد معين، أو ما ينجزه فعل القول عند التلفظ به، ويكون مصحوب بقوة إنجازية Illocutionary Force لأنه يُظهر لدى الآخرين فهم لما يريد المتحدث الوصول إليه.

الفعل التأثيري Perlocutionary Act: أو الفعل الناتج عن القول، ويشير إلى الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في المتلقي، ويكون القول ذو قوة تأثيرية Perlocutionary Force، إذا فهم المستمع أي نوع من الاستجابة المطلوبة (W.Littlejohn & A.Foss, 2009).

تطورت نظرية أفعال الكلام فيما بعد على يد سيرل John Searle، الذي عنى بدراسة الفعل الإنجازي بشكل أساسي، ويرى أن التواصل يتضمن بالضرورة أفعال الكلام "التواصل اللغوي يتضمن أفعالاً لغوية، فوحدات التواصل اللغوي هي إنتاج الرمز أو الكلمة أو الجملة في تأدية أفعال الكلام" (أبو النور حسن، 2012، ص 158)، وصنف أفعال الكلام ضمن مقاصد تنقسم إلى خمسة أصناف: تأكيدات (أو إخبارية) Assertives، توجيهات Directives، التعهدات Cmmissives، تعبيرات Expressives، وتصريحات Declarations. كما ميرز سيرل Searle بين الأفعال الإنجازية المباشرة (وهي التي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلم)، والأفعال الإنجازية غير المباشرة (وهي التي تخالف فيها مراد المتكلم) (W.Littlejohn & A.Foss, 2009).

اتفقت توجهات سيرل Searle مع توجهات غرايس Grice الذي أشار إلى وجود معنيين للخطاب على مستوى الإنجاز أحدهما صريح والآخر ضمني، "أما الصريح فهو ما تدل عليه الصيغة، وأما الضمني فهو ما يتولد عنه من مقصديات طبقاً للسياق أو المقام الذي ينجز فيه" (صادق، 2015، ص 135). فنصبح أمام قوتين للفعل، قوة إنجازية حرفية (ما قيل أو ما صرح به) تنبئها الدلالة الطبيعية الوضعية وهي لا تحتاج إلى تأويل، وقوة إنجازية مستلزمة، عبر عنها غرايس Grice بالاستلزام الحواري الذي يشير إلى ما تم تبليغه أي الدلالة غير الطبيعية التي تستند في التأويل على قصد المتكلم ونواياه وفهم المخاطب لهذه النوايا من جهة أخرى، إضافة إلى السياق العام الذي احتضن الحدث اللغوي (جواد، 2016). كما يتجه غرايس Grice إلى أن فهم الملفوظات وتأويلها يرتكز على ما سماه "مبدأ التعاون" وهي مجموعة قواعد تضمن فعالية عالية للتبادل الكلامي كلما توفرت في المناقشات، وتتمثل في أربع قواعد:

- ✓ قاعدة الكم: أي ان تحوي مساهمة المناقش على المعلومات المطلوبة دون زيادة أو نقص. أي توفير الكمية المناسبة من المعلومات فقط.
- ✓ قاعدة الكيف او القاعدة النوعية: حيث تركز هذه القاعدة على ضرورة صدق المناقش وأن تكون المساهمة في النقاش حقيقية.
- ✓ قاعدة العلاقة أو الارتباط: أي جعل الكلام في صميم الموضوع.
- ✓ قاعدة الطريقة: أي الوضوح والتنظيم وتجنب الالتباس في الحديث والابتعاد عن الكلام الغامض مع توخي الاختصار والمنهجية (الطلبة، 2008)، ومتى ما تم خرق احدى هذه القواعد، وعدم احترام مبدأ التعاون تنتج ظاهرة الاستلزام الحوارى.

*الحجاج:

عنت التداولية بعد اعمال أوستن Austin وسيرل Searle، بدراسة التحليل الحجاجي تحديدا مع لسانيين فرنسيين من أمثال ازفالد ديكر و Oswald Ducrot، الذي اعتبر الحجاج فعلا كلاميا. ويرى برلمان Chaim Perlman أن "الحجاج هو دراسة التقنيات التي من شأنها حمل الاذهان على الإذعان لما يعرض عليها من اطروحات، او زيادة درجة الإذعان" (جواد، 2016، ص 144) وهو بذلك يربط تعريف الحجاج بالفعل التأثيرى للخطاب أو مقاصد المتكلم ورجبته في اقناع الطرف الآخر.

اما الحجاج عند فان ايميرن Van Emeren وغروتندورست Rob Grootendorst فهو عبارة عن "فعل تكلمي لغوي مركب" أي ان الحجة تؤدي فعلا كلاميا معينا موجها نحو اثبات او ابطال دعوى معينة، وقد قسما الحجج وفقا لذلك الى نوعين: الحجة المثبتة والحجة المبطله (طه، 1993). فالحجاج يستوجب وجود قضية، رأي متشكل حول القضية، الادعاء بصحة الرأي، اخضاع وجهة النظر للتبرير والتعليل في محاولة لإقناع الطرف الآخر بالدعوى المطروحة. ووجود الحاجة للتعليل ومقصد الاقناع يستوجب وجود وجهة نظر مخالفة ومنه معترض على الدعوى المطروحة بدعوى مضادة تستلزم هي الأخرى التبرير والتعليل بهدف الاقناع. والحجاج يدفع بسيورته الى الوصول الى صدق القضية او كذبها ومنه إما تحقيق الاقناع او عدم الاقناع بها (صادق، 2015).

ويفيد الحجاج أولا التواصل حسب فيليب بروتون Philippe Breton، فحن اثناء ممارسة الحجاج نكون ضمن "موقف تواصلى" يتضمن مثل أي موقف من هذا النمط، رسالة ومشاركين، أي دينامية حقيقية (2003, p. 17). وهو يخضع لشروط السياق، بحيث تراعى عملية صياغة الحجة خصوصية المتلقي

وتنتقي العناصر الأساسية التي تسهم في جعل رأي ما مقبولاً لدى جمهور معين، وتتأثر عملية الانتقاء بمعتقدات ومقاصد المرسل، وكذا الظروف الخارجية التي تم فيها إنتاج الخطاب الحجاجي زمانياً ومكانياً. فالحجة تحمل مقصدية الإقناع وهي مرتبطة بالرأي، أي أنها تسعى لفك ارتباط الرأي بالاحتمالية وجعله دعوى صحيحة ومقنعة. لذا عادة ما يتم تفكيك بنية الحجة إلى مقدمات تتضمن القضية محل التحاجج والنتيجة التي تقصد تبرير الرأي حول هذه القضية. ويندرج الحجاج التداولي في الخطاب تحت التداولية "لخضوع الخطاب الحجاجي في ظاهره وباطنه لقواعد شروط القول والتلقي، وتبرز فيه مكانة المقصدية والتأثير والفعالية ومنه قيمة أفعال الذات المتخاطبة ومكانتها" (صادق، 2015، ص 50).

هذا وقد صنّف فيليب بروتون Philippe Breton الحجج إلى أربعة أصناف:

- ✓ **حجج السلطة:** وتمثل كل الطرق التي تركز على حشد سلطة إيجابية أو سلبية مقبولة من المتلقي والتي تدافع عن الرأي الذي نقترحه عليه أو ننتقده، وقد تكون هذه السلطة ذاتية تجسد سلطة المرسل أو سلطة خارجية ترتبط بذات أخرى مستقلة عن المرسل، وعادة ما ترتبط السلطة بدرجة الثقة، الكفاية، تجربة الخطيب أو شهادته الخاصة النابعة من معايشة الواقعة.
- ✓ **حجج الاشتراك:** وهي حجج تستدعي افتراضات مشتركة يتفق عليها كل من المرسل والمتلقي، كما تتضمن الاستناد إلى المعتقدات أو القيم والآراء المشتركة والتي تحتوي مسبقاً، بشكل من الأشكال، الرأي الذي يكون موضوعاً لمشروع الإقناع، لذا فإن استخدام هذا الصنف من الحجج يستلزم وجود جماعة حجاجية ذات انتماء مشترك والاضعفت قوتها الإقناعية.
- ✓ **حجج التأطير:** تستهدف إعادة بناء الواقع بشكل لا يألّفه المتلقي من قبل، فهي لا تعتمد على العناصر المألوفة لدى المتلقي وإنما تستدعيه إلى عالم لم يسبق له أن فكر فيه تلقائياً، فهي حجج تعمل على إعادة ترتيب العناصر المكونة للواقع بطريقة لم يلاحظها المتلقي من قبل، موظفة في ذلك أساليب التعريف (أو إعادة التعريف) والتقديم (باستخدام النعت والتشبيه، والتفخيم، التكرار، التسمية أي منح اسم جديد لشيء ما، قلب العبارة...)، الوصل والفصل.
- ✓ **حجج التماثل:** يرتكز هذا النوع من الحجج على إقامة التماثل بين عالمين أو منطقتين متباعدتين من الواقع بحيث يتم نقل خصائص أحدهما المعروفة والمقبولة مسبقاً، من طرف المتلقي، إلى الأخرى. ويستخدم صوراً كلاسيكية مزودة بحمولة حجاجية كالاستعارة والمثال (بروتون، 2013).

وطبق المنهج التداولي ضمن هذه الدراسة بغية تحليل وتفكيك طرق توظيف الحجج وافعال الكلام في طرح قضايا الفساد ومناقشتها، ودور ذلك في بناء أرضية معرفية متعلقة بالظاهرة.

2.3 مجتمع البحث:

يمثل مجتمع البحث الميدان الذي تجري فيه الدراسة، بحيث يضم جميع المفردات والعناصر التي تتعلق بالظاهرة محل الفحص، وقد عبر عنه موريس انجرس (2006) في مجال العلوم الإنسانية بأنه "مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي تركز عليها الملاحظات" (ص 298). بحيث تشترك هذه العناصر في خاصية أو عدة خصائص تميزها.

وان قابلية أي دراسة للإنجاز يتطلب تحديد مجتمع البحث تحديدا دقيقا وحصره بالشكل الذي يسمح بتحقيق اهداف الدراسة والوصول الى نتائج تشرح وتفسر الظواهر المدروسة. تتعلق الدراسة الحالية ببحث إشكالية طرح وتناول القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد في الجزائر عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية او ما يعرف بشبكات التواصل الاجتماعي كذلك، وعليه فإن البيئة الرقمية (ممثلة في الشبكات الاجتماعية الرقمية) هي الحاضن الأساسي للظاهرة محل الدراسة. هذا وقد تم تحديد وحصر مجتمع البحث استنادا الى عدة مقاييس تستجيب للمنظور الإستمولوجي الذي بنيت عليه الدراسة وهو المنظور الهابرماسي للمجال العام. وتمثلت هذه المقاييس في:

➤ **مقياس النوع:** المقصود به نوع الشبكة الاجتماعية الرقمية محل الدراسة، اذ وقع الاختيار على شبكة الفايسبوك باعتبارها من اكثر الشبكات استخداما من طرف الجزائريين، حيث قدر عدد مستخدميه الى غاية جانفي 2020 بـ 20 مليون مستخدم من أصل 22 مليون مستخدم للشبكات الاجتماعية الرقمية عامة (KEMP, 2020)، ويرجع ذلك الى الخصائص التقنية التي تميز شبكة الفايسبوك والمتمثلة في الاتاحة وسهولة الاستخدام، وميزة توفر الولوج المجاني اليها دون الحاجة الى الاتصال بشبكة الانترنت (الخاصية التي يتيحها متعاملي الهاتف النقال تحت مسمى Facebook 0) الشيء الذي قد يشجع الاستخدام اكثر، وكذا توفر خدمات تقوم أساسا على آليات الاتصال الرقمي والتشبيك، كما انها تسمح بعرض خيوط المناقشة المتشكلة حول القضايا المطروحة، ومن ثم إمكانية رصد أفعال المستخدمين وتفاعلاتهم.

ونظرا لكون شبكة الفايبيوك، باعتبارها مجتمعا للبحث، يعد واسعا وغير متجانس بشكل كبير، كما ان العرض المعلوماتي على مستوى هذه الشبكة يتميز بالتشتت والتشظي كان لابد من الاحتكام الى مقياس آخر يسمح بحصر مجتمع البحث أكثر بما يسهل التحكم في دراسة الظاهرة.

➤ **مقياس الفاعل:** المقصود بالفاعل هنا هو الشكل أو الصفة التي يتخذها ناشر المحتوى المتعلق بقضايا الفساد في الجزائر، وعلى العموم تتيح شبكة الفايبيوك للمستخدمين التمثل على ثلاث هيئات: إما في شكل حسابات شخصية خاصة، في شكل صفحات عامة، أو في شكل مجموعات (خاصة او عامة). وقد تم خلال هذه الدراسة الاقتصار على الصفحات العامة واستبعاد كل من الحسابات الشخصية والمجموعات للاعتبارات التالية:

*بالنسبة للحسابات الشخصية: النفاذ الى محتواها والتفاعل معه يكون محددا ومقيدا بإرادة صاحب الحساب الذي يملك وحده سلطة التحكم في تسيير الحساب ويُخضع المنتمين اليه (في شكل شبكة علاقات يعبر عنها بمسمى الأصدقاء) الى شروطه وقوانينه، وعادة ما تكون شبكة العلاقات محدودة وبالتالي فهي تفتقر الى شرط حرية الوصول. كما انها تعد مساحة خاصة بالمستخدم وليست عامة.

*اما بالنسبة للمجموعات فتخضع هي الأخرى الى إرادة المسير وقوانين المجموعة، كما انها عادة تتشكل حول اهداف واهتمامات محددة يشترك فيها الأعضاء المنضمين لها، وقد يتعرض المستخدمون المعارضين لتوجه المجموعة الى الاقصاء منها أو انهم يفضلون عدم الانضمام اليها ببساطة، إضافة الى كون المجموعة قد تكون خاصة ويخضع الانضمام اليها الى شروط مسبقة، كما يقتضي موافقة مسيري المجموعة والمشرفين عليها على طلب الانضمام، وعليه قد تفتقر المجموعات أيضا لشروط حرية الوصول وطابع العمومية.

*اما بالنسبة للصفحات فتعتبر اقل تحفظا من النوعين السابقين كونها عموما تكون مفتوحة للجميع ولا تفرض قيودا على متابعة الصفحة وتلقي محتوياتها او التفاعل معها (باستثناء بعض القيود المتعلقة بالحفاظ على الآداب العامة وهي الأخرى تختلف نسبة تطبيقها من صفحة الى أخرى)، وحتى لو كانت الصفحة مخصصة لمجال معين الا ان التفاعل مع المحتوى مفتوح للجميع مهما كانت التوجهات والآراء والمواقف مختلفة. وعليه فإن الصفحات يمكن ان تحقق أكثر من سابقاتها شرط حرية الوصول ومنه يمكن ان تمثل فضاء رمزيا لطرح القضايا ذات الاهتمام المشترك للمناقشة العامة دون قيود.

➤ **مقياس جنسية الفاعل (الانتماء الجغرافي):** بما ان الدراسة تهتم بظاهرة الفساد في الجزائر فقد تم تحديد الصفحات الجزائرية دون سواها من الصفحات الأخرى، تحقيقا لمبدأ القرب المكاني، كون المستخدم أو الفاعل أو القائم بالاتصال في هذه الحالة يكون أكثر ارتباطا وقربا من الظاهرة محل الدراسة، وأكثر معايشة لها.

➤ **مقياس الموضوع:** تضم شبكة الفايسبوك عددا كبيرا جدا من الصفحات الجزائرية، ونظرا لصعوبة حصر ودراسة كل هذا العدد (الامر الذي يتطلب جهدا ووقتا كبيرين إضافة الى إمكانيات تقنية عالية) تم الاقتصار على الصفحات التي تهتم بموضوع الفساد بشكل مباشر والتي أنشأت أساسا لهذا الغرض حتى نكون أقرب ما يكون من الإشكالية محل الدراسة.

وعليه وبناءا على ما سبق يتمثل مجتمع البحث الخاص بهذه الدراسة في جميع الصفحات الجزائرية المتواجدة على مستوى شبكة الفايسبوك والتي يتعلق موضوعها بظاهرة الفساد في الجزائر.

ومنه تم إحصاء مجموع الصفحات الجزائرية التي تتناول موضوع الفساد، كإجراء استكشافي واستخدم في ذلك اسم الصفحة كمؤشر للبحث، حيث، وبالاعتماد على الجانب النظري للدراسة، وضعت قائمة بالكلمات والعبارات التي تشير أو تحيل الى ظاهرة الفساد والتي قد تستخدم في صياغة اسم الصفحة، وذلك باللغتين العربية والفرنسية، باعتبارهما الأكثر ان لم نقل اللغتين الوحيدتين من حيث الاستخدام من طرف المستخدمين الجزائريين، وبالاستعانة بخدمة البحث التي تتيحها شبكة الفايسبوك، إضافة الى البحث بأسلوب كرة الثلج (ذلك انه بمجرد الولوج الى احد الصفحات يتلقى المستخدم اقتراحا بمجموعة من الصفحات التي تتناول نفس موضوع الصفحة او تكون مرتبطة بها وهي ميزة توفرها خوارزميات الشبكة). كما تم اخضاع كل صفحة الى مقاييس مجتمع البحث المحددة مسبقا (خاصة من حيث الانتماء الجغرافي والموضوع) وتم وضع شرط آخر وهو أن تكون الصفحة فاعلة ونشطة، اذ اقصيت الصفحات التي لا تحتوي أي منشور باستثناء المناشير الخاصة بصورة البروفايل وصورة الغلاف.

أسفر البحث عن إحصاء، والى غاية شهر ديسمبر 2019، 163 صفحة، لتشكل بذلك جميع مفردات البحث المتاحة، موزعة بالشكل التالي:

جدول رقم 08: يبين توزيع مفردات مجتمع البحث حسب سنة انشاء الصفحة

النسبة %	التكرار	عدد الصفحات سنة الانشاء
01.23	02	2010
06.13	10	2011
03.68	06	2012
05.52	09	2013
07.98	13	2014
06.75	11	2015
09.20	15	2016
11.04	18	2017
10.43	17	2018
38.04	62	2019
100	163	المجموع

من خلال قراءة الجدول نلاحظ ان عدد الصفحات الجزائرية المتعلقة بالفساد تطور من سنة الى أخرى انطلاقا من سنة 2010 الا ان ظهور هذا النوع من الصفحات ظل محتشما ومحدودا جدا الى غاية سنة 2019، هذه الأخيرة التي تعد سنة الذروة حيث قدرت نسبة الصفحات التي تم انشاؤها خلال هذه السنة لوحدها بـ 38.04% من مجموع الصفحات، ويرجع الامر أولا الى خصوصية موضوع الفساد وحساسيته ثانيا، فالفساد من المواضيع التي تحتاج الى توفر الأدلة والشواهد من أجل الخوض فيها الى جانب توفر الحماية القانونية، والجرأة وكذا توفر حرية التعبير. اما عن بروز الصفحات التي تتناول مواضيع الفساد خلال سنة 2019 بشكل كبير ولافت فهو يرجع الى خصوصية المرحلة التي عرفت خلالها الجزائر حركة شعبية واسعة ضمن ما يسمى بالحراك الشعبي، والذي يمثل حملة شعبية واسعة انطلقت ضد الفساد

ورموزه وبالتالي فالمرحلة كانت خصبة سواء من ناحية القضايا والاحداث المكشوفة او من ناحية التفاعل الشعبي مع كل ما يتعلق بالفساد وزيادة الاهتمام به.

جدول رقم 09: يبين توزيع مفردات مجتمع البحث حسب متغير البعد الجغرافي للتغطية

النسبة %	التكرار	تكرار الصفحات البعد الجغرافي
23.93	39	محلي
76.07	124	وطني
100	163	المجموع

تتنوع الصفحات الجزائرية التي تتناول ظاهرة الفساد من حيث التغطية الجغرافية ما بين تلك التي تحمل الطابع الوطني وأخرى تتبنى البعد المحلي، والملاحظ من خلال الجدول أن 76.07% من هذه الصفحات ذات بعد وطني، أي انها تتناول القضايا التي تمس المجتمع الجزائري بشكل عام وتسعى لأن تغطي أكبر مساحة وأكبر عدد ممكن من المواضيع التي تتعلق بظاهرة الفساد في كافة أرجاء الدولة، في حين ان 23.93% من الصفحات تحصر مجالها في البعد المحلي للمنطقة التي ينتمي اليها أصحاب الصفحات، وتركز اهتمامها على الفساد المتفشي في رقعة جغرافية صغيرة بدلا من التوسع في تناول الظاهرة، وهي بذلك تحرص على استغلال القرب المكاني، فكلما شعر المستخدم -سواء في شكل ناشر أو متفاعل مع المحتوى- بالقرب من القضية زمانيا ومكانيا كلما كان ذلك أنجع من حيث التعرف على حيثيات القضية وفهمها أكثر، وبالتالي القدرة على التعاطي معها بشكل أفضل، لكن مع هذا نلاحظ أن الاهتمام بموضوع الفساد والانخراط في الخوض فيه على مستوى شبكة الفايسبوك يغلب عليه الطابع الوطني العام بدل الطابع المحلي الخاص.

جدول رقم 10: يبين توزيع مفردات مجتمع البحث حسب متغير عدد المتابعين

النسبة %	التكرار	تكرار الصفحات عدد المتابعين
58.90	96	اقل من 1000
28.22	46	من 1k الى 10k
01.23	02	من 10k الى 20k
07.97	13	من 20k الى 50k
01.84	03	من 50k الى 100k
01.84	03	أكثر من 100k
100	163	المجموع

يوضح الجدول أن صفحات الفايسبوك التي تتناول ظاهرة الفساد في الجزائر والتي تحظى بعدد متابعين يقل عن 1000 متابع تشكل ما نسبته 58.90% من مجموع الصفحات، تليها الصفحات التي يتراوح عدد متابعيها ما بين 1000 متابع و 10000 متابع بنسبة 28.22%، أما الصفحات ذات عدد متابعين يتراوح ما بين 20000 الى 50000 متابع فتمثل نسبة 07.97%، والصفحات التي يبلغ عدد متابعيها ما بين 50000 و 100000 متابع تمثل نسبة 01.84%، مساوية بذلك لنسبة الصفحات التي يتجاوز عدد متابعيها 100000 متابع، أما الصفحات التي يقدر عدد متابعيها ب 10000 الى غاية 20000 متابع فتمثل نسبة 01.23% من مجموع الصفحات.

ويعد عدد المتابعين مؤشرا كميا يعكس مدى شعبية الصفحة وانتشارها وقدرتها على استقطاب المستخدمين، هذا الاستقطاب الذي قد يرجع الى طبيعة المواضيع المطروحة أو طريقة طرح المواضيع والتعامل معها، وكلما كان عدد المتابعين كبير كلما زاد احتمال تعرض نسبة أكبر من المستخدمين لمحتويات الصفحة، وزاد احتمال التفاعل معها ومنه ترجيح فعالية الصفحة وامتلاكها لصدى وتأثير على

المستخدم. والملاحظ ان الصفحات التي تعنى بالفساد والتي تملك شعبية كبيرة قليل جدا مقارنة بالعدد الإجمالي للصفحات، فهي تتمثل في 03 صفحات فقط من أصل 163 صفحة.

3.3 عينة الدراسة:

يتم اللجوء الى أسلوب المعاينة في حالة اتساع مجتمع البحث وكبره مما يصعب دراسة جميع مفرداته، الامر الذي يدفع بالباحثين الى دراسة جزء ممثل عن هذا المجتمع، فالعينة عبارة عن نموذج يشمل جانبا او جزءا من وحدات المجتمع الاصلي المعني بالبحث، تكون ممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات (قنديلجي و السامرائي، 2009، ص 255). ومنه فالعينة تمثل الجزء الذي سنجعم من خلاله البيانات الميدانية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وينبغي لها ان تعكس خصائص مجتمع البحث الكلي وتمثله تمثيلا سليما بما يسمح بالوصول الى نتائج علمية قابلة للتعميم عليه. تم خلال هذه الدراسة اللجوء الى المزج بين عدة طرق للمعاينة (العينة متعددة المراحل) من اجل تحديد عينة الدراسة النهائية وفقا للإجراءات والمراحل التالية:

المرحلة الاولى: نظرا لكثرة عدد الصفحات وصعوبة اجراء مسح شامل لها، تم اعتماد العينة القصدية في اختيار الصفحات التي تخضع للدراسة، والمقصود بالعينة القصدية تلك

"التي يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكيمية لا مجال فيها للصدفة، بل يقوم هو شخصيا بانتقاء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات وبيانات، وهذا لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث وعناصره الهادفة، التي تمثله تمثيلا صحيحا" (بن مرسل، 2010، ص 197).

إذا فالعينة القصدية يخضع اختيار مفرداتها الى التقدير الشخصي للباحث لمدى صلاحيتها وقدرتها على ايصاله الى نتائج علمية موضوعية.

اعتمادا على أسلوب المعاينة النمطية (الذي يتضمن البحث عن العناصر التي تكون بمثابة صورة نمطية عن مجتمع البحث بما يسمح بزيادة نسبة تمثيلية العينة) وانطلاقا من المعيار الكمي المتعلق بمؤشر كثافة النشر ومؤشر عدد المتابعين (على افتراض ان الصفحات الأكثر متابعة تكون أكثر استقطابا ومنشوراتها تحظى ببروز مرتفع ضمن المجال الافتراضي للشبكة، كما نفترض انها ستعرف مشاركة

أكبر عدد من المستخدمين في النقاش العام حول ظاهرة الفساد في الجزائر) تم تحديد ثلاث (03) صفحات يتجاوز عدد متابعيها 100000 (100k) متابع، حسب ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 11: يبين خصائص مفردات العينة

البعد الجغرافي للتغطية	عدد الإعجابات	عدد المتابعين	تاريخ الانشاء	الخصائص اسم الصفحة
وطني	248643	250570 (أكثر من 200k)	15 ماي 2016	المافيا السياسية الجزائرية Mafia Politique Algérienne
وطني	164633	177862 (أكثر من 100k)	01 نوفمبر 2016	الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر
وطني	131667	142556 (أكثر من 100k)	23 جويلية 2017	محاربي الفساد في البلاد والعباد

المرحلة الثانية: تم إحصاء مجموع المنشورات التي تناولت ظاهرة الفساد على مدار سنة ابتداءً من 01 جانفي 2019 الى غاية 31 ديسمبر 2019.

ويشير المنشور الى رسالة اتصالية قد تأخذ شكل نص، صورة، فيديو او متعددة الوسائط او أي شكل من اشكال التعبير الذي تتيحه شبكة الفايبروك، ويكون موضوع هذا المنشور متعلقا بظاهرة الفساد في الجزائر. أسفر الإحصاء عن حصر 1294 منشور. بعد اجراء عملية الفرز والتصفية، وذلك بحذف المنشورات التي لا تستجيب لشروط ومعايير العينة المتمثلة في:

*ان يتناول المنشور قضية تصنف ضمن ظاهرة الفساد سواء كان ذلك بشكل مباشر وصريح او بأسلوب غير مباشر.

*ان تكون القضية المتناولة ذات بعد وطني عام وليس خاص.

*قد يتخذ المنشور أي شكل من اشكال الرسالة الاتصالية تبعا لخصائص الوسيط الالكتروني.

* ان يكون المنشور تفاعليا أي انه سجل على الأقل تعليقا واحدا كرد فعل تفاعلي.

* ان يكون المنشور ضمن الفترة المحددة للدراسة.

بعد عملية الفرز استقر العدد النهائي على 1146 منشورا، موزعة كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم 12: يبين توزيع المنشورات حسب الصفحات

النسبة %	التكرار	عدد المنشورات الصفحة
24.34	279	المافيا السياسية الجزائرية Mafia Politique Algérienne
51.66	592	الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر
24	275	محاربي الفساد في البلاد والعباد
100	1146	المجموع

تم اختيار ما يمثل نسبة 10% من هذه المنشورات قصد اخضاعها للتحليل، وقد تم اختيار المفردات وفق الأسلوب العشوائي، حيث استخدمت العينة العشوائية البسيطة التي " نستعين فيها بالحظ أو الصدفة في اختيارنا للعناصر... وان مصطلح بسيط يعني ان السحب سيتم بطريقة مباشرة على أساس قاعدة مجتمع البحث" (أنجرس، 2006، ص 304)، وتم اللجوء الى هذا الأسلوب نظرا لغياب الانتظام في النشر على مستوى الصفحات التي تتراوح وتيرة نشرها ما بين منشور واحد في اليوم واكثر من منشور في يوم آخر، وعليه فقد بلغ عدد مفردات العينة 114 منشورا، موزعة بالتساوي على الصفحات اذ تم سحب 38 منشور من كل صفحة موزعة كالاتي:

جدول رقم 13: يبين توزيع مفردات العينة الخاصة بصفحة المافيا السياسية الجزائرية *Mafia Politique*

Algérienne حسب تاريخ النشر

المافيا السياسية الجزائرية <i>Mafia Politique Algérienne</i>	
رقم المنشور	تاريخ النشر
01	2019/02/15
02	2019/02/19
03	2019/02/22
04	2019/02/24
05	2019/03/03
06	2019/03/05
07	2019/03/06
08	2019/03/07
09	2019/03/11
10	2019/03/13
11	2019/03/19
12	2019/03/19
13	2019/03/20
14	2019/03/24
15	2019/03/24
16	2019/03/27
17	2019/03/29
18	2019/03/29

2019/03/30	19
2019/03/31	20
2019/04/10	21
2019/04/11	22
2019/04/12	23
2019/05/02	24
2019/09/09	25
2019/09/09	26
2019/09/09	27
2019/09/13	28
2019/09/13	29
2019/09/15	30
2019/09/18	31
2019/09/20	32
2019/09/25	33
2019/10/10	34
2019/10/12	35
2019/10/12	36
2019/10/13	37
2019/10/24	38

جدول رقم 14: يبين توزيع مفردات العينة الخاصة بصفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر حسب تاريخ

النشر

الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر	
رقم المنشور	تاريخ النشر
01	2019/02/12
02	2019/03/30
03	2019/04/07
04	2019/04/09
05	2019/04/18
06	2019/04/19
07	2019/04/19
08	2019/04/24
09	2019/04/29
10	2019/04/29
11	2019/05/09
12	2019/05/23
13	2019/05/28
14	2019/06/21
15	2019/07/06
16	2019/07/12
17	2019/07/12
18	2019/07/26

2019/08/09	19
2019/08/09	20
2019/08/29	21
2019/09/09	22
2019/09/13	23
2019/09/18	24
2019/09/18	25
2019/10/05	26
2019/11/16	27
2019/12/08	28
2019/12/10	29
2019/12/12	30
2019/12/12	31
2019/12/13	32
2019/12/15	33
2019/12/17	34
2019/12/19	35
2019/12/22	36
2019/12/23	37
2019/12/17	38

جدول رقم 15: يبين توزيع مفردات العينة الخاصة بصفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد حسب تاريخ النشر

محاربي الفساد في البلاد والعباد	
رقم المنشور	تاريخ النشر
01	2019/02/08
02	2019/04/23
03	2019/05/16
04	2019/05/30
05	2019/06/16
06	2019/06/24
07	2019/06/27
08	2019/06/28
09	2019/07/01
10	2019/07/01
11	2019/07/03
12	2019/07/10
13	2019/07/19
14	2019/07/20
15	2019/08/09
16	2019/08/26
17	2019/08/31
18	2019/09/03
19	2019/09/04

2019/09/07	20
2019/09/09	21
2019/09/09	22
2019/09/12	23
2019/09/16	24
2019/09/20	25
2019/09/22	26
2019/09/22	27
2019/09/22	28
2019/09/24	29
2019/09/24	30
2019/09/24	31
2019/09/25	32
2019/09/26	33
2019/09/26	34
2019/12/21	35
2019/12/22	36
2019/12/26	37
2019/12/31	38

العينة الخاصة بدراسة البعد التفاعلي:

يتجسد النقاش من خلال السلاسل الخطابية، والمقصود بالسلسلة الخطابية مجموعة من التعليقات تصدر عن المستخدمين كاستجابة للمحتوى المنشور، هاته الاستجابة تعكس عنصر التفاعل، الذي قد يأخذ شكل:

*تعبير أيقوني يعبر عن الاتجاه الانفعالي للمستخدم نحو المنشور من خلال استخدام أحد الأزرار المرافقة للمنشور والمخصصة لهذا الغرض.

*أو تعليق، يعبر من خلاله المستخدم عن ردة فعله اتجاه المنشور او اتجاه غيره من المعلقين. قد يأخذ شكل نص، صورة، رمز أيقوني (ملصق، رمز تعبيرى)، رابط، فيديو...الخ.

وعدد التفاعلات يشير الى جاذبية الموضوع واثارته للانتباه ومدى نجاحه في استقطاب المستخدمين (يعكس القوة الاستقطابية للمنشور). وعلى اعتبار ان التعليقات هي التي تسمح بتتبع مسارات التفاعل الخطابي ورصده وفهم استجابة المستخدمين من خلال قياس: حجم المحادثات التي يولدها المنشور، عاطفة المستخدمين اتجاهه، ماذا يقولون عن المنشور، التركيبية النوعية للمناقشين، فقد اعتمد التعليق كوحدة للاختيار.

تم اختيار المنشورات التي سيتم اخضاع التعليقات المرافقة لها للتحليل بطريقة قصدية استنادا الى مؤشر عدد التعليقات، بحيث تم اختيار منشور من كل صفحة من الصفحات الثلاث شريطة ان يسجل هذا المنشور أكبر عدد من التعليقات مقارنة ببقية المنشورات التي تشكل مفردات العينة. وعليه وقع الاختيار على المنشورات الموضحة في الجدول:

جدول رقم 16: يبين توزيع مفردات العينة الخاصة بالبعد التفاعلي

النسبة %	عدد التعليقات	تاريخ النشر	رقم المنشور	المنشور الصفحة
19.70	199	2019/03/31	20	المافيا السياسية الجزائرية Mafia Politique Algérienne
41.78	422	2019/12/12		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر
38.52	389	2019/04/23	02	محاربي الفساد في البلاد والعباد
100	1010			المجموع

الملاحظ من خلال الجدول أن منشور صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر قد حظي بأكثر عدد من التفاعلات وهو ما يمثل نسبة 41.78%، يليه المنشور الخاص بمحاربي الفساد في البلاد والعباد بنسبة 38.52%، في حين أن التفاعلات مع منشور صفحة المافيا السياسية الجزائرية Mafia Politique Algérienne تمثل نسبة 19.70%. ويرجع هذا التفاوت الى عدة أسباب تتمثل في استقطابية موضوع المنشور، أسلوب طرح موضوع المنشور، وكذا نشاط متابعي الصفحة.

4.3 أدوات جمع البيانات:

تتأتى القيمة العلمية لأي بحث أو دراسة من قيمة النتائج العلمية التي تتوصل إليها وتطرحها، وإن بلوغ الحقيقة العلمية الدقيقة والمنطقية يتطلب توظيف أدوات صالحة ودقيقة لجمع البيانات التي تمكننا من الوصول إليها وصياغة الاستنتاجات والحلول حول الظاهرة المدروسة. وتعرف أدوات جمع البيانات بأنها: "جملة من الوسائل التي تمكن الباحث من الحصول على أكبر عدد ممكن من المعلومات التي تخدم بحثه" (الحسن، 1986، ص 54). ويخضع اختيار أدوات البحث الى طبيعة الموضوع ونوع المنهج المعتمد في الدراسة، وإن كان هذا الأخير، أي المنهج، يسمح بتصوير البحث، فإن التقنية أو الأدوات تسمح بإجرائه عمليا (أنجرس، 2006، ص 112).

تم خلال هذه الدراسة اعتماد أداة تحليل المضمون كوسيلة لجمع البيانات الميدانية حول الظاهرة محل الدراسة. وتحليل المضمون تقنية بحثية تعتمد الوصف الموضوعي والمنهجي المنظم والكمي لمحتوى الرسائل الاتصالية، حيث يذهب لاسويل Lasswel الى أن:

« ...content analysis is a technique which aims at describing, with optimum objectivity, precision and generality, what is said on a given subject in a given place at a given time ». (Neuendorf, 2002, p. 36)

وإن كان تحليل المضمون يقوم على تحويل المحتوى الى بيانات كمية تستهدف إبراز التردد العددي لها في المادة المدروسة، ومن ثم معالجتها احصائيا، فإنه لا يكتفي بذلك وإنما يسعى الى ترجمة هذه الأرقام بطريقة كيفية تسمح باستخلاص القيم والأفكار الكامنة وراءها، والمرتبطة بخصائص وصفات الظاهرة المدروسة (بن مرسللي، 2010). وقد اقترح بيرلسون Berelson خمسة اهداف لتحليل المضمون:

- 1- وصف الخصائص الجوهرية لمحتوى الرسالة (خصائص المضمون).
- 2- وصف الخصائص الشكلية لمحتوى الرسالة.
- 3- تقديم دلالات عن صانعي المحتوى.
- 4- تقديم دلالات عن جمهور المحتوى.
- 5- تحديد تأثيرات المحتوى على الجمهور (Neuendorf, 2002, p. 52).

وعليه فتحليل المضمون ليس مجرد وصف كمي وشكلي للمادة محل الدراسة ولا يقتصر على ما هو ظاهر منها فقط وإنما يمتد الى تحليل واستخلاص المحتوى المستتر وغير المعلن عنه.

ويرى جانس Janis بأن تحليل المضمون، أسلوب بحث يهدف الى تبويب خصائص المضمون الى فئات، وفقا لقواعد يحددها المحلل باعتباره باحثا علميا (الطائي و أبو بكر، 2002، ص 125). وعليه فصيافة فئات التحليل وتقسيمها يخضع لطبيعة المادة المدروسة وكذا تقدير الباحث واهداف الدراسة.

انطلاقا مما سبق تمت هيكلة استمارة تحليل المضمون الخاصة بهذه الدراسة بالتوافق مع أهدافها، وكذا المناهج المتبعة في تأطيرها، انطلاقا من تفكيك تساؤلات الدراسة الى مؤشرات الرئيسية التي اعتمدت كفئات تحليل رئيسية، قسمت بدورها الى عدة فئات فرعية، وقد اشتملت بذلك شبكة التحليل على 54 فئة موزعة على ثلاث محاور رئيسية (انظر الملحق أ):

1- فئات الشكل: تمكننا هذه الفئات من وصف البعد الهيكلي الذي يجسد البنية الشكلية المعتمدة في تقديم وطرح المادة المعلوماتية عبر المساحة التواصلية الرقمية، وتضمنت 08 فئات رئيسية تتضمن فئات فرعية بالشكل التالي: فئة الثراء المعلوماتي (نوع المنشور، حجمه، صنفه، الارتباط الخارجي)، فئة اللغة (نوعها، درجة المعقولية، الأسلوب)، فئة الصور (نوع الصور، الشكل الفني، شكل العرض، الوظيفة، الارتباط بموضوع المنشور)، فئة الإخراج الفني (الألوان، الخلفية النصية)، فئة الثراء السياقي، فئة الثراء التفاعلي، فئة المصدر، فئة أسلوب المنشور، ليقدر العدد الإجمالي للفئات التي تحلل البعد الهيكلي 18 فئة.

2- فئات المضمون: وتمكننا هذه الفئات من وصف وتحليل البعد التمثيلي للمادة محل الدراسة. تم تقسيم فئات تحليل المضمون الى عشرة (10) فئات رئيسية، مقسمة الى فئات فرعية على النحو التالي: فئة الاحداث الاجتماعية (أشكال الفساد، صنف الفساد، زاوية المعالجة)، فئة ممثلات الاحداث الاجتماعية (مستوى التمثيل، أسلوب التمثيل، استراتيجية التسمية)، فئة الفاعلين الاجتماعيين (البروز، الإشارات، السلطة، صفات الفاعل، القيم المرتبطة بالفاعل)، فئة الحجاج (نوع الحجج، الآليات البلاغية، ادعاءات الصلاحية، أسلوب الحججة)، فئة أفعال الكلام (نوع أفعال الكلام، القوة الإنجازية، الاستلزام الحوارية، نوع التبادل)، فئة الموقف، فئة الهدف، فئة الاتجاه، فئة التوجه الأيديولوجي، فئة العاطفة الاجتماعية. ليكون بذلك عدد الفئات الخاصة بتحليل البعد التمثيلي 24 فئة.

3- فئات تحليل النقاش التداولي العام: وهي تشير الى البعد التفاعلي وتم دراسته من خلال تحليل النقاش التداولي انطلاقا من أربعة (04) متغيرات تعكس الشروط المعيارية للمجال العام كما حددها

هابرماس Habermas بحيث حولت هذه المتغيرات الى فئات تحليل رئيسية تتضوي تحتها عدة فئات فرعية بما مجموعه 12 فئة والمتمثلة في: التنوع (الذوات المشاركة، شكل المشاركة، لغة المشاركة)، العقلانية التواصلية (نوع المشاركة، ادعاءات الصلاحية، الانعكاسية)، الدور المثالي للكلام (موقف الكلام، التضامن، الارتباط الحواري)، اخلاقيات المناقشة (التأدب، التحضر، الهيمنة)..

وتجدر الإشارة الى انه تم المزج بين تحليل المضمون والتحليل التداولي في تحليل الحجج وفعال الكلام. اما بالنسبة لوحدة التحليل فقد تم اعتماد وحدة الفكرة أو الموضوع في التحليل والتي تعتمد على عنصر المعنى في ترميز المدلولات المستهدفة في التحليل.

كما اعتمدت وحدة الكلمة والمساحة والحجم في قياس حجم المنشورات.

وبالنسبة لوحدة جمع البيانات Unit Of Data Collection فهي المنشور والتعليق.

الفصل الرابع:

الجانب التحليلي للدراسة

1.4 مصدر العينة

2.4 سياق الدراسة

3.4 الدراسة التحليلية للمنشورات

4.4 تحليل التفاعلات الحوارية (النقاش التداولي)

4. الجانب التحليلي للدراسة

1.4 مصدر العينة:

تناولت الدراسة التحليلية والتداولية عينة من المنشورات التي تم اختيارها بطريقة عشوائية من ضمن مجموع المنشورات التي تضمنتها ثلاث صفحات فايسبوك تهتم بتناول ومعالجة ظاهرة الفساد في الجزائر، حيث كان مقياس حجم المتابعين هو معيار اختيار هذه الصفحات والتي فاق عددهم المئة ألف (100000) متابع، الى جانب معيار كثافة النشر، وتمثلت في:

➤ صفحة Mafia Politique Algérienne:

أنشأت صفحة المافيا السياسية الجزائرية Mafia Politique Algérienne بتاريخ 15 ماي 2016 تحت تسمية المافيا الجزائرية Mafia Algérienne، لتغير اسمها للاسم الحالي بتاريخ 23 نوفمبر 2016، وهي ذات بعد وطني من حيث التغطية. يتم الاشراف عليها من طرف مسيرين أحدهما يتواجد بالجزائر والآخر بسويسرا، لكنهما مجهولا الهوية بحيث لا تظهر أي معلومات بشأنهما باستثناء المكان الذي يشرفون منه على الصفحة. قدر عدد متابعيها الى غاية 31 ديسمبر 2019 ب 250570 متابع أي أكثر من K200.

شكل رقم 01: واجهة صفحة المافيا السياسية الجزائرية Mafia Politique Algérienne



يعكس اسم الصفحة نوعية المواضيع التي تهتم بتناولها وكذا الهدف الذي تسعى اليه، فالاسم يحيل الى المواضيع المتعلقة بالفساد السياسي في الجزائر، ويشير الى المشتركين فيه باعتبارهم مافيا أو عصابة

تسيطر على الحكم وتتصارع حوله وهو ما يعكسه صورة اللافتة التي تتضمن مجموعة كلاب سوداء تتصارع حول كرسي، هذا الأخير الذي يشير الى كرسي الرئاسة أما الكلاب فهي إشارة الى الأطراف الفاسدة الوفية لأطماعها المرتبطة بالحكم.

في حين تعبر الصورة التعريفية أو صورة البروفيل عن الهدف الذي تسعى الصفحة الى تحقيقه والتمثل أساسا في محاربة هذه المافيا ومحاولة القضاء عليها من خلال التوعية بمخاطرها، وهو ما تعكسه إشارة التوقف (استعارة من إشارات المرور) والكلمة المتضمنة فيها "فيق" المكتوبة بالبنط العريض، وهي دعوة لإيقاظ وعي المتلقي وجعله ينتبه لما يحدث من فساد سياسي.

يرتبط تصميم الصفحة وتوزيع محتوياتها ومجموع الخدمات التي تقدمها بتصميم منصة الفايسبوك بحيث تمنح قالبا واحدا لصب المحتوى لجميع الصفحات، ويتغير التصميم بتغير تحديثات المنصة، اذ توفر الصفحة بعض المعلومات المتمثلة في عدد المعجبين والمتابعين، زر المراسلة، إضافة الى أيقونة تسمح بالاطلاع على معلومات الصفحة المتعلقة بتاريخ الانشاء ومسيري الصفحة، وتظهر هذه المعلومات يمين الصفحة. أما الجهة اليسرى فتتضمن وصلات تحيل المستخدم الى عدة خدمات متوفرة بالصفحة كصفحة الاستقبال، المنشورات، الآراء، الفيديو، الصور، الأحداث المنظمة من طرف الصفحة، معلومات الصفحة، مجتمع الصفحة، وتم تصميمها بطريقة تسهل الوصول بالنسبة للمستخدم.

في حين يتضمن عنق الصفحة أيقونات تتعلق بزر الاعجاب، المتابعة، المشاركة، وزر يحيل الى خدمات أخرى كدعوة أصدقاء لمتابعة الصفحة، اختيار تفضيلات العرض...الخ.

الصفحة متاحة على الرابط:

<https://www.facebook.com/Mafia-Politique-Alg%C3%A9rienne-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-1133981943290407>

➤ صفحة الأحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر:

ظهرت هذه الصفحة بتاريخ 01 نوفمبر 2016، يتم تسييرها من خارج الجزائر من طرف ثلاثة أشخاص اثنين منهما يقطنان بالولايات المتحدة الأمريكية، ومسير يقطن بفرنسا. بلغ عدد متابعي الصفحة الى غاية 31 ديسمبر 2019 أكثر من K100 (177862 متابع).

شكل رقم 02: واجهة صفحة الأحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر

تهتم الصفحة بتناول المواضيع المرتبطة بالفساد في الجزائر وتعلن نفسها محاربة له ولمظاهر الولاءات الفاسدة، حيث استخدمت لغة مختلطة في بناء الاسم تمزج ما بين العامية واللغة العربية الفصحى، وقد تضمنت كل من صورة اللافتة وصورة البروفائيل اسم الصفحة الى جانب استخدام ألوان العلم الجزائري (الأبيض، الأحمر، والأخضر)، كما تضمنت اللافتة صورة تعكس مظاهرة يحمل المشاركون فيها الأعلام الوطنية في إشارة الى المناهضة الشعبية للفساد.

تضع الصفحة لنفسها شعار يعكس هدفها ومستمد من التراث الشعري الوطني لشاعر الثورة مفدي زكريا، حيث يتشكل من مقطعين: "وعقدنا العزم ان تحيا الجزائر" وهو مقطع من النشيد الوطني الجزائري يعكس الرغبة بالنهوض بالوطن والمحافظة عليه.

أما المقطع الثاني "يا نشء أنت رجاؤنا وبك الصباح قد اقترب" فهو رسالة الى الشباب الذي يعول عليه في تحقيق النهضة الوطنية.

يظهر على الجهة اليمنى للصفحة شعارها الى جانب عدد المعجبين والمتابعين، زر المراسلة، إضافة الى أيقونة الاطلاع على معلومات الصفحة المتعلقة بتاريخ الانشاء ومسيري الصفحة. أما الجهة اليسرى فتتضمن وصلات تحيل المستخدم الى الخدمات المتوفرة بالصفحة كصفحة الاستقبال، المنشورات، الآراء، الفيديو، الصور، الأحداث المنظمة من طرف الصفحة، معلومات الصفحة، مجتمع الصفحة.

في حين يتضمن عنق الصفحة أيقونات تتعلق بزر الاعجاب، المتابعة، المشاركة، وزر يحيل الى خدمات أخرى كدعوة أصدقاء لمتابعة الصفحة، اختيار تفضيلات العرض...الخ.

الصفحة متوفرة على الرابط:

<https://www.facebook.com/a7rarvschita2>

➤ صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد:

تم انشاء الصفحة بتاريخ 23 جويلية 2017 تحت اسم محاربي الشيتة chitta fighter ليتم تغيير التسمية الى محاربي الفساد في البلاد والعباد بتاريخ 25 سبتمبر 2018. يتولى تسييرها خمسة مشرفين، أربعة منهم يتواجدون بفرنسا بينما تم إخفاء مكان تواجد المسير الخامس. بلغ عدد متابعي الصفحة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 أكثر من 100 ألف اذ قدر ب 142556 متابع.

شكل رقم 03: واجهة صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



تهتم الصفحة بمعالجة المواضيع المرتبطة بالفساد وتعمل على المساهمة في مكافحته وهو ما يمكن ملاحظته من الاسم المعتمد من طرف المشرفين على تسييرها، بحيث تقدم الصفحة باعتبارها الواجهة المستخدمة من طرف مجموعة من الأفراد الذين يتولون مهمة محاربة الفساد ومكافحته في محاولة للقضاء عليه "محاربي الفساد" وجعلت الصفحة لنفسها مساحة أوسع في تناول هذه المواضيع من خلال جعل اهتمامها يشمل جميع مظاهر الفساد سواء المرتبطة منها بتسيير البلاد ومن ثم النظام الحاكم، أو ما ارتبط بالممارسات اليومية للأفراد داخل المجتمع وهو ما يعكسه تعبير "في البلاد والعباد".

تتضمن واجهة الصفحة صورة بروفايل تحوي كلمة الفساد داخل دائرة حمراء مشطوبة مستعارة من إشارات المرور التي تعني المنع المطلق وهي إشارة لمنع الفساد ورفضه رفضا قاطعا، اما فيما يخص صورة

اللافتة فهي عبارة عن صورة مركبة تحمل في الخلفية العلم الجزائري الذي يظهر بحجم كبير، اما الجهة اليمنى السفلية فتتضمن صورة لعدد من شهداء الثورة التحريرية الى جانب اسم الصفحة الذي كتب بالبنط العريض يسار الصورة، فالصفحة من خلال هذه الصورة تحاول ربط امتداد ما بين الثورة والكفاح الذي تمارسه ضد الفساد.

تعرض الصفحة المعلومات المتعلقة بتقييم الصفحة من طرف المستخدمين، عدد المعجبين والمتابعين، أرقام الهاتف، زر المراسلة، إضافة الى أيقونة الاطلاع على معلومات الصفحة المتعلقة بتاريخ الانشاء والمسيرين والهدف وشعار الصفحة، وتظهر هذه المعلومات يسار الصفحة. أما الجهة اليمنى فتتضمن وصلات تحيل المستخدم الى عدة خدمات متوفرة بالصفحة كصفحة الاستقبال، المنشورات، الآراء، الفيديو، الصور، الأحداث المنظمة من طرف الصفحة، معلومات الصفحة، مجتمع الصفحة، ومجموعات الصفحة.

ويتضمن عنق الصفحة نفس الأيقونات التي توفرها باقي الصفحات ممثلة في زر الإعجاب، المتابعة، المشاركة، وزر يحيل الى خدمات أخرى كدعوة أصدقاء لمتابعة الصفحة، اختيار تفضيلات العرض... الخ.

الصفحة متاحة على الرابط:

<https://www.facebook.com/playas56be>

2.4 سياق الدراسة:

أجريت الدراسة التحليلية على المنشورات التي تم نشرها خلال الفترة الزمنية الممتدة من 01 جانفي 2019 الى غاية 31 ديسمبر 2019، حيث تصادفت هذه الفترة مع انبعاث أكبر حركة احتجاجية عرفتها الجزائر ضد الفساد والمفسدين والتي أطلق عليها تسمية "الحراك الشعبي".

جاء الحراك الشعبي كرد فعل على مظاهر الفساد التي انتشرت في المجتمع على كافة الأصعدة، فقد عانت الجزائر خلال السنوات الأخيرة من انهيار الوضع الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وما تبع ذلك من إجراءات اتخذتها الحكومة بغرض التصدي للأزمة حيث فرضت حالة التقشف، وتم رفع الضرائب، وتقليص عمليات التوظيف في مختلف القطاعات، وتطبيق التمويل غير التقليدي عبر طبع الأموال الذي تم اقراره سنة 2017، الا ان النتائج كانت عكسية وجعلت الوضع يتأزم أكثر فأكثر نظرا لغياب استراتيجية قوية وواضحة في التخطيط، واللجوء الى الحلول الترفيعة السريعة، الى جانب سوء تسيير الأموال، مما أدى الى زيادة معدلات التضخم وعجز الميزان التجاري، وانهيار العملة الوطنية، واستنزاف الخزينة العمومية، وما رافق ذلك من ارتفاع لنسب البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، كما كان سببا في انتشار عدم الرضا الاجتماعي.

الى جانب هذا برزت مظاهر الفساد السياسي وسوء التسيير واستغلال المناصب بغية تحقيق المنافع الشخصية، والحقيقة أن الأزمة السياسية الجزائرية الحالية ما هي الا امتداد لأزمات سياسية سابقة عرفتها الجزائر منذ الاستقلال طبعها عدم الاستقرار والصراع على الحكم، هذا الأخير الذي اشتد مع تعاضم طموحات بوتفليقة السياسية الذي حاول الانفراد بالحكم بعدما كسب ثقة الشعب واستطاع كسب ولاء جزء واسع منه، هذا الطموح جعله يعمل على تحييد المؤسسة العسكرية والانفصال عنها، كما قام بحل جهاز الاستخبارات أو ما يسمى بدائرة الاستعلام والأمن وعزل رئيسه محمد مدين المعروف باسم الجنرال توفيق الذي ظل لسنوات طويلة مسيطرا على هذا الجهاز الذي يعد الخلية الرئيسية التي تحكم الجزائر والتي تصنع الرؤساء وصناع القرار داخل النظام، وقد استبدل هذا الجهاز بما يعرف بمديرية المصالح الأمنية التي وضع على رأسها الجنرال عثمان طرطاق وتم إلحاقه مباشرة برئاسة الجمهورية (السيبلي، 2019)، كما عمل بوتفليقة على كسب ثقة ودعم الأحزاب السياسية بما فيها تلك المعارضة، فبرزت التكتلات السياسية تحت مسمى التحالف الرئاسي التي كرس نشاطها لدعم برامج بوتفليقة وسياساته، الى جانب ذلك استحدثت العديدة من أحزاب الموالاتة بغية السيطرة على المشهد السياسي لصالح الرئيس، لم يكتفي

بوتفليقة بهذا وانما اتجه نحو كسب دعم رجال الأعمال والمال السياسي وشيوخ وأعوان الزوايا. غير أن هذه الطموحات اصطدمت بمرض الرئيس الذي بات عاجزا عن ممارسة مهامه على أكمل وجه خاصة خلال العهدين الثالثة والرابعة الأمر الذي فتح المجال أمام محيطه لممارسة الحكم باسم الرئيس، خاصة شقيقه السعيد بوتفليقة الذي كان محل اتهام بسرقة ختم الرئاسة وممارسة الحكم بطريقة غير مباشرة، الى جانب تدخله في اتخاذ القرارات وتعيين المسؤولين في الدولة وحتى عزلهم، وبدأت تبرز مظاهر الفساد السياسي واشتد الصراع ما بين أجنحة الحكم التقليدية في الجزائر، وان كان صراعا غير معن، الا أن انعكاساته كانت واضحة للعيان، وأمام هذا الترددي في الأوضاع وانتشار مظاهر الفساد في كافة القطاعات وضعف مؤسسات الدولة وغياب العدالة الاجتماعية، الى جانب الاحتجاجات الشعبية التي كانت تتكرر باستمرار رفضا للأوضاع الاجتماعية والمعيشية التي لم تعد في مستوى طموحات المواطن الجزائري، وما زاد الأمر تعقيدا التدهور الشديد للحالة الصحية لبوتفليقة، كل هذه المؤشرات جعلت بوتفليقة يفقد القاعدة الشعبية المؤيدة له وبدأ الشارع الجزائري يطالب بإعلانه رئيسا عاجزا وغير قادر على أداء مهامه، وهو المطلب الذي لم يؤخذ على محمل الجد وتم تجاهله من خلال بدأ الترويج للعهد الرئاسية الخامسة لبوتفليقة وكان اعلان هذا الأخير نيته الترشح لعهدا انتخابية جديدة بتاريخ 10 فيفري 2019 الشرارة التي أطلقت الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي تم الترويج لها عبر شبكات التواصل الاجتماعي بشكل كبير وخاصة شبكة الفايسبوك، التي استغل الناشطون إمكاناتها التواصلية الكبيرة بغية بعث الحراك الشعبي الذي انطلق بتاريخ 22 فيفري 2019 وجاء في شكل مسيرات شعبية يتم تنظيمها كل يوم جمعة، وخصص يوم الثلاثاء لمسيرات الطلبة، وتميزت هذه المسيرات بسلميتها وابتعادها عن مظاهر العنف وكذا الانزلاقات الأمنية. وان كان الحراك قد انطلق في بدايته رافضا لترشح بوتفليقة ومطالباً بتتحيته، الا ان مطالبه توسعت لتشمل مطالبات القضاء على كافة المساهمين في نقشي الفساد في الجزائر ومن ثم عزل كافة وجوه النظام الحالي ومحاسبتهم، وقد تمكن فعلا من تحقيق بعض المكاسب رغم الصراعات التي شهدتها مع دوائر الحكم بداية بمؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، التي لم تعترف بهذه المسيرات الشعبية في البداية واعتبرتها موجة عابرة سرعان ما ستخمد، غير انه وامام استمرار الإصرار الشعبي غيرت المؤسسة العسكرية من موقفها وساندت المطلب الشعبي في تحي بوتفليقة ما جعلها تكسب ثقة الحراك الذي أصبح يتوجه بمطالبه مباشرة الى قائد الأركان الذي ابدى تعاوناً وتفهماً ومساندة للكفة الشعبية، أمام هذا الضغط ورغم مقاومة الرئاسة الا انها لم تستطع الصمود ليعلن بوتفليقة تنحيه عن الحكم بتاريخ 02 أفريل 2019. ليحقق بذلك الحراك أولى انتصاراته وينطلق في مرحلة جديدة

من المطالبات والتي تسعى الى القضاء على ما أطلق عليه تسمية العصابة، في إشارة الى كافة رموز النظام السابق الذين اتهمهم بالفساد ورفض تواجدهم في مرحلة ما بعد بوتفليقة. شهدت هذه المرحلة تراجع شعبية قائد الأركان القايد صالح ممثلاً للمؤسسة العسكرية لدى فئة معتبرة من الحراكين نتيجة إصراره على اتباع الحول الدستورية في تسيير المرحلة في مقابل المطالبات الشعبية التي ترفض هذه الإجراءات، وترفض أي تواجد للشخصيات القديمة بدءاً من رفض تعيين عبد القادر بن صالح رئيساً مؤقتاً للدولة، وكذا رفض كافة المبادرات التي دعا إليها من حوارات ومشاورات سياسية، ورفض القرارات التي كانت تتخذ من طرف القايد صالح على شاكلة منع التنقل الى العاصمة، ومنع رفع الرايات العرقية، وكذا حملات الاعتقالات التي طالت العديد من الناشطين والتضييق على المسيرات ما زاد من شدة الاحتقان، وبدأ الحديث عن الطموحات السياسية للمؤسسة العسكرية، ما جعل الحراك يرفع شعارات "دولة مدنية ليست عسكرية" ومطالبة القايد صالح بالنتحي هو الآخر والابتعاد عن التدخل في الشأن السياسي، بل اتجهت فئة من الحراك نحو اعتبار القايد صالح من رموز الفساد وأنه ساهم هو الآخر في حماية العصابة التي كانت تسيير الدولة، وهي المطالبات والادعاءات التي كانت تترجم من خلال الشعارات التي ترفع خلال مظاهرات يومي الثلاثاء والجمعة. ورغم هذا تمكن النظام من تسيير المرحلة التي انتهت بتنظيم انتخابات رئاسية بتاريخ 12 ديسمبر 2019 التي أجريت في جو مشحون ما بين المعارضين لها والرافضين لنتائجها التي اعتبروها مشكوك فيها كون المترشحين ينتمون الى النظام القديم، وما بين المؤيدين الذين كانوا يرون أنها الحل الوحيد الكفيل بحلحلة الأوضاع والانطلاق نحو بناء دولة جزائرية جديدة بعيداً عن مظاهر الفساد.

تمكنت الحركة الشعبية أو ما يسمى بالحراك الشعبي من اثاره العديد من قضايا الفساد المتعلقة بإهدار المال العام، والامتيازات غير المشروعة، واختلاس الأموال العمومية، والتآمر، والخيانة، والتمويل السري للأحزاب السياسية، وبذلك سقطت عدة وجوه ارتبطت بالفساد سواء السياسية منها أو رجال الأعمال (أحمد اويحيى، عمارة بن يونس، عبد المالك سلال، السعيد بوتفليقة، عثمان طرطاق، توفيق مدين، خالد نزار، علي حداد، محي الدين طحكوت، كونياف وغيرهم) لتشهد الجزائر ولأول مرة أقوى المحاكمات والمتابعات القضائية المرتبطة بالفساد.

لقد لعبت شبكة الفايبروبوك دوراً بارزاً خلال هذه الفترة، إذ استغلت إمكاناتها الاتصالية وتم تسخيرها في خدمة الحراك الشعبي وتحولت الى أداة نضالية وظفت في حملات الحشد الشعبي ونقل أخبار الحراك

والمسيرات ومشاركتها ومناقشتها والترويج للشعارات والمطالبات، إضافة إلى نشر المعلومات والأخبار حول مختلف مظاهر الفساد والشخصيات المتهمه بالفساد، حيث سُجل انشاء العديد من الصفحات خلال هذه الفترة والتي بلغ عددها 62 صفحة بما يمثل نسبة 36.25% من مجموع الصفحات التي تعنى بقضايا الفساد والتي تم احصاؤها ضمن مجتمع البحث، وقد حملت أسماء مرتبطة بالحراك ذات أبعاد وطنية ومحلية، كانت مهمتها النقل الحي والمباشر للمسيرات الشعبية وكذا نقل كافة الأخبار المرتبطة بها، إلى جانب الصفحات التي كانت متواجدة من قبل، إلى جانب هذا برزت العديد من الشخصيات السياسية والثقافية والإعلامية أو حتى الأشخاص العاديين، الذين استغلوا هذه الشبكة في نقل توجهاتهم ووجهات نظرهم حول ما يحدث وتقديم بعض المعلومات حول الفساد والفاستين، وساهموا في إثارة العديد من القضايا، إذ لوحظ كثرة انتشار هذا النوع من المعلومات وباتت الشبكة تسخر بكم هائل من المعلومات التي تثير عدة قضايا مرتبطة بالفساد.

3.4 الدراسة التحليلية للمنشورات:

1.3.4 تحليل شكل منشورات صفحات الفيسبوك المتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر:

1- فئات الثراء المعلومات:

جدول رقم 17: يبين نوع المنشور

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات نوع المنشور
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
21.05	24	10.53	04	39.48	15	13.16	05	نص
14.91	17	15.79	06	02.63	01	26.31	10	صور
57.90	66	68.42	26	55.26	21	50	19	نص وصور
06.14	07	05.26	02	02.63	01	10.53	04	نص وفيديو
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشكل العام الغالب على المنشورات المتعلقة بالفساد والمطروحة عبر صفحات الفيسبوك محل الدراسة هو المزوجة ما بين النصوص والصور ضمن المنشور الواحد، حيث مثل هذا الشكل نسبة 57.90% من مجموع المنشورات، تليه النصوص المنفردة بنسبة 21.05%، بعدها الصور بنسبة 14.91%، في حين مثل استخدام الفيديوهات نسبة 06.14% وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع بقية أشكال عرض المعلومات.

وإذا اخذنا توزيع النسب المتعلقة بالشكل الذي اتخذته المنشورات على مستوى كل صفحة، سنلاحظ وجود اختلافات في التوزيع، حيث مثلت النصوص المصاحبة للصور نسبة 50% من مجموع منشورات صفحة Mafia Politique Algérienne، تليها الصور المنفردة بنسبة 26.31%، ثم النصوص المكتوبة بنسبة 13.16%.

أما منشورات صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر فجاء أغلبها في شكل نصوص مرفقة بصور وذلك بنسبة 55.26%، أما النصوص المنفردة فشكلت نسبة 39.48%، تليها الصور والفيديوهات بنسبة 02.63% لكل منهما.

في حين جاءت معظم منشورات صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد في شكل نصوص مرفقة بصور بنسبة 68.42%، تليها الصور المنفردة بنسبة 15.79%، والنصوص بنسبة 10.53%، وأخيرا الفيديو بنسبة 05.26%.

وتشير الأرقام الى التركيز الكبير من طرف الصفحات محل الدراسة على استخدام الصور في طرح القضايا المتعلقة بالفساد في الجزائر، حيث تنوع هذا الاستخدام ما بين جعلها مرتبطة بنصوص مكتوبة، أو طرحها بشكل منفرد، وتعد الصور رافدا معلوماتيا مهما تسمح بجعل الرسالة أكثر ثراءً من خلال قدرتها على نقل البيانات المتعددة ومن ثم تبسيط الرسالة وتسهيل فهمها، كما أنها تساعد على جذب الانتباه الى المحتوى، وقد استخدمت الصور ووظفت بعدة أشكال ولعدة أغراض بحسب سياق ومضمون المنشور، باستثناء صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر التي استخدمت الصور بنسبة أقل وكانت تميل أكثر نحو اعتماد النصوص المكتوبة. أما بالنسبة للفيديو، ورغم ثراء الرسالة السمعية البصرية مقارنة بالرسالة المكتوبة أو المصورة، الا ان هذا الشكل وظف بشكل محدود جدا في معالجة قضايا الفساد، ويمكن ارجاع ذلك الى حساسية المواضيع المرتبطة بهذه الظاهرة وصعوبة توثيقها بطريقة سمعية بصرية من جهة، ومن جهة أخرى يمكن ارجاع ذلك الى حرص الصفحات على تتبع الأحداث الآنية ونشر المعلومات المتوفرة حولها، ونظرا لتسارع الأحداث فيكون الشكل الأسرع والانسب للترامن مع المجريات هو اعتماد النصوص المكتوبة والصور.

رغم الإمكانيات التي تتيحها شبكة الفايبرنيت كوسيط اتصالي في بناء الرسالة وزيادة ثراءها عبر تحميلها عددا كبيرا من الإشارات والبيانات المتعددة والمتنوعة، غير أن الملاحظ على المنشورات محل الدراسة خلوها من التنوع المعلوماتي واعتمادها غالبا على شكل واحد في طرح المعلومة أو اثنين على الأكثر، وهو ما قد يؤثر على الثراء المعلوماتي للمنشور الواحد بشكل منفرد، الا أن هذا لا ينفي التنوع والتعدد الشكلي في بناء الرسالة على مستوى الخطاب العام المتعلق بالفساد والمتشكل من مجموع المنشورات المتعلقة بهذا الموضوع.

جدول رقم 18: يبين حجم نصوص المنشورات حسب عدد الكلمات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	عدد كلمات النص
09.37	09	06.25	02	10.81	04	11.12	03	[05 -01]
10.42	10	03.12	01	21.63	08	3.70	01	[10-06]
16.62	15	15.63	05	13.52	05	18.52	05	[15-11]
08.33	08	09.38	03	13.52	05	00	00	[20-16]
14.58	14	12.50	04	10.81	04	22.23	06	[25-21]
12.50	12	18.75	06	02.70	01	18.52	05	[30-26]
03.13	03	00	00	05.41	02	3.70	01	[35-31]
02.09	02	06.25	02	00	00	00	00	[40-36]
01.04	01	03.12	01	00	00	00	00	[45-41]
04.17	04	09.38	03	00	00	03.70	01	[50-46]
03.13	03	06.25	02	00	00	03.70	01	[55-51]
03.13	03	06.25	02	02.70	01	00	00	[60-56]
01.04	01	00	00	02.70	01	00	00	[65-61]
01.04	01	00	00	02.70	01	00	00	[140-136]
01.04	01	00	00	00	00	03.70	01	[145-141]
01.04	01	00	00	00	00	03.70	01	[150-146]
01.04	01	00	00	00	00	03.70	01	[155-151]
01.04	01	00	00	02.70	01	00	00	[160-156]
01.04	01	00	00	00	00	03.70	01	[195-191]
01.04	01	00	00	02.70	01	00	00	[215-211]
01.04	01	00	00	02.70	01	00	00	[230-226]
01.04	01	03.12	01	00	00	00	00	[355-351]
01.04	01	00	00	02.70	01	00	00	[405-401]
01.04	01	00	00	02.70	01	00	00	[440-436]
100	96	100	32	100	37	100	27	المجموع

يقاس حجم النصوص المكتوبة بعدد الكلمات الموظفة في صياغة المنشور، وقد تباين طول النصوص ما بين القصيرة والقصيرة جدا والمتوسطة والطويلة، والطويلة جدا، حيث احتلت النصوص المتشكلة من عدد كلمات يتراوح ما بين 11 الى غاية 15 كلمة الصدارة بنسبة 15.62%، تليها النصوص المتشكلة من عدد كلمات يتراوح ما بين [25-21] بنسبة 14.58%، ثم الفئة [30-26] بنسبة 12.5%، ثم فئة [10-6] بنسبة 10.42%، ثم فئة [05-01] بنسبة 09.37%، فئة [20-16] بنسبة 08.33%، فئة [50-46] بنسبة 04.17%، فئة [35-31] و[55-51] و[60-56] بنسبة 03.13% لكل منها، فئة [36-40] بنسبة 02.09%، وشكلت بقية الفئات نسبة 01.04% لكل منها ويتعلق الأمر بفئات [41-51]، [61-65]، [136-140]، [141-145]، [146-150]، [151-155]، [156-160]، [191-195]، [211-215]، [226-230]، [351-355]، [401-405]، [436-440].

بالنسبة لتوزيع النسب على مستوى كل صفحة نلاحظ أن نصوص منشورات صفحة **Mafia Politique Algérienne** تميل الى الحجم المتراوح ما بين 21 و25 كلمة، اذ مثلت نسبة 22.23%، تليها فئة [11-05] بنسبة 18.52%، ثم فئة [05-01] بنسبة 11.12%، وأطول منشورات هذه الصفحة يقع ضمن الفئة [191-195] وذلك بنسبة 03.70%.

أما صفحة **الأحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر** فأعلى نسبة ضمن منشوراتها تعود للفئة [06-10] حيث قدرت ب 21.63%، تليها فئة [11-15] و[16-20] بنسبة 13.52%، ثم فئة [01-05] بنسبة 10.81%، ثم فئة [31-35] بنسبة 05.41%، أما أطول منشور فيقع ضمن الفئة [436-440] ويمثل نسبة 02.70%، والملاحظ أن هذه الصفحة أكثر استخداما للنصوص الطويلة مقارنة بالصفحات الأخرى حيث تضمنت 06 منشورات يفوق عددها 100 كلمة من مجموع 38 منشورا عكس صفحة **Mafia Politique Algérienne** التي تضمنت أربعة (04) منشورات، و**صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد** التي تضمنت منشورا واحدا.

بالنسبة لتوزيع النسب الخاصة بحجم المنشورات على مستوى صفحة **محرابي الفساد في البلاد والعباد** فترجع النسبة الأكبر الى المنشورات التي يتراوح عدد كلماتها بين 26 و30 كلمة والتي قدرت ب 18.75%، تليها الفئة [11-15] بنسبة 15.63%، [21-25] بنسبة 12.5%، [16-20] و[46-50] بنسبة 09.38% لكل منهما، ثم فئات [01-05]، [36-40]، [51-55]، [56-60] بنسبة 06.25% لكل منها، وأخيرا شكل كل فئة من الفئات [06-10]، [41-45]، [351-355] بنسبة 03.12%.

والملاحظ أن النصوص ذات الحجم الصغير أو القصيرة هي الأكثر استخداما مقارنة بالنصوص الطويلة التي يتجاوز عدد كلماتها 100 كلمة، والطويلة جدا التي يتجاوز عدد كلماتها 400 كلمة، ويمكن ارجاع هذا الميل في استخدام النصوص الى عدة عوامل كآنية موضوع المنشور، وكم المعلومات المتوفرة حوله، اذ كلما كان الموضوع قديما كلما زادت احتمالية توفر معلومات أكثر عنه والعكس فعادة المواضيع الآنية والحديثة تتوفر حولها معلومات أقل مما يجعل المنشور يتضمن كما أقل من المعلومات، وقد وظفت النصوص الطويلة اجمالا ضمن عينة الدراسة في المنشورات التي تطرح أكثر من قضية وكذا المنشورات التي تحاول سرد مجموعة أحداث مترابطة ومتسلسلة في شكل كرونولوجي يحاول إعطاء صورة متكاملة لتطور الاحداث.

ويعكس طول النصوص عموما فكرة أن المزيد من النص أو كبير حجمه سيجعله أقل غموضا وأكثر ملاءمة لتعزيز الفهم من النص الأقل حجما (Tanupabrungsun & Hemsley, 2018, p. 05)، فهو بذلك يتمتع بالثراء الذي يسهل الفهم، فكثرة البيانات والمعلومات التي يتضمنها المنشور يتطلب توظيف عدد أكبر من الكلمات في صياغته، الا أن هذا لا يعني بالضرورة أن النصوص القصيرة أقل ثراءً من الناحية المعلوماتية خاصة اذا تضمنت بيانات دقيقة ومركزة عملا بمبدأ التعاون الذي طرحه غريس Grice، فالبيئة الرقمية المتضمنة للرسالة الاتصالية تفرض نوعا ما معايير محددة لشكل وحجم الرسالة، اذ تميل أكثر نحو تشجيع النصوص القصيرة الى القصيرة جدا أكثر من النصوص الطويلة، حتى أن السرعة النسبية التي يعتمدها المستخدم في تصفح محتوى هذه المنصات تجعله يتجه نحو تفضيل المنشورات التي لا تتطلب وقتا وجهدا كبيرين في استيعابها نظرا لكثرة المحتوى وتعددده وتسارع تغيره، ما يجعل الصفحات محل الدراسة تميل الى العمل بمبدأ غرايس الذي يقتضي طرح المعلومات المطلوبة وذات الجودة والمرتبطة مباشرة بما تريد نقله من خلال المنشور دون اطناب أو غموض. كما أن الاستعانة بالصور يعد أحد العوامل التي تجعل النص قصيرا كونها تساهم في اثراء المنشور وتقديم معلومات إضافية تغني عن استخدام الكلمات.

جدول رقم 19: يبين حجم الصور الموظفة في المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	حجم الصور
57.02	65	65.31	32	69.23	18	38.46	15	صغير
31.58	36	20.41	10	30.77	08	46.15	18	متوسط
11.40	13	14.28	07	00	00	15.39	06	كبير
100	114	100	49	100	26	100	39	المجموع

تميل صفحات الفايسبوك محل الدراسة، والتي تعنى بظاهرة الفساد في الجزائر، الى استخدام الصور في منشوراتها نظرا لما تملكه من قوة إقناعية وقدرة على حمل حجم معتبر من المعلومات التي تساعد في تحقيق أهداف الرسالة الاتصالية، وتنوع استخدام هذا الشكل من الرسائل من حيث الحجم، والملاحظ من خلال أرقام الجدول أن استخدام الصور ذات الحجم الصغير يتكرر أكثر من بقية الأحجام اذ شكل نسبة 57.02% من مجموع الصور المستخدمة، وتحتل الصور ذات الحجم المتوسط المركز الثاني بنسبة 31.58%، في حين استخدمت الصور ذات الحجم الكبير بنسبة 11.40%، ونجد نفس الترتيب تقريبا على مستوى كل صفحة على حدى، اذ قدرت نسبة الصور ذات الحجم الصغير على مستوى صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر نسبة 69.23%، تليها الصور ذات الحجم المتوسط بنسبة 30.77%.

أما صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فاستخدمت الصور ذات الحجم الصغير بنسبة 65.31%، والصور ذات الحجم المتوسط بنسبة 20.41%، وأخيرا الصور ذات الحجم الكبير بنسبة 14.28%.

في حين أن الصور الموظفة على مستوى صفحة Mafia Politique Algérienne يغلب عليها الحجم المتوسط الذي شكل نسبة 46.15%، أما الصور ذات الحجم الصغير فشكلت نسبة 38.46%، والصور ذات الحجم الكبير نسبة 15.39%.

واختلف حجم الصور الموظفة باختلاف أهميتها بالنسبة للمنشور، اذ كلما كانت الصورة أكبر حجما كلما كانت أكثر حضورا ومن ثم تكون حمولتها المعلوماتية ذات قوة جذب أكبر، ولوحظ من خلال التحليل أن الصور ذات الحجم الكبير غالبا ما توظف بشكل منفرد اذ تشكل الرسالة الاتصالية كاملة

(يكون المنشور عبارة عن صورة)، بينما يتم اللجوء الى استخدام الصور الصغيرة ومتوسطة الحجم إما لتأكيد الرسالة الاتصالية أو تدعيمها أو استكمالها.

جدول رقم 20: يبين حجم الفيديوهات الموظفة في المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	حجم الفيديو
14.28	01	50	01	00	00	00	00	[0.26-0.14]
14.28	01	50	01	00	00	00	00	[1:05-0.53]
14.28	01	00	00	100	01	00	00	[1:18-1:06]
28.58	02	00	00	00	00	50	02	[1:31-1:19]
28.58	02	00	00	00	00	50	02	[1:44-1:32]
100	07	100	02	100	01	100	04	المجموع

يعكس الجدول ميل صفحات الفايسبوك التي تعنى بموضوع الفساد الى اعتماد الفيديو في منشوراتها بشكل محدود جدا، إضافة الى قصر حجم الفيديوهات المستخدمة اذ لا تتجاوز في أقصاها مدة 01:50د، حيث شكلت الفيديوهات ذات المدة الزمنية المتراوحة بين 01:19د الى غاية 01:31د نسبة 28.58%، وهي نفس النسبة التي شكلتها الفيديوهات ذات المدة ما بين 01:32د الى غاية 01:44د، لتأتي بعدها الفيديوهات ذات الحجم ما بين [0:26-0:14] و [01:05-0:53] و [01:18-01:06] بنسبة 14.28% لكل منها.

وعلى مستوى كل صفحة نجد أن صفحة **Mafia Politique Algérienne** استخدمت فيديوهات تنتمي الى الفئتين الزمنيتين [01:31-01:19] و [01:44-01:32] بنسبة 50% لكل منهما. أما صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر فقد استخدمت فيديو واحد قدرت مدته الزمنية بـ 01:06د، في حين أن صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد استخدمت فيديوهين أحدهما قدرت مدته بـ 0:14ثا والآخر 0:55ثا بنسبة 50% لكل منهما.

ويعد الفيديو شكل اتصالي ذو حمولة إقناعية كبيرة نظرا لما يتضمنه من تنوع وتعدد في الإشارات التي تشكل الرسالة السمعية البصرية، وتكاملها مع بعضها البعض بما يحقق مفهومية عالية لمضمونها. والفيديو كشكل اتصالي أكثر ثراءً من النصوص والصور، هذا الثراء جعله قادرا على تبسيط المعلومات وجعلها أقل غموضا، وتميل الصفحات الى توظيف الفيديوهات القصيرة تجنباً لملل المشاهد إذا ما طالت مدة الفيديو.

جدول رقم 21: يبين صنف المنشور

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	صنف المنشور
81.58	93	89.47	34	81.58	31	73.68	28	تواصل
05.26	06	2.63	01	05.26	02	07.90	03	إعلامي
13.16	15	07.09	03	13.16	05	18.42	07	يشير الى افعال
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

يلاحظ من خلال أرقام الجدول أن معظم منشورات صفحات الفيسبوك محل الدراسة والتي تتعلق بقضايا الفساد في الجزائر تميل الى كونها منشورات تواصلية تسعى الى طرح وجهة نظر معينة حول مواضيع الفساد وكذا تقديم معلومات تتضمن آراءً، تعليقات حول أحداث معينة، سرد قصص وأحداث ووقائع، بحيث شكلت المنشورات التي تميزت بهذا الطابع ما نسبته 81.58%، في حين أن المنشورات التي تشير الى أفعال والتي جاءت في شكل دعوات مباشرة للقيام بنشاطات محددة أو توجيه المستخدم نحو اصدار ردة فعل اتجاه بعض القضايا والأحداث شكلت نسبة 13.16%، وقد ارتبط هذا النوع من المنشورات في غالب الأحيان بالدعوات للتظاهر ضمن ما يسمى بالحراك الشعبي أو الانضمام اليه، وكذا الحث على تبني شعارات ومطالب محددة. أما بالنسبة للمنشورات ذات الطبيعة الإعلامية فجاءت في شكل أخبار وقصص إخبارية ومعلومات ذات طبيعة إعلامية وكانت حاضرة بنسبة 05.26%.

ولا يختلف توزيع النسب على مستوى كل صفحة عن التوزيع العام/الكلي لها فصفحة **Mafia Politique Algérienne** تميل الى استخدام المنشورات التواصلية بنسبة 73.68%، والمنشورات التي تشير الى أفعال بنسبة 18.42%، والمنشورات الإعلامية بنسبة 07.90%.

أما صفحة **الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فمنشوراتها تواصلية بنسبة 81.58%، وتشير الى أفعال بنسبة 13.16%، وإعلامية بنسبة 05.26%.

وبخصوص صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** فإن المنشورات التواصلية شكلت على مستواها نسبة 89.47%، أما المنشورات التي تشير الى أفعال فشكلت نسبة 07.90%، وأخيرا المنشورات من الصنف الإعلامي شكلت نسبة 02.63%.

ميل الصفحات أكثر نحو المنشورات التواصلية يعكس استغلالها لهذه المساحات التواصلية كمُنبر تطرح من خلاله وجهات نظرها وآرائها المتعلقة بقضايا الفساد، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذا الشأن والتي عادة تكون مستقاة من مصادر إعلامية أو شخصيات فاعلة في المجتمع ومحاولة التعليق عليها وتفسيرها انطلاقاً من التجربة الشخصية والخلفية المعرفية لأصحاب الصفحات، ويرجع ذلك أساساً إلى صعوبة الحصول على معلومات مرتبطة بالفساد نظراً للطابع السري الذي تحدث وفقه هذه الأفعال، فالفساد يمارس في الخفاء ويحرص مرتكبوه على إخفاء أثره تجنباً للوقوع تحت طائلة المتابعة القانونية، كما أن الحصول على معلومات حول الفساد يتطلب مستوى أعلى من التحقيقات والتحريات والمصادر الموثوقة وهو الأمر غير المتوفر لدى مسيري صفحات الفايسبوك، وهو ما أثر بدوره على حضور المنشورات ذات الطابع الإعلامي الذي يتسم بالجدية والموثوقية والمصداقية بحيث تنشر معلومات مثبتة ببراهين وأدلة واضحة وصحيحة.

وتعكس هذه النتيجة أيضاً استغلال الفايسبوك كمساحة لعرض القضايا ذات الاهتمام المشترك بغرض إنشاء علاقة تواصلية قائمة على تبادل المعلومات والتحليلات والتفسيرات وكذا القيام بالتعبئة والتوجيه نحو أداء سلوكيات وأفعال معينة.

جدول رقم 22: يبين الارتباط الخارجي للمنشور

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيعة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الارتباط الخارجي
07.90	09	07.90	03	02.63	01	13.16	05	مرتبط
92.10	105	92.10	35	97.37	37	86.84	33	غير مرتبط
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

تتحقق خاصية الارتباط الخارجي على مستوى المنشورات من خلال تقنية النص الفائق أو النصوص المترابطة hypertext التي تسمح بالانتقال من صفحة الكترونية الى صفحة الكترونية أخرى متوفرة على مستوى شبكة الانترنت، وتشير أرقام الجدول الى محدودية اعتماد الارتباط الخارجي من طرف صفحات الفايسبوك محل الدراسة، بحيث لم تستغل هذه الخاصية الا بنسبة 07.90% وتعلق الامر في الغالب بإعادة نشر منشورات صفحات أخرى على شبكة الفايسبوك أو منشورات حسابات شخصية من خلال خاصية المشاركة، كما استخدم الارتباط بموقع الكتروني مرة واحدة على مستوى صفحة Mafia Politique Algérienne، في مقابل 92.10% من المنشورات التي لم تتضمن أي ارتباط خارجي، بحيث تعتمد الصفحات الى نشر معلومات يكون صاحب الصفحة هو مصدرها أو تنقل عن مصادر أخرى من خلال إعادة صياغة المعلومات بطريقتها وأسلوبها الخاص دون الإحالة الى رابط ينقل المستخدم الى المصدر الرئيسي للمعلومة.

ونلاحظ على مستوى الصفحات بشكل منفرد أن صفحة Mafia Politique Algérienne اعتمدت الارتباط الخارجي بنسبة 13.16%، في مقابل عدم اعتماده بنسبة 86.84%.

أما صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فشكلت المنشورات التي تتضمن ارتباطا خارجيا على مستواها نسبة 97.37%، في مقابل 02.63% من المنشورات المرتبطة خارجيا.

وبالنسبة لصفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد قدرت نسبة المنشورات غير المرتبطة خارجيا بـ 92.10%، في مقابل 07.90% من المنشورات غير المرتبطة.

تسمح خاصية النصوص الفائقة ببناء شبكة ارتباط ما بين النصوص المتواجدة على مستوى البيئة الرقمية بما يسمح للمستخدم بالتنقل السريع ما بين أجزاء هذه البيئة، ويعتمد الفايسبوك، باعتباره جزء من هذا الوسط الرقمي المرن، على خاصية الارتباط التي تمكن المستخدم من الوصول الى محتويات أخرى منتشرة عبر الشبكة بمجرد النقر على كلمة أو عبارة أو رابط الكتروني، وتحيل الارتباطات عادة الى المصدر الذي أخذت منه المعلومة المتضمنة في المنشور، واللجوء الى اعتماد هذه الخاصية يشير الى الانفتاح على بقية أجزاء الشبكة ويسهم في تقريب المعلومة للمستخدم ويوسع آفاقه المعرفية، كما انها تسمح بإعادة نشر وتوزيع المعلومات وزيادة نسبة رؤيتها على مستوى الشبكة، لذا فندرة استخدام الارتباط الخارجي من طرف صفحات الفايسبوك محل الدراسة قد يكون مؤشرا على انغلاق هذه الصفحات على نفسها وعدم ارتباطها بصفحات ومواقع أخرى تتناول نفس الموضوع، وهو موضوع الفساد، مما قد يؤثر على ثراء وتنوع المحتوى المتضمن فيها.

2- فئات اللغة:

جدول رقم 23: يبين نوع اللغة المستخدمة في المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات نوع اللغة
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
50.88	58	60.53	23	36.85	14	22.26	21	عربية فصحي
10.52	12	05.26	02	18.42	07	07.89	03	عامية
00	00	00	00	00	00	00	00	اجنبية
38.60	44	34.21	13	44.73	17	36.85	14	مزيج
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

تميل صفحات الفيسبوك محل الدراسة وحسب ما تشير اليه أرقام الجدول الى استخدام اللغة العربية الفصحى في التوجه الى جمهورها من المستخدمين، حيث سجل حضور هذا الاستخدام بنسبة 50.88%، يليها استخدام المزيج اللغوي الذي يجمع أكثر من لغة بنسبة 38.60% والتي تمثلت في أغلبها في المزوجة ما بين اللغة العربية الفصحى واللغة العامية (الدارجة) ونادرا ما يتم استخدام المزيج ما بين اللغة العامية والأجنبية (الفرنسية أساسا) بحيث يكون ذلك من خلال توظيف بعض المصطلحات الفرنسية، أما بالنسبة للغة المحكية والتي تمثل العامية التي درج المستخدم على استعمالها في حياته اليومية فكان توظيفها في صياغة المنشورات التي تتناول القضايا المرتبطة بالفساد بنسبة 10.52%.

والملاحظ على مستوى كل صفحة على حدى، أن صفحة **Mafia Politique Algérienne** تميل أكثر الى المزج بين اللغة الفصحى والعامية في منشوراتها وذلك بنسبة 36.85%، يليها استخدام اللغة العربية الفصحى بنسبة 22.26%، وأخيرا استخدام العامية بنسبة 07.89%.

أما صفحة **الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فتوظف هي الأخرى الأسلوب القائم على المزج ما بين اللغات بنسبة 44.73%، يليه استخدام اللغة العربية الفصحى بنسبة 36.85%، وأخيرا العامية بنسبة 18.42%.

وفيما يخص صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فإنها تتجه أكثر نحو اعتماد اللغة العربية الفصحى حيث سجل حضورها بنسبة 60.53%، تليها المزج بين عدة لغات بنسبة 34.21%، وأخيرا تستخدم العامية بنسبة 05.26%.

والملاحظ من خلال التحليل هو اعتماد اللغة العربية وغياب الاعتماد على اللغة الأجنبية الا من خلال استخدام بعض المصطلحات التي تكون ضمن النصوص التي صيغت باللغة العربية أو التي جاءت بالعامية، ويرجع ذلك الى نوع الجمهور المستهدف وهو الجمهور الجزائري بالأساس، اذ تحرص الصفحات على مخاطبة المستخدم باللغة الأقرب اليه والتي يفهمها بشكل جيد حتى تضمن وصول الأفكار وتحقيق الفهم المراد من المنشورات لدى شريحة واسعة من المستخدمين، فاللغة تعد وسيطا أساسيا في النشاط التواصلي وتسمح للمرسل بنقل تصوراتهِ حول الواقع والعالم، لذا فالوصول الى تحقيق الاقناع من طرف الصفحات وجعل المستخدم يسلم بالادعاءات التي يتضمنها المنشور يستوجب توظيف نفس اللغة التي يستخدمها هذا الأخير في طرح قضايا الفساد، كما أن اللغة تسمح بتحقيق التفاعل والوصول الى حقائق حول العالم متفاهم بشأنها فهي حسب هابرماس ليست مجرد وسيلة لنقل الأفكار والمعلومات وانما تتعدى ذلك لكونها رابط من الروابط الاجتماعية الأساسية الذي يؤدي الى تحقيق التفاهم المتبادل (بومنير، 2010، ص 120).

جدول رقم 24: يبين درجة معقولية اللغة المستخدمة في المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشبيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	معقولية اللغة
40.35	46	55.26	21	23.68	09	42.10	16	لغة سليمة
59.65	68	44.74	17	76.32	29	57.90	22	لغة غير سليمة
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

كشف تحليل المنشورات المتعلقة بالفساد محل الدراسة غياب الاعتناء باللغة من طرف صفحات الفايسبوك الناشرة لها، ف 59.65% من المنشورات كانت لغتها غير سليمة بحيث لم تحترم القواعد اللغوية مما أدى الى بروز الأخطاء الإملائية والنحوية وحتى التركيبية، في مقابل 40.35% من المنشورات التي كانت لغتها سليمة. وهو الامر الملاحظ على جميع الصفحات باستثناء صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد التي فاقت فيها نسبة المنشورات ذات اللغة السليمة (55.26%) نسبة تلك التي لغتها لم تكن سليمة (44.74%).

ويعد هذا الامر نتيجة حتمية نظرا لكثرة حضور اللغة العامية في المنشورات، وهي لغة عادة ما تكون متحررة من قواعد النحو والقواعد الاملائية، الا أن عدم سلامة اللغة لوحظ أيضا على مستوى المنشورات التي صيغت باللغة العربية الفصحى وهو ما يعكس عدم تمكن واتقان المحرر لهذه اللغة. وباعتبار المعقولية شرط من شروط التواصل العقلاني التي اقرها هابرماس فهي تستدعي استخدام جمل مركبة تركيبيا صحيحا يحترم قواعد اللغة المستعملة ومستوفية لشروطها (مصدق، 2005، ص 145)، واستخدام لغة غير سليمة في التوجه الى جمهور المستخدمين قد يكون مصدر ازعاج لهم ومنه قد يلعب دورا في خفض جودة المنشور والمعلومات وخفض نسبة الفائدة المعرفية المتأتية منه من جهة، ومن جهة أخرى خفض اهتمام المتلقي به.

جدول رقم 25: يبين أسلوب اللغة المستخدمة في المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	أسلوب اللغة
78.07	89	89.47	34	65.79	25	78.94	30	أسلوب مباشر
21.93	25	10.53	04	34.21	13	21.06	08	أسلوب غير مباشر
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

جاءت أغلب منشورات الفساد بأسلوب لغوي مباشر خالي من التلميحات والغموض حيث شكل هذا النوع من المنشورات نسبة 78.07%، في حين جاءت 21.93% من المنشورات بلغة غير مباشرة تضمنت تلميحات وإيحاءات إضافة الى توظيف الاستعارات اللغوية والكنائية. وهو الاتجاه المسجل على مستوى جميع الصفحات رغم اختلاف توزيع النسب التي أشارت الى كون صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر هي أكثر صفحة استخدمت اللغة غير المباشرة حيث قدرت نسبتها ب 34.21%، أما صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فكانت أكثر صفحة استخدمت اللغة المباشرة بنسبة 89.47%.

وكلما كانت اللغة المستخدمة مباشرة كلما قل الغموض وازداد الفهم كونها تعبر بشكل واضح وصريح عن الأفكار التي يريد المنشور نقلها، أما اللغة غير المباشرة فيمكن أن تسبب لبسا في الفهم وتؤدي الى غموض المعنى خاصة إذا فشل المتلقي في تأويلها من أجل استخلاص المعنى المتضمن فيها والذي يريده المرسل.

3- فئات الصور:

جدول رقم 26: يبين نوع الصور الموظفة في المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشينة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	نوع الصورة
11.40	13	08.16	04	19.23	05	10.26	04	فوتوغرافية شخصية
43.86	50	44.90	22	38.46	10	46.15	18	فوتوغرافية وصفية
07.90	09	10.20	05	11.54	03	02.57	01	فوتوغرافية إخبارية
01.76	02	04.08	02	00	00	00	00	كاريكاتير
0.88	01	00	00	03.85	01	00	00	رسوم
20.17	23	28.58	14	03.85	01	20.51	08	ملصق (لافتة)
14.03	16	04.08	02	23.07	06	20.51	08	رمزية (مركبة)
100	114	100	49	100	26	100	39	المجموع

أسفر التحليل عن تنوع الصور الموظفة في معالجة مواضيع الفساد من طرف صفحات الفايسبوك محل الدراسة ما بين الصور الفوتوغرافية التي تتقل الواقع بشكله الحقيقي، والكاريكاتير والرسوم التي تجسده بشكل ساخر ورمزي، إضافة الى اعتماد تقنيات تركيب الصور وجمعها مع بعضها البعض في صورة واحدة، الى جانب استخدام اللافتات التي تتضمن الى جانب الصور نصوصا مكتوبة، وقراءة الجدول تبين أن الشكل الغالب على الصور المستخدمة هي الصور الفوتوغرافية الوصفية وذلك بنسبة 43.86% وهي الصور التي تتقل حدثا بارزا من خلال تجسيده بطريقة تصف الواقع أو جزءا منه بحيث يكون هذا الحدث هو العنصر الأساسي في الصورة، ووظفت في ابراز الممارسات الفاسدة التي تحدث في الواقع، تأتي بعدها الملصقات أو اللافتات بنسبة 20.17% التي جمع إخراجها ما بين الصور الرمزية والرسومات وكذا تحميلها للشعارات المختلفة واستخدم معظمها للترويج لمظاهرات الحراك الشعبي والدعوة الى محاربة الفساد والقضاء عليه، ثم تأتي الصور الرمزية بنسبة 14.03% والتي تكون مركبة من عدة صور مرتبطة مع بعضها البعض وتدعم بنصوص مكتوبة وتتضمن أحيانا رسومات رمزية واستخدمت غالبا لربط مجموعة احداث مع بعضها البعض بغية ابراز الممارسات الفاسدة في صورة كلية، كما استخدمت الصور الفوتوغرافية الشخصية بنسبة 11.40% والتي تتضمن أشخاص مرتبطين بالحدث

المتضمن في المنشور وتكون الشخصية هي العنصر الأساسي في الصورة وهذا النوع من الصور يكون مرفقا بتعليق يوضح علاقة الشخصية المتضمنة في الصورة بالحدث المجسد في المنشور، أما بالنسبة للصور الفوتوغرافية الإخبارية فوظفت بنسبة 07.90% وهي الصور التي تنقل حدثا معينا بطريقة موضوعية وتتضمن أغلب عناصر الخبر، وفيما يخص الكاريكاتير فقد استخدم بنسبة 01.76% وهو عبارة عن رسوم تجسد الواقع بطريقة ساخرة مع تضمينه العديد من الرموز التي تحيل المتلقي على المعنى المراد ايصاله، وقد استخدم في الغالب من اجل نقد واستنكار الممارسات الفاسدة بطريقة هزلية ورغم أهمية هذا النوع وقوته في نقل الرسائل والاقناع الا انه لم يوظف بشكل كبير من طرف الصفحات في معالجة قضايا الفساد، وأخيرا استخدمت الرسوم بنسبة 0.88% والتي حاولت هي الأخرى التعبير عن الواقع بطريقة طريفة.

ويلاحظ من خلال الجدول ان شكل الصور الفوتوغرافية الوصفية كان الغالب في التوظيف من طرف جميع الصفحات كون هذا النوع يسمح بإبراز الممارسات والاحداث المرتبطة بالفساد، وتعد صفحة **Mafia Politique Algérienne** أكثر استخداما لهذا النوع بنسبة 46.15%، أما صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** فكانت أكثر صفحة وظفت اللافتات بنسبة 28.58%، أما صفحة **الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فكانت اكثر من استخدم الصور الرمزية المركبة وذلك بنسبة 23.07%، وهي الصفحة الوحيدة التي استخدمت الرسوم (03.85%)، كما يلاحظ ان صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** هي الوحيدة التي استخدمت الكاريكاتير وان كان بنسبة منخفضة جدا (04.08%)، وبالنسبة لصفحة **Mafia Politique Algérienne** لم تستخدم اطلاقا الكاريكاتير والرسوم وركزت اكثر على استخدام الصور الوصفية والرمزية والملصقات.

جدول رقم 27: يبين نوع الصور الموظفة من حيث الشكل الفني

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	زاوية المعالجة
46.49	53	44.90	22	38.46	10	53.85	21	مستطيل عمودي
39.47	45	53.06	26	53.85	14	12.82	05	مستطيل أفقي
14.04	16	02.04	01	07.69	02	33.33	13	مربعة
100	114	100	49	100	26	100	39	المجموع

اختلف توزيع الصور واخراجها فنيا من حيث القالب الذي وضعت فيه، وبين التحليل أن معظم الصور الموظفة تم صبها في قالب مستطيل الشكل وبشكل عمودي بحيث تحتل مساحة طولية في المنشور، وقد مثل هذا الشكل نسبة 46.49%، يليه القالب المستطيل الأفقي الذي يجعل الصورة تحتل مساحة عرضية في المنشور وذلك بنسبة 39.47%، وأخيرا استخدم قالب المربع بنسبة 14.04%.

وبالنسبة لاستخدام القوالب على مستوى كل صفحة على حدة نلاحظ أن صفحة **Mafia Politique Algérienne** وظفت القالب المستطيل العمودي بنسبة 53.85%، وهي أعلى نسبة مقارنة ببقية الصفحات، يليه قالب المربع بنسبة 33.33%، وهي أكبر نسبة كذلك مقارنة بالصفحات الأخرى، بينما لم توظف قالب المستطيل الأفقي الا بنسبة 12.82%.

أما صفحة **الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فاستخدمت قالب المستطيل الأفقي بنسبة 53.85%، وقالب المستطيل العمودي بنسبة 38.46%، وأخيرا قالب المربع بنسبة 07.69%.

في حين توزعت نسب صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** ما بين قالب المستطيل الأفقي بنسبة 53.06%، وقالب المستطيل العمودي بنسبة 44.90%، وأخيرا الصور مربعة الشكل بنسبة 02.04% وهي أقل نسبة مقارنة بالصفحات الأخرى.

جدول رقم 28: يبين نوع الصور الموظفة من حيث شكل العرض

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	زاوية المعالجة
87.95	73	84.38	27	95.46	21	86.21	25	صورة منفردة
12.05	10	15.62	05	04.54	01	13.79	04	حزمة صور
100	83	100	32	100	22	100	29	المجموع

اختلف شكل عرض الصور ضمن المنشورات المتعلقة بالفساد محل الدراسة ما بين عرضها بشكل منفرد بحيث يتضمن المنشور صورة واحدة ومثل هذا الشكل نسبة 87.95%، وما بين عرضها في شكل حزمة تتضمن أكثر من صورة يتم عرضها بشكل متعاقب من خلال النقر عليها وكان ذلك بنسبة 12.05%، وهي خاصية تتيحها منصة الفايستوك بحيث يمكن تحميل المنشور الواحد أكثر من صورة، وتكون جميع الصور مترابطة وتكمل بعضها من الناحية المعلوماتية ومرتبطة بمحتوى المنشور وتتعلق بحدث واحد تتم معالجته ويعد هذا إثراءً للمنشور.

وقد كانت جميع الصفحات تعتمد أكثر على عرض الصور بشكل منفرد مقارنة بمجموعات الصور مع اختلاف النسب، فصفحة Mafia Politique Algérienne استخدمت الصور المنفردة بنسبة 86.21%، في مقابل 13.79% لحزمة الصور.

وصفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر استخدمت الصور المنفردة بنسبة 95.46%، في مقابل 04.54% لحزمة الصور.

أما صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فوظفت الصور بشكل منفرد بنسبة 84.38%، في مقابل 15.62% لحزمة الصور.

جدول رقم 29: يبين نوع الصور من حيث الوظيفة

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	وظيفة الصورة
34.21	39	34.69	17	26.92	07	38.47	15	صورة تعيينية
06.14	07	06.12	03	07.69	02	05.13	02	صورة تدعيمية
35.96	41	34.69	17	50	13	28.20	11	دليل
23.69	27	24.50	12	15.39	04	28.20	11	صورة حاجية
100	114	100	49	100	26	100	39	المجموع

بينت نتائج التحليل أن توظيف الصور في معالجة قضايا الفساد كان لغايات مختلفة، ما جعل الصور تختلف من حيث وظيفتها في المنشور وسبب ادراجها، وتشير الأرقام الى أن أغلب الصور الموظفة كانت في شكل دليل حيث شكل ذلك نسبة 35.96% اذ تستخدم الصور بمثابة برهان يؤكد ويدعم ما جاء في المنشور ويثبته، يليه تحميل الصور وظيفة تعيينية بنسبة 34.21% بحيث تتضمن الصورة إشارة وتعيينا وتحديدا لحدث معين أو واقع أو شخصية محددة، كما وظفت الصور كحجج قائمة بذاتها بنسبة 23.69% بحيث تتضمن رأيا ومبررات صحته والتسليم به وغالبا ما يأتي هذا النوع من الصور الذي يمارس هذه الوظيفة بشكل منفرد وقليل ما تكون مصحوبة بتعليق، وأخيرا وظفت الصور على سبيل التدعيم بنسبة 06.14% ويكون الغرض منها دعم ما جاء في المنشور من خلال ابراز وتأكيده أحد جوانب الحدث المتضمن فيه. وقد اختلف الغرض من استخدام الصور بين الصفحات حيث استخدمت صفحة Mafia Politique Algérienne الصور ذات الوظيفة التعيينية بنسبة 38.47%، تليها الصور الحاجية والصور كدليل بنسبة 28.20% لكل منهما، والصور التدعيمية بنسبة 05.13%.

واستخدمت صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر الصور كدليل بنسبة 50%، الصور التعيينية بنسبة 26.92%، الصور الحاجية بنسبة 15.39%، الصور التدعيمية بنسبة 07.69%.

أما صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فاستخدمت الصور كدليل بنسبة 34.69%، وهي نفس نسبة توظيف الصور التعيينية، واستخدمت الصور الحاجية بنسبة 24.50%، أما الصور التدعيمية فاستخدمتها بنسبة 06.12%.

جدول رقم 30: يبين مدى ارتباط الصور الموظفة بموضوع المنشور

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات ارتباط الصورة
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
97.92	94	97.62	41	100	25	96.55	28	صورة مرتبطة بموضوع المنشور
02.08	02	02.38	01	00	00	03.45	01	صورة غير مرتبطة بموضوع المنشور
100	96	100	42	100	25	100	29	المجموع

ادراج الصور ضمن المنشورات ينبغي ان يتضمن دقة في اختيارها وتوظيفها حتى تحقق الفائدة والعائد المعرفي المنتظر منها، وتشير بيانات الجدول أعلاه الى أن المنشورات محل الدراسة احتوت على صور كانت مرتبطة بموضوعها في أغلب الأحيان وذلك بنسبة 97.92%، في مقابل 02.08% من الصور التي لم تكن مرتبطة بموضوع المنشور.

ان ارتباط الصور بالموضوع يحيل الى الدقة المتوخاة من طرف الصفحات في اختيارها واستخدامها، مما يجعلها عنصر اثراء للمنشور من خلال اكمال محتواه أو دعمه أو تأكيده وليس مجرد عنصر جذب، في حين يحيل عدم ارتباط الصور بموضوع المنشور الى عدم التوفيق في اختيارها أو أن الصور استخدمت في هذه الحالة لمجرد لفت الانتباه، وعدم الارتباط ما بين المنشور والصور المصاحبة له قد يسبب ارتباكاً ولبساً لدى المتلقي في فهم مضمون الرسالة.

والملاحظ أن جميع الصور المستخدمة من طرف صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر كانت مرتبطة بمواضيع المنشورات التي وظفت فيها بنسبة 100%، بينما تضمنت صفحة Mafia Politique Algérienne صوراً غير مرتبطة بالموضوع بنسبة 03.45%، في مقابل 96.55% من الصور المرتبطة بمواضيع المنشورات.

أما صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فكانت نسبة الصور غير المرتبطة بمواضيع المنشورات على مستواها 02.38%، في مقابل 97.62% من الصور المرتبطة.

4- فئات الإخراج الفني:

جدول رقم 31: يبين الألوان المستخدمة في المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشينة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الألوان
35.56	32	26.67	16	42.10	08	72.73	08	الأحمر
21.11	19	26.67	16	05.26	01	18.18	02	الأبيض
06.67	06	06.67	04	05.26	01	09.09	01	الأصفر
14.44	13	21.66	13	00	00	00	00	الأسود
06.67	06	06.67	04	10.53	02	00	00	أخضر
08.89	08	06.67	04	21.05	04	00	00	أزرق
03.33	03	01.66	01	10.53	02	00	00	بنفسجي
03.33	03	03.33	02	05.26	01	00	00	رمادي
100	90	100	60	100	19	100	11	المجموع

تعد الألوان من أهم عناصر الجذب التي يمكن استخدامها في لفت انتباه المتلقي، وأفضى تحليل منشورات الفساد محل الدراسة الى الاختلاف بين الصفحات في استخدامها وطرق توظيفها، وعلى العموم تشير النتائج الى الميل أكثر نحو استخدام الألوان الحارة والحيادية حيث استخدم اللون الأحمر بنسبة 35.56%، يليه اللون الأبيض بنسبة 21.11%، واللون الأسود بنسبة 14.44%، اللون الأزرق بنسبة 08.89%، اللون الأصفر بنسبة 06.67%، نفس الشيء بالنسبة للون الأخضر، وبنسبة أقل اللونين البنفسجي والرمادي ب 03.33%. ويصنف اللون الأحمر والأصفر ضمن الألوان الحارة التي تستخدم عادة للتعبير عن مشاعر الغضب والاثارة والحماس، حيث استخدم الأحمر كثيرا في تنبيه المتلقي الى خطورة ما ورد في المنشور أو تحسيسه بأهميته كما وظف في لفت الانتباه الى الأخبار العاجلة، واستخدم الأصفر لبت الحماس لدى المتلقي وجعله يشعر بالإثارة.

ويصنف اللون الأبيض والأسود والرمادي ضمن الألوان المحايدة، ويستخدم الأبيض عادة للتعبير عن مشاعر السلم والهدوء، أما الأسود فاستخدم لإبراز القوة والتمرد خاصة لما يتم دمج مع اللون الأبيض

في المنشور بحيث تكون الخلفية سواد والخط أبيض مما يعطي بروزا أكبر للرسالة ويعطيها نوعا من الرسمية، أما الرمادي فكان يعطي طابع الرسمية الى جانب عكس شعور الإحباط.

بالنسبة للألوان الباردة تمثلت في اللون الأزرق والأخضر والبنفسجي وهي ألوان مستمدة من الطبيعة وترمز لها وتستخدم عادة للتعبير عن الهدوء والاطمئنان الا أن الملاحظ أن الصفحات استخدمت هذه الألوان في مواضع لا توحى بالهدوء والراحة وانما ضمنيتها لمنشورات تعكس مشاعر الغضب والحيرة مما يوحي بعدم التخطيط لاستخدام هذا النوع من الألوان بشكل جيد وان استخدامه جاء على سبيل تزيين المنشور لا أكثر.

وفي قراءة لنتائج تحليل كل صفحة على حدى نلاحظ أن صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد أكثر استخداما للألوان مقارنة ببقية الصفحات، حيث استخدمت اللونين الأحمر والأبيض بنسبة 26.67% لكل منهما، واللون الأسود بنسبة 21.66%، اللون الأصفر والأخضر والأزرق بنسبة 6.67% لكل منهم، واللون الرمادي بنسبة 03.33%، وأخيرا اللون البنفسجي بنسبة 01.66%.

تليها صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر والتي غلب عليها استخدام اللون الأحمر حيث شكل نسبة 42.10%، يليه اللون الأزرق بنسبة 21.05%، اللون الأخضر واللون البنفسجي بنسبة 10.53% لكل منهما، اللون الأبيض والأصفر والرمادي بنسبة 05.26% لكل منهم.

أما صفحة **Mafia Politique Algérienne** فاستخدمت اللون الأحمر بنسبة 72.73%، واللون الأبيض بنسبة 18.18%، واللون الأصفر بنسبة 09.09%.

ويلاحظ على العموم نقص استخدام الألوان من طرف الصفحات في ابراز المنشورات المتعلقة بالفساد.

جدول رقم 32: يبين نوع الخلفية النصية المستخدمة في المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الخلفية الموظفة
15.79	18	02.63	01	34.21	13	10.53	04	استخدام خلفية ملونة
84.21	96	97.37	37	65.79	25	89.47	34	عدم استخدام الخلفية
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

تتيح منصة الفايسبوك خاصية افراغ المنشور المكتوب على خلفية تكون عادة ملونة وتتضمن رسوما تعبيرية تجعل المستخدم أمام عدة خيارات لجعلها تتناسب مع مضمون منشوره، وكشف تحليل الجانب الشكلي للمنشورات المتعلقة بالفساد محل الدراسة انخفاض استخدام الصفحات للخلفيات في المنشورات المتعلقة بالفساد حيث تشير أرقام الجدول الى أن 84.21% من المنشورات لم تتضمن خلفيات ملونة واكتفت باستخدام السطح الأبيض لمنصة الفايسبوك، في مقابل 15.79% من المنشورات التي جاءت مفرغة على خلفيات ملونة.

وتعمل الخلفيات الملونة كعنصر جذب تستغل في لفت انتباه المتلقي للمنشور، ويرجع ضعف استغلالها من طرف الصفحات الى كون معظم المنشورات جاءت مرفقة بصور أو عبارة عن صور في حد ذاتها أو جاءت في شكل فيديو ومنه فهي لا تحتاج الى خلفية افراغ. وبالنسبة للمنشورات التي جاءت في شكل نصوص مكتوبة فإن أغلبها كان مفرغا فوق خلفية ملونة حيث استخدمتها صفحة **Mafia Politique Algérienne** أربع مرات (04) من أصل خمس (05)، و صفحة **الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** استخدمتها ثلاث عشرة (13) مرة من أصل خمس عشرة (15) مرة، في حين استخدمت من طرف صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** مرة واحدة من أصل أربع مرات.

5- فئة الثراء السياقي:

جدول رقم 33: يبين الثراء السياقي للمنشور

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الهاشتاق
25.44	29	50	19	21.05	08	05.26	02	استخدام علامات التصنيف
74.56	85	50	19	78.95	30	94.74	36	عدم استخدام علامات التصنيف
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

يشير الثراء السياقي الى مدى العمل على توسيع دائرة التداول الخاصة بمواضيع الفساد من خلال ربطها بسياقات أكبر وتوسيع مجال التعرض لها ومن ثم جذب مستخدمين أكثر للمشاركة في مناقشتها والتداول بشأنها، وتشير نتائج التحليل الى أنه وبالرغم من تسجيل استخدام أكثر من هاشتاق واحد على مستوى المنشور الواحد، الا أن معدل استخدام علامات التصنيف من طرف صفحات الفايسبوك محل الدراسة منخفض على العموم، حيث لم تشكل المنشورات التي تضمنت علامات تصنيف سوى نسبة 25.44%، في مقابل 74.56% من المنشورات التي لم تتضمن أي علامة تصنيف وهو ما من شأنه التأثير على توسيع دائرة المشاركة في مناقشة قضايا الفساد المطروحة عبر هذه الصفحات، ويلاحظ أن صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد تعد أكثر صفحة استخدمت الهاشتاق بحيث بلغت المنشورات التي تضمنته نسبة 50%، في مقابل 50% من المنشورات التي لم تتضمن الهاشتاق، اذ سجلنا استخدام ثماني وثلاثين (38) هاشتاق في المجموع.

وتأتي صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام وذلك بنسبة 21.05% من المنشورات التي احتوت على علامات تصنيف المحتوى، في مقابل 78.95% من المنشورات التي لم تتضمنها، وبلغ عدد الهاشتاقات المستخدمة على مستوى هذه الصفحة خمسة عشر (15) هاشتاق.

أما صفحة **Mafia Politique Algérienne** فاحتلت المرتبة الأخيرة وتعد أقل صفحة استخداما للهاشتاق إذ لم تشكل منشوراتها التي تضمنت علامات تصنيف سوى نسبة 05.26% بمعدل سبعة (07) هاشتاق، في مقابل 94.74% من المنشورات الخالية من الهاشتاق.

يتم ربط استخدام علامات التصنيف، أو ما يعرف بالهاشتاق، بالثراء السياقي كونها آلية تسمح بترتيب المحتوى داخل الشبكة من خلال تحديد موضوعه والاشارة الى السياق الذي جاء فيه، وكذا تحديد جمهوره عبر استخدام كلمات أو عبارات مسبوقة بالرمز (#) تعبر عما يريد المنشور قوله أو ما يريد التحدث بشأنه، وتكون قابلة للنقر إذ تعد أحد رموز العبور والانتقال داخل الشبكة.

يسهم الهاشتاق بتوسيع سياق المنشور وتوسيع دائرة الجمهور المتعرض له بحيث يعد أداة تنسيق هامة تسمح بربط متابعي الصفحة بالمجتمع المتشكل حول الهاشتاق ومنه تتحول الصفحة الى جسر عبور نحو مجتمع أكبر، وإن كان هذا المجتمع يعد سريع الزوال كونه تشكل بشكل آني حول موضوع محدد برز خلال فترة محددة ينتهي بتوقف الحديث عنه والخوض فيه (Mercier, 2018, p. 89)، تعمل هذه الخاصية أيضا على تسهيل البحث عن المعلومات بحيث يسمح للمستخدمين بمتابعة المحتويات المصنفة ضمن مواضيع اهتماماتهم والمساهمة في التفاعل معها ومن ثم تقليل عامل الصدفة في التعرض للمحتوى المرغوب.

وقد تنوعت علامات التصنيف المستخدمة على مستوى المنشورات محل الدراسة ويمكن تصنيفها حسب الشكل الآتي:

هاشتاق سياقي: يتضمن تأطيرا لموضوع المنشور ضمن حدث عام مما يسهل فهمه أكثر، ومن أمثلة الهاشتاقات المستخدمة: #بيان_أول_نوفمبر، #الحراك_الشعبي، #لا_للخامسة، #الجزائر، #ALGERIA، #الجمعة_25، #حرية_liberté، #الربيع_الأسود، #الثلاثاء_الخامسة_والأربعون، #مظاهرات_جمعة_5_جويلية، #الحراك_متواصل، #حراك_جمعة_12_جويلية، #الثورة_مستمرة.

هاشتاق تعيني: يربط محتوى المنشور بجهة أو شخصية أو منطقة محددة ومن أمثلة ذلك: #المنظمة_الوطنية_للمجاهدين، #ديدين_بريك، #جيب_يلحيمر، #كمال_إيرشن، #منقول، #محمد_علوان، #رضوان_بوجمعة، #الدكتور_سامعي، #معسكر، #الوادي.

هاشتاق تصنيفي: يتضمن تصنيف وإدراج محتوى المنشور ضمن صنف موضوعي محدد مثل: #القانون، #عدالة، #شعارات.

هاشتاق الرأي: بحيث يعبر ويبرز وجهة نظر يتضمنها المنشور أو يكون جزءا من وجهة النظر المعبر عنها في المنشور مثل: #خزعبلة_الحماية، #فلترقد_بسلام، #china_is_terrorist.

هاشتاق الموقف: ويعبر عن موقف اتجاه حدث معين مثل: #لا_تراجع_ولا_استسلام، #قوتنا_وحدتنا، #الثورة_مستمرة، #قوتنا_في_وحدتنا، #نعم_للوحدة_لا_للتفرقة، #الحراك_مستمر_بسلمية، #ثورتنا_بسلمية_مستمرة.

هاشتاق مطلبى: يتضمن مطالبات معينة مثل: #مدنية_ماشي_عسكرية، #يسقط_مشروع_صناعة_الرئيس، #دولة_مدنية_ماشي_عسكرية، #لا_لحكم_العسكر، #يتنحوا_قاع، #الشعب_يطالب_بالإعدام.

هاشتاق تقييمي: يعكس حكما تقييميا مثل:

#الإعلام_الموجه، #صحافة_الرونجاس، #سلمية_مسيراتنا_هي_سلاحنا، #ما_تلحشش_باسمي.

هاشتاق سلوكي: يتضمن توجيهها للمستخدم من أجل القيام بسلوك محدد مثل:

#ماكس_بارطاج، #شاهدوا.

هاشتاق الأبراز: والغاية منه إبراز كلمات أو جزء محدد من المنشور على سبيل لفت الانتباه مثل: #سؤال، #جواب، #التعليق.

جدول رقم 34: يبين موقع علامات التصنيف ضمن المنشور*

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات زاوية المعالجة
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
17.14	06	09.52	02	30	03	25	01	مقدمة المنشور
22.86	08	14.29	03	30	03	50	02	وسط المنشور
60	21	76.19	16	40	04	25	01	خاتمة المنشور
100	35	100	21	100	10	100	04	المجموع

*قد يتضمن المنشور الواحد أكثر من هاشتاق وأكثر من وضع إدراج

تنوعت استخدامات علامات تصنيف المحتوى من حيث موقع إدراجها، إلا أن الشكل الغالب هو إدراج الهاشتاقات في آخر المنشور وذلك بنسبة 60%، يليه إدراجها وسط المنشور بنسبة 22.86%، وأخيرا إدراجها في بداية المنشور بنسبة 17.14%.

وقد اختلفت الصفحات في استغلال المواقع على مستوى منشورات الفساد من أجل توظيف علامات التصنيف، فصفحة **Mafia Politique Algérien** وظفت الهاشتاق بشكل أكبر عبر إدراجها وسط المنشور وذلك بنسبة 50%، في مقابل 25% لإدراجها في مقدمة وخاتمة المنشور.

أما صفحة **الأحرار ضد الشيتة والفساد** فغلب عليها إدراج الهاشتاق في خاتمة المنشور بنسبة 40%، يليه ادراجها في مقدمة وخاتمة المنشور بنسبة 30% لكل منهما.

في حين يغلب على استخدام صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** وضع الهاشتاقات في خاتمة المنشور وذلك بنسبة 76.19%، يليه إدراجها وسط المنشور بنسبة 14.29%، وأخيرا إدراجها في المقدمة بنسبة 9.52%.

ويختلف موقع ادراج الهاشتاق بحسب الحاجة الى توظيفه ضمن المنشور فوضعه في خاتمة المنشور عادة ما يكون على سبيل التعيين أو على سبيل الربط بسياق أكبر وهنا يكون الغرض من استخدام الهاشتاق هو توسيع دائرة عرض المنشور أكثر من استخدامه كجزء محوري من الرسالة، بينما وضعه في الوسط يسهم في ابراز أجزاء محددة من المنشور أو التركيز على أحد جوانب الرسالة الاتصالية، كجعله جزءا من رأي أو موقف تقييمي، بينما تعمل المقدمة على تعزيز التصنيف أكثر، فوضع الهاشتاق

في هذا الموقع يعطي لمحة عن مجال انتماء محتوى المنشور، ويكون الهاشتاق في هذه الحالة جزءا مهما من المنشور ويشكل رسالة في حد ذاته، ووضعه في المقدمة يكون عادة بغرض اعطاءه وظيفة لفت الانتباه والتركيز على أهمية محتوى المنشور.

6- فئة الثراء التفاعلي:

جدول رقم 35: يبين الثراء التفاعلي للمنشور

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	نوع التفاعل
10.75	8152	13.39	2296	15.63	3258	06.87	2598	التعليقات
42.21	32001	30.50	5230	32.57	6789	52.83	19982	إعادة مشاركة المحتوى
47.04	35660	56.11	9619	51.80	10797	40.30	15244	التقييم الأهوائي
100	75813	100	17145	100	20844	100	37824	المجموع

تعكس التفاعلية سلوك المستخدم اتجاه المحتوى وكيف يتصرف حياله، وتتيح منصة الفايسبوك عدة خيارات تفاعلية تسمح بتحقيق التبادل وإبراز التأثيرات المحتملة للمعلومات المنشورة، بما يعزز فاعلية التداول بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعكس أرقام الجدول أعلاه أشكال تفاعل المستخدمين مع المحتوى المرتبط بالفساد محل الدراسة، والملاحظ أن الشكل الغالب هو التقييم الأهوائي للمحتوى والذي شكل نسبة 47.04%، تليه إعادة مشاركة المحتوى ونشره بنسبة 42.21%، لتأتي التعليقات في الأخير بنسبة 10.75%.

وهو نفس التوزيع تقريبا على مستوى كل صفحة على حدى، فبالنسبة لصفحة **Mafia Politique Algérienne** كانت نسبة إعادة مشاركة المحتوى أكبر حيث قدرت بـ 52.83%، يليها التقييم الأهوائي بنسبة 40.30%، وأخيرا التعليقات بنسبة 06.87%، اذ يعكس ذلك أن منشورات هذه الصفحة أكثر مشاركة مقارنة بالصفحات الأخرى.

أما صفحة **الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فكان المتعرضون لمحتواها أكثر تفاعلا من خلال التقييم الأهوائي حيث شكل ذلك نسبة 51.80%، تأتي بعده إعادة مشاركة المحتوى بنسبة 32.57%، أما التعليقات فكانت بنسبة 15.63%.

كذلك بالنسبة لصفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد حيث يميل المتعرضون لمحتواها المتعلق بالفساد الى التفاعل معه عن طريق التقييم الأهوائي بنسبة 56.11%، وإعادة مشاركته بنسبة 30.50%، والتعليقات بنسبة 13.39%.

وتعطي هذه الأرقام انعكاسا كليا للتفاعلية بغض النظر عن طبيعة محتوى ونوع هذه التفاعلية، وهي تعطي وزنا كليا للمحتوى وتسمح بتقييمه من حيث الشعبية، وان كانت في صورتها المجردة لا تكشف عن تأثيره الفعلي، وتعد خيارات التصميم المتعلقة بتفاعل المشاركين أمرا أساسيا لأن ميزة الخطاب التداولية الأساسية هي فرصة للمشاركين من أجل تبادل الآراء بالإضافة إلى دمج وجهات نظر الآخرين والاستجابة لها، فالتقييم الأهوائي كاستجابة سلوكية تعكس القيمة الممنوحة للمحتوى من طرف المستخدم، وتتنوع خيارات التقييم ما بين الإيجابية (أعجبنى، أحببت) والسلبية (أغضبني، أجزني، أضحكني، أشعر بالدهشة) وجميعها تعكس شعور وتقييم المستخدم للمحتوى، أما إعادة المشاركة فهي تساهم في توسيع دائرة التعرض للمحتوى وترفع من حضوره وزيادة فرص رؤيته على الشبكة، في حين تشكل التعليقات فرصا مفتوحة للمستخدمين للتعبير عن ذواتهم ومواقفهم والانخراط في النقاش العام. والملاحظ من خلال التحليل ورغم فرص التفاعل الأكبر التي تمنحها التعليقات الا انها تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الاستخدام، فأغلب المستخدمين يفضلون التفاعل عن طريق النقر على أحد أزرار التقييم الأهوائي الذي يعد تفاعلا صامتا بدلا من ابداء آرائهم ومواقفهم اتجاه المحتوى من خلال التعليقات التي من شأنها إعطاء معلومات أكثر عن التأثيرات المحتملة للمحتوى، كما تعكس النتائج أيضا الدور الذي يلعبه المستخدم في نشر المحتوى وجعله متداولاً على الشبكة.

جدول رقم 36: يبين نوع التقييم الأهوائي للمنشور

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات نوع التفاعل
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
80.23	28609	83.28	8011	76.06	8212	81.25	12386	أعجبي
02.48	886	02.49	239	01.84	198	02.94	449	أحببت
04	1426	01.58	152	03.09	334	06.17	940	أغضبني
0.97	348	0.34	33	0.96	104	01.38	211	أشعر بالدهشة
01.20	427	0.76	73	02.20	238	0.76	116	أحزني
11.12	3964	11.55	1111	15.85	1711	07.50	1142	أضحكني
100	35660	100	9619	100	10797	100	15244	المجموع

تتيح منصة الفايسبوك للمستخدم عدة خيارات لتقييم المحتوى، ويتضح من خلال الجدول أن أكثر تقييم أهوائي تم التعبير عنه من طرف المتعرضين للمحتوى المرتبط بالفساد محل الدراسة هو "أعجبي" والذي شكل نسبة 80.23% وهو تقييم يعكس موافقة وتأييد المستخدم لما جاء في المنشور، يليه التقييم "أضحكني" بنسبة 11.12% وهو يشير الى أن مضمون المنشور يثير الضحك كونه إما يتضمن معلومات ساخرة أو تحليلا غير منطقي ويستدعي الضحك، ثم التقييم "أغضبني" بنسبة 04% ويعكس عدم رضا المستخدم وعدم موافقته على ما جاء في المضمون أو أن المعلومات التي تضمنها المنشور تثير الغضب، بعده التقييم "أحببت" بنسبة 02.48% وهو تأييد قوي لمضمون المنشور، والتقييم "أحزني" بنسبة 01.20% والحزن أكبر شدة من الغضب كونه يمثل حالة شعورية قوية للمستخدم اتجاه محتوى المنشور، وأخيرا التقييم "أشعر بالدهشة" بنسبة 0.97% وهو تعبير عن حيرة ودهشة المستخدم من المحتوى المعروض.

وقد عرفت جميع الصفحات محل الدراسة تأييد المستخدمين للمحتوى المنشور عبرها حيث طغى التقييم "أعجبي" على جميع التقييمات التي حظيت بها منشورات الصفحات مجتمعة، فصفحة **Mafia Politique Algérienne** سجلت حضور التقييم "أعجبي" بنسبة 81.25%، يليه التقييم "أضحكني" بنسبة 07.50%، ثم يأتي التقييم "أغضبني" بنسبة 06.17%، ثم "أحببت" بنسبة 02.94%، ثم "أشعر بالدهشة" بنسبة 01.38%، وأخيرا التقييم "أحزني" بنسبة 0.76%.

أما صفحة الأحرار ضد الشيعة والفساد في الجزائر فكان توزيع التقييمات على منشورات الفساد الخاصة بها على الشكل التالي: "أعجبي" بنسبة 76.06%، "أضحكني" بنسبة 15.85%، "أغضبني" بنسبة 03.09%، "أحزني" بنسبة 02.20%، "أحببت" بنسبة 01.84%، "أشعر بالدهشة" بنسبة 0.96%.

وبخصوص صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد عرفت التوزيع الآتي: "أعجبي" بنسبة 83.28%، "أضحكني" بنسبة 11.55%، "أحببت" بنسبة 02.49%، "أغضبني" بنسبة 01.58%، "أحزني" بنسبة 0.76%، "أشعر بالدهشة" بنسبة 0.34%.

والتقييم الأهوائي عبارة عن تفاعل دلالي يدمج نوعين من الرسائل أحدهما أيقونية تجسد تقييما عاطفيا محددا، والأخرى ألسنية تشير الى معنى الرمز الذي تجسده الأيقونة، فالنقر على زر "أعجبي" مثلا يصاحبه، الى جانب تلون رمز الاعجاب المعبر عنه بإصبع اليد المتجه نحو الأعلى، بروز كلمة "أعجبي"، والتقييم الأهوائي لا يقدم مجرد دلالة شعورية وانما يمنح حكما تقييما للمحتوى ويخلق تأثيرات معرفية مهمة حول شعبية ونجاح هذا المحتوى (Candel & Gomez-Mejia, 2017)، فعلمية الضغط على أحد أزرار التقييم الأهوائي هي تصويت وتعبير عن إما التأييد أو عدم التأييد، ويعد التصويت حجر الأساس في الممارسات الديمقراطية ويعزز عمليات التداول كونه يمنح الفرصة للمستخدم لإعلان موقفه والاتجاه الذي يدعمه، كما يمنحه فكرة عن وجهات النظر التي تحظى بشعبية كبيرة بين الجمهور (Soo-Kwang, 2014, pp. 61-62).

7- فئة المصدر:

جدول رقم 37: يبين المصدر المعتمد في المنشور

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشينة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	نوع المصدر
36.23	50	44.64	25	40.47	17	20	08	صاحب الصفحة
17.40	24	10.72	06	21.43	09	22.50	09	مصدر خارجي
46.37	64	44.64	25	38.10	16	57.50	23	مصدر غير محدد
100	138	100	56	100	42	100	40	المجموع

تشير أرقام الجدول الى أن أغلب المنشورات المتعلقة بالفساد والتي احتوتها الصفحات محل الدراسة غير محددة المصدر وذلك بنسبة 46.37%، بحيث لا يتم ذكر مصدر المعلومات المنشورة مع عدم وجود أي إشارة لكون مصدرها هو مسيري الصفحات، أو يتم أحيانا الإشارة الى المصدر بكلمة منقول دون تحديد دقيق لمصدرها الأول، مما يجعل من الصعب معرفة ان كانت من تأليف الصفحات أو انها تعود الى طرف آخر، وعادة ما يتضمن هذا النوع من المنشورات تصريحات ومعلومات إخبارية بعيدا عن الرأي والتعليق، بينما مثلت المنشورات التي يكون مصدرها الصفحات نسبة 36.23% وهي المنشورات التي تتضمن رأي واتجاه الصفحة وموقفها الخاص من بعض القضايا أو القراءات والتأويلات التي يقدمها مسيري الصفحات للأحداث المتعلقة بالفساد، باعتبار هذه المساحات تستخدم كمنابر للتعبير عن آراء أصحابها واتجاهاتهم، بينما شكلت المنشورات التي تضمنت إشارات واضحة لمصدرها نسبة 17.40% سواء كان هذا المصدر أحد الشخصيات البارزة التي يتم كتابة اسمها أو الإحالة الى حسابها الخاص أو تزويد المنشور بروابط تنقل المستخدم الى مصدر المعلومة الذي يكون صفحة أو موقع الكتروني على الشبكة.

ويلاحظ من خلال الجدول أن صفحة Mafia Politique Algérienne تعتمد أكثر على المنشورات غير محددة المصدر حيث شكلت نسبة 57.50%، أما المصادر الخارجية فاعتمدها بنسبة 22.50%، بينما مثلت المنشورات الأصلية التي كانت من تأليف الصفحة نسبة 20%.

وبالنسبة لصفحة الأحرار ضد الشيعة والفساد في الجزائر فإن أغلب منشوراتها كانت أصيلة تعود للصفحة بنسبة 40.47%، تليها المنشورات غير محددة المصدر بنسبة 38.10%، والمنشورات محددة المصدر والتي يكون مصدرها خارجي كانت حاضرة بنسبة 21.43%.

أما صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فكانت نسبة المنشورات التي تعود للصفحة مساوية لنسبة المنشورات غير محددة المصدر والتي قدرت بـ 44.64%، بينما شكلت المنشورات ذات المصدر الخارجي نسبة 10.72%.

ادراج مصادر المعلومات المتضمنة في المنشور من شأنه أن يعطي وزنا ومصداقية أكبر للمنشور، كما يسمح بالتحقق من صدق المعلومة وموثوقيتها، ويؤدي من جهة أخرى الى زيادة مصداقية وشفافية الصفحة، واخلاء مسؤوليتها في حالة ما اذا كانت المعلومة كاذبة أو خاطئة، والطبيعة الحساسة لمواضيع الفساد تستدعي ذكر مصادر المعلومات المرتبطة بها تجنباً للوقوع في الخطأ ونشر الأكاذيب والاشاعات، إلا أن التحليل يوضح عدم اهتمام الصفحات المهتمة بالفساد في الجزائر كثيراً بإدراج مصادرها أو الإشارة إليها مما يضع مصداقيتها على المحك، وقد يرجع ذلك أيضاً الى مبدأ السرية الذي يطلبه المصدر نظراً لحساسية المعلومات.

8- فئة الأسلوب:

جدول رقم 38: يبين أسلوب المنشور

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشينة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	أسلوب المنشور
15.79	18	05.27	02	15.79	06	26.31	10	أسلوب جدّي
14.03	16	07.90	03	18.43	07	15.79	06	سخرية
20.17	23	23.68	09	23.68	09	13.16	05	تهكم
19.30	22	23.68	09	07.89	03	26.31	10	حماسي
30.71	35	39.47	15	34.21	13	18.43	07	تهجمي (تهجمات شخصية)
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

يعكس أسلوب المنشور الطريقة المعتمدة من طرف الصفحات في عرض القضايا المتعلقة بالفساد في الجزائر، وتبين نتائج التحليل أن الصفحات نوعت في طريقة عرضها وتناولها لهذا الموضوع، وقد أشارت الأرقام الى أن الأسلوب الغالب على معالجة قضايا الفساد هو الأسلوب التهجمي وذلك بنسبة 30.71% وهو أسلوب يعتمد على مهاجمة الأشخاص الفاسدين والتركيز عليهم بدلا من التركيز على الأفعال الفاسدة، يليه أسلوب التهكم بنسبة 20.17% وهو أسلوب هزلي يرمي إلى الاستهزاء بواقع ما أو شخص معين، كما اعتمد الأسلوب الحماسي في طرح قضايا الفساد بنسبة 19.30% والذي يرمي أساسا الى تحقيق الاثارة العاطفية لدى المتلقي وشحنه وحشده لتبني موقف معين أو دفعه للقيام بسلوك محدد، يليه الأسلوب الجدّي الذي يبتعد عن توظيف الاثارة والهزل ويسعى لأن يكون أكثر رسمية بنسبة 15.79%، وأخيرا استخدم أسلوب السخرية بنسبة 14.03% والذي يتضمن عرضا للواقع بطريقة ساخرة ومضحكة ترمي الى استصغار واحتقار هذا الواقع واستنكاره.

وبالنسبة لتوزيع النسب على مستوى كل صفحة نلاحظ أن صفحة **Mafia Politique Algérienne** اعتمدت الأسلوب الجدّي والأسلوب الحماسي بنفس القدر حيث شكل كل منهما نسبة حضور قدرت بـ

26.31%، واعتمدت الأسلوب التهجمي بنسبة 18.43%، وأسلوب السخرية بنسبة 15.79%، وأخيرا أسلوب التهكم بنسبة 13.16%.

أما صفحة الأحرار ضد الشيعة والفساد في الجزائر فاعتمدت الأسلوب التهجمي بنسبة 34.21%، وأسلوب التهكم بنسبة 23.68%، أسلوب السخرية بنسبة 18.43%، الأسلوب الجدّي بنسبة 15.79%، والأسلوب الحماسي بنسبة 07.89%.

واعتمدت صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد الأسلوب التهجمي بنسبة 39.47%، وأسلوب التهكم والأسلوب الحماسي بنسبة 23.68% لكل منهما، وأسلوب السخرية بنسبة 07.90%، وأخيرا اعتمد الأسلوب الجدّي بنسبة 05.27%، وهي بذلك أقل صفحة جدية مقارنة بالصفحات الأخرى.

وتعكس الأرقام على العموم غياب الطابع الجدّي عن الصفحات في معالجة قضايا الفساد وطغيان الطابع التهجمي والعاطفي المشحون في طرح قضايا الفساد وهو ما من شأنه أن يؤثر على طريقة معالجة هذه المواضيع الحساسة ويجعلها بعيدة عن المنطق والعقلانية.

2.3.4 تحليل مضمون منشورات صفحات الفايبيوك المتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر:

1- فئات الاحداث الاجتماعية:

جدول رقم 39: يبين اشكال الفساد التي تم تناولها من خلال المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيعة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات اشكال الفساد
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
28.37	40	48.72	19	16.66	09	25	12	سوء استغلال السلطة والنفوذ
04.96	07	07.70	03	03.71	02	04.17	02	الدعاية المغرضة
14.19	20	12.83	05	14.81	08	14.60	07	التواطؤ
04.25	06	02.56	01	05.55	03	04.17	02	التحريض واثارة الفتنة
04.25	06	02.56	01	01.85	01	08.33	04	الاستيلاء على الدولة
04.96	07	02.56	01	03.71	02	08.33	04	التزوير
10.64	15	10.26	04	18.52	10	02.08	01	التضليل
03.55	05	00	00	03.71	02	06.25	03	الانتهازية
01.42	02	00	00	01.85	01	02.08	01	تعارض المصالح
04.25	06	00	00	07.41	04	04.17	02	التعدي على الدستور
03.55	05	00	00	07.41	04	02.08	01	البطجة
01.42	02	02.56	01	01.85	01	00	00	سوء التسيير
04.25	06	05.13	02	00	00	08.33	04	الخيانة
0.71	01	00	00	00	00	02.08	01	اختلاس
0.71	01	00	00	00	00	02.08	01	تحالفات غير مشروعة
0.71	01	00	00	00	00	02.08	01	الابتزاز

01.42	02	00	00	00	00	04.17	02	الحصول على امتيازات غير مشروعة
03.55	05	00	00	09.26	05	00	00	الانبطاح
0.71	01	00	00	01.85	01	00	00	الواسطة
0.71	01	00	00	01.85	01	00	00	مكافحة الفساد
0.71	01	02.56	01	00	00	00	00	نهب المال العام
0.71	01	02.56	01	00	00	00	00	التآمر
100	141	100	39	100	54	100	48	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب قضايا الفساد المتناولة من طرف صفحات الفايبيوك محل الدراسة تتعلق بسوء استغلال السلطة والنفوذ حيث شكلت نسبة 28.37% من مجموع القضايا المطروحة ويتعلق الأمر بجميع اشكال الممارسات التي تتطوي على استغلال النفوذ أو المنصب الوظيفي بغرض الحصول على منافع أو مزية غير مستحقة بشكل يخرق القوانين والتنظيمات، تليها القضايا المتعلقة بالتواطؤ بنسبة 14.19% وهي القضايا التي تتناول أساسا التواطؤ مع الأشخاص الفاسدين أو التواطؤ في اعمال الفساد، ثم قضايا التضليل بنسبة 10.64% والتي ارتبطت بشكل كبير بنشر الاخبار الكاذبة والمضللة سواء من طرف الاعلام أو من جهات أخرى بغية خدمة مصالح جهات معينة، تليها قضايا التزوير خاصة ما تعلق بتزوير الحقائق وكذا تزوير الاستمارات المتعلقة بالمرشحين للانتخابات في صورة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، والدعاية المغرضة لصالح النظام وكذا المؤسسة العسكرية بنسبة 4.96% لكل منهما، تليها قضايا التحريض واثارة الفتنة وهنا اشتملت على قضايا التحريض على العنف ضد المتظاهرين وكذا اثاره الصراع العرقي ما بين العرب والامازيغ واستغلال قضية الراهية الامازيغية، الاستيلاء على الدولة (ويتعلق الامر بالسيطرة على مقاليد الحكم والانفراد بها ومحاولة السيطرة على جميع مؤسسات الدولة)، الخيانة (المرتبطة أساسا بالتحالف مع قوى اجنبية وإعلان الولاء لها على حساب الوطن، وكذا خيانة المطالب الشعبية الرامية الى محاربة الفساد والقضاء عليه))، التعدي على الدستور (الاخلال ببعض احكام الدستور كمنع التنقل ومنع حمل رايات أخرى غير الراهية الوطنية) بنسبة 4.25% لكل منها، ثم القضايا المرتبطة بالانتهازية (وتتمثل في اقتناص الفرص وتغيير جهة الولاء باستمرار خدمة للمصالح الخاصة)، والبطجة (المتعلقة بأعمال العنف والتحريض عليها وقمع

المتظاهرين)، والانبطاح (التبعية المذلة لجهات أخرى خاصة المؤسسة العسكرية والعمل على تمرير خططها) بنسبة 03.55% لكل منها، متبوعة بقضايا تعارض المصالح، والحصول على امتيازات غير مشروعة (خاصة في مجال الصفقات العمومية)، وسوء التسيير بنسبة 01.42% لكل منها، وأخيرا شكلت القضايا المتعلقة بالتحالفات غير المشروعة (خاصة تلك المبرمة مع جهات خارجية)، والاختلاس، والابتزاز، الواسطة، ونهب المال العام، والتآمر، ومكافحة الفساد نسبة 0.71% لكل منها.

وقد اختلفت الصفحات في تناولها لهذه القضايا وحجم هذا التناول فبالنسبة لصفحة **Mafia Politique Algérienne** تناولت في أغلب منشوراتها قضايا الفساد المتعلقة بسوء استغلال السلطة والنفوذ حيث شكلت نسبة 25% من مجموع القضايا التي تناولتها الصفحة، وترتبط أساسا باستغلال المسؤولين لسلطاتهم من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة أو استخدام نفوذهم ضد معارضيتهم وتمثلت مجمل القضايا في معاقبة عبد المؤمن الخليفة الذي تم ارجاعها لمعارضته لبوتليقة، مواقف الوزير الأول السابق أو يحيى من الحراك وكيفية التعامل معه، المخالفات المرتكبة من طرف النظام وممثليه، القضايا المرتبطة بالقرارات والإجراءات المتخذة من طرف قائد الأركان القايد صالح وتدخله في الشؤون السياسية، واصداره أوامر تتعلق بمنع المتظاهرين من التنقل الى العاصمة ومنع حمل أي راية الى جانب الراية الوطنية، قمع المظاهرات من طرف قوات الأمن، إضافة الى قضية اقالة الجنرال خالد تاجي بأمر من قائد الأركان القايد صالح، وفرض هذا الأخير لسلطته في اعتقال السعيد بوتليقة نظرا للعداوة القائمة بينهما وليس بدعوى ضلوعه في ممارسة الفساد، وكذا محاولات تمرير قانون المحروقات الذي يعد خطرا على اقتصاد البلاد حسب وجهة نظر الصفحة.

أما النوع الثاني من القضايا المطروحة على مستوى هذه الصفحة فهي القضايا المتعلقة بالتواطؤ حيث شكلت نسبة 14.60% وتتعلق أساسا بتواطؤ الاعلام مع النظام على حساب الحراك، وكذا تواطؤ قائد الأركان القايد صالح مع النظام الفاسد، إضافة الى تواطؤ أصحاب المصالح مع قيادة الجيش والنظام، تليها القضايا المرتبطة بالاستيلاء على الدولة بنسبة 08.33% ممثلة في استحواذ بوتليقة على الحكم واستيلائه على ممتلكات الدولة، إضافة الى الاتهامات الموجهة لرئيس الدولة بن صالح في الاستحواذ على الحكم كذلك بغير وجه حق وفي معارضة صريحة للإرادة الشعبية الراضة له، وبنفس النسبة غطت الصفحة قضايا الخيانة المرتبطة بالزيارات الرسمية التي قام بها المسؤولون الجزائريون الى روسيا ودعم هذه الأخيرة للنظام القائم وتقديم ذلك باعتباره تحالف مع جهات اجنبية ودعوة للتدخل الخارجي في الشأن

الداخلي، إضافة الى قضايا التزوير المتعلقة باستمارات ترشح بوتفليقة للعهد الخامسة. تليها قضايا الانتهازية بنسبة 06.25% والمرتبطة باستغلال الفرص وتغيير الولاءات السياسية خدمة للمصالح الشخصية كقضية سيدي السعيد، لتأتي بعدها قضايا التحريض واثارة الفتنة، والتعدي على احكام الدستور والدعاية المغرضة، والحصول على امتيازات غير مشروعة بنسبة 04.17% لكل منهم، متبوعة بقضايا تعارض المصالح، التحالفات غير المشروعة بين رجال الدولة ورجال الاعمال الفاسدين، الاختلاس، الابتزاز، البلطجة الممارسة من طرف المثلثين المندسين في المظاهرات المناهضة للفساد، التضليل الممارس من طرف الاعلام في تغطية الممارسات الفاسدة حيث شكلت هذه القضايا نسبة 02.08% لكل واحدة منهم.

بالنسبة لصفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد تنوعت القضايا التي تعرضت لها ما بين قضايا التضليل التي احتلت الصدارة بنسبة 18.52% ويتعلق الامر بالتضليل الممارس من طرف الاعلام في ابراز المساندة الشعبية لقرارات المؤسسة العسكرية ومساندة الانتخابات دون عرض الرأي الآخر، إضافة الى التضليل المتعلق بتقديم معلومات سياسية وعسكرية مغلوطة.

وتحتل قضايا سوء استغلال السلطة والنفوذ المرتبة الثانية بنسبة 16.66% وشملت قضية أبناء القايد صالح وعدم تعرضهم للمساءلة، اعتقال المصور الكاريكاتوري نيم، زيارة الرئيس تبون لابنه في السجن والمتهم في قضية فساد كمال شيخي المدعو "البوشي" والمتعلقة بقطاع العقارات، قمع المتظاهرين، تعدي رئيس الأركان على الدستور، وتدخله في عمل القضاء، وقمع سكان منطقة القبائل خلال احداث الربيع الأسود سنة 2001. تأتي بعدها مباشرة القضايا الخاصة بالتواطؤ بنسبة 14.81% والتي تتمحور حول التواطؤ مع النظام والمؤسسة العسكرية من طرف الاعلام وبعض صفحات الفايسبوك خاصة صفحة 1.2.3... viva l'Algérie، ثم قضايا الانبطاح بنسبة 09.26% وهي تتعلق بأنصار القايد صالح والمؤسسة العسكرية عموما، بعدها قضايا التعدي على الدستور (تمرير العهد الرابعة رغم مرض الرئيس وعدم قدرته على ممارسة مهامه، منع التنقل الى العاصمة) والبلطجة (اغتيال كمال ايرشن ضمن احداث الربيع الأسود الامازيغي، التشكيك في ملابسات وفاة قائد الأركان قايد صالح، اجرام النظام خلال العشرية الحمراء، وكذا التعدي على المتظاهرين) بنسبة 07.41% لكل منها، ثم قضايا التحريض واثارة الفتنة من خلال منع حمل الراية الامازيغية، وكذا المساهمة في فتنة غرداية ما بين الأمازيغ الايباضيين والعرب المالكيين سنة 2015 اذ شكلت هذه القضايا نسبة 05.55% من مجموع قضايا الفساد التي تم تناولها،

متبوعة بقضايا الانتهازية، التزوير (تزوير استمارات انتخابات العهدة الخامسة، تزوير الانتخابات لصالح تبون)، والدعاية المغرضة (لصالح الجيش وقراراته والانتخابات) بنسبة 03.71% لكل منها، ثم قضايا تعارض المصالح، الاستيلاء على الدولة (استئثار بوتفليقة بالحكم)، الوساطة، وسوء التسيير (غرق محطة ميترو الجزائر بفعل الامطار) بنسبة 01.85% لكل منها، وهي نفس النسبة التي شكلتها المنشورات المرتبطة بمكافحة الفساد.

بالنسبة لصفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد اهتمت بشكل كبير بالقضايا المتعلقة بسوء استغلال السلطة والنفوذ حيث شكلت نسبة 48.72% من مجموع القضايا المتناولة وهي أكبر نسبة مقارنة ببقية الصفحات ويتعلق الامر بقضايا طغيان الأحزاب السياسية والحكومة واستغلال نفوذها، استغلال قائد الأركان قايد صالح لنفوذه من أجل خدمة مصالحه الخاصة وكذا تسيير المرحلة التي تمر بها الجزائر، وحمايته للعصابة، وتحكمه في الاعلام وتسخيره لصالحه، منع التنقل للعاصمة، فرض نتائج الانتخابات في عهد بوتفليقة، اعتقال كريم طابو بحجة احباط معنويات الجيش، اعتقال حاملي الراية الامازيغية، اعتقال المتظاهرين، ضعف الاحكام الصادرة في حق السعيد بوتفليقة وخالد نزار. أما النوع الثاني من القضايا التي نالت اهتمام هذه الصفحة هي قضايا التواطؤ (تواطؤ القايد صالح مع النظام السابق وحمايته، التواطؤ مع فرنسا، تواطؤ المرشح عبد المجيد تبون مع النظام الفاسد) حيث شكلت نسبة 12.83%، متبوعة بقضايا التضليل (خاصة التضليل الإعلامي في تغطية اخبار الحراك، نشر اخبار مغلوبة عن المؤسسة العسكرية بغرض الدعاية لها، نقل جانب واحد من الحقائق في تغطية الاحداث) بنسبة 10.26%، ثم قضايا الدعاية المغرضة (لصالح النظام والقايد صالح) بنسبة 07.70%، ثم قضايا الخيانة (تخوين اللجنة الوطنية للحوار والوساطة واتهامها بالتبعية لفرنسا، تخوين القايد صالح) بنسبة 05.13%، وأخيرا قضايا التحريض واثارة الفتنة (اطلاق صراح كريم طابو والإبقاء على سمير بلعربي)، الاستيلاء على الدولة، التزوير، سوء التسيير، نهب المال العام، التآمر (قضية محمد مدين والسعيد بوتفليقة وعثمان طرطاق ولويزة حنون) بنسبة 02.56% لكل منها.

جدول رقم 40: يبين أصناف الفساد التي تم تناولها من خلال المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات صنف الفساد
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
46.10	65	41.02	16	46.30	25	50	24	فساد سياسي
07.80	11	02.57	01	09.26	05	10.42	05	فساد أخلاقي
17.73	25	20.51	08	18.52	10	14.58	07	فساد إعلامي
02.83	04	05.13	02	01.85	01	2.08	01	فساد قضائي
19.15	27	28.20	11	16.66	09	14.58	07	فساد عسكري
01.42	02	00	00	00	00	04.17	02	فساد اقتصادي
03.55	05	02.57	01	07.41	04	00	00	فساد اجتماعي
01.42	02	00	00	00	00	04.17	02	فساد إداري
100	141	100	39	100	54	100	48	المجموع

يوضح الجدول أصناف الفساد التي تم التطرق لها من خلال صفحات الفايسبوك محل الدراسة، وتشير أرقامه الى استحواذ الفساد السياسي على النسبة الأعلى في التغطية حيث شكلت القضايا التي تنطوي تحت هذا الصنف نسبة 46.10%، ويرجع ذلك الى كون معظم القضايا التي تم تناولها ارتبطت بفساد المسؤولين السياسيين إضافة الى خصوصية مرحلة الدراسة التي عرفت أكبر حملة ضد المسؤولين الفاسدين، ويصنف الفساد السياسي ضمن الفساد الكبير كونه يلعب دورا في توجيه القرارات السياسية وأداء الدولة ككل ويسعى الى تحقيق المصلحة الخاصة للمسؤولين على حساب المصلحة العامة. يليه الفساد العسكري بنسبة 19.15%، وهو الآخر يدخل ضمن الفساد الكبير كونه يرتبط بأحد أهم المؤسسات في الدولة وقد تم التركيز على هذا الصنف من الفساد نظرا للدور الكبير الذي لعبته المؤسسة العسكرية خلال فترة الدراسة ومحاولتها السيطرة على مجريات الأمور، والملاحظ أن جل القضايا من هذا الصنف تمحورت حول اعمال قائد الأركان القايد صالح والقرارات التي اتخذها والتي انطوت حسب هذه الصفحات على خروقات للدستور ومحاولات لبسط سيطرة المؤسسة العسكرية. ثم يأتي الفساد الإعلامي بنسبة 17.73% ويعد هذا النوع من أخطر أنواع الفساد الى جانب الفساد السياسي والعسكري نظرا للتأثير الكبير للإعلام على الرأي العام وقدرته على صناعة الحقائق وتدويرها، وقد اتجهت صفحات الفايسبوك محل

الدراسة الى نقد طريقة تعاطي الاعلام مع قضايا الفساد والخروقات الممارسة من طرفها، بحيث اتهمت وسائل الاعلام العمومية وكذا الخاصة بالتجرد من اخلاقيات المهنة التي تقتضي التحلي بالموضوعية والحياد، واختيارها ممارسة الدعاية لصالح الأطراف الفاسدة خاصة رموز النظام السابق وكذا المؤسسة العسكرية، الى جانب ممارستها التضليل الإعلامي من خلال ابراز وجهة نظر النظام فقط وطمس الرأي المخالف، والترويج المستمر للقرارات المتخذة من طرف القايد صالح، ومحاولة تشويه صورة الجهة المعارضة. أما بالنسبة للفساد الأخلاقي فشكل نسبة 07.80% وينطوي على مخالفة المتطلبات الأخلاقية للمجتمع كالخيانة والتواطؤ والانبطاح. وشكل الفساد الاجتماعي نسبة 03.55% ويخص التعدي على القواعد المتعارف عليها في المجتمع من ذلك العمل باتجاه يخالف المصلحة المجتمعية واثار المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع. اما الفساد القضائي فتم تناوله بنسبة 02.83% ويصنف هو الآخر ضمن الفساد الكبير ويتضمن الممارسات الفاسدة من طرف الجهاز القضائي أو المسؤولين ذوي النفوذ في الدولة من خلال التدخل في عمل القضاء عبر تعمد محاكمة وملاحقة الخصوم خاصة السياسيين، وكذا التلاعب في اصدار الاحكام، وأخيرا الفساد الاقتصادي الذي يصنف ضمن الفساد المتوسط ويتعلق بالممارسات الاقتصادية الفاسدة في مجال تحويل الأموال العامة ونهبها، سوء التسيير واستغلال الأملاك العامة، المحسوبية، الوساطة بنسبة 01.42%، إضافة الى الفساد الإداري الذي يصنف ضمن الفساد الصغير كونه يرتبط بفساد الموظفين الإداريين ويتعلق بالاختلاس وتلقي الرشوة ومنح الامتيازات غير المشروعة بنسبة 01.42%.

وبالنسبة لتوزيع أصناف الفساد على مستوى كل صفحة على حدى فنلاحظ أن صفحة **Mafia Politique Algérienne** قد اهتمت بالفساد السياسي بنسبة 50%، يليه الفساد الإعلامي والفساد العسكري بنسبة 14.58% لكل منهما، يليه الفساد الأخلاقي بنسبة 10.42%، ثم الفساد الاقتصادي والفساد الإداري بنسبة 04.17% لكل منهما، وأخيرا الفساد القضائي بنسبة 02.08%.

أما صفحة **الأحرار ضد الشبيثة والفساد في الجزائر** فقد شكل الفساد السياسي على مستواها نسبة 46.30%، متبوع بالفساد الإعلامي بنسبة 18.52%، يليه الفساد العسكري بنسبة 16.66%، ثم الفساد الأخلاقي بنسبة 09.26%، ثم الفساد الاجتماعي بنسبة 07.41%، وأخيرا الفساد القضائي بنسبة 01.85%.

في حين شكل الفساد السياسي بالنسبة للمواضيع المتناولة من طرف صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد نسبة 41.02%، متبوع بالفساد العسكري بنسبة 28.20% وهي اعلى نسبة مقارنة ببقية الصفحات، ثم يأتي الفساد الإعلامي بنسبة 20.51%، بعده الفساد القضائي بنسبة 05.13%، وأخيرا الفساد الاجتماعي والفساد الأخلاقي بنسبة 02.57% لكل منهما.

جدول رقم 41: يبين زاوية معالجة المواضيع التي تتناول الفساد

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	زاوية المعالجة
46.80	66	61.54	24	40.74	22	41.67	20	تنديد بالفساد
30.50	43	15.39	06	29.63	16	43.75	21	كشف الفساد
09.93	14	15.38	06	03.70	02	12.5	06	مكافحة الفساد
01.42	02	02.56	01	00	00	2.08	01	طرح حلول للفساد
02.83	04	00	00	07.41	04	00	00	كشف أهداف خفية
07.10	10	00	00	18.52	10	00	00	استصغار الآخر
01.42	02	05.13	02	00	00	00	00	دعوة للتظاهر ضد الفساد
100	141	100	39	100	54	100	48	المجموع

يشير الجدول أعلاه الى المداخل التي اعتمدها صفحات الفايستوك محل الدراسة في تناول القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد في الجزائر، حيث تتجه هذه الصفحات أكثر نحو تناول الظاهرة من زاوية التنديد بالفساد اذ شكل ذلك نسبة 46.80%، يليه التركيز على كشف الفساد بنسبة 30.50%، أما تناول الظاهرة من زاوية مكافحتها فمثل نسبة 09.93% من مداخل تناول الظاهرة، في حين أن تناول الفساد من منطلق استصغار الآخر، والمقصود هنا الطرف الفاسد فكان بنسبة 07.10%، لتشكل زاوية كشف الأهداف الخفية التي تصب في دائرة الفساد نسبة 02.83%، وأخيرا وبنسبة أقل اعتمدت زاوية المعالجة القائمة على طرح حلول للفساد والدعوة الى التظاهر ضده حيث مثلت 01.42%. والملاحظ من خلال ارقام الجدول هو الميل أكثر نحو التنديد بالفساد وهو يرجع أساسا الى صعوبة الحصول على المعلومات المرتبطة بالفساد كونه نشاط سري أولا، وثانيا في حالة المتابعة القضائية تكون المعلومات سرية ويمنع تسريبها حفاظا على سرية التحقيق لذا تكتفي الصفحات بمجرد التعليق على أخبار الفساد المنشورة عادة عن طريق الوسائل الرسمية والتي لا تتضمن الكثير من التفاصيل، ويكون هذا التعليق في شكل ابداء استنكار لهذه الأفعال والتنديد بها. أما بالنسبة لمحاولات كشف الفساد الممارسة من طرف هذه الصفحات فهي لا تتعدى كونها محاولة التنبيه الى احتمالية فساد بعض الأشخاص أو تفسير بعض التصرفات

والأفعال بكونها فاسدة مع غياب الدليل على ذلك نظرا لصعوبة الحصول عليه، كما أن الخوف من المتابعات القضائية يجعل هذه الصفحات تتجنب الحديث عن قضايا الفساد في غياب الدليل القطعي عليها فتكتفي بتناول ما يتم تناوله عبر وسائل الاعلام أو تتناول القضايا الشائعة والمعروفة لدى الجميع، وتدعم ذلك بالحديث عن الفاسدين ومحاولة استصغارهم كنوع من العقاب الاجتماعي والأخلاقي، وهي تميل الى هذا الطرح على حساب محاولة طرح حلول للقضاء على الفساد أو مكافحته، اذ يمكن القول انها تستغل شبكة الفايبروك في التنديد بالفساد والتعليق على قضايا الفساد دون طرح حلول عملية للقضاء عليه أو محاربته.

بالنسبة لتوزيع النسب على مستوى الصفحات فنلاحظ أن صفحة **Mafia Politique Algérienne** تميل أكثر الى محاولة كشف الفساد وأسبابه بنسبة 43.75%، يليها التنديد بالفساد بنسبة 41.67%، بينما تهتم بنسبة أقل بتناول الفساد من زاوية مكافحته اذ لم تشكل سوى 12.5%، وبدرجة أقل طرح حلول لمواجهة الفساد اذ لم تشكل هذه الزاوية سوى نسبة 02.08%.

في حين تميل صفحة **الأحرار ضد الشبيطة والفساد في الجزائر** الى تغطية الفساد من زاوية التنديد به حيث شكل ذلك نسبة 40.74%، في مقابل 29.63% بالنسبة للتركيز على زاوية كشف الفساد، في حين مثلت زاوية استصغار الآخر والتقليل من شأنه نسبة 18.52% وهي الصفحة الوحيدة التي اعتمدت هذه الزاوية في معالجة قضايا الفساد ويشير هذا الى الجانب التهجيمي المعتمد في الطرح من طرف هذه الصفحة في بعض منشوراتها. أما زاوية المعالجة القائمة على كشف الأهداف الخفية للفساد فمثلت نسبة 07.41%، وأخيرا تناول الفساد من زاوية مكافحته بنسبة 03.70%.

أما بالنسبة لصفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** فهي تميل أكثر الى طرح قضايا الفساد من زاوية التنديد به واستنكاره حيث شكلت نسبة الطرح وفقا لهذا المنظور 61.54%، تليها زاوية الطرح القائمة على كشف الفساد بنسبة 15.39%، وهي نفس نسبة اعتماد زاوية مكافحة الفساد (15.38%)، أما زاوية الدعوة للتظاهر ضد الفساد فاعتمدت بنسبة 05.13%، في مقابل 02.56% لزاوية طرح حلول للفساد وهي نسب ضئيلة تؤكد عدم اهتمام الصفحات بالبحث عن حلول للفساد.

2- فئات ممثليات الاحداث الاجتماعية:

جدول رقم 42: يبين مستوى تمثيل المواضيع المتعلقة بالفساد

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	مستوى التمثيل
93.62	132	89.74	35	94.44	51	95.83	46	تمثيل محسوس
06.38	09	10.26	04	05.56	03	04.17	02	تمثيل مجرد
100	141	100	39	100	54	100	48	المجموع

يوضح الجدول طريقة تمثيل وتقديم المواضيع المتعلقة بالفساد في الجزائر باعتبارها أحداثا اجتماعية حدثت ضمن سياق اجتماعي محدد، ويذهب نورمان فاركلوف (2009) الى أن تمثيل الاحداث الاجتماعية يمكن أن يكون على عدة مستويات تتراوح ما بين التجريد والمحسوسية، وتشير أرقام الجدول أعلاه الى أن صفحات الفايسبوك محل الدراسة تميل في تناولها لقضايا الفساد الى تجسيدها بشكل محسوس أكثر اذ قدرت نسبة ذلك بـ 93.62%، في مقابل 06.38% لتمثيلها بشكل مجرد. ويرجع ذلك الى كون المنشورات تناولت أحداثا معينة مرتبطة بالفساد جاءت بشكل محسوس تمت فيه الإشارة الى السيرورات الاجتماعية والفاعلين فيها، أو يمكن القول تم تسجيل حضور بشري للفاعلين وحضور اجتماعي لأحداث ارتبطت بزمان ومكان معينين، وعليه فقد كان التمثيل محسوسا. أما التمثيل المجرد فجاء بنسبة أقل ويتعلق بالمنشورات التي تناولت موضوع الفساد بشكل يتجه نحو التعميم غاب عنه الحضور البشري بحيث لم يتم الإشارة الى فاعلين اجتماعيين محددين وربطهم بفعل الفساد، إضافة الى طرح الممارسات الاجتماعية المتعلقة بالفساد دون ربطها بسياق زماني ومكاني محددين ومنه جعلها مجردة السياق.

والملاحظ أن الصفحات الثلاث اتخذت نفس المنهج في تناول مواضيع الفساد بحيث غلب على معالجتها التمثيل المحسوس في مقابل التمثيل المجرد.

جدول رقم 43: يبين أسلوب تمثيل المواضيع المتعلقة بالفساد

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	أسلوب التمثيل
65.25	92	69.23	27	75.93	41	50	24	أسلوب مادي
02.83	04	02.57	01	01.85	01	04.17	02	أسلوب عقلي
10.64	15	07.69	03	07.41	04	16.67	08	أسلوب كلامي
12.06	17	07.69	03	12.96	07	14.58	07	أسلوب علائقي
09.22	13	12.82	05	01.85	01	14.58	07	أسلوب وجودي
100	141	100	39	100	54	100	48	المجموع

يوضح الجدول الطريقة التي تم بها عرض وتصوير الحدث الاجتماعي المتعلق بظاهرة الفساد، والملاحظ أن الأسلوب الغالب في هذا الطرح هو الأسلوب المادي الذي يشكل نسبة 65.25%، يليه الأسلوب العلائقي بنسبة 12.06%، يليه الأسلوب الكلامي بنسبة 10.64%، يليه الأسلوب الوجودي بنسبة 09.22%، وأخيرا وبنسبة أقل تم اعتماد الأسلوب العقلي إذ لم يشكل سوى 02.83%.

وعلى مستوى كل صفحة على حدى نلاحظ أن صفحة **Mafia Politique Algérienne** تتجه الى اعتماد الأسلوب المادي بنسبة 50%، يليه أسلوب التمثيل الكلامي بنسبة 16.67%، يليه الأسلوب العلائقي والوجودي بنسبة 14.58% لكل منهما، وأخيرا الأسلوب العقلي بنسبة 04.17%.

أما صفحة **الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فاعتمدت أسلوب التمثيل المادي بنسبة 75.93%، والأسلوب العلائقي بنسبة 12.96%، والأسلوب الكلامي بنسبة 07.41%، والأسلوب العقلي والوجودي بنسبة 01.85% لكل منهما.

في حين اعتمدت صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** أسلوب التمثيل المادي بنسبة 69.23%، وأسلوب التمثيل الوجودي بنسبة 12.82%، والأسلوب الكلامي والعلائقي بنسبة 07.69% لكل منهما، وأخيرا أسلوب التمثيل العقلي بنسبة 02.57%.

ويتضمن الأسلوب المادي إشارة إلى فعل الفساد والفاعلين فيه إضافة إلى المتأثر به وقد جاءت أغلب منشورات الفساد على مستوى الصفحات محل الدراسة متضمنة الإشارة إلى أحداث متعلقة بالفساد مطروحة على المستوى المجتمعي وتنطوي على قرب زمني ومكاني بالنسبة للمتلقي، وعالجتها من خلال التنوع ما بين التركيز على ربطها بفاعلين أساسيين فيها وهم الأشخاص الممارسين للفساد، وما بين طرق ممارسة الفساد ووسائله ومبرراته، إلى جانب تناول بعض المنشورات للمتأثرين بالفساد وكذا آثاره في محاولة لإبراز السيورة المادية المتعدية. واعتمد هذا الأسلوب بشكل أكبر كونه يتيح إبراز الفساد وأسبابه ونتائجه وآثاره، كما يسمح بإنشاء العلاقة مؤثر-متأثر أي اظهار الطرف الممارس لفعل الفساد في مقابل الطرف المتأثر بهذا الفعل.

أما بالنسبة للأسلوب العلائقي فهو يخص المنشورات التي تضمنت إقامة علاقة ما بين مكونين للحدث الاجتماعي المرتبط بالفساد أو ما بين طرفين منفصلين بهدف إبراز التشابه أو القيم المرتبطة بالفاعل، من ذلك مثلا إلحاق صفات معينة بالفاعلين الاجتماعيين مستقاة من حدث اجتماعي آخر أو على سبيل الاستعارة تجسيدا للتشابه أو إبرازا لقيمة معينة.

أما المنشورات ذات الأسلوب الكلامي فهي تلك التي تتمحور حول الفاعلين الاجتماعيين من خلال نقل تصريحاتهم وأقوالهم المرتبطة بالفساد. في حين أن الأسلوب الوجودي يتضمن الإشارة إلى الموجودات بحيث يشير إلى الفساد أو الأحداث المرتبطة به من خلال الإشارة إلى مكونات الواقع المادي والاقرار بوجودها فعلا.

في حين أن أسلوب التمثيل العقلي يركز على اعتماد المنطق، من خلال بناء النتائج انطلاقا من الأسباب، وهي المنشورات التي تحاول تقديم تفسير منطقي للأحداث المرتبطة بالفساد انطلاقا من المعطيات الواقعية. والملاحظ أن الصفحات لم تعتمد هذا الأسلوب بشكل كبير كونها تتجه أكثر نحو تفسير الفساد انطلاقا من الانطباعات والآراء الشخصية في غياب الأدلة وكذا أحيانا العجز عن إقامة العلاقة المنطقية أو إعطاء التفسير العقلي، كما انها تتجه أكثر نحو استثارة الانفعالات العاطفية في تعاطيها مع قضايا الفساد.

جدول رقم 44: يبين استراتيجية التسمية المعتمدة في طرح قضايا الفساد

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات التسمية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
15.66	18	26.30	10	02.17	01	22.60	07	العصابة
05.22	06	05.27	02	02.17	01	09.69	03	للحاسين
02.60	03	00	00	02.17	01	06.46	02	الفايح
01.74	02	00	00	02.17	01	03.22	01	الأحرار
01.74	02	00	00	02.17	01	03.22	01	اليتيمة
03.48	04	05.27	02	00	00	06.46	02	الخونة
01.74	02	02.63	01	00	00	03.22	01	كلب الامارات
01.74	02	02.63	01	00	00	03.22	01	العميل
02.60	03	02.63	01	00	00	06.46	02	الفاستين
02.60	03	05.27	02	02.17	01	00	00	النظام المجرم
02.60	03	05.27	02	02.17	01	00	00	حكم العسكر
01.74	02	02.63	01	02.17	01	00	00	الزواف
01.74	02	02.63	01	02.17	01	00	00	صحاب الكاشير
01.74	02	02.63	01	02.17	01	00	00	صحافة الرونجاس
01.74	02	02.63	01	02.17	01	00	00	كلاب النظام
01.74	02	00	00	00	00	06.46	02	القرش
0.87	01	00	00	00	00	03.22	01	جاسوس
0.87	01	00	00	00	00	03.22	01	عدالة التليفونات
0.87	01	00	00	00	00	03.22	01	نظام العصابات
0.87	01	00	00	00	00	03.22	01	كهنة المعبد
0.87	01	00	00	00	00	03.22	01	الباديسية النوفمبرية
0.87	01	00	00	00	00	03.22	01	غلمان السعودية
0.87	01	00	00	00	00	03.22	01	بوكرش
0.87	01	00	00	00	00	03.22	01	شوادا
0.87	01	00	00	00	00	03.22	01	Le raciste

2.60	03	00	00	06.51	03	00	00	الاسلاميين
2.60	03	00	00	06.51	03	00	00	لحييس الرونجاس
01.74	02	00	00	04.35	02	00	00	دولة موسخة
01.74	02	00	00	04.35	02	00	00	القايد برمة
01.74	02	00	00	04.35	02	00	00	الكاسكيطة
01.74	02	00	00	04.35	02	00	00	الشييات
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	الاعلام الموجه
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	صناع الإرهاب
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	بلطجية
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	الملهوفين
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	العهدة الخامجة
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	انتهازيين
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	عهدة الخراب
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	قنوات الاستحمار
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	البرلمان المزور
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	جنرالات الدم
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	الزطشي
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	الديناصورات
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	عهدة النهب
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	رئيس مريض وعاجز
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	بوتسريقة
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	ولاد لحرام
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	الفرخ
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	الشيية
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	الأمي
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	النظام الإنقلابي
0.87	01	00	00	02.17	01	00	00	القليط
03.48	04	10.51	04	00	00	00	00	الذباب الإلكتروني

01.74	02	05.27	02	00	00	00	00	الطالغ
01.74	02	05.27	02	00	00	00	00	دكتاتور
01.74	02	05.27	02	00	00	00	00	المنجل
0.87	01	02.63	01	00	00	00	00	المنحط
0.87	01	02.63	01	00	00	00	00	جمهورية الفساد
0.87	01	02.63	01	00	00	00	00	الإعلام القذر
100	115	100	38	100	46	100	31	المجموع

يوضح الجدول أعلاه التسميات الموظفة من قبل صفحات الفايسبوك محل الدراسة للتعبير عن الممارسات المرتبطة بالفساد وتوصيفها، والملاحظ أن أكثر تسمية تم تكرارها هي تسمية العصابة وذلك بنسبة 15.66%، في إشارة الى مجموع الأشخاص الذين مارسوا الفساد المنظم باسم وظائفهم ومراكزهم، والمقصود بذلك أساسا المسؤولين عن تسيير البلاد والذين يتولون الحكم، أو ما أطلق عليه النظام بشكل عام، إذ نال هؤلاء القدر الأكبر من الاهتمام ضمن المنشورات واستخدمت عدة تسميات للإشارة لهم يمكن تقسيمها بالشكل الآتي:

- تسميات تخص النظام بشكل عام: العصابة بنسبة 15.66%، الخونة بنسبة 03.48%، الفاسدين، النظام المجرم بنسبة 02.60% لكل منهما، دولة موسخة بنسبة 01.74%، نظام العصابات، صناع الإرهاب، البرلمان المزور، ولاد الحرام، جمهورية الفساد، كهنة المعبد، الديناصورات، المنحط بنسبة 0.87%. واستخدمت للتعبير عن فساد النظام بجميع مكوناته بشكل عام ودون تخصيص حيث اتهم بممارسة الفساد والاجرام والتزوير والاستيلاء على السلطة مما جعله يتحول الى عصابة منظمة.
- تسميات مرتبطة بقائد الأركان القايد صالح: الفايح بنسبة 02.60%، كلب الامارات، العميل، القرش، القايد برمّة، الطالغ، دكتاتور، المنجل (استخدمت لتشبيه حملة القايد صالح ضد العصابة بعملية الحصاد) بنسبة 01.74% لكل منهم، جاسوس، بوكرش، الأمي بنسبة 0.87% لكل منهم، ووظفت هذه التسميات كتوصيف لأفعال الفساد الممارسة من طرف القايد صالح حسب صفحات الدراسة والمتعلقة باستغلال النفوذ لتحقيق المصلحة الخاصة، والتسلط، والعمالة والتبعية لجهات خارجية.
- تسميات مرتبطة بالرئيس السابق بوتفليقة: العهدة الخامجة، عهدة الخراب، عهدة النهب بنسبة 0.87% لكل منهم في إشارة الى انتشار الفساد خلال العهدة الرابعة للرئيس، واستخدمت تسمية رئيس مريض

وعاجز بنفس النسبة للدلالة على الاستيلاء على السلطة رغم عدم توفر الأهلية لممارستها وفي ذلك تعدي على أحكام الدستور، واستخدمت تسمية بوتسريفة (0.87%) كناية عن نهب المال العام من طرفه.

➤ تسميات مرتبطة بالمؤسسة العسكرية: حكم العسكر بنسبة 02.60% دلالة على السيطرة على الدولة، الكاسكيطة بنسبة 01.74% وتعني القبة العسكرية وهي تسمية ابحاثية درجة في المنطوق الشعبي للإشارة الى المؤسسة العسكرية، جنرالات الدم بنسبة 0.87% في إشارة الى الاجرام الممارس من طرف بعض المنتمين الى هذه المؤسسة، غلمان السعودية بنسبة 0.87% وهو اتهام بالعمالة والتبعية لدولة السعودية نظرا للعلاقات التي تربط الطرفين.

➤ تسميات مرتبطة بالمؤسسة القضائية: عدالة التليفونات التي وظفت بنسبة 0.87% في إشارة الى عدم استقلالية القضاء والفساد الذي لحق بهذه المؤسسة.

الطرف الثاني الذي نال الاهتمام من قبل الصفحات محل الدراسة هم الموالين للنظام الذين استخدم في توصيفهم والاشارة اليهم تسميات: اللحاسين بنسبة 05.22% كناية عن الانبطاح للنظام ومدحه، الذباب الالكتروني بنسبة 03.48% وهي تسمية تستخدم للإشارة الى مجموعة من الأشخاص يتولون مهمة تلميع صورة النظام وممارسة الدعاية لصالحه ومهاجمة المعارضين له عبر مواقع شبكة الانترنت المختلفة باستخدام حسابات وهمية احيانا تكون مبرمجة بطريقة آلية، واستخدمت كلمة الذباب كناية عن الازعاج الذي يسببه هؤلاء، أما "الالكتروني" فتبعا للوسط الذي ينشطون فيه. كما استخدمت تسمية لحيس الرونجاس بنسبة 02.60%، والمقصود بالرونجاس الحذاء العسكري، وهي من التسميات المستخدمة في الإشارة الى المؤسسة العسكرية، والمقصود بهذه التسمية هو الانبطاح للمؤسسة العسكرية والولاء المطلق لها. استخدم كذلك تسمية الإسلاميين بنسبة 02.60% في إشارة للتيار الإسلامي ممثلا في الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي، الى جانب ذلك استخدمت تسميات الزواف بنسبة 01.74% وتستخدم هذه التسمية في الإشارة الى الأشخاص الذين امتهنوا العمالة لصالح فرنسا خلال فترة الاحتلال وقد بات استخدامها يتم على سبيل التمييز العرقي بين مكونات المجتمع الجزائري خاصة ضد الامازيغ واتهامهم بالخيانة، الشيات (كناية عن ممارسة المحاباة والتطويل والمدح لصالح النظام)، صحاب الكاشير (وهي تسمية شعبية تحيل الى الموالات للنظام والاستفادة منه، وكذلك دلالة على خيانة المطالب الشعبية التي تسعى الى محاربة الفساد، والأصل لهذه التسمية انها مستمدة من توزيع سندويتشات مادة الكاشير، وهي مادة مصنوعة من اللحوم، خلال المؤتمرات التي كان يعقدها رموز النظام خاصة تلك التي تروج لعهدات

الرئيس السابق بوتفليقة)، كلاب النظام (كناية عن الوفاء له) بنسبة 01.74% لكل منهم، تسمية الملهوفين (كناية عن السعي للحصول على امتيازات خاصة)، الشيتة (وهي كلمة تشير الى فرشاة تنظيف الأحذية وتستخدم كناية عن فعل الانبطاح والخضوع)، القليط (في إشارة الى من ينتمون للتجمع السكاني الذي تنتشر فيه الأوساخ والقدارات)، بلطجية (في إشارة الى التعدي على المعارضين للنظام)، انتهازيين، شوادا (تعبير شعبي يستخدم للإشارة للموالين)، الزطشي (تسمية شعبية مستوحاة من اسم رئيس الاتحادية الجزائرية لكرة القدم سابقا زطشي الذي اتهم من طرف الشعب بتدمير وتحطيم الكرة الجزائرية فاصبح يطلق على كل من يساهم في تدمير البلد تسمية الزطشي)، والفرخ بنسبة 0.87% لكل منهم. كما استخدمت تسمية الباديسية النوفميرية بنسبة 0.87% ويرتبط الشق الأول بالاعتداء بالعلامة عبد الحميد بن باديس مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورائد النهضة الجزائرية، بينما يتعلق الشق الثاني بمبادئ ثورة التحرير، وهو شعار يشير الى الخلفية الثورية والإسلامية لمتبنيه، وقد استخدم بداية لتوصيف القرارات المتخذة من طرف قيادة الجيش في مسعاه لمحاربة ما سماه العصابة، بحيث اعتبرت هذه القرارات مستمدة من مبادئ بيان أول نوفمبر وانها تسعى للحفاظ على هوية الدولة الجزائرية، ثم اصبح يستخدم للإشارة الى التخلي عن التبعية لفرنسا ورفض وصايتها خاصة من الناحية السياسية والحفاظ على هوية المجتمع العربية والإسلامية، وقد استخدم من طرف أنصار القايد صالح الداعين للتمسك بالشرعية الدستورية ومناصرة الإجراءات المتخذة من طرف قيادة الجيش، والذين دعوا في الوقت نفسه لعدم الاستمرار في الحراك الذي يسعى الى القضاء على رموز الفساد والاصطفاف خلف المؤسسة العسكرية.

اعتبر الإعلام بمؤسساته العمومية والخاصة أيضا من الموالين للنظام وقد استخدمت عدة تسميات للإشارة اليه بما يعبر عن فساد هذا القطاع وتبعيته للنظام الذي يتحكم فيه بغية السيطرة على المواطنين، وأشارت صفحات الفايسبوك محل الدراسة للإعلام من خلال تسمية اليتيمة (وهي تسمية شعبية تطلق على القناة التلفزيونية العمومية وانتشرت في فترة كانت فيها هذه القناة هي القناة الوحيدة المتواجدة في الجزائر نظرا لغياب التعدد الإعلامي السمعي البصري بسبب غياب القطاع الخاص نتيجة لاحتكار ملكية الأجهزة الإعلامية السمعية البصرية من طرف الدولة)، صحافة الرونجاس (كناية على التبعية للمؤسسة العسكرية وممارسة الدعاية لصالحها) بنسبة 01.74%، الإعلام الموجه (كناية عن خضوعه للسيطرة من طرف النظام الذي يسخره لخدمة مصالحه الخاصة)، قنوات الإستحمار (كناية عن نشر

أخبار تحاول استغلال الجمهور)، الإعلام القذر (كناية عن الممارسات الفاسدة التي يقوم بها وعدم إلتزامه بأخلاقيات المهنة الإعلامية) واستخدمت هذه التسميات بنسبة 0.87% لكل منها.

أما بالنسبة للمعارضين للنظام فقد تمت الإشارة لهم وتوصيفهم بتسمية الأحرار التي تكررت بنسبة 01.74% وهي كناية عن التحرر من قيود التبعية للنظام ورفض سيطرة النظام الفاسد على الدولة.

التمعن في التسميات الموظفة عبر منشورات صفحات الفايسبوك محل الدراسة، يبرز طغيان ما يمكن أن يسمى بالشتائم السياسية المستمدة في مجملها من القاموس الشعبي للشارع الجزائري، فهذه التسميات مرتبطة بشكل وثيق بخصوصية المجتمع الجزائري وبسياقات ذات دلالات سياسية واجتماعية وثقافية.

كما يغلب عليها صفة التهجم على الآخر واستخدام الهجمات الشخصية أيضا بشكل كبير في توصيفه. ويعكس هذا من جهة أخرى طبيعة الخطاب التهجمي المعتمد من طرف الصفحات في معالجة قضايا الفساد، وميله الى الشخصنة بنسبة كبيرة.

3- فئات الفاعلين الاجتماعيين:

جدول رقم 45: يبين الفاعلين الاجتماعيين المشار إليهم من خلال المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيعة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الفاعل الاجتماعي
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
20.12	36	21.43	12	20.63	13	18.33	11	النظام
17.32	31	16.07	09	20.63	13	15	09	الموالين للنظام
16.20	29	21.43	12	14.29	09	13.33	08	القايد صالح
11.73	21	14.29	08	09.52	06	11.70	07	مؤسسات الإعلام
09.50	17	05.36	03	15.87	10	06.67	04	المواطنين
04.47	08	03.58	02	04.76	03	05	03	بوتفليقة
03.35	06	01.78	01	00	00	08.33	05	عائلة بوتفليقة
03.35	06	01.78	01	04.76	03	03.33	02	المعارضين
02.23	04	01.78	01	00	00	05	03	بن صالح
01.67	03	01.78	01	03.18	02	00	00	تبون
01.67	03	03.58	02	01.59	01	00	00	خالد نزار
01.67	03	01.78	01	01.59	01	01.66	01	نور الدين ختال
01.12	02	03.58	02	00	00	00	00	القضاء
01.12	02	00	00	01.59	01	01.66	01	فرنسا
0.56	01	00	00	00	00	01.66	01	المنظمة الوطنية للمجاهدين
0.56	01	00	00	00	00	01.66	01	أحمد اويحيى
0.56	01	00	00	00	00	01.66	01	كونيناف
0.56	01	00	00	00	00	01.66	01	هدى فرعون
0.56	01	00	00	00	00	01.66	01	سيدي السعيد
0.56	01	00	00	00	00	01.66	01	مصطفى بو شاشي
0.56	01	01.78	01	00	00	00	00	نور الدين بدوي

0.56	01	00	00	01.59	01	00	00	وكيل الجمهورية
100	179	100	56	100	63	100	60	المجموع

يبين الجدول أعلاه الفاعلين الاجتماعيين الذين تم ربطهم بالفساد من خلال منشورات صفحات الفيسبوك محل الدراسة، وتنوع هذا الربط ما بين اعتبارهم مسؤولين مباشرين عن الفساد، أو باعتبارهم ضحايا للفساد، وأحيانا محاربين للفساد، حيث تشير الأرقام الى أن الصفحات ركزت بشكل أكبر على تقديم النظام باعتباره فاعلا أساسيا في قضايا الفساد المعالجة حيث شكل نسبة 20.12% من مجموع الفاعلين الذين تم ذكرهم والإشارة لهم من خلال المنشورات، واستخدم توصيف النظام للإشارة الى كافة المسؤولين السياسيين الذين يتولون الاشراف على مؤسسات الدولة وتسييرها واعتبروا فاعلين أساسيين في الفساد - خاصة السياسي - الذي تعرفه البلاد، والى جانب وصف النظام كان يتم الإشارة لهم ايضا باستخدام وصف العصابة، يليهم فئة الموالين للنظام بنسبة 17.32% وتضم هذه الفئة جميع الأشخاص والجهات والمنظمات التي كانت تعلن ولائها للنظام وتؤيد قراراته بحيث اعتبرت كشريك في الفساد ومساعد على ممارسته من خلال التواطؤ مع النظام الفاسد. ومن بين الفاعلين الاجتماعيين الذين تم التركيز عليهم كذلك بشكل كبير نجد قائد الأركان القايد صالح الذي شكلت قضايا الفساد المرتبطة به نسبة 16.20%، اذ اعتبر من طرف الصفحات محل الدراسة جزءا من منظومة الفساد التي تسيطر على الدولة، وعبرت عن رفضها للقرارات المتخذة من جانبه واعتبرته في كثير من المواضع بأنه يستغل نفوذه وسلطته من أجل محاولة تحقيق مكاسب شخصية. بالنسبة لمؤسسات الاعلام تم تناولها بنسبة 11.73% اذ اعتبرت مشاركة في الفساد من خلال ممارسة التضليل الإعلامي والدعاية المغرضة للجهات الفاسدة (ممثلة في النظام والقايد صالح)، تليها المواطنين الذين تمت الإشارة لهم بنسبة 9.50% وقد تناولتهم المنشورات باعتبارهم ضحايا للفساد، بالنسبة لشخصية الرئيس السابق بوتفليقة برز كفاعل اجتماعي في المنشورات بنسبة 4.47%، أما عائلة بوتفليقة وخاصة شقيقه السعيد بوتفليقة فقد ظهر ضمن المنشورات بنسبة 3.35%، وهي نفس النسبة التي شكلها حضور المعارضين للنظام الفاسد، في حين سجل حضور رئيس الدولة بن صالح بنسبة 2.23% ممثلة أساسا في المنشورات التي تتضمن رفضا لتعيينه واعتباره جزءا من منظومة الفساد إضافة الى اتهامه بالتواطؤ مع جهات أجنبية على خلفية لقاءه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بالنسبة لبقية الفاعلين والمتمثلين في عبد المجيد تبون باعتباره مرشحا للرئاسيات، خالد نزار الجنرال السابق، نور الدين ختال صاحب صفحة Viva l'Algérie 1,2,3... فشكل حضورهم

نسبة 01.67% لكل منهم، في حين تم التطرق للقضاء، و دولة فرنسا بنسبة 01.12% لكل منهما، أما المنظمة الوطنية للمجاهدين، والوزير الأول السابق أحمد أويحيى، وعائلة كونيناف، والوزيرة السابقة هدى فرعون، والأمين العام لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد، والمحامي والحقوقى مصطفى بوشاشي، والوزير الأول نور الدين بدوي، ووكيل الجمهورية فشككت المنشورات التي تناولتهم كفاعلين أساسيين نسبة 0.56% لكل منهم.

والملاحظ أن أغلب الفاعلين ينتمون للمجال السياسي والعسكري والإعلامي وهو ما يفسر سيطرة مواضيع الفساد التي تنتمي الى هذه المجالات على مجموع قضايا الفساد المتناولة من خلال منشورات صفحات الفيسبوك محل الدراسة.

بالنسبة لتوزيع نسب تناول الفاعلين الاجتماعيين عبر منشورات كل صفحة على حدى نجد أن صفحة **Mafia Politique Algérienne** تناولت النظام بنسبة 18.33%، يليه الموالين للنظام بنسبة 15%، ثم القايد صالح بنسبة 13.33%، ثم مؤسسات الاعلام بنسبة 11.70%، بعدها عائلة بوتفليقة بنسبة 08.33%، المواطنين بنسبة 06.67%، بوتفليقة بنسبة 05%، المعارضين بنسبة 03.33%، نور الدين ختال، ودولة فرنسا، والمنظمة الوطنية للمجاهدين، وأحمد أويحيى، وعائلة كونيناف، وهدى فرعون، وعبد المجيد سيدي السعيد، ومصطفى بوشاشي بنسبة 01.66% لكل منهم.

أما صفحة **الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فقد تناولت النظام، والموالين للنظام بنسبة 20.63%، المواطنين بنسبة 15.87%، القايد صالح بنسبة 14.29%، مؤسسات الاعلام بنسبة 09.52%، أما الرئيس السابق بوتفليقة، والمعارضين للنظام فكان حضورهم بنسبة 04.76% لكل منهم، ثم عبد المجيد تبون بنسبة 03.18%، وأخيرا خالد نزار، ونور الدين ختال، وفرنسا، ووكيل الجمهورية بنسبة 01.59% لكل منهم.

وبالنسبة لصفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** تطرقت بشكل كبير للنظام، والقايد صالح بحيث شكل حضور كل منهما نسبة 21.43% ضمن منشوراتها، وهو ما يفسر طغيان قضايا الفساد السياسي والعسكري على المواضيع التي تناولتها. يليهم الموالين للنظام بنسبة 16.07%، مؤسسات الإعلام بنسبة 14.29%، المواطنين بنسبة 05.36%، بوتفليقة، وخالد نزار، والقضاء بنسبة 03.58% لكل منهم، عائلة بوتفليقة، المعارضين للنظام، بن صالح، عبد المجيد تبون، نور الدين ختال، ونور الدين بدوي بنسبة 01.78% لكل منهم.

جدول رقم 46: يبين مدى بروز الفاعلين الاجتماعيين في المنشورات المتعلقة بالفساد

المجموع		مخاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات البروز
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
94.97	170	96.43	54	92.06	58	96.67	58	ظاهر (احتواء)
05.03	09	03.57	02	07.94	05	03.33	02	طمس الفاعلين
100	179	100	56	100	63	100	60	المجموع

تفيد أرقام الجدول أن صفحات الفيسبوك محل الدراسة في تناولها للقضايا المرتبطة بظاهرة الفساد اتجهت نحو ابراز الفاعلين الأساسيين المرتبطين بها، بحيث احتوت المنشورات إشارة صريحة ومباشرة لهم، اذ شكل ذلك نسبة 94.97%، وهو ما يجعل المنشورات أكثر وضوحاً، في مقابل 05.03% من المنشورات التي اعتمدت آلية طمس الفاعل الاجتماعي من خلال تغييبه بشكل كامل وجعل الحدث المرتبط بالفساد مجرداً، أو الإشارة الى فعل الفساد وجعل الفاعل المرتبط به موجوداً في الخلفية بحيث لا يتم ذكره بشكل مباشر وإنما يتم الاستدلال عليه من خلال التلميح وكذا ربط العناصر المشكلة للحدث ببعضها البعض من أجل تعيينه عن طريق الاستنباط العقلي.

وقد اتجهت جميع الصفحات نحو الاعتماد أكثر على ابراز الأطراف المرتبطة بالفساد وجعلها ظاهرة.

جدول رقم 47: يبين الإشارات الموظفة في تمثيل الفاعلين الاجتماعيين

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الإشارات
31.94	61	35.71	20	23.88	16	36.76	25	اسم علم
60.73	116	58.93	33	70.15	47	52.94	36	صفة
07.33	14	05.36	03	05.97	04	10.30	07	صورة
100	191	100	56	100	67	100	68	المجموع

تحليل الإشارات الى طريقة تعيين الفاعلين الاجتماعيين، والملاحظ من خلال الجدول أن المنشورات المرتبطة بالفساد تضمنت تنوع في استخدام أساليب التعيين والتمثيل إلا أن الشكل الغالب هو استخدام الصفات في الإشارة الى الفاعلين الاجتماعيين حيث شكلت نسبة 60.73%، وبالنسبة للصفات الموظفة فتتوزعت ما بين الصفات الوظيفية بحيث يتم تقديم الفاعل عن طريق صفته المهنية، وما بين توظيف النوعت الدالة على صفات الفاعل على سبيل التهكم والتهجم وإبراز فساد الفاعل وشكلت هذه الأخيرة حضوراً أقوى من الأولى.

الطريقة الثانية المعتمدة في الإشارة الى الفاعلين هي استخدام اسم العلم بنسبة 31.94%، بحيث يستخدم الاسم بشكل مجرد من الألقاب المرتبطة بالمركز أو الدور الاجتماعي للفاعل. واستخدام النوعت والاسماء مجردة من الألقاب يحيل الى سقوط الرسمية في تناول الفاعلين الاجتماعيين وإقامة علاقة ندية ما بينهم وبين المرسل، بحيث يمنح هذا الأخير لنفسه سلطة مساوية لسلطة الفاعل خاصة وأن اغلب الفاعلين الذين تم تناولهم مسؤولين وذوي رتب عليا في الدولة.

وأخيراً تم استخدام الصور في الإشارة للفاعلين بنسبة 07.33%، إذ وظفت الصور التعيينية التي تتضمن الشخصية التي يتناولها المنشور فيتم الاستغناء عن ذكر الأسماء أو الصفات في الإشارة الى الفاعل.

ويسجل نفس التوزيع على مستوى كل صفحة على حدى مع اختلاف طفيف في قيمة النسب.

جدول رقم 48: يبين السلطة الممنوحة للفاعلين الاجتماعيين

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	نوع السلطة
71.51	128	75	42	68.25	43	71.67	43	ناشطين (مؤثرين)
28.49	51	25	14	31.75	20	28.33	17	تقبليين (متأثر، مستفيد)
100	179	100	56	100	63	100	60	المجموع

يبين الجدول أن المنشورات التي تتعلق بقضايا الفساد منحت الفاعلين الاجتماعيين المرتبطين بالفساد سلطة الناشطين أو المؤثرين الذين مارسوا فعل الفساد وكانوا سببا في حدوثه، وذلك بنسبة 71.51%، في حين برزت سلطة التقبليين وهم المتأثرين بفعل الفساد أو الذين تعود عليهم آثار الفساد سواء كمستفيدين أو متضررين بنسبة 28.49%. ويرجع ذلك لكون تناول قضايا الفساد ركز بشكل أكبر على تسليط الضوء على الأطراف الفاسدة وتبيان الأفعال المرتبطة بالفساد ودوافعها أكثر من الاهتمام ببحث آثاره وتأثيراته على الأفراد والمجتمع ككل. وهو الاتجاه الذي طبع معالجة قضايا الفساد على مستوى جميع منشورات صفحات الفايسبوك محل الدراسة، حيث ركزت صفحة **Mafia Politique Algérienne** على سلطة الناشطين بنسبة 71.67% في مقابل 28.33% لسلطة التقبليين. أما صفحة **الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فركزت على سلطة الناشطين بنسبة 68.25%، وعلى سلطة التقبليين بنسبة 31.75%.

في حين ابرزت صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** الفاعلين الاجتماعيين كناشطين بنسبة 75%، وكتقبليين بنسبة 25%.

جدول رقم 49: يبين صفات الفاعلين الاجتماعيين

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الصفات
13.60	28	17.91	12	14.70	10	08.45	06	متسلط
12.14	25	14.92	10	08.82	06	12.68	09	متواطئ
08.26	17	11.94	08	02.94	02	09.86	07	خائن
07.77	16	05.97	04	10.30	07	07.04	05	كاذب
06.80	14	01.49	01	08.82	06	09.86	07	انتهازي
05.34	11	08.95	06	02.94	02	04.22	03	فاسد
04.37	09	01.49	01	07.35	05	04.22	03	مخادع
04.37	09	02.99	02	02.94	02	07.04	05	خاضع للغير
04.37	09	04.48	03	02.94	02	05.63	04	ظالم
04.37	09	02.99	02	10.30	07	00	00	مظلوم
03.40	07	04.48	03	04.42	03	01.41	01	مجرم
03.40	07	01.49	01	00	00	08.45	06	سارق
02.43	05	04.48	03	01.47	01	01.41	01	محتال
02.43	05	01.49	01	05.88	04	00	00	منبطح
01.94	04	02.99	02	02.94	02	00	00	مغفل
01.94	04	00	00	04.42	03	01.41	01	واعي
01.94	04	02.99	02	02.94	02	00	00	مزور
01.46	03	00	00	00	00	04.22	03	نذل
0.97	02	01.49	01	00	00	01.41	01	متهاون
0.97	02	01.49	01	00	00	01.41	01	ضعيف
0.97	02	01.49	01	00	00	01.41	01	متضامن
0.97	02	00	00	01.47	01	01.41	01	ماكر
0.97	02	01.49	01	01.47	01	00	00	منافق
0.97	02	02.99	02	00	00	00	00	منبوذ
0.48	01	00	00	00	00	01.41	01	جشع

0.48	01	00	00	00	00	01.41	01	عنصري
0.48	01	00	00	00	00	01.41	01	غير محترم
0.48	01	00	00	00	00	01.41	01	الوفاء للوطن
0.48	01	00	00	00	00	01.41	01	الغدر
0.48	01	00	00	00	00	01.41	01	أمين
0.48	01	00	00	01.47	01	00	00	عادل
0.48	01	00	00	01.47	01	00	00	غشاش
100	206	100	67	100	68	100	71	المجموع

تشير أرقام الجدول الى مجموع الصفات التي ارتبطت بالفاعلين الاجتماعيين الذين تناولتهم المنشورات المتعلقة بقضايا الفساد، والملاحظ أن اغلب الصفات الموظفة هي صفات سلبية تعكس الاتجاه السلبي للصفحات محل الدراسة نحو أفعال الفساد والممارسين لها، وقد تنوعت هذه الصفات ما بين تلك التي تشير الى الأشخاص الفاسدين في حد ذاتهم، وما بين الصفات التي تشير الى المشاركين في الفساد، وكذا الصفات المرتبطة بالمناهضين للفساد.

بالنسبة للصفات المرتبطة بالأطراف الفاسدة تنقسم الى قسمين:

➤ صفات تعكس الفعل الممارس من طرف الفاعل الاجتماعي وتمثلت في: صفة التسلط التي تعد أكثر صفة تم توظيفها من طرف جميع الصفحات محل الدراسة وبلغت نسبة حضورها ضمن المنشورات 13.60%، وهي تشير الى فعل استغلال السلطة والنفوذ، خائن بنسبة 08.26%، انتهازي بنسبة 06.80%، ظالم بنسبة 04.37%، سارق ومجرم بنسبة 03.40% لكل منهما، مزور بنسبة 01.94%، جشع وعنصري بنسبة 0.48% لكل منهما.

➤ صفات وظفت على سبيل التقليل من شأن الطرف الفاسد وذمه كنوع من العقاب الاجتماعي وتمثلت في: صفة كاذب بنسبة 07.77%، فاسد بنسبة 05.34%، مخادع بنسبة 04.37%، محتال بنسبة 02.43%، نذل بنسبة 01.46%، ماكر، ومتهاون، ومنبوذ، وضعيف، ومنافق بنسبة 0.97% لكل منهم، غشاش وصفة الغدر بنسبة 0.48% لكل منهما.

أما بالنسبة للمشاركين في الفساد فألحقت بهم صفة المتواطئ بنسبة 12.14%، والتي تحيل الى مساعدة الأطراف الفاسدة في الفساد وتشجيعهم عليه من خلال مساندتهم والولاء لهم، صفة خاضع للغير بنسبة

04.37%، منبسط بنسبة 02.43%، مغفل بنسبة 01.94%، غير محترم بنسبة 0.48%، وكلها صفات تعكس تواطئ هذه الأطراف وتذللها للفاسدين بغية الانتفاع، إضافة الى تصويرهم باعتبارهم أشخاص لا يتمتعون بالوعي الكافي للتمييز ما بين الفعل الفاسد والفعل الصالح وانه يمكن استغلالهم والتلاعب بهم بسهولة.

فيما يخص المناهضين للفساد، تم تناولهم بطريقة تعكس تحليهم بصفات إيجابية في مجملها تعكس رفضهم للفساد وكونهم اشخاص صالحين من جهة أخرى، إضافة الى ابراز تأذيتهم من الفساد من خلال إلحاق صفة المظلوم بهم والتي كانت حاضرة بنسبة 04.37%، تليها صفة الوعي بنسبة 01.94%، متضامن بنسبة 0.97%، عادل، وأمين، ووفى للوطن بنسبة 0.48%.

والملاحظ على العموم طغيان الصفات الخاصة بالممارسين للفساد والمنتفعين منه أكثر من الصفات المتعلقة بالمتأذنين منه والمناهضين له، ويرجع ذلك أساسا الى اهتمام الصفحات محل الدراسة بالحديث عن الفساد من منطلق التركيز على فعل الفساد في حد ذاته كممارسة اجتماعية واستتكاره ومحاولة كشفه، بغية محاربتة ومحاربة ممارسيه أكثر من اهتمامها بإبراز أضرار الفساد وانعكاساته على الأفراد.

جدول رقم 50: يبين القيم المرتبطة بالفاعلين الاجتماعيين

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات القيم
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
19.90	37	23.72	14	12.5	08	23.80	15	الخيانة
17.74	33	22.03	13	18.75	12	12.69	08	التسلط والاستبداد
08.60	16	05.08	03	09.37	06	11.11	07	الظلم
06.99	13	08.47	05	06.25	04	06.35	04	التواطؤ
06.99	13	01.70	01	09.37	06	09.52	06	الانتهازية
06.45	12	13.55	08	00	00	06.35	04	الفساد
05.37	10	05.08	03	06.25	04	04.76	03	الخداع
05.37	10	05.08	03	06.25	04	04.76	03	الكذب
04.84	09	03.39	02	07.82	05	03.17	02	الذل
01.61	03	00	00	03.13	02	01.59	01	التضامن
01.61	03	01.70	01	01.56	01	01.59	01	الوطنية
01.61	03	01.70	01	03.13	02	00	00	الاحتتيال
01.61	03	00	00	03.13	02	01.59	01	الغدر
01.07	02	00	00	01.56	01	01.59	01	النذالة
01.07	02	00	00	03.13	02	00	00	الجهل
01.07	02	01.70	01	01.56	01	00	00	اللاعقل
0.54	01	00	00	00	00	01.59	01	التمرد
0.54	01	00	00	00	00	01.59	01	الشجاعة
0.54	01	00	00	00	00	01.59	01	العنف
0.54	01	00	00	00	00	01.59	01	الحق
0.54	01	00	00	00	00	01.59	01	الفتنة
0.54	01	00	00	00	00	01.59	01	الوصولية
0.54	01	00	00	00	00	01.59	01	الأمانة
0.54	01	00	00	01.56	01	00	00	الازدراء
0.54	01	00	00	01.56	01	00	00	اللاوعي

0.54	01	00	00	01.56	01	00	00	الغش
0.54	01	00	00	01.56	01	00	00	العدل
0.54	01	01.70	01	00	00	00	00	الاجرام
0.54	01	01.70	01	00	00	00	00	النفاق
0.54	01	01.70	01	00	00	00	00	الاضطهاد
0.54	01	01.70	01	00	00	00	00	الأخوة
100	186	100	59	100	64	100	63	المجموع

يبين الجدول أعلاه مجموع القيم التي جسدها الفاعلون الاجتماعيون باعتبارهم جزءا من الحدث المرتبط بالفساد، وتعتبر قيمة الخيانة أكثر القيم تجسيدا من خلال المنشورات المتعلقة بقضايا الفساد حيث سجل حضورها بنسبة 17.74%، تليها قيمة التسلط والاستبداد بنسبة 19.90%، ثم قيمة الظلم بنسبة 08.60%، قيمة التواطؤ والانتهازية بنسبة 06.99% لكل منهما، الفساد بنسبة 06.45%، الخداع والكذب بنسبة 05.37% لكل منهما، الذل بنسبة 04.84%، قيمة التضامن، والوطنية، والاحتيايل، والغدر بنسبة 01.61% لكل منهم، قيمة النذالة، والجهل، واللاعقل بنسبة 01.07% لكل منهم، وأخيرا قيم التمرد، الشجاعة، العنف، الحق، الفتنة، الوصولية، الأمانة، الازدراء، اللاوعي، الغش، العدل، الاجرام، النفاق، الاضطهاد، الأخوة بنسبة 0.54% لكل منهم.

وتشير القيم عموما الى الأخلاقيات والمبادئ والمعايير المحتكم اليها في توجيه السلوك وطرق التعامل مع الآخر داخل المجتمع، وهي انعكاس لمجمل الصفات والتصورات التي يتحلى بها الفاعل الاجتماعي، وتستخدم القيم لتحديد المرغوب وغير المرغوب فيه في تعاملات الأفراد وعلاقاتهم، وقد جسدت الصفحات محل الدراسة القيم المرتبطة بالفاعلين الاجتماعيين من خلال توصيف السلوك المنتهج من قبلهم وما يعكسه من مبادئ ومعايير، والملاحظ على مجمل القيم المتجسدة أنها مرتبطة في بعض منها بالفساد كممارسة اجتماعية وهي القيم التي يجسدها سلوك الأطراف الفاسدين وتمثلت أساسا في قيم: التسلط، الخيانة، الظلم، الفساد، الخداع، الكذب، الاحتيايل، اللاعدل، الغدر، العنف، الفتنة، الغش، الاجرام، الاضطهاد.

وبعضها ارتبط بالمشاركة في الفساد من خلال مساندته وتشجيعه وتمثلت في قيم التواطؤ، الانتهازية، الذل، النذالة، الجهل، الوصولية، اللاوعي، والنفاق.

وأخيرا القيم المرتبطة بمناهضة الفساد والتي تبرز السلوك الصالح في مقابل السلوك الفاسد وقد ارتبطت بالأطراف التي تسعى الى محاربة الفساد وكذا المتضررة منه وهي قيم التضامن، الوطنية، التمرد، الشجاعة، الحق، الأمانة، الازدراء، العدل، الأخوة.

ويمكن تصنيف مجمل القيم التي تم تناولها عبر منشورات الفساد الى:

- قيم اجتماعية ترتبط بالسلوك البشري داخل المجتمع وتحدد طبيعة العلاقات بين أفرادها وتحدد انطلاقا من ثقافته، وتجسدت من خلال قيم التضامن (وهي قيمة تعكس المساندة الاجتماعية)، الوطنية (تتعلق بحب الوطن وتفضيل المصلحة العامة على الخاصة)، الحق (كل فرد بحاجة الى الشعور بامتلاكه لجملة من الحقوق المعترف بها داخل المجتمع)، العدل (الذي يجسد العدالة الاجتماعية التي تسقط الظلم)، الازدراء (عدم اعتراف المجتمع أو بعض مكوناته بالحقوق المشروعة للفرد وتعرضه الى الحرمان منها، وهي من الممارسات غير المرغوب فيها داخل المجتمع)، التسلط (وهي قيمة مرتبطة باستغلال المركز الوظيفي لممارسة أفعال غير مرغوب فيها على أفراد المجتمع)، الظلم (الذي يسقط قيمة الحق والعدل)، الفساد (جسد الفساد كقيمة تعكس خصائص الفعل الاجتماعي للأطراف الفاسدة)، اللاعدل (في مقابل العدل)، الفتنة (كسلوك يتجه نحو اثاره الصراعات داخل المجتمع)، الاضطهاد (فعل يعكس الظلم والحرمان الذي يتعرض له أفراد المجتمع).
- قيم أخلاقية تتعلق بتقييم ضمير وشخصية الفاعل الاجتماعي أثناء تعامله مع غيره، كما تعكس الغاية من الفعل الممارس وتمثلت في قيم الأمانة، الأخوة، الانتهازية، التواطؤ، النذالة، الوصولية، النفاق، الخيانة، الخداع، الكذب، الاحتيال، الغدر، والغش.
- قيم فردية ترتبط بالفرد وخصائصه المميزة وهي الشجاعة، التمرد، الذل، الجهل، اللاوعي، العنف، والاجرام.

4- فئات الحجج:

جدول رقم 51: يبين نوع الحجج الموظفة في معالجة قضايا الفساد

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	نوع الحجج
23.48	27	13.16	05	31.58	12	25.64	10	حجج السلطة
14.78	17	13.16	05	05.27	02	25.64	10	حجج الاشتراك
52.17	60	60.52	23	55.26	21	41.02	16	حجج التأطير
09.57	11	13.16	05	07.89	03	07.70	03	حجج التماثل
100	115	100	38	100	38	100	39	المجموع

يرتكز التداول في إطار المجال العام على تبادل الحجج، إذ تعد سلطة هذه الأخيرة هي الوحيدة المعترف بها ضمنه، ويستند بناء الحجة المتداولة على الهدف الذي يرمي المحاجج الوصول اليه وإقناع الطرف الآخر به، لذا تتعدد الأشكال التي تصاغ وفقها الأطروحة المراد إثباتها. والملاحظ من خلال الجدول أعلاه ان صفحات الفاييبوك محل الدراسة والتي تعنى بتناول ظاهرة الفساد في الجزائر تعتمد أكثر من شكل حجاجي في تعاطيها مع هذه الظاهرة يتحكم في توظيفها طبيعة الموقف الاتصالي، وتعكس الأرقام ميل الصفحات الى اعتماد حجج التأطير بشكل أكبر حيث قدرت نسبة استخدامها اجمالاً بـ 52.17%، وتأتي حجج السلطة في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام بنسبة 23.48%، أما حجج الاشتراك فتوظيفها كان بنسبة 14.78%، وأخيراً تم استخدام حجج التماثل بنسبة 09.57%، وهو نفس الترتيب الذي نلاحظه تقريباً على مستوى كل صفحة على حدى إذ اعتمدت صفحة **Mafia Politique Algérienne** على حجج التأطير بنسبة 41.02%، وعلى حجج السلطة بنسبة 25.64%، وهي نفس نسبة اعتمادها على حجج الاشتراك، في حين ان نسبة اعتمادها على حجج التماثل قدرت بـ 07.70%.

أما بالنسبة لصفحة **الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فقد وظفت حجج التأطير بنسبة 55.26%، حجج السلطة بنسبة 31.58%، حجج التماثل بنسبة 07.89%، وحجج الاشتراك بنسبة 05.27%.

وفيما يخص صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** شكلت حجج التأطير في منشوراتها نسبة 60.52%، تليها حجج السلطة وحجج الاشتراك وحجج التماثل بنسبة 13.16% لكل منهم.

حجج التأطير:

يرجع اعتماد حجج التأطير من قبل الصفحات بشكل كبير الى كون هذا النوع من الحجج يقوم أساسا على عرض الواقع من وجهة نظر محددة، فهو يسمح بنقل التصور الخاص للصفحات حول الوقائع المتعلقة بالفساد والتركيز عليه من خلال ابراز بعض جوانب الحدث وطمس أخرى او حصر الاحتمالات في خيارات محددة واستبعاد البدائل ومنه توجيه المتلقي نحو إعادة ترتيب هذا الواقع بطريقة تدعم الرأي الذي يدافع عنه المرسل. وفي تطبيقها لهذا النمط من المحاجة عمدت الصفحات التي تعنى بظاهرة الفساد الى تأطير الواقع بتطبيق عدة أساليب كالوصل، والتفخيم، والتعريف، والتقديم، وحجة السؤال.

فالوصل يتضمن إقامة علاقات حجاجية بين الوقائع تنتقل فيها سيرورة الحجة إما من السبب الى النتيجة، وفي هذه الحالة يكون الهدف ابراز أسباب الحدث، أو من النتيجة الى السبب المؤدي الى وقوعها وهنا تكون الغاية ابراز آثار الحدث (صولة، 2011)، كما ينشأ الوصل من خلال ربط عناصر منفصلة ببعضها البعض من أجل انشاء رؤية جديدة للواقع، ويسمى الوصل اتصالا تتابعيا اذا كان بين ظاهرة ما وبين نتائجها أو مسبباتها، ويسمى اتصالا تواجديا اذا تضمن الربط بين شخص وأعماله (صولة، 2011، ص 49)، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الحجج التالية:

شكل رقم 04: يبين المنشور رقم 01 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



استخدمت الحجة القائمة على إعادة تأطير الواقع باستخدام الوصل ما بين حدثين منفصلين (التعرض للعقاب في حالة عدم انتخاب بوتفليقة)، (قضية الخليفة) وإقامة علاقة بينهما في شكل تجميع وتقارب بين العناصر، إذ انطلقت الحجة من اصدار حكم جازم يقر بأن معارضة نظام بوتفليقة كسبب يؤدي الى نتيجة حتمية وهي التعرض للعقاب، وحاول المرسل اثبات حالة الوصل هذه وابرزها من خلال استدعاء دليل حجاجي يؤكد هذا الأخير تمثل في الصورة التي استدعت حدثا معروفا لدى المتلقي، والمتمثل أساسا في طبيعة العلاقة القائمة بين كل من الخليفة وسيدي السعيد في الماضي والتحول في هذه العلاقة في الوقت الحاضر، ودفع المتلقي الى إقامة رابط بين هذا التحول العلائقي والوضعي وبين الموالاة للرئيس بوتفليقة. فاستخدام الصورة في هذا المقام كان لغرض ابراز جزء من الواقع يدفع المتلقي الى الاعتقاد بأن السبب الرئيسي وراء قضية الخليفة ليس فساد هذا الأخير بقدر ما هو اختلافه ومعارضته لبوتفليقة، وان المكانة التي يتبوؤها سيدي السعيد لا ترجع الى نزاهته أو كفاءته وانما لولائه لبوتفليقة. من ثم فهو يؤكد صحة التعميم الذي أصدره في مقدمة الحجة.

شكل رقم 05: يبين المنشور رقم 23 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



استغلت الصورة بشكل رمزي في ابراز الوصل السببي حيث تم ربط رفض الرئيس المعين بن صالح بسبب عدم كفاءته، وتم التعبير عن هذه الأخيرة من خلال توظيف صورة بن صالح وهو نائم كدليل على عدم قدرته على إدارة شؤون البلاد وعدم حرصه على مصالحها، كون النوم في مناسبة رسمية دليل على قلة المسؤولية، في حين ان قيادة البلاد تحتاج الاهتمام وبذل مجهود كبير كما تتطلب الفطنة والحنكة السياسية. واستخدمت عبارة (روح ترقد في دارك) للإشارة الى كونه الرجل الذي وضع في المكان غير المناسب. أما الموقف الشعبي فعبر عنه من خلال عبارة (Dégage) و (الشعب أكبر من الدستور) إضافة الى الإشارة الى المواد 07 و08 من الدستور التي تمنح السلطة للشعب في ممارسة سيادته من خلال ممثليه الذين يختارهم هو بنفسه وليس عن طريق التعيين.

شكل رقم 06: يبين المنشور رقم 24 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



تم خلال هذه الحجة تطبيق الوصل الشرطي أي جعل تحقق حدث مرهون بانتقاء حدث آخر، فالمحاسبات لا يمكن ان تتحقق في ظل (عدالة التليفونات)، أي انه لا يمكن تحقيق محاسبات ومحاكمات عادلة ونزيرة للمتورطين في الفساد الا بإصلاح القطاع القضائي من الفساد المتفشي فيه، والانتخابات لا يمكن اجراؤها وضمان نزاهتها في ظل بقاء النظام السابق الذي اشير له بـ (الباءات ورموز نظام العصابات) لأنها ستعرف نفس التلاعبات التي كانت تحدث في السابق بمعنى لا يمكن الجمع بين المتناقضات.

شكل رقم 07: يبين المنشور رقم 38 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



في هذا المثال عقد الوصل من خلال انشاء علاقة استلزامية شرطية، حيث تضمنت المقدمة رؤية معينة (أننا دولة مستقلة)، (ان القايد وصديقه بن صالح من الوطنيين النزهاء) وهي رؤية تحمل تصور المتلقي عن الواقع الا انها استهلكت بفعل الاعتقاد (من يعتقد) الذي يفيد عدم اليقين والاحتمال، ما من شأنه ان يدفع المتلقي نحو التفكير في احتمال آخر يشكل جزءا غير مدرك لديه من هذا الواقع، وقد استغل المرسل الرابط الحجاجي (عليه ان) من اجل إلزام المتلقي بالقيام بما سيمليه عليه، وهي الخطوة التي ستكشف له الجانب المراد ابرازه، وقد استغل الفيديو كدليل حجاجي اذ يبرز هذا الأخير قيام رئيس الدولة بن صالح بتقديم تقرير للرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول الأوضاع في الجزائر الامر الذي أطرته الصفحة باعتباره خيانة للوطن وتبعية لأطراف خارجية، وقد شكلت هذه الحجة مقدمة حجاجية لحجة ثانية، حيث ان هذه الواقعة تستلزم اللجوء الى الحراك الذي طرح باعتباره الخيار الوحيد المتوفر (المخرج الوحيد هو الحراك الشعبي).

شكل رقم 08: يبين المنشور رقم 14 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



عقد الوصل في هذه الحجة بالانطلاق من النتيجة والاتجاه نحو سببها ومن ثم ابراز الأثر المترتب عن ذلك، بحيث اعتبر تلقي الشرطة للأوامر مباشرة من طرف الجيش يعود لتجميد العمل بالدستور وأن هذا الأمر سينتج عنه تولي المؤسسة العسكرية مهمة تسيير البلاد خلال هذه المرحلة (وضع الجزائر تحت حكم العسكر)، فمن خلال اعتماد الاستنباط المنطقي حاولت الصفحة ابراز فعل التعدي على القانون من طرف المؤسسة العسكرية واستيلائها على الحكم.

شكل رقم 09: يبين المنشور رقم 32 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



الوصل في هذه الحجة جاء مباشرة من خلال ربط السبب بنتيجته (رسم صورة تنبئية بنتائج الانتخابات كان سببا في دخول الرسام للسجن) وفي ذلك توجيه نحو غياب حرية الرأي والتعبير والتعسف في استخدام السلطة من طرف النظام في مواجهة المعارضين.

شكل رقم 10: يبين المنشور رقم 02 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



تتضمن هذه الحجة وصلا بين فعلين مخلفين يعد أحدهما سببا للآخر، اذ نسبت الصفحة من خلال مقدمة الحجة فعل انتاج ثورة مضادة في مقابل الثورة الحراكية للقايد صالح مستخدمة في ذلك الفعل (يريد) للتعبير والتأكيد على توفر الإرادة لديه -باعتباره ممثلا للنظام الفاسد- في خلق حدث لم يكن موجودا من قبل (الثورة المضادة)، وجاءت المقدمة ممهدة للنتيجة اللاحقة لها والتي تصور رد فعل الموالين للنظام في مقابل رد فعل المناوئين له، حيث استخدم النعت في وصف الفئة الأولى (الذباب الإلكتروني) على سبيل التقليل من الشأن والذم في الوقت نفسه، وهي النتيجة المفترضة التي اعتبرت مبررا قويا يستوجب ردة فعل مقابلة لها (الحظر)، وعليه فالمرسل استخدم مقدمة حجاجية تضمنت افتراضات قدمت باعتبارها حقائق مؤكدة كمبرر لإضفاء الشرعية على السلوك الذي تضمنته نتيجة الحجة.

شكل رقم 11: يبين المنشور رقم 09 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



انطلقت الصفحة في المحاجة بمقدمة تقييم علاقة وصل وارتباط بين أمرين لا يبدو للمتلقي من الوهلة الأولى أن هناك علاقة قوية بينهما وهما (ميلاد الجزائر الجديدة) و(إحداث القطيعة مع النظام الإعلامي العمومي القائم)، فكانت المنبه لشد انتباه المتلقي ومحاولة إقناعه بهذه العلاقة وتبريرها من خلال إعادة ترتيب العناصر المشكلة للواقع وتأطيره اعتمادا على الاسناد الذي وظف في تحميل صورة التلفزيون العمومي جملة من الصفات (التضليل، الكذب، الدعاية، التشويه...)، وتقنية التكرار التي تعمل على ترسيخ الصورة المتشكلة حول هذه المؤسسة وتأكيدا، مع تحميل الحجة عددا من القيم المشتركة التي تعزز حملتها الإقناعية.

الآلية الثانية المستخدمة في التأطير هي **التفخيم**، والتفخيم آلية تقوم على تقسيم الكل الى أجزاءه المكونة له، والغاية الأساسية من المحاجة بالتقسيم هي البرهنة على وجود المجموع ومن ثم إبراز وتقوية الحضور، فتعداد أجزاء الكل يسهم حسب بيرلمان في إبراز حضوره أكثر (صولة، 2011). كما يذهب بروطون الى ان التفخيم يتضمن الإلحاح طويلا على بعض العناصر وتمديد الانتباه إليها من خلال التكرار، وتعداد التفاصيل، وإبراز مقاطع معينة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الأمثلة التالية:

شكل رقم 12: يبين المنشور رقم 03 من صفحة Mafia Politique Algérienne

Mafia Politique Algérienne المافية السياسية الجزائرية
22 février 2019 -

إعلام لا يلتفت لهوموم شعبه هو إعلام لا يستحق الإحترام. نحن نعيش يوماً تاريخياً، لا لأن #الجزائر منتظور هذا المساء، لا بل لأن الشعب الجزائري اليوم تحرك كرجل واحد، لعلنا نعيش اليوم أول تجسيد فعلي متكامل للأمة الجزائرية، منذ الإستقلال، اللحمة التي شككتها هذه التظاهرة بين أبناء الشعب.. هي في نظري أهم حدث اليوم.

متقول

[Voir la traduction](#)

اعتمد المرسل في هذه الحجة أسلوب التكرار وذلك من خلال إعادة نفس الفكرة أكثر من مرة بغية أحداث تأثير البروز، إذ عمد الى التعبير عن عدم اهتمام الاعلام بتغطية أحداث مظاهرات 22 فيفري 2019 وتجاهلها بعدم التفاهة أو اهتمامه بهوموم جمهوره، وقد أشار الى هذه الأحداث بكونها تمثل (يوما تاريخيا)، لينصرف بعدها الى تفكيك هذه الفكرة الى أجزائها التي تبرز أهمية هذا اليوم، من خلال تكرار فكرة تلاحم الشعب الجزائري والتفاهة حول هدف واحد، حيث عبر عن ذلك بطرق مختلفة (الشعب الجزائري تحرك كرجل واحد)، (تجسيد فعلي متكامل للأمة الجزائرية)، (اللحمة).

شكل رقم 13: يبين المنشور رقم 01 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد

محاربي الفساد في البلاد والعباد
2 août 2019 -

حزب السلطة
جمعة 24
ارندي، الفتن، حكومة، برلمان، ديقاج ديقاج

[Voir la traduction](#)



284
34 commentaires 919 partages

استخدمت الصفحة التفخيم في مقدمة الحجة وذلك بالإشارة الى نظام الحكم من خلال تعداد أجزاءه المكونة له والتي جسدها في مجموعة من الهيئات المحددة (حزب RND، حزب FLN، إضافة الى

الحكومة والبرلمان)، وتهدف هذه المقدمة الى جعل المتلقي يتصور أن هذه الأطراف هي الوحيدة التي تمثل الدولة وتسيطر على الحكم وأنها تمثل موطن الفساد الذي يجب التركيز عليه. أما خاتمة الحجة التي جاءت في شكل جملة أمرية فحملت مطالبات برحيل هذا النظام معتمدة آلية التكرار بغية الابرار. وعليه فقد سارت الصفحة نحو تأطير الواقع بطريقة تحصر اعتقاد المواطن حول النظام في الأطراف المذكورة في الحجة دون غيرها، هذا وقد صيغت الحجة ضمن إطار أشمل وهو الحراك والحرب على الفساد (حراك قسنطينة، جمعة 24).

أما بالنسبة لحجة التعريف فهي لا تنطوي على اقتراح تعريف موضوعي لظاهرة ما، ولكنه يتعلق بالإلحاح أكثر على المظهر الذي يبدو أكثر تحديدا لتخصيصه (بروطون، 2013، ص 102)، فالتعريف يستهدف ابراز خصائص المعرف التي رغب المعرف بإبرازها وجعلها انعكاسا له. ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

شكل رقم 14: يبين المنشور رقم 17 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



نلاحظ ان هناك محاولة لتعريف الفاعل (القايد صالح) انطلاقا من صفاته، الا ان التعريف في هذه الحالة جاء بطريقة عكسية عمد فيها المرسل الى توظيف أسلوب غير مباشر يظهر صفات معاكسة للصفات الحقيقية التي يريد ابرازها بشكل هزلي.

وأحيانا تأتي حجة التعريف في شكل سؤال حجاجي

شكل رقم 15: يبين المنشور رقم 27 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



جاءت المقدمة الحجاجية في شكل سؤال (من هو الجنرال تاجي خالد؟) الذي يهدف الى تقديم الفاعل بشكل يبرز الصورة التي يريد المرسل، والتي تضمنتها الإجابة عن السؤال التعريفي والتي جاءت هي الأخرى في شكل سلم حجاجي تضمن حججا مرتبة بطريقة تصاعدية انطلق فيها المرسل من الحجة الأضعف وصولا الى الحجة الأقوى بغية ابراز الحمولة الإقناعية للحجة، فقصر المدة بين تنصيب الجنرال واقالته تحيل الى تعرضه للتعسف في استغلال النفوذ، ونفي الأسباب المهنية والأمنية يؤكد ذلك، أما اظهار السبب الرئيسي فيمثل اقوى حجة توضح سبب الإقالة، وانتقاء المحاكمة دليل قوي على التعرض للظلم، والأقوى منها هو خرق القانون والاخلال بشرط من شروط المتابعة القضائية، لتكون الحجة الأخير الأكثر قوة كونها تنفي وجود أسباب واضحة لسجن الجنرال تاجي مما يوحي بشدة الظلم الذي تعرض له من جهة، وقوة نفوذ الطرف الآخر المقابل له من جهة أخرى. ومنه تقديم الفاعل الاجتماعي هنا باعتباره شخصا مظلوما.

واستمر التأطير في هذا المنشور من خلال طرح عدة أسئلة حجاجية تثير في ذهن المتلقي الشكوك وتدفعه نحو النظر الى وقائع لم يكن منتبها لها، فقد تضمن المنشور تشكيكا في استقلالية العدالة، وفي صلاح القاييد صالح، وفي كفاءات استفادت أبناء القاييد صالح من العقود.

شكل رقم 16: يبين المنشور رقم 03 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



انطلقت الحجة بسؤال بلاغي (من هم أنصار القايد صالح؟) الذي يهدف الى توجيه المتلقي نحو إجابة تأطر الواقع بشكل يركز على جوانب معينة تتوافق وأهداف الصفحة، وقد حملت الإجابة على المقدمة الاستفهامية تأكيدا وإلحاحا على جملة من العناصر والمظاهر المراد ابرازها باتباع أسلوب التقليل من شأن الآخر وتحقيره، اضافة الى اعتماد النعت والكناية وهو ما من شأنه أن يجعل المتلقي يحمل تصورا سلبيا عن الطرف الآخر ومنه يحاول عدم الاصطفاف معه في نفس الجهة. فالصفحة حاولت من خلال هذه الحجة إقناع المتلقي بعدم الموالاتة للقايد صالح حتى لا يتم إلحاق هذه الصفات به وأن عليه مساندة الطرف الآخر المعارض للقايد صالح حتى يحظى بالقبول والرضا المجتمعي.

شكل رقم 17: يبين المنشور رقم 28 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



بدأت الحجة بطرح سؤال استفهامي لا يهدف الى الحصول على إجابة من المتلقي وإنما منحت الصفحة لنفسها سلطة الإجابة نيابة عن المتلقي بغرض إعادة التعريف، بحيث تم إعادة تقديم مؤسسات الاعلام بإسناد وصف (بيوت الدعارة) كناية عن عدم الإلتزام الأخلاقي في تأدية العمل الإعلامي، ويعد السؤال تآطيرياً لأنه يهيئ المتلقي لربط الإجابة بحالة الإسناد التي تضمنها. جاءت الإجابة في شكل تقرير تعريفي حيث قدمت الأجهزة الإعلامية كمرادف لـ (بيوت الدعارة الحقيقية) وفي ذلك توجيه للمتلقي نحو اعتبار الإعلام في الجزائر يمارس التضليل والخداع الإعلامي ولا يحتكم الى أخلاقيات المهنة ومنه فهو إعلام فاسد.

بالنسبة لحجة السؤال، فهي تستهدف تآطير الإجابة وتوجيهها نحو زاوية محددة، بحيث تجعل المتلقي يفكر في احتمالات بعينها دون سواها، ويمكن ملاحظة ذلك في المنشورات التالية:

شكل رقم 18: يبين المنشور رقم 24 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



في عرضها لوجهة نظرها بخصوص القرار الصادر من طرف القيادة العسكرية والذي يتضمن منع المواطنين من التنقل الى العاصمة يوم الجمعة تقاديا للانزلاقات الأمنية التي قد تحدث أثناء المظاهرات المنظمة في اطار الحراك الشعبي، وظفت الصفحة حجة السؤال الذي استهل بندا (خوتي) متبوع بعلامة تعجب تشير الى أن الأمر الذي يتمحور حوله السؤال يثير الاستغراب والتعجب، وهي بمثابة تهينة لعقل المتلقي لما سيتضمنه السؤال، هذا الأخير الذي تم طرحه بطريقة بلاغية ساخرة تحيل الى واقع يثير السخرية بالنسبة للمحاجج (ما هو ملف التأشيرة للذهاب إلى العاصمة؟)، والسؤال هنا جاء للضرورة الحجاجية وليس مقصود لذاته، فهو لا يستدعي الإجابة أو يبحث عنها وإنما يستهدف لفت الانتباه لممارسات خاطئة وغير مقبولة دستوريا.

شكل رقم 19: يبين المنشور رقم 31 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



استخدمت حجة السؤال في ابراز موقف الصفحة من نسب التصويت عبر الولايات ضمن الانتخابات الرئاسية التي عارضها جزء من الشعب الجزائري، اذ استخدم سؤال تصريح يربط بين الفقر وارتفاع نسبة الانتخابات، رغم انتفاء الرابط المنطقي بين هذين العنصرين إلا أن طريقة بناء الحجة جاءت توجيهية تستهدف جعل المتلقي يقيم هذه العلاقة بنفسه، ومنه رسم صورة ذهنية عن الفقراء بكونهم غير

واعين ويسهل التلاعب بهم وأن النظام يستغلهم من أجل تمرير سياساته، وعليه فيمكن تصنيفهم في خانة المتواطئين مع النظام، فحسب الحجة من المفروض أن الأوضاع التي تعيشها المناطق الفقيرة من نقص للتنمية كفيلة بجعل سكانها يدركون مدى فساد النظام وعدم اهتمامه بتحسين أوضاعهم المعيشية ومنه فالأولى بهم المطالبة برحيله وتغييره بدلا من دعمه وإعادة التصويت لصالحه، ومادام هذا الأمر غائب فيعني بالضرورة غياب الوعي.

شكل رقم 20: يبين المنشور رقم 03 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



جاءت الحجة في شكل سؤال حاجي استفهامي يقود المتلقي الى التفكير في إجابة محددة مسبقا من طرف المحاجج فهي نتيجة منطقية للمقدمة الاستفهامية، فعمدت الصفحة الى إيصال صورة للقايد صالح باعتباره متواطئا وجزءا من النظام الفاسد من خلال جملة تقريرية (القايد طالح حامي العصابة 20 سنة) متبوعة بسؤال يثير معضلة التناقض (فكيف سينقذ الجزائر في يوم واحد؟)، أي كيف يمكن لشخص فاسد أن يحارب الفساد، وبذلك سيوجه السؤال تفكير المتلقي نحو النظر الى الجانب الذي يريده وهو كون القايد جزءا من النظام الفاسد وينبغي محاربتة وليس التعويل عليه في القضاء على الفساد.

اعتمدت الصفحات كذلك في تأطير الواقع المتعلق بظاهرة الفساد على آلية التقديم الذي يعني طرح الواقع بطريقة معينة تبرز بعض الجوانب وتنتقص من جوانب أخرى، وهو ما نلاحظه في المثل الموالي:

شكل رقم 21: يبين المنشور رقم 13 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



تم خلال هذه الحجة تقديم الفاعل "أحمد شوشان" انطلاقاً من خلفياته السياسية والعرقية (الميهاريستي نسبة الى فرقة الميهاريست التي شكلتها فرنسا لاحتلال الصحراء الجزائرية والتوغل فيها)، (الشعابني نسبة لقبيلة الشعابنة التي تعد من أكبر القبائل العربية المتركزة خصوصا في الجنوب الجزائري، والتي انضم عدد من المنتمين لها لفرق الميهاريست) وهي الصفات التي تم تقديمها على الاسم وفي ذلك محاولة لإبراز الشخصية انطلاقاً من صفاتها المستقاة من الذاكرة الجماعية، وهي صفات ذات بعد ودلالة سلبية لدى الفرد الجزائري كونها تحيل الى "خيانة الوطن"، هذه المقدمة التعريفية كانت ممهداً لقبول الواقع المتضمن في نتيجة الحجة التي تسند للفاعل فعل اثاره الفتنة بولاية غرداية سنة 2015 بين العرب المالكيين والأمازيغ الايباضيين.

شكل رقم 22: يبين المنشور رقم 19 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



على مستوى هذا المنشور هناك تقديم للصحافة انطلاقا من جهة ولأنها والتي استخدم في التعبير عنها كلمة (الرونجاس) كإحالة الى المؤسسة العسكرية، ومنه فالحجة تحاول اقناع المتلقي أن الصحافة يتم التحكم فيها من طرف المؤسسة العسكرية وأنها مسخرة لخدمة أهدافها وممارسة الدعاية لصالحها، وعليه وجب محاربتها والقضاء على هذا النوع من الاعلام الفاسد في نظر الصفحة.

شكل رقم 23: يبين المنشور رقم 16 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



تم تأطير الواقع من خلال تقديمه بشكل يجعل منه يحمل حقيقة يراها صاحب الحجة، حيث بُنيت هذه الأخيرة انطلاقا من مقدمة تصف واقعا وتقره وهو تزكية القايد صالح للجنة الحوار الوطني، بعدها تم استخدام النعت كتنقية حجاجية (فرنسية، زوافية، انفصالية) لإبراز الصورة التي تريد الصفحة نقلها عن أعضاء هذه اللجنة بأنها من الموالين لفرنسا والمتعاونين معها، وجعل هذه الصورة تستلزم نتيجة

الحجة التي جاءت بشكل غير مباشر، إذ تمت الإشارة لكون القايد صالح، وفقا للمعطيات السابقة، يعد هو الآخر من الموالين لفرنسا، وقد تم ابراز هذا الجانب من الواقع من خلال عرض الأطروحة المضادة له والتي يأخذ بها أنصار القايد صالح، وعليه فمقدمة الحجة كانت دليلا لنفي ما أتى بعدها.

من آليات التأطير المطبقة كذلك نجد آلية المقارنة التي تقوم على عقد ابراز التشابه أو الاختلاف بين وضعين مختلفين ففي المنشور الموالي مثلا:

شكل رقم 24: يبين المنشور رقم 26 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



استخدمت المقارنة بغرض ابراز تباين التعاطي الإعلامي مع الأحداث الجارية من خلال عرض موقفين للتلفزيون العمومي ببرزان هذا الاختلاف، الأول متضمن في المقدمة التي تشير الى قيام التلفزيون بتغطية أحد المسيرات للموالين للنظام مع الاستشهاد بفيديو يؤكد الوقائع المذكورة، وانطوت على وصف تحجيمي (كمشة) للدلالة على العدد القليل، ونعت (الاحاسين) للتقليل من شأن الآخر وكناية عن ولائهم للنظام، وعقدت المقارنة باستخدام الرابط الحجاجي (لكنه) بغرض ابراز الاختلاف في تغطية مظاهرات الحراك الشعبي، وهي الممارسة التي اعتبرتها الصفحة غير بريئة وصنفتها ضمن هاشتاغ #الاعلام_الموجه.

شكل رقم 25: يبين المنشور رقم 32 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



أقامت الصفحة عبر هذه الحجة المقارنة بين طريقة تعامل العدالة مع المواطن العادي في مقابل تعاملها مع أصحاب النفوذ في محاولة لإقناع المتلقي بفساد قطاع القضاء، إذ استهلت الحجة ببناء (يا الشعب الجزائري) بغية لفت الانتباه وإعطاء المتلقي إحساساً بأنه معني بالأمر وأن المرسل سي طرح عليه معلومات غائبة عنه، انطلق المرسل بعدها في عرض معلومة معروفة مسبقاً لدى المتلقي تتعلق بالعقوبات التي يتعرض لها تاجر المخدرات، ووظف ضمير المخاطب أنت من أجل جعل المتلقي جزءاً من الحجة ومعطياتها، وقارن بين هذه العقوبات وبين تلك التي صدرت في حق (السعيد بوتفليقة وجماعته) الذين كانوا وراء دخول حمولة كبيرة من المخدرات الى الوطن، وحالة خالد نزار الذي ارتكب جرائم ضد الشعب، حيث يرى ان العقوبات لا تتناسب وحجم الأفعال المنسوبة لهم، مستخدماً في التعبير عن حالة الاستثناء الرابط الحاجي (بصح) الذي يقوم مقام (لكن) والذي يفيد الاستثناء، أي ان العدالة لا تتعامل بنفس الطريقة مع جميع الأطراف.

حجج السلطة:

وتمثل ذلك النوع من الحجج التي تستند على حشد سلطة داعمة ومدافعة عن الرأي المروج له، سواء اتخذ ذلك منحى إيجابيا أو سلبيا بحيث يتوقف هذا الأمر على اتجاه الصفحة نحو الفاعل الاجتماعي صاحب السلطة، هذه السلطة تكون معروفة مسبقا لدى المتلقي ومنه فاستدعاؤها سيحمل قوة اقناع مستمدة من اتجاه المتلقي نحوها.

يختلف الاعتماد على السلطة حسب موضع توظيفها داخل الحجة، فقد تكون هذه السلطة مستندة الى معرفة أو وظيفة عملية، تفترض تحقق كفاية علمية، أو تقنية، أو أخلاقية، أو مهنية تمنح شرعية للواقع المستند اليها وتضفي الاقناع على الرأي الذي تدعمه (بروطون، 2013، ص 82) وهو ما يسمى بحجة الكفاية أو سلطة الكفاية ومن أمثلة توظيفها ما يلي:

شكل رقم 26: يبين المنشور رقم 06 من صفحة Mafia Politique Algérienne



تم استخدام المنظمة الوطنية للمجاهدين كسلطة كفاية تحظى بالقبول لدى المتلقي، حيث افترض المرسل امتلاكها للكفاية الأخلاقية والمهنية التي تضفي الشرعية على الواقع، فتوجيه هذه المنظمة الاتهام لرجال السياسة ورجال الاعمال بالفساد وعقد التحالفات غير المشروعة، إضافة الى الحياد عن بيان أول نوفمبر، يجعل المتلقي يقتنع بهذا التصور ويصدق منه ويتحقق الاقناع، كما ان الاستناد الى سلطة المنظمة المعادية لسلطة الأطراف المذكورة في المنشور يفترض انها تساند في المقابل الطرف الآخر المناهض لها وهو الطرف الذي يمثل الحراك الشعبي.

شكل رقم 27: يبين المنشور رقم 36 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



تم اللجوء في هذا المنشور الى توظيف الكفاية العلمية التي تخول لصاحبها الحديث في المواضيع المتعلقة بالقانون، حيث وظفت السلطة الإيجابية لبروفيسور جامعي مختص في هذا المجال - أي القانون - كمرتكز لإضفاء الشرعية العلمية على أقواله المتعلقة بمعارضة تمرير قانون المحروقات وأسباب هذه المعارضة والنتائج التي يمكن ان تترتب عن هذا القانون في حالة المصادقة عليه.

شكل رقم 28: يبين المنشور رقم 02 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



من أجل ابراز الاخلال بأحكام الدستور وحرمان المواطن من حقوقه المشروعة، استندت الحجة في هذا المنشور على الدستور كسلطة كفاية من شأنها إضفاء الشرعية على الواقع المترتب عنها، وجعل المتلقي يقبل الرأي القائل أن (غلق موريتي و نادي الصنوبر) على الشعب يعد أمرا مرفوضا ومخالفا للقانون لأن سلطة الدستور تدعمه، اذ اعتمدت الحجة على طرح واقع في المقدمة ثم استنكاره من خلال

دليل شرعي (مضمون الدستور)، هذا وقد استخدم تعبير (لحد الآن) للدلالة على استمرار الوضع وتأكيد ذلك مرة أخرى من خلال كلمة (مزال)، واستخدم الرابط الحجاجي "و" للإشارة الى التناقض بين الوضعتين الأولى (موريتي ونادي الصنوبر مزال مغلق على الشعب)، والثانية (الدستور يقول الجزائر ملك للشعب).

شكل رقم 29: يبين المنشور رقم 30 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



تم استدعاء سلطة النائب العام العسكري كسلطة كفاية لتبرير وإعطاء منطوية للحكم المطالب بتطبيقه ضد المتهمين في قضية التأمر على الجيش، رغم أن النائب العام لا يملك سلطة إصدار الحكم، إلا أن إلتماسه يدعم فرضية ثبوت التهمة على المتهمين واستحقاقهم لأقصى العقوبات.

شكل رقم 30: يبين المنشور رقم 36 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



نفس الشيء طبق في هذه الحجة حيث تم استدعاء العدالة كسلطة كفاية من أجل إثبات عدم صحة الواقعة المنسوبة للممثل "عبد القادر جريو" وإبراز التناقض بين التهمة المنسوبة له من طرف أحد الصفحات على شبكة الفاييسبوك، وبين الحكم الصادر في حقه والقاضي بإطلاق سراحه، مما يعني براءته مما نسب له، هذا وقد جاءت الحجة بأسلوب تعجبي تهكمي.

طبقت كذلك حجة الشهادة أو سلطة الشهادة التي تكون عبارة عن سلطة مكتسبة ظرفيا يكتسبها الشخص انطلاقا من مشاركته في الحدث أو الواقع محل التحايج أو معاصرته، ومن ثم تكون شهادته ذات سلطة إقناعية تدعم الأطروحة التي تتضمنها الحجة. ومن أمثلة تطبيق هذا النوع من السلطة في معالجة ظاهرة الفساد المنشور التالي:

شكل رقم 31: يبين المنشور رقم 02 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



يعبر المنشور عن رأي الصفحة الذي يتجه نحو القول بسقوط نظام بوتفليقة ودعم رأيه بصورة تمثل وصفا لحدث واقعي يبرز حجم الغضب الشعبي ومعارضته ورغبته في التخلص من هذا النظام، ويعد هذا بمثابة تسجيل لشهادة من الواقع، كما ان الصورة تعكس تمثيلا رمزيا لسلطة المتلقي في حد ذاته، باعتباره جزءا من الشعب الذي يقود هذه الانتفاضة ضد النظام، وبالتالي فالمرسل استند في تدعيم تأطير الواقع الى مظاهر خفية لسلطة المتلقي من اجل حمله على تقبل الرأي المعروض.

شكل رقم 32: يبين المنشور رقم 33 من صفحة الاحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر



الأحرار ضد الشبهة و الفساد في الجزائر

15 décembre 2019 - 🌐

...

Oran, vendredi 13

لاستطيع النوم بعد كل ما رأيته اليوم، شباب ياكل الكف و القزول بدون سيب، فتاة هاربة وتسمع الشرطي يقول : حكم ريبها ق... اطفال بيكون وخائفون، عجوز كنت قد صورتها عدة مرات مغمى عليها ،طالبة تبكي بحرقة وتصرخ " وعلائش وعلائش ؟ واش درالكم"، شيخ سيجيني اسقط ارضا من طرف 4 اشخاص وإنهالو عليه ضربا قيل ان يرمو به في الشاحنة، ... حقد كبير لم اجد له تفسيراً ، ...كلها صور لم استطع أخذها لتبقى عيرة لما قد يحدث عندما نستسلم ونقول "تخطي راسي وتقوت" ...تفكرت يوم سار رجال الشرطة في طريق البلدة متجهون الى العاصمة والمواطنون يتوقعون لسقيهم بالماء و عبر التشجيع ... تفكرت فرحتي لاني ضننت ان تحررهم من تحررنا ... يالا سداجتي وتقاولي الزائد ...تصبحون على تولة القاتون ،تولة . اللاخوف. لانني اليوم احسست بخوف لم احسن به من قبل

Youghortha Assam




215

38 commentaires 12 partages

استخدمت حجة الشهادة في ابراز الممارسات القمعية والفاسدة التي طبقتها النظام ضد المتظاهرين، عبر رجال الأمن، حيث عمدت الصفحة الى نقل شهادة حية لشخص عايش الأحداث معتمدة الأسلوب الوصفي في سرد الوقائع، مع توظيف عناصر التأثير العاطفي، باعتماد آلية تقسيم الكل إلى أجزاء اذ استهلت الحجة بمقدمة نافية سببية، ربط فيها عدم قدرته على النوم بما عايشه ورآه لينتقل بعدها الى

تفصيل هذه الأحداث والوقائع وفق سلم حجاجي يتدرج من الحجة الضعيفة (شباب يأكل الكف والقزول بدون سبب) وصولاً إلى الحجة الأقوى (شيخ سبعيني اسقط أرضاً...) لخلق عامل تأثيري أكبر، فالمشاركة في المظاهرة يجعل الفاعل جزءاً من الواقع ومنه يكتسب سلطة تسمح له بنقل صورة وشهادة حية عن هذا الواقع حسب ما عايشه ومن ثم تكون الحجة أكثر اقناعاً.

وظفت السلطة كذلك في صيغة الضد بقصد تبخيس الرأي، في هذه الحالة تكون السلطة مستمدة من الشخص، واستدعاء السلطة السلبية في هذه الحالة يكون على سبيل الاعتراض عليها لعدم تحقق شرط الكفاءة أو التجربة أو عدم صلاحية شهادتها، ومن أمثلة تطبيقها:

شكل رقم 33: يبين المنشور رقم 20 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



تم استخدام السلطة في هذا المنشور بصيغة الضد وذلك باستحضار سلطة سلبية متمثلة في السيسي، إذ تم استدعاء حدث معروف ووضع في المقدمة على سبيل التعميم من خلال انشاء علاقة التعدي، فكون السيسي عسكري قام بهذا الفعل يستلزم ذلك أن أي عسكري يمكن ان يقوم بنفس الفعل نظراً لتشابه الخصائص، وكأن المرسل يحاول تقديم السيسي باعتباره نموذجاً، وعليه تهدف هذه الحجة إلى تأطير الواقع استناداً إلى تجربة سابقة واسقاط خصائصها على حالة القايد صالح.

شكل رقم 34: يبين المنشور رقم 22 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



تم خلال هذا المنشور استحضار سلطة القايد صالح باعتبارها سلطة سلبية تملك كفاية متعلقة بسلطة المنصب الذي يحتله والذي يخول له اتخاذ المواقف وإصدار الأوامر، وجاءت الحجة بشكل يبرز التعسف الذي يمارسه القايد صالح من خلال توظيف عبارة (ولا مكانش) و"لا" الموظفة هنا تنفي ما بعدها وتؤكد قوة حضور ما قبلها (بن صالح).

شكل رقم 35: يبين المنشور رقم 14 من صفحة *محاربي الفساد في البلاد والعباد*



اعتمدت الصفحة في هذا المنشور على الحجاج السوري الذي تضمن استدعاء سلطة القايد صالح وطرحها باعتبارها سلطة سلبية بغية إبراز تحكمه في الإعلام الوطني وتسخيره لممارسة الدعاية لصالح النظام، ومن ثم فإن ما يتلقاه الجمهور من هذا الإعلام يجعله مغيبا عن الحقيقة ولا يرى سوى وجهة

نظر النظام، ولا يفكر إلا فيما يريد له النظام أن يفكر فيه. وقد اعتمدت الحجة على التشخيص الرمزي من خلال الأحجام والعدد، إذ كلما زاد وزن تأثير الفاعل الاجتماعي زاد حجمه فجاء الترتيب حسب درجة تحكم كل طرف في الآخر (القايد صالح يتحكم في الإعلام وهو كشخصية يمثل المؤسسة العسكرية كما يعكس سلطة سياسية داخل النظام، والإعلام يتحكم في الجمهور، ومنه فعلاقة التعدية تفرض أن القايد صالح أو النظام يتحكم في عقل الجمهور)، ورمز لعلاقة التحكم باستخدام خيوط تشبه تلك المستخدمة في تحريك الدمى. الرمزية المطبقة في هذه الحجة تحاول الكشف عن التلاعب الممارس من طرف السلطة وكيفية استغلالها للإعلام من أجل ممارسة الدعاية المغرضة.

حجج الاشتراك:

وهي الحجج التي تستند على الاشتراكات القائمة ما بين الأطراف المشاركة في الحجاج نظرا للقوة الإقناعية التي تحملها باعتبارها قيما ثابتة ومتفق عليها، وقد تستند حجة الاشتراك الى القيم الثابتة، الآراء المشتركة، المواقف المشتركة، ويتحقق الاشتراك انطلاقا من تشارك السياق والبيئة التي ينشأ عبرها الحدث. كما ان هذا النوع من الحجج يستمد قوته أساسا من مدى قوة حضور عناصر الاشتراك لدى الفرد بما يجعله يذعن لها بمجرد اثارته. يتم اللجوء الى هذا النوع خاصة في محاولة التأثير على الجوانب العاطفية للمتلقي من خلال استدعاء القيم المتفق عليها مسبقا والتي تتضمن بشكل مسبق الرأي المراد اقناع المتلقي به. وتمثل القيم حسب جان بول ريسويبير Jean-Paul Resweber "كيانا مشتركا، يكون أسس الثقافة، ويحدد الطرق التي تجعل أعضاء جماعة معينة تسكن عالما واحدا، وينفي إمكانية وجود تواصل في غياب القيم ما دام وجود الرابط الاجتماعي يتوقف على احياء القيم الضمنية بطرحها وتأويلها (بروطون، 2013، ص 92). وطبق هذا النوع من الحجج في معالجة ظاهرة الفساد على النحو التالي:

شكل رقم 36: يبين المنشور رقم 11 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



عمدت الصفحة الى استتارة قيم مشتركة مع المتلقي وهي قيمة "الوطن" وقيمة "الخيانة" من اجل تبرير المطلب الرئيسي المتمثل في رحيل النظام. انطلاقا من افتراض مسبق بأن هناك اتفاق مع المتلقي بأن هناك طرف خائن ومنه فإن الوطن كقيمة تستوجب ضرورة السعي من أجل اسقاط الخونة. وتم استخدام نفس الأسلوب من خلال المنشور التالي:

شكل رقم 37: يبين المنشور رقم 12 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



حيث استتار المنشور قيمة الخيانة مرة أخرى.

شكل رقم 38: يبين المنشور رقم 16 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



أما بالنسبة لهذا المنشور فقد اثار قيمة "الانتهازية" وربطها بشخص سيدي السعيد.

شكل رقم 39: يبين المنشور رقم 30 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



اعتمدت الصفحة في ترسيخ فكرة فساد مؤسسة التلفزيون العمومي على حشد قيمة "الكذب" و "الخيانة" لدى المتلقي، من خلال مقدمة حجاجية جاءت في شكل جملة خبرية تتضمن اقرارا بقيام التلفزيون العمومي بتزييف الحقائق وهو الأمر الذي تم اثباته من خلال الفيديو المرفق، كما تم تأكيد قيمة "الخيانة" من خلال عبارة (شوادا اللحاسين) في إشارة الى الأشخاص الذين يسعون لخدمة مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة المجتمع.

شكل رقم 40: يبين المنشور رقم 37 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



اعتمدت هذا الحجة على حشد قيمة "الوطن" في مقابل قيمة "الخيانة" وتم التشديد على الصفات التي تستثير هذه القيم لدى المتلقي، كما تم اعتماد الموقف المشترك اتجاه الكيان الصهيوني. وجاء بناء الحجة من خلال استخدام مقدمة تقييمية تحشد القيمة المشتركة وخاتمة تتضمن سبب التقييم المطروح وتؤكدده.

شكل رقم 41: يبين المنشور رقم 07 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



وظفت الحجة القيم والمواقف المشتركة المفترضة بين المرسل والمتلقي من أجل التأثير عليه وحمله على الاقتناع بالرأي المطروح، إذ استحضرت الحجة في مقدمتها مجموعة من المواقف المستقاة من الذاكرة الجماعية والتي تحمل دلالات رمزية وقيمية، وتم التركيز على الصراع (العربي - الأمازيغي) من خلال اثاره قيم "الحرية" و"الوطن" و"الانتماء"، حيث استهلكت الحجة بالتركيز على الصورة والقصة التي تقف وراءها واستخدام عبارات تشير الى فضاغة الحدث وتعزز حضور قيمة "الحرية" لدى المتلقي (مشهد من فيلم أو كتابة بدم مزيف، صورة حقيقية، تعني: حرية - liberte، ثورة 22 فيفري)، كما صور الصراع الحالي من خلال حشد قيمة "الانتماء" وذلك بالتركيز على ذكر الأصل العرقي للضحية، إضافة الى الاستشهاد ببيت شعري لشاعر الثورة الجزائرية مفدي زكريا على سبيل إعطاء انطباع بأنه واقع بين فئتين الأولى تمثل "الأمازيغ" والثانية "النظام" الذي اعتبره مجرماً وفي ذلك حشد لقيمة "الظلم". أما النتيجة المتضمنة في الحجة فقد اتخذت شكل قالب ينفي فكرة ليعوضها بفكرة أخرى، من زاوية تصحيح مسلمة (الحديث عن القبائل فتنة) بحيث يرفع هذا الفعل إلى درجة "الواجب" فقيمة "الوطنية"، "الحرية"، و"الانتماء" تحتم على المتلقي أن يدافع عن القبائل ويصحح المعلومات المغلوطة المنتشرة حولهم. وقد

ألقت الحجة الحمل على المتلقي وجعلته مسؤولاً أمام هذه القضية وصوّرت الأمر بمثابة "الواجب" و"الدّين".

شكل رقم 42: يبين المنشور رقم 06 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



اعتمدت الصفحة في هذه الحجة على اثاره قيمة "العدل" لدى المتلقي من خلال إبراز التناقض في تعامل العدالة مع وضعيتين مختلفتين أحدهما أكثر خطورة من الأخرى بالنسبة للمحاجج، وجعل المتلقي يستنتج "لاعدل" الجهاز القضائي انطلاقاً من عقد المقارنة بين التكييف القضائي لكل فعل من الأفعال المشار إليها.

شكل رقم 43: يبين المنشور رقم 11 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



خلال هذا المنشور عمدت الصفحة الى استشارة قيمة "الحق" وتأكيدا من خلال إبراز الدليل القانوني الذي يدعمها، بما يخلق لدى المتلقي شعورا بأنه صاحب حق وبالتالي لن يشعر بوجود خطر يهدده أو يمنعه من التظاهر السلمي.

وهي نفس القيمة التي أثّرت كذلك من خلال المنشور الموالي:

شكل رقم 44: يبين المنشور رقم 25 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



الذي يخلق لدى المتلقي إحساسا بجرمانه من قيمة "الحق" أي التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الدستور (حقه في حمل وإظهار علم بلاده، حقه في التنقل والدخول إلى العاصمة، حرية التنقل داخل التراب الوطني).

شكل رقم 45: يبين المنشور رقم 33 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



الحجة المتضمنة في هذا المنشور تثير قيمة "الأخوة" (من خلال عبارة خاوا خاوا) وقيمة "التضامن" (من خلال استخدام العلم الوطني والراية الأمازيغية ، وعبارة نقضيو) لدى المتلقي، انطلاقا من خلق عدو يهدد الوحدة الوطنية ويستوجب الاتحاد من أجل مجابهته، فعمد صاحب الحجة الى توظيف مجموعة رموز تجسد الرسالة المراد إيصالها، حيث وظف العلم الوطني الى جانب الراية الأمازيغية في إشارة الى أن المكون الأمازيغي هو جزء من مكونات الهوية الجزائرية، واستخدام عبارة (خاوا خاوا) يحمل تأكيدا على الترابط ما بين مكونات المجتمع الجزائري بغض النظر عن التنوع العرقي، وعزز ذلك من خلال استخدام رسالة ألسنية باللغتين العربية العامية والأمازيغية، أما تعبير (نقضيو) فهو اسناد فعل لكلا الطرفين والمقصود به التعاون من أجل القضاء على الفساد ورموزه الذين أسند لهم فعل "الخيانة" (الخونة) ومنه إثارة قيمة أخرى هي قيمة "الخيانة" والطرف المتهم بالخيانة في هذه الحجة هو النظام والموالين له، هذا وقد عبرت الحجة عن فعل محاربة العناصر الفاسدة بشكل رمزي تمثل في "رش مبيد الحشرات والذباب المتساقط جراء ذلك" وهي إشارة إلى القضاء على ما يسمى بالذباب الإلكتروني وهو توصيف رمزي في المخيال المشترك للمجتمع الجزائري يشار به للموالين للنظام الذين يتولون مهمة ممارسة الدعاية لصالحه.

حجج التماثل:

يعقد التماثل من خلال إقامة التشابه بين وضعين مختلفين من خلال نقل خصائص أحدهما للآخر على سبيل التمثيل أو المثال أو من أجل ابراز التضاد، واستخدم هذا النوع من الحجج في معالجة قضايا الفساد عموماً من خلال عقد المقارنات بين الوقائع ومحاولة تكييف السياقات الحديثة مع بعضها البعض، بغرض حمل المتلقي على توقع نهايات الأحداث ونتائجها، كما هو مبين فيما يلي:

شكل رقم 46: يبين المنشور رقم 09 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



تم خلال هذا المنشور عقد التماثل ما بين حدثين معروفين لدى المتلقي ينتميان الى زمنين مختلفين، أولهما الثورة التحريرية بما تحمله من رمزية لدى المتلقي، والثاني الاحداث التي تعرفها الجزائر ضمن السياق الحالي للمنشور ممثلة في الحراك الشعبي، وقد حاولت الصفحة نقل خصائص النضال الذي قاده الشعب الجزائري من اجل نيل الحرية والتخلص من الاستعمار الى النضال الحالي الذي يخوضه الشعب في سبيل التخلص من النظام الفاسد في محاولة لإقامة التماثل بين الحدثين وتصوير الحدث الثاني باعتباره امتدادا للحدث الأول، ومنه تضمنين الحجة حمولة إقناعية اكبر مستخدمة في ذلك الحجاج الصوري الذي يشير الى الوقائع وعناصر التماثل من خلال الصور والرموز.

شكل رقم 47: يبين المنشور رقم 13 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



هنا تم عقد التماثل بالضد من خلال المقارنة بين حالة طرفين خارجيين (سوريا وماليزيا) مع حالة الجزائر.

شكل رقم 48: يبين المنشور رقم 25 من صفحة *Mafia Politique Algérienne*



هنا استخدمت حجة المثل بحيث تم ابراز مثال عن قيام الاعلام بالتزوير وتضليل الرأي العام لصالح النظام واسقاط خصائص هذا المثل على حالة الانتخابات من خلال اعتماد الوصل ما بين الحالة الأولى والثانية، فاستخدام النظام -حسب الصفحة- للإعلام العمومي من اجل تزوير الحقائق يستدعي بالضرورة قيامه بنفس الفعل في الانتخابات مما يدفع بالمتلقي الى الشك وعدم الثقة في النظام ونتائج الانتخابات.

شكل رقم 49: يبين المنشور رقم 12 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



استهلت الحجة بمقدمة تنطوي على عقد التماثل بين حدثين معروفين لدى المتلقي، أحدهما وقع في الماضي وهو ممارسات الرئيس الأسبق هواري بومدين اتجاه القبائل، في حين يرتبط الحدث الثاني بممارسات القايد صالح الممثل للنظام في الوقت الحالي اتجاه نفس الفئة المجتمعية، حيث حاولت الحجة اسقاط خصائص الواقعة الأولى على الثانية بهدف تسليط الضوء على الأفعال الفاسدة التي يمارسها النظام وفي ذلك توجيه للمتلقي بأن النظام الذي يحكم الجزائر يعيد دائما استنساخ نفسه من خلال تطبيق نفس السياسات والمناهج مع المواطنين، دون الإشارة صراحة الى نوع الممارسات المقصودة بحيث اعتمد صاحب الحجة على الذاكرة المشتركة بينه وبين المتلقي وافترض معرفة هذا الأخير بالأحداث الماضية والآنية، وتم اختيار شخصية بومدين انطلاقا من كونها لا تحظى بقبول كبير لدى فئة معينة تنتمي الى منطقة القبائل. تم ربط المقدمة الحجاجية بخاتمة باستخدام الرابط الحجاجي "ولكن" والتي تتضمن نتيجة تعطي سلطة أكبر للمتلقي وإبرازه في موقع المتقطن لخطط النظام والمساهم الأكبر في افسالها وفي ذلك تعزيز أكبر للتأثير النفسي والعاطفي عليه.

شكل رقم 50: يبين المنشور رقم 20 من صفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر



الحجاج الصوري المطبق في هذا المنشور يعكس حالة تماثل بين شخصين يمثلان المؤسسة العسكرية في فترتين زمنيتين مختلفتين مستخدما التعبير الرمزي، فالأول هو شخص الجنرال خالد نزار الذي تولى رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية 1993، وهي المرحلة التي عرفت فيها الجزائر أزمة أمنية حادة، أما الشخصية الأخرى فهي لقائد الأركان الحالي "قايد صالح"، فجعلهما (وجهان لعملة واحدة) على سبيل الاستعارة في إشارة إلى تشابه السياسات المعتمدة في تسيير أزمات المجتمع الجزائري، وأن احدهما ما هو إلا انعكاس للآخر، كما استخدمت الكناية في التعبير عن السلوك الإجرامي لكليهما (جنرالات الدم) مع التركيز على المعنى من خلال الرسم الجغرافي للعبارة (سيلان الدم)، الذي يثير في الوقت نفسه مخاوف المتلقي من تكرار سيناريو العشرية السوداء.

شكل رقم 51: يبين المنشور رقم 15 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



تم اعتماد التماثل في بناء الحجة عن طريق استحضار مجموعة من المواقف ونقل الخصائص المرتبطة بها وجعلها تنطبق على الموقف المراد إبرازه، وفي إحالة الى هذه المواقف ابراز للتناقضات التي تتضمنها والتي تجعل العلاقة بين مكوناتها غير منطقية، حيث وظفت العلاقة (عاهرة/شرف)، (المجرم/الرأفة)، (الفاسق/الورع)، (الخائن/الأمانة)، (العميل/الوطنية)، (الفاقد/النزاهة)، (اللص/الفضيلة)، في محاولة لإسقاط حالة التناقض واللامنطقية على خالد نزار، اذ تبين الحجة أن ما ادعاه هذا الأخير في رسالته التي وجهها للنظام الجزائري على خلفية إصدار أمر بالقبض عليه، يناقض حقيقته الإجرامية التي أشارت لها الحجة من خلال وصف (السفاح) و((جزار)).

شكل رقم 52: يبين المنشور رقم 24 من صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



انطلقت الحجة من استدعاء واقع معروف لدى المتلقي يتعلق بوضعية وسياسة الجيش الوطني الشعبي خلال فترة قيادة الجنرال محمد العماري، ومن ثم سحب خصائص هذه الفترة ومطابقتها بالوقت الحالي في وصف لوضعية المؤسسة العسكرية تحت قيادة الجنرال قايد صالح، حيث عقد التماثل من حيث المنهج والسياسة، هذا التماثل الذي يؤدي حسب الحجة إلى إنتاج نفس الديكتاتورية وفقا لعلاقة سببية منطقية (تشابه الأسباب يؤدي إلى نفس النتائج)، وعززت حالة التماثل من خلال الصورة التي تحيل الى استمرارية نفس النظام.

جدول رقم 52: يبين الآليات البلاغية الموظفة في الحجج

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات الآلية البلاغية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
06.56	08	13.33	04	02.17	01	06.52	03	تقسيم الكل الى اجزائه
15.58	19	06.67	02	15.22	07	21.75	10	الوصل السببي
05.73	07	03.33	01	04.35	02	08.70	04	التكرار
03.28	04	06.67	02	02.17	01	02.17	01	التشبيه
03.28	04	03.33	01	04.35	02	02.17	01	السرد التسلسلي
19.67	24	20	06	30.43	14	08.70	04	النعته
08.19	10	10	03	08.70	04	06.52	03	الكناية
17.21	21	23.34	07	17.40	08	13.04	06	المقارنة
12.30	15	13.33	04	13.04	06	10.87	05	الاستعارة
02.46	03	00	00	00	00	06.52	03	التمثيل
02.46	03	00	00	02.17	01	04.35	02	البديع
02.46	03	00	00	00	00	06.52	03	المبالغة
0.82	01	00	00	00	00	02.17	01	الإسناد
100	122	100	30	100	46	100	46	المجموع

توظف الآليات البلاغية بغرض إضفاء جمالية لغوية على المنشور من جهة، ومن جهة أخرى تعزيزاً للمعنى وجعله أكثر حضوراً، وقد نوعت صفحات الفايسبوك من الآليات البلاغية الموظفة في منشوراتها التي تتناول ظاهرة الفساد بما يتناسب ومتطلبات النوع الحجاجي المعتمد في طرح هذه القضايا، ويشير الجدول الى ميلها الى استخدام النعت بشكل أكبر بحيث وظف بنسبة 19.67%، وتم اللجوء له من أجل توصيف الأشخاص والوقائع كما انه يعد من أبرز الآليات التي تدعم التأطير وتساعد على اقامته. يليه آلية المقارنة بنسبة 17.21%، ووظفت بشكل كبير في تأطير الواقع من خلال ابراز حالات التماثل وأحياناً التناقض. ووظف الوصل بنسبة 15.58% لغرض إقامة العلاقات بين مقدمات الحجج ونتائجها ضمن عملية التأطير، واعتمدت الصفحات في تمثيل الوقائع المرتبطة بالفساد على آلية الاستعارة بنسبة

12.30% نظرا لقدرتها على تجسيد المعنى المراد الوصول اليه من خلال استعارته من صور تمثيلية أخرى، واستخدمت الكناية بنسبة 08.19% اذ ارتبطتوظيفها بوصف الأفعال المرتبطة بالفاعلين الاجتماعيين الذين لهم علاقة بقضايا الفساد المطروحة. استوجب التأطير اللجوء الى آلية التفرغ أو تقسيم الكل الى اجزائه في العديد من المواضيع بغية ابراز الحضور اذ استخدمت هذه الآلية بنسبة 06.56%، يليها التكرار بنسبة 05.73%، يليه التشبيه بنسبة 03.28%، والذي استخدم في ابراز صفات الفاعلين الاجتماعيين، كما تم استخدام آلية السرد التسلسلي بنسبة 03.28% وتم اعتمادها بغية عرض الاحداث بطريقة تسمح للمتلقي بتتبع تطوراتها ومن ثم فهم خلفيات الحدث وصولا الى نتائجه. إضافة الى ذلك استخدمت تقنية التمثيل بنسبة 02.46%، وهي نفس نسبة استخدام البديع ممثلا في الجناس والطباق الذي يعطي نغمة وجمالية اسلوبية للغة، وكذا اسلوب المبالغة الذي يرمي الى تضخيم الاحداث، وأخيرا اعتمد الاسناد بنسبة 0.82%، وذلك من خلال اسناد الأفعال والصفات للفاعلين الاجتماعيين.

جدول رقم 53: يبين اخضاع الحجج لادعاءات الصلاحية

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات الادعاءات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
41.57	106	44.70	38	45.68	37	34.83	31	الحقيقة
29.80	76	31.76	27	30.86	25	26.97	24	الصدق
17.25	44	15.30	13	09.88	08	25.84	23	المعيارية
11.38	29	08.24	07	13.58	11	12.36	11	مغالطات
100	255	100	85	100	81	100	89	المجموع

توضح ارقام الجدول مدى اخضاع الحجج التي تتضمنها المنشورات المتعلقة بظاهرة الفساد الى ادعاءات الصلاحية، ففوة البرهان المتضمن في الحجة الموظفة في الخطاب التداولي ومدى قدرتها على تحقيق الاقناع يتأتى انطلاقاً من مدى توفرها على ادعاءات الصلاحية التي أقرها هابرماس، هذه الأخيرة التي تتعرض للاختبار والمساءلة اثناء عملية التداول أي انها قابلة للنقد. والملاحظ من خلال الجدول أن الحجج الموظفة في معالجة ظاهرة الفساد في الجزائر تخضع لادعاء الحقيقة بنسبة 41.57%، وتخضع لادعاء الصدق بنسبة 29.80%، بينما تشكل ادعاءات الصحة المعيارية نسبة 17.25%، في حين ان المغالطات التي تضمنتها الحجج شكلت نسبة 11.38%.

والملاحظ ان جميع الصفحات تحرص بشكل كبير على مراعاة الحقيقة والصدق في تناول ظاهرة الفساد، وتلجأ الى المغالطات بشكل أقل نسبياً، حيث تتوزع أرقام ادعاءات الصلاحية على مستوى حجج صفحة Mafia Politique Algérienne على الشكل التالي: الحقيقة 34.83%، الصدق 26.97%، المعيارية 25.84%، المغالطات 12.36%.

بالنسبة لصفحة الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر فإن ادعاءات الحقيقة تمثل نسبة 45.68%، الصدق 30.86%، المغالطات 13.58%، المعيارية 09.88%.

صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد تحتل فيها ادعاءات الحقيقة الصدارة بنسبة 44.70%، ادعاءات الصدق 31.76%، الادعاءات المعيارية 15.30%، المغالطات 08.24%.

وحسب هابرماس فإن ادعاءات الحقيقة تعد من الادعاءات التأسيسية لصلاحية الحجة وتشير الى تمثيل بعض الأوضاع في العالم الموضوعي، أي ان الحجة تصف حالة واقعية وغير مستوحاة من الخيال، فمنشورات الصفحات التي توفرت على ادعاء الحقيقة نقلت للمستخدم مجموعة من الوقائع المرتبطة بالفساد والتي حدثت فعلا، حيث اعتمدت في تغطيتها على استقاء القضايا من الاحداث والتطورات المطروحة في العالم المعيش، فهي بنيت على أساس نقل الواقع من خلال اعادة وصفه.

أما معيار الصدق فهو ادعاء الصلاحية المرتبط بالحالة الذاتية للمتحدث، ويرتبط باعتقاد المحاجج بصدق وصحة قوله، ويستدل عليه من خلال كل ما يعكس شعور وموقف صاحب الحجة من الواقع، وتضمنت المنشورات التي تناولت الفساد مواقف الصفحات من قضايا الفساد والفاعلين المرتبطين بها وهو ما يعكسه مواضع التعجب، التقييم، التمني، الشكر، والتعبيرات التي تحيل الى شعور الصفحات واتجاهها نحو القضايا التي تم تناولها.

اما المعيارية فهي ادعاء تنظيمي يشير الى ان بعض الأوضاع في العالم الاجتماعي صحيحة أو مرغوب فيها، وقد توفر هذا الادعاء في الحجج التي تتضمن ضبط وتنظيم للسلوك أو تبيان ما يجب أن يكون عليه الواقع، كما تشمل أيضا ابراز المرغوب فيه والمرفوض داخل الموقف الاتصالي ويتضح ذلك عموما من خلال المنشورات التي تنطوي على توجيه للسلوك بطريقة ما كالأمر، النهي، التحذير، الدعوة، التشجيع وغيرها.

بالنسبة للمغالطات هي الحجج التي ينتفي فيها شرط الحقيقة والصدق بحيث تتناول أحداثا يصعب البرهنة على صحتها أو وجودها نظرا لغياب الدليل القوي الذي يدعمها، او تتضمن قولا غير مطابق للواقع من ذلك المنشورات التي تتضمن توجيه اتهامات بالفساد لأشخاص بذاتهم دون توفر الدليل على ذلك، أو نسب فعل أو قول لشخص أو جهة ما دون الإشارة الى مصدر المعلومة أو اثباتها، التلاعب بالصور، والتفسير الخاطيء لبعض الاحداث.

جدول رقم 54: يبين أسلوب الحجج

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	أسلوب الحججة
24.78	29	26.32	10	34.58	12	17.07	07	عقلي
62.40	73	68.42	26	57.90	22	60.97	25	عاطفي
12.82	15	05.26	02	10.52	04	21.96	09	سلوكي
100	117	100	38	100	38	100	41	المجموع

يبين الجدول أن صفحات الفايبيوك التي تتناول ظاهرة الفساد في الجزائر تميل الى توظيف الأسلوب العاطفي في الحجج المطروحة، حيث احتلت الحجج العاطفية الصدارة بنسبة 62.40%، تليها الحجج ذات الأسلوب العقلي بنسبة 24.78%، بينما شكلت الحجج ذات الأسلوب السلوكي نسبة 12.82%.

ويتخذ هذا التوزيع نفس الطريقة تقريبا على مستوى كل صفحة على حدى، إذ لجأت صفحة **Mafia Politique Algérienne** الى توظيف الحجج ذات الأسلوب العاطفي بنسبة 60.97%، اما الحجج السلوكية فشكلت نسبة 21.96% وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببقية الصفحات، وتعد هذه الصفحة أقل استخداما للأسلوب العقلي حيث وظف هذا الأخير بنسبة 17.07%.

أما صفحة **الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر** فوظفت الأسلوب العاطفي في الحجج بنسبة 57.90%، بينما وظفت الأسلوب العقلي بنسبة 34.58%، والأسلوب السلوكي بنسبة 10.52%.

في حين أن صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** اعتمدت الأسلوب العاطفي بنسبة 68.42% وهي اعلى نسبة مقارنة بالصفحات الأخرى، واستخدم الأسلوب العقلي بنسبة 26.32%، اما الأسلوب السلوكي فاعتمد بنسبة 05.26% وهي أقل نسبة مقارنة بالصفحات الأخرى.

يستهدف الأسلوب العاطفي التأثير في وجدان المتلقي وانفعالاته واثارة حاجاته النفسية والاجتماعية من خلال استخدام المخيال الجماعي لاستدعاء القيم والاحداث المشتركة كاستحضار صورة الثورة الجزائرية وربطها بالحراك الشعبي من أجل تصوير هذا الأخير وكأنه امتداد لها، استدعاء قيم الظلم والحق والعدالة كإعادة استحضار الأحداث التي عرفت منطقة القبائل أو ما يسمى بالربيع الأمازيغي،

من أجل تجسيد قيم الظلم والحق واستثارة قيم الأخوة والتلاحم الوطني وغيرها، إضافة الى آلية جعل المتلقي جزءا من الحدث من خلال مخاطبته مباشرة باستخدام الضمير "انت" و"انتم" وكذا "نحن" ومن ثم خلق الإحساس بالمسؤولية لديه، الى جانب ذلك استخدمت الصفحات الشعارات والرموز التي تثير الحماس وتؤثر في نفسية المتلقي مثل شعار "خاوة خاوة ضد الخونة"، "جمهورية ماشي مملكة"، "مدنية ماشي عسكرية"، "جمهورية الفساد"، "الدكتاتورية"، "عدالة التليفونات"، "النظام الانقلابي" وهي مجموعة شعارات تلخص أهداف ومطالبات المرسل من جهة، وتلعب على نفسية المتلقي من جهة أخرى، كما عمدت الى استخدام الرموز الايحائية كرمز القبعة العسكرية، والذباب، الحذاء العسكري... الخ. وتجسد الأسلوب العاطفي أيضا من خلال الحجج التي توظف الأساليب اللغوية كنوع من الجذب كالاستعارة والكناية والتشبيه والمحسنات البديعية، زيادة على استخدام الألفاظ ذات الدلالات المعنوية مثل "صحاب الكاشير"، "الذباب الالكتروني"، "الزواف"، "الحاسين"، "الفايح"، "العصابة"، "العميل"، "الخائن"، "مؤامرات"، "الأحرار" ... الخ، وهي ألفاظ تحمل شحنا عاطفية.

أما بالنسبة للأسلوب العقلي فتجسد عبر الحجج التي تحاول اعتماد البرهان القائم على الأدلة والشواهد المنطقية، بحيث يتم تفسير الوقائع استنادا الى ما يثبتها ويؤكد صحتها، الى جانب تطبيق آلية الاستقراء من خلال بناء النتائج انطلاقا من المقدمات ودفع المتلقي نحو إقامة العلاقات السببية ما بين الاحداث وانعكاساتها، مما يجعل الحجج أكثر اقناعا.

وتمثلت الحجج ذات الأسلوب السلوكي في تلك الحجج التي تحتوي دعوات مباشرة أو مبطنة نحو التصرف بطريقة ما، كمجمل الدعوات للتظاهر ضد الفساد أو المتضمنة توجيه سلوك المتلقي خلالها، إضافة الى الحجج التي تدعو لمقاومة الفساد، ومحاربتة بطرق معينة.

5- فئات الأفعال التكميلية:

جدول رقم 55: يبين نوع أفعال الكلام الموظفة

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	أفعال الكلام
42.86	93	36.36	28	56.92	37	37.34	28	إخبار
02.31	05	02.60	02	01.54	01	02.67	02	طلب
06.46	14	06.49	05	04.61	03	08	06	أمر
08.30	18	10.39	08	07.69	05	06.67	05	استفهام
10.14	22	10.39	08	07.69	05	12	09	تصريح
08.30	18	10.39	08	07.69	05	06.67	05	تأكيد
01.84	04	02.60	02	01.54	01	01.33	01	وعيد
01.38	03	01.30	01	01.54	01	01.33	01	وعد
03.23	07	06.49	05	01.54	01	01.33	01	نفي
01.84	04	00	00	01.54	01	04	03	اعتراض
0.92	02	00	00	01.54	01	01.33	01	تقييم
01.38	03	00	00	01.54	01	02.67	02	تمني
0.92	02	01.30	01	00	00	01.33	01	دعوة
0.92	02	01.30	01	00	00	01.33	01	نصح
0.92	02	01.30	01	00	00	01.33	01	نهى
0.92	02	01.30	01	01.54	01	00	00	نداء
01.84	04	03.89	03	01.54	01	00	00	تعجب
01.38	03	00	00	00	00	04	03	تحذير
0.92	02	00	00	00	00	02.67	02	تقرير
0.46	01	00	00	00	00	01.33	01	افتراض
0.46	01	00	00	00	00	01.33	01	شكر
0.46	01	00	00	00	00	01.33	01	تعبير
0.46	01	00	00	01.54	01	00	00	وصف
0.92	02	02.60	02	00	00	00	00	تشجيع

0.46	01	01.30	01	00	00	00	00	التماس
100	217	100	77	100	65	100	75	المجموع

يذهب أوستين J. L. Astin الى أن توظيف اللغة يستلزم انجاز عمل لغوي مميز يحيل الى مقاصد المتكلم بحيث يعبر عنها ويحققها، والملاحظ أن صفحات الفايسبوك محل الدراسة وظفت عددا من أفعال الكلام في بناء المنشورات المتعلقة بالفساد، يغلب عليها الأفعال الوقائية وهي تلك الأفعال التي تحقق وصف أو الإبلاغ عن وقائع وتتضمن الحقيقة بحيث يمكن اثباتها أو نفيها أي انها تحتل الصدق والكذب، وقد تم توظيف هذه الأفعال في وصف الأحداث المتعلقة بالفساد، وكذا نقل التصريحات حولها سواء تلك الخاصة بالمسؤولين أو المحللين أو شاهدي العيان، إضافة الى تأكيد بعض المعلومات أو نفيها، وتمثلت عموما في الإخبار الذي وظف بنسبة 42.86%، التصريح بنسبة 10.14%، التأكيد 08.30%، النفي 03.23%، التقرير 0.92%، الوصف 0.46%، الافتراض 0.46%.

تليها الأفعال التوجيهية وهي تلك الأفعال التي اعتبرها سيرل J. Searle كل المحاولات الخطابية التي يقوم بها المرسل، للتأثير في المرسل اليه ليقوم بعمل معين في المستقبل (الشهري، 2004، ص 336) فهي توجه سلوك المستقبل وتعكس السلطة الممارسة من طرف المرسل ورغبته في السيطرة. وظفت هذه الأفعال عموما في المنشورات التي تتضمن الدعوات الى التظاهر و الأوامر والمطالبات والإلتامسات المتعلقة بقضايا الفساد، كطلب محاسبة الفاسدين وأمر المسؤولين بتحقيق أوامر محددة تصب في اطار مكافحة الفساد، الاستفهام الذي يرمي الى طلب معلومات أو توجيه المتلقي نحو النظر الى زوايا محددة من الواقع، الاعتراضات حول الممارسات الفاسدة الصادرة من طرف الفاعلين الاجتماعيين، كما استخدمت أفعال التوجيه في التحذير من بعض الممارسات الفاسدة خاصة ما تعلق منها بممارسات النظام ضد المتظاهرين أو محاولات استغلال الأوضاع من أجل خدمة المصالح الشخصية، وتمثلت عموما هذه الافعال في الاستفهام بنسبة 08.30%، الأمر 06.46%، الطلب 02.31%، الاعتراض 01.84%، التحذير 01.38%، النهي 0.92%، النصح 0.92%، الدعوة 0.92%، النداء 0.92%، التشجيع 0.92%، الإلتماس 0.46%.

وتحتل الأفعال التي تصنف ضمن التعبيرات المرتبة الثالثة من حيث الاستخدام، وهي الأفعال التي تتضمن تقييماً أو وصفاً لشعور ومواقف الصفحات اتجاه القضايا المنشورة وتمثلت في التعجب 01.84%، التمني 01.38%، التقييم 0.92%، الشكر 0.46%، والتعبير 0.46%.

وأخيراً تأتي الأفعال التي تصنف ضمن الوعديات وهي الأفعال التي تتضمن الإلتزام بالقيام بعمل معين في المستقبل، وقد استخدمت الصفحات محل الدراسة الوعيد بنسبة 01.84%، والوعد بنسبة 01.38%، وكان توظيفها ضمن المنشورات التي تحاول إبراز تحدي الفاسدين وإطلاق وعود بمحاربتهم والقضاء عليهم، وكذا التوعد بالاستمرار في محاربة الفاسدين والمطالبة بمحاسبتهم.

والملاحظ عموماً أن صفحات الفيسبوك في تناولها للفساد تميل أكثر إلى توظيف الإخبار نظراً إلى اعتمادها أسلوب نقل الوقائع ووصف الأحداث وهو ما يناسب تطهيرها للواقع، أما الأفعال التوجيهية فتم اعتمادها أساساً من أجل إبراز السلطة التي يملكها المرسل ومحاولة التأثير في سلوك المرسل إليه وتوجيهه نحو هدف محدد تسعى له الصفحات، في حين أن الأفعال التعبيرية والوعديات تملك تأثيراً عاطفياً بالدرجة الأولى.

جدول رقم 56: يبين القوة الإنجازية لأفعال الكلام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيعة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	القوة الإنجازية
24.89	54	20.78	16	35.38	23	20	15	وصفية
05.99	13	03.89	03	03.08	02	10.67	08	تأكيدية
26.27	57	29.87	23	32.31	21	17.33	13	تقريرية
07.84	17	09.10	07	09.23	06	05.34	04	تعبيرية
14.29	31	20.78	16	12.31	08	09.33	07	توجيهية
05.53	12	03.89	03	04.61	03	08	06	اخبارية
01.38	03	00	00	01.54	01	02.67	02	إلتزام
01.84	04	01.30	01	00	00	04	03	تحذير
01.38	03	02.60	02	00	00	01.33	01	تعجب
02.31	05	02.60	02	00	00	04	03	تنظيمية
01.84	04	00	00	00	00	05.34	04	طلب
01.38	03	00	00	00	00	04	03	تشكيك
0.92	02	00	00	00	00	02.67	02	استجداء
0.46	01	00	00	00	00	01.33	01	اعتراض
0.46	01	00	00	00	00	01.33	01	استنكار
0.46	01	00	00	00	00	01.33	01	نفي
0.46	01	00	00	00	00	01.33	01	تمني
0.46	01	00	00	01.54	01	00	00	وعيد
0.46	01	01.30	01	00	00	00	00	تشجيع
01.38	03	03.89	03	00	00	00	00	تقييم
100	217	100	77	100	65	100	75	المجموع

تمثل القوة الإنجازية العمل المتضمن في القول، فكل فعل كلام يحمل قوة إنجازيه تعبر عن مقاصد المتكلم وهي تشير الى الفعل الذي يتحقق بمجرد التلفظ بالقول، كما تعكس الفهم الذي سيقع لدى المرسل

اليه، ويشير الجدول الى ان القوة الإنجازية المتضمنة في منشورات الصفحات التي تعنى بالفساد تميل الى أن تكون قوة تقريرية وذلك بنسبة 26.27%، تليها القوة الإنجازية الوصفية بنسبة 24.89%، بعدها القوة الإنجازية التوجيهية بنسبة 14.29%، الإنجاز التعبيري بنسبة 07.87%، في حين أن القوة الإنجازية التأكيدية مثلت نسبة 05.99%، تليها القوة الإنجازية الإخبارية بنسبة 05.53%، القوة الإنجازية التنظيمية بنسبة 02.31%، أما بالنسبة للإنجاز الطلبي، والتحذير فشكلا بنسبة 01.84% لكل منهما، وقدرت نسبة القوة الإنجازية التعجبية، والالتزام، والتقييم، والتشكيك بـ 01.38% لكل منهم، وشكل الاستجداء نسبة 0.92%، وأخيرا شكل كل من الاعتراض، الاستنكار، النفي، التمني، الوعيد، والتشجيع نسبة 0.46%.

وتعكس هذه الأرقام ميل الصفحات في تناولها للفساد الى سرد الأحداث من خلال وصفها بطريقة تقرر الواقع وهو ما يفسر ارتفاع نسب توظيف التقرير والوصف على مستوى كل الصفحات، بحيث شكلت القوة الإنجازية الوصفية على مستوى صفحة **Mafia Politique Algérienne** نسبة 20%، أما التقريرية فشكلت نسبة 17.33%.

أما على مستوى صفحة **الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فشكلت القوة الإنجازية الوصفية نسبة 35.38%، والتقريرية 32.31%.

وعلى مستوى صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** بلغت نسبة القوة الإنجازية التقريرية 29.87%، ونسبة القوة الإنجازية الوصفية 20.78%.

إضافة الى ذلك يلاحظ ارتفاع نسبي في نسب القوة الإنجازية التوجيهية مما يشير الى اعتماد الصفحات للاستراتيجية التوجيهية في خطاباتها بغية احداث التأثير في المتلقي ونلاحظ اعتماد هذه الاستراتيجية أكثر من طرف صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** حيث طبقتها بنسبة 20.78%، ونجدها بنسبة أقل لدى صفحة **Mafia Politique Algérienne** إذ لم تمثل سوى 09.33%.

جدول رقم 57: يبين الاستلزام الحواري الموجود في المنشورات

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشبيطة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات الاستلزام الحواري
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
36.06	44	31.25	05	48.22	27	24	12	استنكار
03.28	04	12.5	02	01.78	01	02	01	تحدي
11.47	14	18.75	03	05.36	03	16	08	تحذير
08.19	10	12.5	02	03.58	02	12	06	توجيه
04.92	06	00	00	05.36	03	06	03	استهزاء
03.28	04	00	00	05.36	03	02	01	تعجب
01.64	02	00	00	01.78	01	02	01	تهديد
02.46	03	00	00	01.78	01	04	02	الحث والتشجيع
02.46	03	06.25	01	03.58	02	00	00	تنظيم
01.64	02	00	00	01.78	01	02	01	رفض
02.46	03	12.5	02	01.78	01	00	00	تقرير
04.10	05	06.25	01	07.15	04	00	00	ذم
01.64	02	00	00	00	00	04	02	اعتراض
01.64	02	00	00	00	00	04	02	تخويف
01.64	02	00	00	00	00	04	02	تكذيب
01.64	02	00	00	00	00	04	02	طلب
0.82	01	00	00	00	00	02	01	تمني
0.82	01	00	00	00	00	02	01	اسناد
0.82	01	00	00	00	00	02	01	تحريض
0.82	01	00	00	00	00	02	01	إلتزام
0.82	01	00	00	00	00	02	01	اهانة
0.82	01	00	00	00	00	02	01	النفى
0.82	01	00	00	00	00	02	01	استفهام
02.46	03	00	00	05.36	03	00	00	التشكيك
0.82	01	00	00	01.78	01	00	00	استهجان

0.82	01	00	00	01.78	01	00	00	التصريح
0.82	01	00	00	01.78	01	00	00	تقييم
0.82	01	00	00	01.78	01	00	00	تأكيد
100	122	100	16	100	56	100	50	المجموع

يشير الاستلزام الحواري الى القوة الإنجازية التي استلزمها الفعل الكلامي الظاهر، أي انه يحيل الى العمل اللغوي غير المباشر الذي يتمثل في ان القائل يحقق عملا أوليا متضمنا في القول بواسطة عمل ثانوي متضمن في القول، وهو يقصد ذلك والمخاطب يعلم ذلك (روبول و موشلار، 2003، ص 268). فالاستلزام الحواري أو ما يعرف كذلك بالاستعارة التداولية، تقتضي أن مقاصد المتكلم تتجاوز فعل الكلام الظاهر في القول الى انجاز فعل آخر يعبر عن حقيقة مقصدية القول، وأن هذا القصد المستلزم يفرضه السياق الذي أنتج فيه القول، وتشير أرقام الجدول الى أن الصفحات محل الدراسة لجأت الى تطبيق الأسلوب غير المباشر بشكل كبير في التعبير عن فعل الاستتكار بحيث شكل ما نسبته 36.06%، مما يشير الى عدم رضا الصفحات عن الأحداث المتعلقة بالفساد بحيث عبرت عن سخطها واستنكارها للأفعال الفاسدة بطرق غير مباشرة، يليه فعل التحذير بنسبة 11.47%، ثم التوجيه بنسبة 8.19%، واستخدم الاستلزام لأداء فعل الاستهزاء بنسبة 4.92%، يليه الذم بنسبة 4.10%، ثم التعجب، والتحدي بنسبة 3.28% لكل منهما، في حين طبق الاستلزام الحواري في التعبير عن كل من فعل التشكيك، والتشجيع، والتنظيم، والتقير بنسبة 2.46% لكل فعل، أما استلزام التهديد، والطلب، والتكذيب، والتخويف، والاعتراض، والرفض فكان بنسبة 1.64% لكل فعل، في مقابل 0.82% بالنسبة لاستلزام كل من فعل الاستهجان، التصريح، التمني، الاسناد، التحريض، الالتزام، الإهانة، النفي، الاستفهام، التقييم، والتأكيد.

وتعكس هذه النتائج الأسلوب المنتهج من قبل الصفحات في تناول ظاهرة الفساد بحيث تعمد الى الأسلوب غير المباشر من خلال توظيف المزاح والاستهزاء في الحديث عن القضايا المرتبطة بالفساد، وكذا استخدام الاستفهام الإيحائي، والتصريحات العكسية التي تتعمد قلب المعنى، والملاحظ كذلك أن صفحة الاحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر أكثر استخداما للأسلوب غير المباشر في تناول ظاهرة الفساد بحيث قدرت نسبة استخدامها للاستلزام الحواري ب 45.90% من مجموع استخدامه على مستوى جميع الصفحات (56 مرة من أصل 122)، تليها صفحة **Mafia Politique Algérienne** بنسبة

40.98% (50 من أصل 122)، بينما تميل صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد الى اعتماد الأسلوب المباشر أكثر من غير المباشر في طرح قضايا الفساد حيث لم يشكل هذا الأخير سوى نسبة 13.12% (16 من أصل 122).

جدول رقم 58: يبين نوع التبادل الموظف

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	نوع التبادل
84.33	183	85.71	66	92.31	60	76	57	تبادل معرفي
15.67	34	14.29	11	07.69	05	24	18	تبادل أدائي
100	217	100	77	100	65	100	75	المجموع

تعكس أرقام الجدول نوع التبادل المطبق من طرف صفحات الفايسبوك محل الدراسة أثناء تناولها ظاهرة الفساد، فالملاحظ انها تميل الى تحقيق التبادل المعرفي بنسبة 84.33%، في مقابل 15.67% للتبادل الأدائي وهو نفس التوجه الملاحظ لدى جميع الصفحات.

وتفسر نتائج الجداول السابقة هذه النتائج كون التبادل المعرفي يستهدف أساسا تقديم المعلومات حول الفساد ونقل الوقائع المرتبطة به ومحاولة تفسيرها ويعكس ذلك المنشورات ذات الطبيعة الإخبارية والإعلامية والمنشورات التي تتضمن سردا قصصيا للأحداث، تصريحات، تأكيدات، وصف، تقارير والتي استدعت أساسا استخدام الأفعال الكلامية الوقائعية والتعبيرية، وتسعى الى تحقيق الفهم لدى المتلقي حول الفساد. بينما طبق التبادل الأدائي عبر المنشورات التي تتضمن دفع المتلقي نحو اصدار رد فعل معين، مخاطبة سلوك المتلقي بالدرجة الأولى من خلال توظيف الأفعال التوجيهية، ويتناسب التبادل الأدائي مع العقل الاستراتيجي الذي يرى هابرماس أنه ذو طبيعة غائية ويرتبط بوجود سبب وتأثير معين يسعى لبلوغه من خلال استخدام القوة غير العقلانية (W. Littlejohn & A. Foss, 2009, p. 142) كالتأثيرات الوجدانية واعتماد الأسلوب الحماسي والتحريضي.

6- فئات الموقف:

جدول رقم 59: يبين موقف الصفحة من قضايا الفساد التي يعرضها المنشور

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الموقف
00	00	00	00	00	00	00	00	الانفتاح على الاختلاف
96.49	110	94.74	36	97.37	37	97.37	37	التشديد على النزاع
03.51	04	05.26	02	02.63	01	02.63	01	محاولة حل الخلاف
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

تعكس أرقام الجدول أن هناك ميل كبير الى التشديد على النزاع من طرف صفحات الفايسبوك محل الدراسة في تناولها لظاهرة الفساد، بحيث مثل ذلك بنسبة 96.49%، في مقابل 03.51% لمحاولة حل الخلاف وإيجاد حلول لأفعال الفساد. فهذه الصفحات ترفض الفساد بشكل قطعي وترى بأنه لا مجال للانفتاح على هذا النوع من السلوكيات، بحيث تركز من خلال منشوراتها على ابراز العداء للفاعلين الاجتماعيين المرتبطين بالفساد من خلال توظيف التهجم بالنعوت والتوصيف، والتأكيد المستمر على طرح المجري القانوني القاضي بمحاسبتهم، إضافة الى التعبير عن رفض الفساد واستنكاره، وغالبا ما توظف الأساليب التي تحاول جعل المتلقي يرفض هذه المظاهر رفضا مطلقا من خلال التأطير، التأثير العاطفي، والتوجيه.

7- فئات الهدف:

جدول رقم 60: يبين هدف الصفحة من نشر المواضيع المتعلقة بالفساد

المجموع	محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيعة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات الهدف	
	%	ت	%	ت	%	ت		
21.85	33	14.89	07	38	19	12.97	07	تخوين
37.10	56	55.32	26	38	19	20.37	11	التحريض
03.97	06	02.13	01	02	01	07.41	04	الاستنكار والتنديد
09.28	14	02.13	01	06	03	18.52	10	ابرار الفساد وكشفه
06.63	10	08.51	04	04	02	07.41	04	التحذير
08.61	13	14.89	07	00	00	11.11	06	التشجيع على الحراك
03.31	05	00	00	04	02	05.56	03	ابرار الصراع
01.32	02	00	00	02	01	01.85	01	الاستهزاء
01.32	02	00	00	02	01	01.85	01	التشكيك
01.32	02	00	00	00	00	03.70	02	المعارضة
0.66	01	00	00	00	00	01.85	01	الاثارة
0.66	01	00	00	00	00	01.85	01	الإهانة
01.32	02	00	00	00	00	03.70	02	تكذيب
0.66	01	00	00	00	00	01.85	01	التخويف
01.99	03	02.13	01	04	02	00	00	تحقير
100	151	100	47	100	50	100	54	المجموع

تحمل منشورات الصفحات الفايبوكية محل الدراسة جملة من الأهداف تسعى الى تحقيقها مستغلة في ذلك الخصائص التقنية والتواصلية والتأثيرية لشبكة الفايبوك، والملاحظ من خلال الجدول أن 37.10% من المنشورات التي تتناول الفساد في الجزائر هي عبارة عن منشورات ذات اهداف تحريضية، تليها المنشورات التي تسعى الى تخوين الآخر بنسبة 21.85%، يليها ابرار الفساد وكشفه بنسبة 09.28%،

يليهما التشجيع على الحراك بنسبة 08.61%، بعدها التحذير بنسبة 06.63%، ثم استنكار الفساد والتنديد به بنسبة 03.97%، ابراز الصراع مع الأطراف الفاسدة بنسبة 03.31%، تحقير الآخر بنسبة 01.99%، التكذيب، المعارضة، الاستهزاء، التشكيك بنسبة 01.32% لكل منها، الاثارة، الإهانة، التخويف بنسبة 0.66%.

تعكس هذه الأرقام الطبيعة العدائية والتهجمية لمنشورات هذه الصفحات، وتؤكد نتائج الجدول السابق بحيث يبرز التشديد على النزاع ما بين الأطراف من خلال مجموع الأهداف التي تصب في اطار التهجم على الآخر وإبراز الخلاف معه عموماً، وهي هدف التحريض، التخوين، ابراز الصراع مع الأطراف الفاسدة، تحقير الآخر، الاستهزاء، الإهانة، والمعارضة، فالملاحظ على منشورات هذه الصفحات هو ميلها الى التركيز على الفاعلين الاجتماعيين والتحريض ضدهم وتخوينهم أكثر من تركيزها على الأفعال الفاسدة في حد ذاتها، اذ نلتمس الأهداف التحريضية من خلال المنشورات التي تتعلق برموز النظام السابق فنلاحظ ان هناك سعي لتحريض المتلقي ضد هذه الأطراف التي تقدم دائماً باعتبارها إما سببا مباشرا للفساد أو مساهما فيه، كما يلاحظ على منشوراتها غياب الانفتاح عن الآخر بحيث تتضمن عناصر تخوين الآخر والنظر اليه دائماً باعتباره عدواً وجب محاربته، وقد يرجع هذا الى الطبيعة الحساسة والسرية للفساد مما يجعل من الصعب الحصول على المعلومات الكافية المتعلقة به أو أدلة دامغة تثبته ومنه تكتفي هذه الصفحات بنقل ما هو شائع، إضافة الى اعتماد التحليلات والاستنتاجات الشخصية وبالتالي يتم التغطية على نقص المعلومات بالتركيز على الشخصية الفاسدة ومحاولة ابراز فسادها عبر الهجمات الشخصية.

اما بالنسبة للأهداف المتعلقة بمكافحة الفساد فتم تجسيدها من خلال ابرازه وكشفه عبر المنشورات التي تسلط الضوء على الأفعال الفاسدة وتستنكرها والتي تشجع المتلقي على الانخراط ضمن الحراك الشعبي. تضمنت المنشورات كذلك أهداف توجسية ارتبطت بتكذيب والتشكيك في بعض المعلومات والقرارات ومواقف ونوايا الفاعلين الاجتماعيين، وكذا تحذير المتلقي من الأفعال الفاسدة وتخويفه من نتائجها.

8- فئات الاتجاه:

جدول رقم 61: يبين اتجاه الصفحة نحو قضايا الفساد

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الاتجاه
03.51	04	00	00	02.63	01	07.90	03	مؤيد
95.61	109	100	38	94.74	36	92.10	35	معارض
0.88	01	00	00	02.63	01	00	00	محايد
100	114	100	38	100	38	100	38	المجموع

يعكس الجدول اتجاه الصفحات محل الدراسة نحو قضايا الفساد، اذ يوضح أن هناك معارضة شديدة للفساد وذلك بنسبة 95.61%، أما التأييد فشكل نسبة 03.51% وهو يتعلق أساسا بتأييد الإجراءات الرامية لمكافحة الفساد ومعاينة الفاسدين، بحيث أبدت صفحة **Mafia Politique Algérienne** تأييدها المطلق للمظاهرات التي تدخل ضمن الحراك الشعبي والتي تتادي بإسقاط رموز الفساد ومحاسبتهم، الى جانب ابرازها تأييدا لموقف المنظمة الوطنية للمجاهدين من الحراك، اذ مثل الاتجاه المؤيد على مستواها نسبة 07.90%، في حين أبدت صفحة **الأحرار ضد الشيتة والفساد** اتجاها مؤيدا للتعاطف مع قضية القبائل بغية التخلص من التفرقة الجهوية وشكل ذلك نسبة 02.63%، في حين ان الاتجاه المحايد شكل نسبة 0.88% من المجموع الكلي. وعبر على الحياد من طرف صفحة **الاحرار ضد الشيتة والفساد** في مناسبة واحدة ويتعلق الأمر بالمنشور الذي يتضمن الأحكام التي طالبت بها النيابة العامة في حق المسؤولين السياسيين المتابعين في قضايا الفساد (بوشوارب، أويحيى، سلال، بدة، يوسف) والذي نشر بتاريخ 08.12.2019، أين اكتفت الصفحة بعرض التماس النيابة دون التعليق عليه أو ابداء ما يشير الى اتجاهها.

9- فئات التوجه الأيديولوجي:

جدول رقم 62: يبين التوجه الأيديولوجي للصفحة

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات الأيديولوجيا
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
70.08	82	62.5	25	76.92	30	71.05	27	سياسي
13.67	16	10	04	10.25	04	21.05	08	أخلاقية
06	07	10	04	05.13	02	02.63	01	قانونية
0.85	01	02.5	01	00	00	00	00	دينية
05.13	06	15	06	00	00	00	00	عسكرية
02.56	03	00	00	07.70	03	00	00	عرقية
01.71	02	00	00	00	00	05.27	02	اقتصادية
100	117	100	40	100	39	100	38	المجموع

معالجة القضايا المرتبطة بالفساد على مستوى صفحات الفايبيوك محل الدراسة خضعت للتوجيه الأيديولوجي الذي نلمحه من خلال الألفاظ الموظفة وكذا الشعارات ومنحى تحليل الأحداث وتفسيرها، وتشير أرقام الجدول الى أن اغلب المنشورات ذات توجه أيديولوجي سياسي حيث شكل ذلك نسبة 70.08%، وتطغى الأيديولوجية السياسية على المنشورات التي تتناول فساد المسؤولين السياسيين أو قضايا الفساد السياسي على العموم، وقد تجسدت بشكل كبير من خلال تقديم تفسيرات للأحداث تركز على ابراز الجوانب ذات البعد السياسي الى جانب المطالبات السياسية التي تتضمنها المنشورات كالمطالبة بشكل معين لنظام الحكم السياسي، والمطالبة بفصل السلطات وتبيان الاحكام الدستورية، إضافة الى توظيف ألفاظ على شاكلة "دولة مدنية"، "ديمقراطية".

الشكل الثاني من الأيديولوجيا المسيطرة على المنشورات هي الأيديولوجية الأخلاقية وذلك بنسبة 13.67% ووظفت هذه الأيديولوجيا من أجل إعطاء بعد أخلاقي لقضايا الفساد وربطه بالتعدي على المنظومة الأخلاقية للمجتمع خاصة ما تعلق بالتضليل الإعلامي، وممارسة الدعاية، والكذب، والتزوير، والخيانة.

بالنسبة للأيدولوجية القانونية وظفت بنسبة 06% ونجدها خاصة في المنشورات التي تتعلق بالجوانب القانونية للفساد، بحيث استخدمت السلطة القانونية في تفسير واثبات الفساد.

وخضعت المنشورات الى الأيدولوجية العسكرية بنسبة 05.13% ونلاحظ ذلك في المنشورات التي تتناول فساد بعض المنتمين الى المؤسسة العسكرية خصوصا، ونلاحظ من خلال الجدول أن صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد هي الوحيدة التي تميل الى تفسير الفساد وفق الأيدولوجية العسكرية، حيث شكلت على مستواها نسبة 15%.

كما نجد أيضا توظيف الأيدولوجية العرقية بنسبة 02.56%، وقد استخدمت من طرف صفحة الاحرار ضد الشيعة والفساد في الجزائر دون سواها (بنسبة 07.70%) ولجأت اليها في تفسير قضايا الفساد التي تعكس الصراع على أساس عرقي خاصة ما تعلق بقضية القبائل.

بالنسبة للأيدولوجية الاقتصادية شكلت نسبة 01.71% واعتمدت في تفسير الفساد المرتبط بالمجال الاقتصادي مثل المنشورات المتعلقة بقانون المحروقات الذي تم تناوله من مدخل تأثيراته على اقتصاد البلاد، وكذا قضية الإخوة كونياف وحصولهم على امتيازات اقتصادية غير مشروعة. وأخيرا خضعت المنشورات بنسبة أقل للأيدولوجية الدينية التي شكلت نسبة 0.85%.

وعلى العموم تسيطر الأيدولوجية السياسية على معالجة القضايا المتعلقة بالفساد في الجزائر نظرا للصراع القائم ما بين السلطة السياسية في البلاد وما بين الشعب خلال فترة الدراسة، والتي عرفت أكبر حملة للمطالبة بمكافحة الفساد، وخاصة فساد المسؤولين، مرت على الجزائر.

-10 فئات العاطفة الاجتماعية:

جدول رقم 63: يبين العاطفة الاجتماعية التي يحملها المنشور اتجاه قضايا الفساد

المجموع		مخاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيعة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات العاطفة
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
05.81	09	04.35	02	06.38	03	6.45	04	تضامن
20.65	32	23.91	11	21.28	10	17.74	11	احتقار
49.04	76	52.17	24	44.68	21	50	31	غضب وسخط
05.81	09	04.35	02	06.38	03	06.45	04	ظلم
09.68	15	04.35	02	14.89	07	09.68	06	الازدراء
02.58	04	02.17	01	00	00	04.84	03	الحماس
01.93	03	04.35	02	00	00	01.61	01	استهزاء
01.29	02	00	00	00	00	03.23	02	خوف
0.64	01	00	00	02.13	01	00	00	عدم الثقة في النظام
0.64	01	00	00	02.13	01	00	00	الكره
0.64	01	00	00	02.13	01	00	00	الحيرة
01.29	02	04.35	02	00	00	00	00	الرضا
100	155	100	46	100	47	100	62	المجموع

تشير العاطفة الاجتماعية الى المشاعر المعبر عنها من خلال المنشورات المتعلقة بالفساد والتي تعكس الحالة الوجدانية للمرسل، ويلاحظ من خلال الجدول أن المنشورات المتعلقة بالفساد تسيطر عليها مشاعر الغضب والسخط بحيث شكلت نسبة 49.04%، تليها مشاعر الاحتقار بنسبة 20.65%، الازدراء 09.68%، التضامن 05.81%، الظلم 05.81%، الحماس 02.58%، الاستهزاء 01.93%، الخوف، والرضا بنسبة 01.29% لكل منهما، عدم الثقة في النظام، الكره، الحيرة بنسبة 0.64% لكل منهم، وهو نفس الترتيب المسجل تقريبا على مستوى كل صفحة على حدى مع اختلاف في توزيع النسب.

والملاحظ عموما طغيان المشاعر السلبية على المنشورات المتعلقة بالفساد، اذ يمكن تصنيفها الى:

➤ مشاعر سلبية اتجاه الآخر وتتمثل أساسا في الغضب والسخط الذي يترجم عدم رضا الصفحات عن الأفعال الفاسدة ولا على الفاسدين، والاحتقار الذي يعكس التقليل من قيمة الآخر، فالسلوك الفاسد جعل الصفحات تنظر الى أصحابه بنظرة دونية نتيجة لتعديهم على المعايير الأخلاقية للمجتمع ومن ثم فهم أشخاص لا يستحقون الاحترام وعليه فالاحتقار يفقد الشخص قيمته. التقليل من شأن الآخر أو الفاسد حسب وجهة نظر هذه الصفحات يمتد الى الاستهزاء به من خلال السخرية من أفعاله ومواقفه. كما ترجمت المشاعر السلبية كذلك في فقدان الثقة بالنظام نتيجة الى الأفعال الفاسدة الصادرة عنه، وكان الفساد سببا كافيا لهذه الصفحات للتعبير عن مشاعر الكره.

➤ مشاعر سلبية اتجاه الذات تترجم في الشعور بالازدراء الذي تشكل انطلاقا من إحساس المرسل بالتعرض للظلم الاجتماعي والاحتقار من طرف الآخر عبر حرمانه من حقوقه المشروعة والمنصوص عليها في القانون والدستور، وجاء هذا الحرمان نتيجة تعسف وفساد المسؤولين والنظام ككل، وعليه فالمرسل يشعر بالتقليل من قيمته وعدم الاعتراف له بالقدرة على تحمل المسؤولية الاجتماعية مقارنة بعناصر أخرى داخل المجتمع، والحرمان من الحقوق المشروعة ولد لدى المرسل الإحساس بالتعرض للظلم ومن ثم تولد شعور الخوف والحيرة في التعامل مع القضايا المتعلقة بالفساد.

➤ مشاعر إيجابية وتمثلت في عاطفة التضامن الذي يحيل الى مساندة الآخر، ونلاحظ هذه العاطفة من خلال المنشورات التي تتناول الدعوة الى المظاهرات ومساندة المطالب الشعبية التي تصب في خانة محاسبة الفاسدين ومحاربة الفساد والقضاء عليه، هذا التضامن صاحبه كذلك مشاعر الحماس، إضافة الى الرضا الذي يترجم موافقة المرسل لمجمل الأفعال التي تسير في اتجاه معارضة الفساد.

4.4 تحليل التفاعلات الحوارية (النقاش التداولي):

1.4.4 توصيف العينة:

اعتمادا على مؤشر عدد التعليقات، تمّ اختيار أكثر المنشورات استقطابا على مستوى عينة الدراسة ليخضع النقاش العام المتشكل حولها للتحليل وفق شبكة تم بناؤها استنادا الى معايير المجال العام التي حددها هابرماس والتي تراعي التنوع، المساواة، الشمولية، توظيف العقلانية التواصلية، والاحتكام الى ايتيقا المناقشة.

اشتملت العينة على ثلاث منشورات مرتبطة بالفساد في الجزائر والتي تم نشرها على فترات مختلفة، وسجلت أكبر قدر من التفاعلية مقارنة ببقية منشورات العينة، وتتمثل فيما يلي:

منشور 01:

شكل رقم 53: منشور صفحة المافيا السياسية الجزائرية Mafia Politique Algérienne



نشر المنشور بتاريخ 31 مارس 2019، وسجل عدد تفاعلات أهوائية فاق المئة ألف (1.1K)، وعدد مشاركات قدر بأكثر من 1.6K، أما التعليقات فسجل 367 تعليقا، الا أن خوارزمية المنصة لم تظهر

سوى 199 تعليقا، وقد يرجع ذلك الى سحب بعض المعلقين لتعليقاتهم أو حذفهم لحساباتهم وبالتالي يختفي التعليق المرتبط بالحساب المحذوف، أو أن المشرفين على الصفحة قاموا بحذف هذه التعليقات.

سياق المنشور: جاء المنشور على خلفية النظرة التي تبنتها المؤسسة العسكرية للحراك الشعبي وطريقة تسييرها للمرحلة التي تمر بها البلاد، حيث عرفت هذه المؤسسة تغيرات ملحوظة في مواقفها انتقلت فيها من التأييد المطلق لمؤسسة الرئاسة الى المعارضة وتبني مطالب الحراك الشعبي، فهذا الأخير لم يقنع الهيئات والمؤسسات الرسمية في الجزائر خلال انطلاقتها اذ اعتبرت المؤسسة العسكرية بتاريخ 26 فيفري 2019 وعلى لسان قائدها القايد صالح أن المظاهرات مشكوك في أهدافها وفي الجهات التي تحركها وأن المنخرطين فيها مجرد ثلة من المواطنين المغرّر بهم والذين وقعوا ضحية لتلاعب جهات تحمل أهداف خفية غير بريئة (قرن، 2020، صفحة 05)، وهي التصريحات التي أوجت الغضب الشعبي ودفعت الشارع نحو التحرك أكثر، الا ان المؤسسة العسكرية لم تصمد على موقفها وسرعان ما غيرت نظرتها نحو الحراك الشعبي لتعلن بتاريخ 10 مارس 2019 مساندتها للمطالب الشعبية وتقاسمها لنفس المبادئ والقيم مع الشعب، وأيدت مطلبه الذي يقضي بتطبيق المادة 102 من الدستور وإعلان الرئيس بوتفليقة عاجزا عن أداء مهامه حيث اعتبر قائد الأركان القايد صالح خلال الخطاب الذي ألقاه يوم 26 مارس 2019 أن هذا الاجراء هو الحل الكفيل بالخروج من الأزمة التي تمر بها البلاد (ابراهيم، 2019) وفي ذلك دعوة غير مباشرة الى بوتفليقة من أجل الاستقالة. المواقف التي أعلنت عنها المؤسسة العسكرية جعلتها تكسب الثقة الشعبية، وتحولت الى الجهة التي تُوجه اليها مطالب الشعب، ورافق ذلك تأييد المؤسسات الإعلامية لقائد الأركان وممارسة الدعاية لصالح السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة العسكرية في التعامل مع المرحلة وتسييرها. وأمام تزايد المساندة بدأ الحديث عن الطموحات السياسية للمؤسسة العسكرية ومقارنتها بالحالة المصرية حيث طرح سيناريو هذه الأخيرة من خلال تشبيه القايد صالح بالسيسي.

تم طرح المنشور الذي يعكس موقف الصفحة في شكل حجة تداولية قائمة على السلطة، هذه الأخيرة التي استخدمت في صيغة الضد من خلال تضمين المقدمة الحجاجية استدعاء فاعل يمثل سلطة سلبية بالنسبة للمرسل وهو الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ليتم بعدها اعتماد الربط المنطقي في الخطاب الذي يراعي التسلسل في الوصول الى النتيجة النهائية وتجنب القفز مباشرة من المقدمة الى النتيجة الكلية دفعة واحدة مما يجعل الحجة أقل اقناعا، اذ تم بناء الحجة انطلاقا من استدعاء حدث معروف مسبقا على سبيل الاستدلال والتعميم واسقاطه على الحالة الجزائرية، من خلال جعله مقدمة حجاجية

لنتيجة منطقية، فكون السيسي عسكري قام بفعل معين يستلزم ذلك القول أن كل عسكري يمكن ان يتجه نحو تطبيق نفس السيناريو، فالفوز بتمجيد الشعب هو نتيجة لإزاحة الرئيس ولكنه مقدمة لطلب الترشح كرئيس، ومن ثم تحويل الحالة المصرية الى نموذج قياسي، ويعكس هذا الطرح موقف المرسل من القايد صالح واعتباره شخصية انتهازية ذات أطماع سياسية تسعى للاستحواذ على السلطة ومن ثم فهو شخص فاسد لا بد من ازاحته، الى جانب موقفه من قناة الشروق واعتبارها اعلاما فاسدا يمارس الدعاية لصالح قائد الأركان القايد صالح. وتضمنت الحجة فعلا كلاميا اخباريا يستلزم الوصف، كما انطلقت بتوظيف فعل كلامي تحذيري (احذروا !!) يستلزم التوجيه والتعجب، ولازمها وسم #يتتحاو_قاع الذي جاء في صيغة توقعية (يتوقع ويفترض القضاء على جميع الأطراف الفاسدة مستقبلا) ويتضمن الأمر الذي يستلزم الطلب، فتوقُّع المستقبل يُمكن من شرعنة ما يُطلب من الأفراد فعله أو عدم فعله.

تعد الحجة ذات بعد اتصالي كونها تتضمن تبادلا معرفيا وتحريضا على تبادل الحجج إما المثبتة أو المبطللة للدعاءات التي تحتويها، وعليه تساهم في بعث النقاش العام حول هذه القضية.

منشور 02:

شكل رقم 54: منشور صفحة الأحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر



نشر المنشور بتاريخ 12 ديسمبر 2019، سجل عدد تفاعلات أيقونية قدر ب 100 ألف تفاعل، وعدد مشاركات وصل الى 246 مشاركة، أما التعليقات فقدرت ب 724 تعليق أظهرت خوارزمية المنصة 422 تعليقا منها.

سياق المنشور: ارتبط المنشور بالأحداث المتعلقة بالانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 12 ديسمبر 2019، والتي أعلن عنها من طرف رئيس الدولة عبد القادر بن صالح بتاريخ 14 سبتمبر 2019 بعد انتهاء المشاورات التي أطلقتها لجنة الحوار والوساطة والتي توجت بمشروع نصين تشريعيين، أحدهما يعدل ويتم القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي، والآخر يتضمن انشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وهي الإجراءات التي عرفت رفضا من طرف شريحة واسعة من المنخرطين في الحراك الشعبي والتي كانت تبحث عن إحداث القطيعة الكاملة مع رموز النظام السابق، واعتبرت أن تنظيم انتخابات بنفس الوجوه القديمة بمثابة التقاف على مطالب الشعب وإعادة انتاج نفس النظام الفاسد، وأمام هذا التجاذب ما بين المؤيدين والرافضين جرت الانتخابات الرئاسية في جو مشحون غلب عليه تبادل

الشتائم والانتهاكات بالخيانة بين الطرفين، وعملت وسائل الاعلام الوطنية على الترويج لها والعمل على إنجاح هذا الموعد الانتخابي من خلال تكثيف التغطيات الإعلامية في مراكز التصويت وإبراز الاقبال الشعبي عليها خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وبعض المناطق التي تعرف بكثرة مشاركة مواطنيها في الاستحقاقات الانتخابية، وهو ما اعتبر من طرف المعارضين محاولة لتزوير الحقائق وتضليل الرأي العام.

طرح المنشور موقف المرسل من نسب التصويت في الانتخابات الرئاسية المعبر عنها، وتضمن حجة تأطير اعتمدت في بناءها على توظيف الاستفهام التقريري الذي تضمن شهادة تصف واقعا أنيا، حيث طُرحت في شكل سؤال استفهامي في ظاهره الا انه تصريح في باطنه، فالغاية من طرح السؤال الحجاجي هنا ليس توجيه المخاطب نحو الإجابة عليه، وانما دفعه نحو التفكير في جوانب محددة من الواقع، فالحجة هنا ربطت بين ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات وبين الفقر بالرغم من عدم وجود ما يثبت هذا الربط، فارتفاع نسبة التصويت ليس دليلا على الفقر والعكس صحيح، غير ان المخاطب جعل المخاطب يعتقد بهذا الربط ويتجه نحو محاولة فهم هذه العلاقة القائمة بدلا من النظر الى الأسباب الأخرى لارتفاع نسب المشاركة في التصويت، كما ان هذا الربط يولد صورة ذهنية حول الفقراء تتميز بقلّة الوعي وسهولة التلاعب بهم ومن ثم المشاركة في إرساء نظام فاسد من خلال دعمه انتخابيا. وصياغة السؤال بهذا الشكل يحتكم أساسا الى ما يتصوره المتكلم من علاقات اتفاق أو اختلاف مع غيره حول الواقع أو العالم المعيش.

وظفت الحجة فعلا كلاميا استفهاميا يحمل قوة إنجازية تصريحية، كما انطوت على تبادل معرفي يحفز المتلقي اما نحو تبرير ادعاءات الحجة واثباتها، واما نفيها وابطالها بادعاءات مضادة.

منشور 03:

شكل رقم 55: منشور صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد



ظهر المنشور بتاريخ 23 أبريل 2019، حصل على عدد تفاعلات أهوائية قدر بأكثر من 400 ألف (4.9K)، وعدد مشاركات بلغ 420 مشاركة، و841 تعليقا لم تُظهر منها خوارزمية المنصة سوى 391 تعليقا.

سياق المنشور: جاء المنشور في خضم مجموعة أحداث عقبته تنحي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث اعتبرت المؤسسة العسكرية أن هذه الخطوة بمثابة نهاية أزمة الحراك الشعبي وانها كفيلا بامتصاص غضب الشارع كونها تعتبر أهم مطلب رُفِع خلال المظاهرات، فاتجهت نحو دعم الحل الدستوري التي تضي الى تنظيم انتخابات رئاسية يختار فيها الشعب رئيسه بديمقراطية وشفافية وفق ما يقتضي الدستور،

غير أنها اصطدمت برفض شعبي واسع لكافة الإجراءات التي تم اتخاذها، بدءاً من تعيين عبد القادر بن صالح رئيساً مؤقتاً للدولة، ووصولاً إلى تنظيم انتخابات رئاسية بالآليات القديمة، وإصراره على القضاء على كافة رموز الفساد التي تنتمي إلى النظام السابق، ليشند الصراع ما بين الشارع والمؤسسة العسكرية التي غيرت لهجتها في التواصل مع المحتجين وكانت تجدد في كل مناسبة تمسكها بخدمة مصالح الشعب ومرافقة مؤسسات الدولة في إطار ما ينص عليه الدستور، وأنها لن تقبل أي حلول خارج الآليات الشرعية المعترف بها، كما كانت ترسل خطابات تهديدية للأطراف التي اعتبرتها تنشط في الخفاء من أجل التآمر على البلاد. هذا وقد أعلن الرئيس بن صالح في ذات الفترة إطلاق سلسلة مشاورات سياسية مع عدد من الشخصيات السياسية والحقوقية والمجتمعية، وهي المشاورات التي قوبلت بالرفض أيضاً من طرف الحراك الذي عبر عن ذلك من خلال رفع شعارات "لا مشاورات مع أسباب الفساد"، "يتحاور قاع، يتحاسبوا قاع"، و"يا بن صالح نحن لا نفاوض بل نطالب" وغيرها من الشعارات التي ظهرت خلال المظاهرات المنظمة يوم الجمعة. وهي المطالبات التي اعتبرها القائد صالح غير مقبولة ولا مبررة وأكد خلال الكلمة التي وجهها إلى القيادات العسكرية بتاريخ 23 أبريل 2019 أنها مجرد فئة صغيرة تمثل أصواتاً "لا تبغي الخير للجزائر وأنها تدعو إلى التعنت والتمسك بنفس المواقف المسبقة دون الأخذ بعين الاعتبار لكل ما تحقق ورفض كل المبادرات ومقاطعة كل الخطوات بما في ذلك مبادرة الحوار الذي يعتبر من الآليات الراقية التي يجب تميمها"، واعتبر أنها بذلك تدفع بالبلاد نحو الوقوع في فخ الفراغ الدستوري الذي يجرها إلى دوامة العنف والفوضى، ودعا القيادات العسكرية إلى التحلي بالحيلة والحذر والحكمة من أجل اجهاض الدسائس التي تحاك ضد البلاد ونبه في الوقت نفسه المتظاهرين من أجل ضرورة الحفاظ على سلمية مسيراتهم وحمايتهم من أي اختراق أو انزلاق (APS، 2019)، وهو الخطاب الذي اعتبرته فئة من المواطنين بمثابة استهداف للرافضين والمعارضين لتوجه المؤسسة الرئاسية والعسكرية وأنه محاولة للتحريض ضدهم ومن ثم الدفع نحو أحداث الانقسام داخل صفوف الحراك.

عبر المنشور عن موقف الصفحة من ادعاءات قائد الأركان القائد صالح، وحاول تقديم هذه الوقائع من زاوية محددة حيث استخدم حجة التأطير التي سعت إلى إعادة تشكيل الواقع في ذهن المتلقي وحمله على رؤية الأبعاد الخفية لتصريحات القائد صالح، وانطلقت الحجة بمقدمة انطوت على ربط معجمي "قائد الطالح" يلحق صفة "الطالح" بشخص القائد صالح، وتوظيف الصفة هنا يرمي إلى إبراز موقف المحاجج من القائد وتوجيه انتباه المتلقي إلى ما يحاول إقناعه به وهو "فساد القائد صالح"، وافترضت المقدمة الحجاجية رغبة قائد الأركان في إنتاج عصابة بثورة مضادة للثورة الحراكية واستخدم في ذلك

الفعل "يريد" للتعبير والتأكيد على إرادة القاييد صالح في استحداث شيء لم يكن موجود، واعتبرت هذه المقدمة سببا لنتيجة منطقية وهي كون المعارضين للحراك الذين تمت الإشارة لهم بـ "الذباب الالكتروني" على سبيل الاستعارة، ستكون ردة فعلهم قوية وعنيفة، واستخدم التوصيف في هذا المقام على سبيل التقليل من الشأن والذم، وطُرحت هذه الافتراضات باعتبارها حقائق مؤكدة وجعلت مبررا للمواجهة بسلوك غير شرعي وهو "الحضر" الذي يعد منافيا لما يقتضيه الحق في الاختلاف، غير ان المحاجج حاول إضفاء الشرعية عليه انطلاقا من الافتراضات التي سبقته، وعليه فالحجة خلقت طرفين يمثل الأول منهما النظام الفاسد والموالين له، اما الثاني فهو المعارضة أو الفئة الشعبية المناهضة للفساد ورموزه. ومن ثم فالحجة قدمت وصفا مغايرا للواقع يحمل زوايا غير تلك المعبر عنها في خطاب القاييد صالح.

هذا وانطوت الحجة على فعل كلامي اخباري ذو قوة إنجازية تقريرية، الى جانب الوعيد الذي يستلزم التحذير، وعكست تبادلا معرفيا يدفع نحو إقامة علاقة تواصلية مع المخاطب أساسها اخضاع ادعاءات هذه الحجة الى الفحص والنقد العقلي.

2.4.4 تحليل فئات النقاش العام:

1- فئات التنوع:

جدول رقم 64: يبين نوع الذوات المشاركة في النقاش العام (الجنس)

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الذوات المتفاعلة
12.67	128	06.17	24	16.59	70	17.08	34	إناث
87.33	882	93.83	365	83.41	352	82.92	165	ذكور
100	1010	100	389	100	422	100	199	المجموع

تشير أرقام الجدول الى نوع الذوات المشاركة في النقاش العام حول قضايا الفساد المطروحة عبر صفحات الفايسبوك محل الدراسة، ويتضح من خلال هذه الأرقام سيطرة الذكور على النقاش العام مقارنة بالإناث، حيث سجل الذكور حضورهم بنسبة 87.33% في حين أن نسبة حضور الإناث كانت 12.67%، وهو الملاحظ على مستوى جميع الصفحات، إذ كانت نسبة التعليقات التي أصحابها ذكور في صفحة Mafia Politique Algérienne 82.92% في مقابل 17.08% تمثل تعليقات الإناث.

أما صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر فكانت نسبة تعليقات الذكور فيها 83.41%، أما نسبة تعليقات الإناث فقدت بـ 16.59%.

وبالنسبة لصفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فقد سجلت نسبة الذكور 93.83%، في مقابل 06.17% للإناث وهي نسبة ضئيلة جدا.

وتشير هذه الأرقام الى وجود فجوة ما بين الجنسين في المشاركة في النقاش العام المتعلق بالفساد عبر صفحات الفايسبوك محل الدراسة، ومنه عدم المساواة في توزيع الأصوات رغم فرص المساواة الحوارية التي تتيحها شبكة الفايسبوك، وهو ما يمكنه أن يقلل من ميزة التنوع التي أقرها هابرماس باعتبارها أهم مميزات المجال العام، ويمكن رد عزوف الإناث عن المشاركة في النقاش العام الى عدة أسباب ربطتها العديد من الدراسات باهتمامات المرأة بالدرجة الأولى، وكذا طبيعة النقاش القائم من

جهة أخرى، حيث تميل المرأة الى السيطرة على النقاش العام المتعلق بالمواضيع الخاصة بالأبوة والأمومة والصحة وتعتبر أكثر من الرجال أن المواضيع التي ترتبط بالمجال الخاص مثل التعليم ورعاية الأطفال أكثر أهمية من غيرها، إضافة الى طبيعة التعليقات في حد ذاتها فتوقع عدم التحضر من طرف الإناث يدفعهن الى الابتعاد عن المشاركة في النقاشات، فالحرية التي ينطوي عليها الاتصال الرقمي تجعله مفتوحا على الممارسات الاتصالية غير المتأدبة كالعنف، التهجم، الشتم، الصراع، واستخدام الألفاظ النابية (Van Duyn, Peacock, & Jomini Stroud, 2019).

قلة مشاركة الإناث مقارنة بالذكور تعد من مؤشرات افتقار النقاش العام للتنوع على مستوى الجنس.

جدول رقم 65: يبين شكل المشاركة في النقاش العام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	شكل المشاركة
76.68	789	49.27	201	99.53	420	84.42	168	نص
19.73	203	44.61	182	00	00	10.55	21	صورة
01.26	13	0.73	03	0.47	02	04.02	08	ملصق
0.39	04	0.49	02	00	00	01.01	02	إيموجي
01.94	20	04.90	20	00	00	00	00	Mems
100	1029	100	*408	100	422	100	199	المجموع

*هناك بعض المشاركات التي تجمع بين شكلين مختلفين (نص وصورة)

يتعلق الجدول أعلاه بشكل المشاركة في النقاش العام المتشكل حول الفساد عبر الصفحات محل الدراسة، ويبين أن هناك تنوع في طرق تعبير المشاركين عن آرائهم، إلا أن الشكل الغالب هو المشاركة عن طريق التعليقات المكتوبة وذلك بنسبة 76.68%، يليه المشاركة عن طريق التعليق باستخدام الصور بنسبة 19.73%، أما بقية أشكال التعبير فكان استخدامها ضئيلاً حيث سجل استخدام Mems بنسبة 01.94%، وهي عبارة عن صور مركبة تصور الواقع أو جزءاً منه بطريقة ساخرة على سبيل النقد وتتضمن استعارة مشهد من حدث آخر وترفقه بتعليق يحيل إلى حدث وسياق آخرين على سبيل السخرية بحيث يفهم المتلقي المغزى من محتوى الصورة، واستخدمت الملصقات Stickers بنسبة 01.26%، وهي عبارة عن رموز تعبيرية كبيرة تتضمن صوراً تجسد حالة ما أو موقفاً، أما الإيموجي Emoji فلم يستخدم إلا بنسبة 0.39% وهي عبارة عن رموز تعبيرية صغيرة تتخذ شكل وجوه ذات ملامح محددة تعكس رأياً أو مشاعراً أو اتجاهها خاصاً.

والملاحظ أن شكل المشاركات عبر صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر يغيب عنها التنوع حيث اقتصر على النصوص أو التعليقات المكتوبة بنسبة 99.53%، إضافة إلى استخدام الملصقات Stickers بنسبة صغيرة جداً قدرت بـ 0.47%.

في حين تنوعت أشكال التعليقات في صفحة **Mafia Politique Algérienne** ما بين النصوص بنسبة 84.42%، الصور بنسبة 10.55%، الملصقات Stickers بنسبة 04.02%، وبنسبة أقل الإيموجي Emoji بـ 01.01%.

وسجل كذلك التنوع في شكل التعليقات حول منشور صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** مع سيطرة التعليقات المكتوبة بنسبة 49.27%، وهي نسبة مقاربة لنسبة استخدام الصور التي قدرت بـ 44.61%، أما Mems فاستخدمت بنسبة 04.90%، الملصقات Stickers بنسبة 0.73%، وأخيرا الإيموجي Emoji بنسبة 0.49%.

النفاش والتداول ضمن المجال العام يعكس عملية تبادل حوارية قائمة على طرح الحجج واخضاعها للنقد، لذا فالشكل الأنسب للتفاعل ضمن هذا المجال هو النصوص المكتوبة كونها تمنح مساحة وفرصة أكبر أمام المشارك للتعبير عن أفكاره وتبريرها والدفاع عن أطروحاته والعمل على اقناع الآخر بغية تحقيق التفاهم والاجماع، وهو ما يفسر ميل المستخدمين في عينة الدراسة الى اعتماد التعليقات المكتوبة في المناقشة العامة حول القضايا المتعلقة بالفساد بشكل أكبر، أما بالنسبة للصور فهي الأخرى يتم اعتمادها نظرا لكونها رافدا معلوماتيا قويا بإمكانها تعويض النصوص المكتوبة، والملاحظ أن الصور الأكثر استخداما في التعليقات هي الصور المركبة التي تجمع اما عدة صور أو صور تتضمن نصا مكتوبا، كما انه تمت المزوجة في استخدام النصوص والصور معا في التعليق الواحد فتكون الصورة داعما ومكملا للنص المكتوب. بالنسبة للأشكال التعبيرية الأخرى ممثلة في الميمز Mems، والملصقات Stickers، والإيموجي Emoji استخدامها كان محدودا نظرا لعجزها عن التعبير عن كل ما يريده المشارك، اذ تعد هذه الأشكال من التعبيرات مكملات تواصلية بالأساس.

جدول رقم 66: يبين لغة المشاركة في النقاش العام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات اللغة
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
27.76	219	30.35	61	26.19	110	28.57	48	عربية فصحي
44.99	355	40.30	81	52.62	221	31.55	53	عامية
04.05	32	04.48	09	02.14	09	08.33	14	أجنبية
16.99	134	19.40	39	13.09	55	23.81	40	مزيج
06.21	49	05.47	11	05.96	25	07.74	13	عربزية
100	789	100	201	100	420	100	168	المجموع

يتضح من خلال أرقام الجدول أن أغلب التعليقات حول المنشورات عينة الدراسة كانت باللغة العامية حيث مثل حضورها نسبة 44.99%، تليها اللغة العربية الفصحى بنسبة 27.76%، تليها اللغة الهجينة والتي تكون خليطا ما بين عدة لغات (العربية الفصحى والعامية والأجنبية) بنسبة 16.99%، تليها اللغة العربزية وهي اللغة العربية التي تكتب باستخدام حروف لاتينية بنسبة 06.21%، وأخيرا اللغة الأجنبية (الفرنسية أساسا) بنسبة 04.05%.

أما بالنسبة لتوزيع النسبة على مستوى كل صفحة فيلاحظ أن أغلب تعليقات صفحة **Mafia Politique Algérienne** كانت باللغة العامية بنسبة 31.55%، تليها التعليقات باللغة العربية الفصحى بنسبة 28.57%، تليها التعليقات ذات اللغة المختلطة بنسبة 23.81%، بعدها التعليقات باللغة الأجنبية بنسبة 08.33%، وأخيرا التعليقات باللغة العربزية بنسبة 07.74%.

كانت أغلب تعليقات صفحة **الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** باللغة العامية بنسبة 52.62%، تليها اللغة العربية الفصحى بنسبة 26.19%، اللغة المختلطة بنسبة 13.09%، اللغة العربزية بنسبة 05.96%، وأخيرا اللغة الأجنبية بنسبة 02.14%.

سيطرت اللغة العامية على تعليقات منشور صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد بنسبة 40.30%، تليها اللغة العربية الفصحى بنسبة 30.35%، اللغة المختلطة بنسبة 19.40%، اللغة العربية بنسبة 05.47%، وأخيرا اللغة الأجنبية بنسبة 04.48%.

تلعب اللغة دورا هاما في تحقيق التفاهم فهي ليست مجرد حامل وناقل للأفكار وانما تمثل وسيطا للتواصل يحقق الاندماج في المجتمع ويساعد الأفراد على استعراض الحياة من خلال تبادل الرموز اللغوية على نحو متفاعل يقود الى الوصول الى حقائق متفق بشأنها ما يسمح بتحقيق الكفاية التواصلية التي ربطها هابرماس بالمستوى التداولي للغة (مصدق، 2005)، لذا فنجاح النقاش العام يتطلب توفر مرجعية لغوية مشتركة ما بين الذوات المشاركة فيه تسمح لهم بتحقيق التواصل والتفاهم، وهو ما يفسر ميل المشاركين في النقاش محل الدراسة الى استخدام اللغة العامية كونها اللغة التي تمثل المجتمع الذي ينتمون اليه وبالتالي سيكون استخدامها أفضل من أجل التواصل والتفاعل، كما انها مفهومة من طرف جميع المشاركين، زيادة على القرب والألفة الموجودة ما بين المستخدم ولغته الأم ما يجعله أكثر اريحية في استخدامها والتفاعل بواسطتها، وتم دمج اللغة العامية مع بقية اللغات المستخدمة كذلك وهي العربية الفصحى والأجنبية سواء بإدخال كلمات عامية على التعليق أو استخدام النمط العربي.

وان كانت العامية تعبر عن لغة المجتمع المحكية، فإن العامية الجزائرية تستمد الكثير من مفرداتها وألفاظها من اللغة العربية الفصحى التي تعد منبعا هاما لها، كما انها اللغة الرسمية الأولى في البلاد حسب الدستور لذا فهي تحقق مفهومية عالية لدى المستخدم الجزائري وهو ما يفسر لجوئه الى استخدامها في النقاش العام. بالنسبة للغة الأجنبية يلاحظ استخدامها بشكل محدود قد يرجع ذلك لعدم اتقان المشاركين للغات الأجنبية أو تفضيلهم العامية والعربية الفصحى كونها أقرب وتمنحهم اريحية أكبر في الحوار والتداول.

ما تجدر الإشارة له هو أن اختلاف اللغات المستخدمة في النقاش العام يعد مؤشرا من مؤشرات التنوع الا انه في الوقت ذاته يعد مؤشرا للتجزئة على مستوى النقاش على أساس اللغة.

2- فئات العقلانية التواصلية:

جدول رقم 67: يبين نوع المشاركة في النقاش العام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	نوع المشاركة
30.30	306	13.37	52	54.03	228	13.06	26	حجة مثبتة
12.67	128	10.54	41	11.37	48	19.60	39	حجة مبطلّة
57.03	576	76.09	296	34.60	146	67.34	134	عدم تقديم حجج
100	1010	100	389	100	422	100	199	المجموع

تشير أرقام الجدول الى أن أغلب المشاركين في النقاش العام المتشكل حول القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد في الجزائر يميلون الى عدم تقديم حجج تبرر موقفهم، وإنما يكتفون إما بمجرد عرض آرائهم دون تبريرها أو تبني أنماط خطابية أخرى حيث سجل هذا بنسبة 57.03%، في حين شكل المشاركون الذين قدموا حججا مثبتة تؤكد ما جاء في المنشور نسبة 30.30% وقد ابرز هؤلاء موقفهم وأعلنوا انتمائهم عبر تبرير ودعم الحجة المطروحة من طرف الصفحة، في مقابل 12.67% من المشاركين الذين اتخذوا موقفا مضادا وحملوا رأيا مخالفا لرأي الصفحة وحاولوا اثباته من خلال نقد أطروحة الصفحة بحجج مبطلّة على سبيل نقضها.

بالنظر الى كل صفحة على حدى نلاحظ اختلافا في توزيع النسب فيما بينها، حيث سجلت صفحة Mafia Politique Algérienne عدم توظيف الحجج من طرف المشاركين في النقاش العام المتشكل حول منشورها نسبة 67.34%، فيما سجل توظيف الحجج المبطلّة نسبة 19.60%، وتعلقت أساسا بمحاولة اثبات أطروحة أن القايد صالح هو الشخص الوحيد القادر على القضاء على العصابة وهو ما يستوجب ضرورة الالتفاف حوله، وأطروحة أن الجيش سيعود الى مهامه الطبيعية بعد انجاز مهمته، وهناك من اتجه الى محاولة اثبات أن السيناريو والتحليل المطروح من طرف الصفحة غير واقعي وبعيد عن الصحة، أي أن الحجج المبطلّة في مجملها حاولت ابعاد تهمة الفساد عن القايد صالح والجيش ككل. في مقابل 13.06% لتوظيف الحجج المثبتة، التي اتجهت نحو اثبات خيانة الجيش وخاصة قائد

الأركان القايد صالح بدعوى حمايته للعصابة طيلة 20 سنة، واعتبار الجيش متواطئ مع العصابة، ومن ثم فهو فاسد.

فيما شكل توظيف الحجج المثبتة على مستوى صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر نسبة 54.03%، والتي جاءت في شكل إجابات عن السؤال المتضمن في المنشور وحاولت اثبات ما جاء فيه وتأكيد عه طرح الأسباب التي أدت الى ذلك والتي انحصرت في نقص الوعي، والجهل، والتذلل للنظام، وبذلك تتجه الحجج المثبتة نحو اعتبار المناطق الفقيرة والتي تفتقر للتنمية جزءا من منظومة الفساد كونها تساهم في إعطاء فرصة لأشخاص فاسدين لتولي مهام تسيير الدولة عن طريق انتخابهم بدلا من مقاطعة الانتخابات التي يتم تسييرها من طرف منظومة فاسدة بالأساس. بينما شكل عدم توظيف الحجج نسبة 34.60%، أما الحجج المبطللة فوظفت بنسبة 11.37%، وجاءت في مجملها متضمنة لمبررات السلوك الانتخابي والتي ربطت بحب الوطن، والرغبة في التغيير، والأمل في تحسين الأوضاع، ومن ثم اسقاط تهمة المشاركة في الفساد عن سكان المناطق الفقيرة، وأنه لا يوجد رابط مؤكد بين الفقر وبين ما تدعيه الصفحة عبر منشورها. ويعتبر منشور هذه الصفحة أكثر منشور استخدمت فيه الحجج مقارنة بالمنشورين الآخرين وهو ما يرفع من جودة النقاش العام المتشكل حوله.

وعرفت التعليقات حول منشور صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد عدم توظيف الحجج بنسبة 76.09%، في مقابل 13.37% لتوظيف الحجج المثبتة، التي اتجهت نحو اعتبار القايد صالح جزءا من العصابة ويخدم مصالحها، وانه يحاول كسب الوقت بغية إيجاد حلول تحميها. أما الحجج المبطللة فوظفت بنسبة 10.54%، حيث اتجه المشاركون في ابطالهم لمحتوى الأطروحة المقدمة من قبل الصفحة عبر تبرير مواقف القايد صالح وإبراز الدعم له، إضافة الى عرض أطروحة أن الحملة التي يتم شنها ضده مردها توقيف رجل الأعمال يسعد ربراب.

يعد تبادل الحجج عبر النقاش العام الوسيلة الأساسية للوصول الى تحقيق التفاهم، كما انه يعد فرصة لاتخاذ كل مشارك لموقف محدد ضمنه، بحيث تشير الحجة المثبتة للتأييد بينما تشير الحجة المبطللة للمعارضة، وتحدد جودة الحوار بجودة الحجج المقدمة، الا ان انخفاض حضورها في النقاش يؤثر على جودته وهو ما يمكن ملاحظته على العينة الاجمالية للدراسة والتي يميل عناصرها الى ابراز مواقفهم بشكل مؤكد وجازم بحيث لا يبررون ولا يحاولون اقناع الآخر ومن ثم فهم غير منفتحين على مناقشة الآخر، وانما يميلون الى فرض رأيهم بالقوة وطرحه باعتباره حقيقة مؤكدة، ويشكل هؤلاء النسبة

الأكبر في مقابل المشاركين الذين يبذلون جهدا في تحليل وبرهنة أطروحاتهم ومواقفهم ومن ثم تعريض حججهم للنقد مما يجعلهم منفتحين على المناقشة. هذا التوجه الموجود لدى المشاركين في النقاش يخل بأحد أهم الشروط المعيارية للمجال العام والتي تشير الى أن التداول يتضمن الانخراط في النقد المتبادل للمواقف المبررة بالأسباب بدلا من تأكيدها بشكل دغمائي (Dahlberg, 2001, p. 623)، وهو بذلك يعد أحد مؤشرات انخفاض جودة النقاش العام المتعلق بقضايا الفساد في الجزائر على مستوى صفحات الفايسبوك محل الدراسة.

جدول رقم 68: يبين مدى إخضاع الحجج لادعاءات الصلاحية

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	صلاحية الحجج
80.19	348	90.32	84	73.91	204	92.31	60	صالحة
19.81	86	09.68	09	26.09	72	07.69	05	غير صالحة
100	434	100	93	100	276	100	65	المجموع

المشاركة في النقاش العام تفرض التزام كل مشارك يجعل حججه تستجيب لادعاءات الصلاحية المعيارية التي يتم وفقها إخضاع الحجة للنقد، وتشير أرقام الجدول الى أن أغلب الحجج المقدمة عبر النقاش العام حول قضايا الفساد في الجزائر المرتبط بعينة الدراسة انطوت على ادعاءات الصلاحية وذلك بنسبة 80.19%، وهي الحجج التي تضمنت أدلة وبراهين حقيقية كونها تتناول وقائع وحقائق، وصادقة كونها تعكس موقف واتجاه صاحبها، في حين أن 19.81% من الحجج المطروحة عدت غير صالحة كونها تتضمن مغالطات أو لا تلتزم بالحقيقة والصدق.

وهو الاتجاه المسجل على مستوى جميع الصفحات رغم اختلاف النسب، حيث طغت الحجج الصالحة على الحجج غير الصالحة في النقاش، وسجلت أكبر نسبة لهذه الأخيرة على مستوى منشور صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر وذلك بنسبة 26.09% وهي نسبة معتبرة تعكس عدم حرص جزء من المشاركين على جعل حججهم قوية ومقنعة، في مقابل 09.68% على مستوى منشور صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد، و 07.69% على مستوى منشور صفحة Mafia Politique Algérienne.

وتعكس مدى صلاحية الحجة من عدمها مستوى جودتها، فالحجج الصالحة تطرح فرص النقد المتبادل للمواقف وتسهم في اثراء النقاش ورفع جودته.

جدول رقم 69: يبين نوع المشاركات في النقاش غير الحجج*

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	نوع المشاركة
23.22	157	21.88	84	27.40	40	22.60	33	تهجم على الآخر
21.60	146	22.40	86	14.38	21	26.71	39	اظهار التأييد
18.05	122	20.31	78	16.44	24	13.70	20	سخرية
15.68	106	18.23	70	07.53	11	17.12	25	رأي غير معطل
10.80	73	09.11	35	18.49	27	07.54	11	سب وشتم
05.77	39	05.47	21	06.17	09	06.16	09	تعبيرات
04.29	29	02.34	09	09.59	14	04.11	06	لوم الآخر
0.44	03	0.26	01	00	00	01.37	02	استدعاء (Tag)
0.15	01	00	00	00	00	0.69	01	اعلانات
100	676	100	384	100	146	100	146	المجموع

*قد تتضمن المشاركة الواحدة أكثر من نوع

بالنسبة للتعليقات التي لم تقدم حججا، عكست انماطا خطابية أخرى، اذ كان أغلبها يتضمن تهجما على الآخر بحيث يكون التركيز على الشخص الآخر صاحب المشاركة بدلا من التركيز على نقد مضمون المشاركة في حد ذاتها، ومثل هذا النوع من التعليقات نسبة 23.22%، تليها التعليقات التي أظهرت تأييدها لأحد المواقف من خلال ابداء الموافقة عليه ومناصرته، وشكلت نسبة 21.60%، تأتي بعدها التعليقات التي تتضمن سخرية من المواقف الأخرى بنسبة 18.05%، وهي تشير الى غياب الجدية في معالجة موضوع النقاش، أما الآراء غير المعللة التي يكتفي اصحابها بعرضها بشكل مجرد دون تبريره أو دعمه بأدلة وبراهين فشكلت نسبة 15.68%، في حين شكلت التعليقات التي تضمنت سبا وشتما باستخدام عبارات وألفاظ غير لائقة تصل الى حد استخدام الكلمات النابية نسبة 10.80% وهي نسبة معتبرة تعكس أخلاق المشاركين في النقاش العام، تليها التعليقات التي تمثل تعبيرات حاول من خلالها المشارك التعبير عن مشاعره اتجاه القضية المطروحة أو اتجاه أحد المواقف الأخرى أو الفاء التحية على المشاركين الآخرين وشكلت نسبة 05.77%، بعدها نجد التعليقات التي تضمنت لوما للآخر على الموقف المتخذ من جانبه والتي شكلت نسبة 04.29%، وفي ذلك محاولة لفرض نوع من الهيمنة على

مواقف الآخرين. وبنسبة أقل نجد التعليقات التي تضمنت استدعاء لشخص آخر بغية حثه على المشاركة والانخراط في النقاش حيث مثلت 0.44%، وهو مؤشر على عدم اهتمام المشاركين بتوسيع نطاق النقاش العام وإشراك أصدقائهم فيه، وأخيرا سجل حضور الإعلانات بنسبة 0.15% وهي تعد تعليقات خارجة عن الموضوع من شأنها أن تؤدي الى احداث تجزئة على مستوى سلسلة النقاش، الا أن حضورها القليل جعلها غير مؤثرة على مسارات النقاش العام بحيث لم يسجل سوى تعليق واحد يتضمن اعلانا على مستوى منشور صفحة **Mafia Politique Algérienne** وغيابها تماما عن المنشورين الآخرين.

بالنسبة لتوزيع النسب على مستوى كل صفحة نجد أن المشاركات التي لم تحوي حجبا في صفحة **Mafia Politique Algérienne** تضمنت اظهار التأييد لأحد المواقف بنسبة 26.71%، والتهجم على الآخر بنسبة 22.60%، وطرح الرأي دون تعليقه بنسبة 17.12%، والسخرية بنسبة 13.70%، السب والشتم بنسبة 07.54%، التعبيرات بنسبة 06.16%، لوم الآخر بنسبة 04.11%، الاستدعاء بنسبة 01.37%، وأخيرا الإعلانات بنسبة 0.69%.

أما صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر فتضمن هذا النوع من التعليقات على منشورها التهجم على الآخر بنسبة 27.40%، السب والشتم بنسبة 18.49%، السخرية بنسبة 16.44%، اظهار التأييد لموقف ما بنسبة 14.38%، لوم الآخر بنسبة 09.59%، طرح الآراء دون تبريرها بنسبة 07.53%، وأخيرا التعبيرات بنسبة 06.17%.

في حين انطوت المشاركات غير الحجج حول منشور صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد على اظهار التأييد لأحد المواقف بنسبة 22.40%، التهجم على الآخر بنسبة 21.88%، السخرية بنسبة 20.31%، طرح الآراء غير المعللة بنسبة 18.23%، السب والشتم بنسبة 09.11%، التعبيرات بنسبة 05.47%، لوم الآخر بنسبة 02.34%، الاستدعاء بنسبة 0.26%.

والملاحظ طغيان الأشكال الخطابية التي توحى بالطبيعة العنيفة لهذه التعليقات، فالتهجم على الآخر، والسخرية، والسب والشتم، وإلقاء اللوم على الآخر نتيجة لمواقفه يمكن تصنيفها ضمن السلوكيات العدوانية التي تعكس عدم احترام الآخر وكذا عدم التأدب والكياسة في التعامل مع بقية المشاركين، ومن ثم غياب الانفتاح على الآخر، بل انها تعكس نوعا من ممارسة الهيمنة على مواقف وآراء الآخرين. وإن حضور هذه الأنواع الخطابية على مستوى النقاش العام يرجع الى الانفتاح الاتصالي وحرية الكلام الذي تتيحه شبكة الفايبروبوك والاتصال الرقمي بشكل عام.

جدول رقم 70: يبين الانعكاسية في النقاش العام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الانعكاسية
02.09	21	01.80	07	02.14	09	02.55	05	نقد الذات
97.91	983	98.20	381	97.86	411	97.45	191	نقد الآخر
100	*1004	100	388	100	420	100	196	المجموع

* عدم احتساب المشاركات التي لا تعبر عن أي انعكاسية (tag، إعلانات، ملصقات غير معبرة)

تمثل الانعكاسية التأثيرات المتبادلة للمناقشين على بعضهم البعض اثناء التبادل الحواري، وتتطوي على فحص المواقف واخضاعها للمساءلة والنقد، بحيث يمارس المنخرط في النقاش العام نقد مواقف الآخرين من خلال طرح حجج مضادة لها، وفي ذات الوقت يملك استعدادا لتعريض موقفه للنقد والمراجعة انطلاقا مما ينشره الآخرون ومن ثم اما يتمسك به أو يغيره، وتشير أرقام الجدول الى أن المشاركين في النقاش العام الذين شملتهم عينة الدراسة يميلون أكثر الى ممارسة النقد لمواقف غيرهم بدلا من اخضاع مواقفهم للفحص وإمكانية التغيير، وهو الملاحظ على جميع التعليقات في المنشورات الثلاث، حيث شكل المجموع العام لنقد الآخر نسبة 97.91%، اذ يتجه المشاركون نحو التمسك بأرائهم ومواقفهم وطرح الحجج التي تثبتها والحجج المضادة لمواقف غيرهم، في مقابل 02.09% فقط لممارسة نقد الذات من خلال التساؤل عن احتمالية خطأ مواقفهم ومحاولة تفهم مواقف الآخرين والنظر في احتمالية صحتها.

3- فئات الدور المثالي للكلام:

جدول رقم 71: يبين موقف الكلام للمشاركين في النقاش العام*

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشبيطة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	موقف الكلام
25.02	286	33.56	151	18	81	22.22	54	تصحيح معلومات
21.26	243	10	45	36.67	165	13.58	33	استكمال معلومات
15.75	180	23.33	105	08.67	39	14.81	36	تهجم
13.56	155	14	63	15.33	69	09.46	23	تأكيد معلومات
11.38	130	11.33	51	07.11	32	19.34	47	اتخاذ موقف من الآخر
05.60	64	04.67	21	06	27	06.59	16	بدء المناقشة
04.81	55	02.22	10	06.22	28	07	17	الرد على تعليق آخر
02.62	30	0.89	04	02	09	07	17	طلب معلومات
100	1143	100	450	100	450	100	243	المجموع

*قد تعبر المشاركة الواحدة عن أكثر من موقف كلام

يتخذ الأفراد اثناء انخراطهم في النقاش العام عدة مواقف كلامية تتغير بتغير الدور الحوارى المراد ممارسته، ويتضح من خلال الجدول أن أكثر دور يمارسه المشاركون في النقاش محل الدراسة هو تصحيح المعلومات وذلك بنسبة 25.02%، ويتمثل في تولي مهمة تصحيح المعلومات التي يرى المناقشون انها خاطئة أو تفتقر للواقعية سواء كانت هذه المعلومات متضمنة في المنشور أو في مشاركات المعلقين الآخرين، أما الدور الثاني الممارس فهو استكمال المعلومات بنسبة 21.26% من خلال تقديم معلومات إضافية تساهم في توضيح الصورة العامة ومن ثم ممارسة التعاون والتكامل المعرفي. من الأدوار والوضعيات التي يتخذها المشاركون كذلك وضعية التهجم التي شكلت نسبة 15.75%، اذ يميل المشاركون الى التهجم على غيرهم بدلا من المشاركة الفعالة في النقاش، أما العمل على تأكيد المعلومات الواردة في التبادل الحوارى فقد بنسبة 13.56%، يليه اتخاذ مواقف من الآخرين بنسبة 11.38%، أما المبادرة ببدء المناقشة العامة أو مناقشة جزء محدد من موضوع النقاش فكان بنسبة 05.60%، والردود

على تعليقات الآخرين بشكل محدد أو ضمن السلاسل الخطابية الفرعية شكل نسبة 04.81% وهو يمثل استجابة حوارية، وأخيرا طلب معلومات إضافية من الآخرين بنسبة 02.62% وعادة ما يكون ذلك في شكل أسئلة موجهة الى الآخرين.

يختلف توزيع هذه النسب ما بين الصفحات، فبالنسبة لصفحة **Mafia Politique Algérienne** يتجه المشاركون فيها الى اتخاذ موقف تصحيح المعلومات بنسبة 22.22%، واتخاذ موقف من الآخر بنسبة 19.34%، التهجم بنسبة 14.81%، استكمال المعلومات بنسبة 13.58%، تأكيد معلومات بنسبة 09.46%، طلب معلومات والرد على تعليق آخر بنسبة 07% لكل منهما، بدء المناقشة بنسبة 06.59%.

أما المواقف الكلامية الموجودة في تعليقات منشور صفحة **الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** فتمثلت في استكمال المعلومات 36.67%، تصحيح معلومات 18%، تأكيد معلومات 15.33%، التهجم 08.67%، اتخاذ موقف من الآخر 07.11%، الرد على تعليق آخر 06.22%، بدء المناقشة 06%، وأخيرا طلب معلومات 02%.

في حين توزعت نسب مواقف الكلام على مستوى منشور صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** على النحو التالي: تصحيح معلومات 33.56%، التهجم 23.33%، تأكيد معلومات 14%، اتخاذ موقف من الآخر 11.33%، استكمال معلومات 10%، بدء المناقشة 04.67%، الرد على تعليق آخر 02.22%، طلب معلومات 0.89%.

يمكن تصنيف مواقف الكلام التي اتخذها المشاركون في النقاش العام المتشكل حول قضايا الفساد التي تناولتها منشورات عينة الدراسة الى الفئات التالية:

- مواقف كلامية تعكس البعد التفاعلي للمناقشات وتتمثل أساسا في موقف استكمال المعلومات، تصحيح المعلومات، الرد على تعليق آخر، وهي مواقف تتضمن في جوهرها تبادلا للمعلومات مع الآخرين والتفاعل مع معلوماتهم، وهي الأكثر حضورا في النقاش الذي تشمله عينة الدراسة.
- مواقف كلامية تعكس حرص المشاركين وسعيهم للحصول على المعلومات وتقديمها من خلال المبادرة ببدء المناقشة، طلب المعلومات من الآخرين، وتأكيد معلومات غيرهم.
- مواقف كلامية تعكس السلوك العدواني للمشاركين من خلال التهجم واتخاذ مواقف من الآخرين.

وان كانت الفئة الأولى والثانية تعكس الميزة التبادلية والتفاعلية للنقاش العام وكذا ميزة التعاونية في الحصول على المعلومات والوصول الى الحقيقة، فإن الفئة الأخيرة تعكس غياب التأدب واحترام الآخر ومن شأنها التأثير على جودة النقاش واسقاط الدور المثالي المنتظر ممارسته من طرف المشاركين.

جدول رقم 72: يبين التضامن في النقاش العام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	نوع التضامن
46.24	467	33.93	132	66.82	282	26.63	53	الدفاع
43.07	435	51.41	200	25.60	108	63.82	127	المعارضة
10.69	108	14.66	57	07.58	32	09.55	19	الحياد
100	1010	100	389	100	422	100	199	المجموع

يعكس التضامن مدى مساندة ومناصرة المشاركين للموقف المعبر عنه في المنشور ولمواقف بعضهم البعض، وبحسب أرقام الجدول أعلاه فإن 46.24% من المشاركين كانت لهم نفس توجهات المنشورات محل الدراسة واتخذوا دور المدافع عن الأطروحة المتضمنة في المنشور، في حين أبدى 43.07% من المشاركين معارضتهم لما جاء في المنشورات ومن ثم العمل على دحض الأطروحة المقدمة، بينما أعلن 10.69% من المشاركين موقف الحياد بحيث لم تتضمن تعليقاتهم أي عناصر تعكس تضامنهم مع الطرح الموجود في المنشورات أو معارضته. والملاحظ أن نسب الدفاع والمعارضة متقاربة والفرق بينهما قليل مما يشير إلى انقسام المشاركين في النقاش العام حول منشورات عينة الدراسة إلى طرفين أحدهما مناصر ومدافع والآخر معارض، ومن ثم غياب التجانس والانسجام في التوجه العام للنقاش.

ويلاحظ على مستوى صفحة **Mafia Politique Algérienne** ترجيح كفة المعارضة حيث قدرت نسبتها بـ 63.82% من المشاركين الذين يرون أن الأطروحة المقدمة عبر المنشور خاطئة وتتضمن تحليلاً غير واقعيًا، وأبدوا مناصرة قوية لقائد الأركان القايد صالح والجيش عموماً، كما عبروا عن ثقتهم فيهم، وأن القايد صالح يحاول فقط السيطرة على الأوضاع ومنع انفلاتها وأنه الوحيد القادر على القضاء على الأشخاص الفاسدين الذين يشكلون النظام الفاسد أو ما أطلقوا عليهم تسمية العصابة، وأنه بمجرد انتهاء الجيش من تأدية هذه المهمة سيعود إلى ممارسة مهامه الطبيعية دون التدخل في السياسة، واتهموا الصفحة بمحاولة إثارة الفتنة.

في حين أن 26.63% من المشاركين كانوا يوافقون الصفحة في توجيهها وأبدوا تأييدا مطلقا لما جاء في المنشور ودافعوا عنه معتبرين القايد صالح جزءا من العصابة وخائنا للوطن والشعب، كما عمدوا الى نعت المعارضين بالذباب الالكتروني والنظر إليهم باعتبارهم يمارسون الدعاية والتذلل للجيش.

بينما التزم 09.55% من المشاركين الحياد ولم يبدوا لا معارضة ولا تأييد لما جاء في المنشور.

وعلى العكس من ذلك فإن أغلب المشاركين في النقاش العام المتشكل حول منشور صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر كانوا مدافعين عن الأطروحة المتضمنة في المنشور حيث شكلوا نسبة 66.82% يرون أن المناطق الفقيرة دائما ما تسجل نسب مشاركة مرتفعة في الانتخابات رغم معرفة أن هذه الانتخابات تخضع للتلاعبات والتزوير وهي بذلك تساهم في استمرار الفساد من خلال مساعدة النظام على تقليد المناصب لأشخاص فاسدين مما أدى الى تردي الأوضاع في البلاد، ورأوا أن ذلك بسبب نقص الوعي والجهل، في حين عارضهم 25.60% من المشاركين الذين دافعوا عن سكان المناطق الفقيرة ونفوا وجود رابط ما بين الفقر والفساد، كما قدموا مجموعة من المبررات التي تجعل نسب المشاركة مرتفعة على مستوى هذه المناطق من ذلك الأمل في اصلاح الأوضاع وتحسينها وتحقيق التنمية على مستوى هذه المناطق، واتجه بعضهم الى التشكيك في نتائج الانتخابات ونسب المشاركة المعلن عنها.

أما المشاركين الذين التزموا الحياد فشكلوا نسبة 07.58%.

أما على مستوى صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فكانوا معارضين لأطروحة المنشور أكثر من مسانديتها، حيث عبر 51.41% عن تأييدهم المطلق للجيش ولقائد الأركان القايد صالح ووجهوا له التحية والتشجيع متهمين الصفحة بممارسة الفساد وأنها وكل من يعارض القايد صالح يستحق العقاب والمحاسبة من طرفه لأنه فاسد ويسعى الى تأزيم الأوضاع بدلا من حلها، معبرين عن ذلك بشكل رمزي من خلال استخدام صور المنجل الذي يرمز للحرب التي أعلنها القايد على رموز الفساد، هذه الحرب التي رأى المشاركون في النقاش انها السبب الرئيسي لاستهداف القايد بحملة تحاول تشويه صورته وإظهاره باعتباره فاسدا، وأن هذه الحملة بدأت مباشرة بعد القاء القبض على رجل الأعمال يسعد ربراب وفي هذا إشارة الى الضغط الممارس من طرف القبائل (منطقة انتماء ربراب).

بينما بلغت نسبة التأييد للطرح المتضمن في المنشور 33.93%، تمثل المشاركين الذين اعتبروا القايد صالح جزءا من العصابة وانهما وجهان لعملة واحدة، وهو الذي كان ولازال يقوم بحمايتها طيلة 20 سنة، وطالبوا بمحاسبة العصابة الحقيقية وليس محاسبة رجل الأعمال يسعد ربراب.

أما بالنسبة للمشاركات التي لم تتضمن ابداء موقف من قضية المنشور واتسمت بالحياد فشكلت نسبة 14.66%.

والملاحظ من خلال هذه القراءات الحضور القوي للأصوات المناهضة والمعارضة لتوجهات الصفحات، وهو ما يشير الى عدم استخدام الرقابة أو الاقصاء من طرف هذه الأخيرة، كما يعكس في ذات الوقت الانفتاح وحرية الوصول والتواصل التي تتيحها المساحات الاتصالية الرقمية وهو ما من شأنه أن يعزز قدرات المجال العام المتشكل عبر هذه الفضاءات.

جدول رقم 73: يبين الارتباط الحواري (التسلسل) في سلاسل النقاش العام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الارتباط الحواري
84.85	857	82.26	320	86.49	365	86.43	172	الارتباط بالموضوع
15.15	153	17.74	69	13.51	57	13.57	27	الخروج عن الموضوع
100	1010	100	389	100	422	100	199	المجموع

يشير الارتباط الحواري الى مدى التزام المشاركين بحصر النقاش في موضوع واحد وعدم الخروج عنه من خلال طرح مواضيع أخرى، وجعل المشاركات متكاملة ومكاملة لبعضها البعض مما يشكل سلسلة خطابية مترابطة ومنسجمة وغير مجزئة، ويتبين من خلال الجدول أن نسبة المشاركات المرتبطة بمواضيع المنشورات محل الدراسة تشكل 84.85%، بينما شكل الخروج عن الموضوع نسبة 15.15%، وهي نسبة معتبرة من شأنها كسر السلاسل الخطابية العامة.

وسجل هذا التوجه على مستوى جميع الصفحات بحيث كانت النسب متقاربة نوعا ما، حيث سجلت صفحة **Mafia Politique Algérienne** نسبة ارتباط قدرت بـ 86.43%، في مقابل الخروج عن الموضوع بنسبة 13.57%.

أما صفحة **الأحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر** فعرفت ارتباطا حواريا بنسبة 86.49%، في مقابل 13.51% من المشاركات الخارجة عن موضوع المنشور.

نفس الشيء بالنسبة لصفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** التي عكست المشاركات حول منشورها نسبة ارتباط حواري قدرت بـ 82.26%، بينما مثلت المشاركات الخارجة عن الموضوع نسبة 17.74%.

ويشير الارتباط الحواري المسجل على مستوى النقاش العام المتشكل حول القضايا المرتبطة بالفساد، والتي تضمنتها المنشورات عينة الدراسة، الى انسجام السلاسل الخطابية وانخراط المشاركين في جو النقاش والتداول العام، ويبرز اهتمامهم بالمواضيع المطروحة والسعي الى تقديم آرائهم ومواقفهم واتجاهاتهم نحوها سعيا للوصول الى تحقيق التفاهم والاجماع، بينما يمثل الخروج عن الموضوع غياب الانسجام

على مستوى مضمون المشاركات وغياب الترابط بينها ومنه عدم تحقق الاندماج مع جماعة النقاش والتوجه نحو تقديم مشاركات لا تخدم موضوع النقاش ولا تساعد على تحقيق التفاهم والاجماع.

جدول رقم 74: يبين التجزئة ضمن سلاسل النقاش العام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	التجزئة
45.04	50	41.18	14	47.92	23	44.83	13	سلاسل رئيسية
54.96	61	58.82	20	52.08	25	55.17	16	سلاسل فرعية
100	111	100	34	100	48	100	29	المجموع

يتميز النقاش العام الدائر حول قضايا الفساد محل الدراسة بكثرة السلاسل الفرعية التي تتشكل بفضل خاصية الرد على التعليقات التي تتيحها شبكة الفايبروك، إذ مثلت نسبة 54.96%، بينما تشكل السلاسل الرئيسية نسبة 45.04%. وهو نفس التوجه المسجل على كافة الصفحات محل الدراسة، حيث شكلت السلاسل الفرعية نسبة 55.17%، في منشور صفحة **Mafia Politique Algérienne** في مقابل 44.83% من السلاسل الرئيسية.

وبلغت نسبة السلاسل الفرعية على مستوى منشور صفحة **الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر** 52.08%، أما السلاسل الرئيسية فبلغت نسبتها 47.92%.

منشور صفحة **محاربي الفساد في البلاد والعباد** عرف تواجد السلاسل النقاشية الفرعية بنسبة 58.82%، أما السلاسل الرئيسية فتواجدت بنسبة 41.18%.

هذا وتعكس السلاسل الفرعية المواجهة والاستجابة للمشاركين الآخرين، لكنها في الوقت نفسه تؤدي الى كسر السلسلة الرئيسية من خلال تشكيل مجموعات نقاش فرعية محصورة في عدد محدد من المشاركين، ومن ثم تجزئة السلاسل الخطابية.

جدول رقم 75: يبين عدد التعليقات التي تتضمنها السلاسل الرئيسية والفرعية

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	تعليقات السلاسل
78.51	793	77.12	300	76.78	324	84.93	169	تعليقات السلاسل الرئيسية
21.49	217	22.88	89	23.22	98	15.07	30	تعليقات السلاسل الفرعية
100	1010	100	389	100	422	100	199	المجموع

يوضح الجدول انه بالرغم من كثرة السلاسل الفرعية التي اشتملت عليها سلاسل التعليقات الخاصة بالمنشورات محل الدراسة، الا ان مجموع التعليقات التي تنتمي اليها منخفض مقارنة بمجموع تعليقات السلاسل الرئيسية للنقاش، حيث شكلت هذه الأخيرة نسبة 78.51%، في حين شكل مجموع تعليقات السلاسل الفرعية نسبة 21.49% من المجموع الكلي لعدد المشاركات.

وهو الأمر الملاحظ على مستوى جميع الصفحات محل الدراسة حيث بلغت نسبة تعليقات السلاسل الرئيسية على مستوى منشور صفحة Mafia Politique Algérienne 84.93%، في مقابل 15.07% لتعليقات السلاسل الفرعية.

ومثلت تعليقات السلاسل الرئيسية 76.78% من مجموع التعليقات الخاصة بمنشور صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر، بينما شكلت تعليقات السلاسل الفرعية نسبة 23.22%.

أما مجموع تعليقات السلاسل الرئيسية على مستوى منشور صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد فشكلت نسبة 77.12%، في مقابل 22.88% لمجموع تعليقات السلاسل الفرعية.

وهو ما يثبت أن المشاركين يفضلون الانخراط ضمن السلسلة النقاشية الرئيسية ومشاركة مواقفهم مع جميع المنخرطين في النقاش العام أكثر من حصر مشاركتهم ضمن السلاسل الفرعية التي عادة ما تكون محددة بعدد قليل من المشاركين. كما ان كثرة التعليقات المشككة للسلاسل الرئيسية تعكس طول السلسلة

الخطابية والذي من شأنه ان يؤثر على تتبع جميع المشاركات نظرا لاحتمالية وجود صعوبة في الرجوع الى المشاركات السابقة والاطلاع عليها جميعا والرد على أصحابها.

4- فئات اخلاقيات المناقشة:

جدول رقم 76: يبين التأدب في النقاش العام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات التأدب
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
40.04	404	37.79	147	33.65	142	58.08	115	التأدب
59.96	605	62.21	242	66.35	280	41.92	83	عدم التأدب
100	1009	100	389	100	422	100	*198	المجموع

* عدم احتساب المشاركة التي تمثل مجرد اعلان خارج عن الموضوع

يعد التزام الأدب في المناقشات العامة من أهم السلوكيات التي ترفع من جودة الحوار اذ يساعد على تقليل النزاعات والخلافات ويدفع نحو الوصول الى الاتفاق والاجماع في جو من التبادل الديمقراطي للمعلومات والحجج، وتشير أرقام الجدول الى أن الجو العام للتبادل الحوارى حول القضايا المتعلقة بالفساد في الجزائر محل الدراسة يغلب عليه عدم التأدب، حيث سجل نسبة 59.96%، ونلاحظ ذلك من خلال لجوء المشاركين في النقاش الى استخدام لغة غير مهذبة في التوجه للآخرين، واعتماد ألفاظ تهجمية وأحيانا نابية إضافة الى السب والشتم والسخرية من الآخر، في مقابل التأدب الذي سجل نسبة 40.04%، ويظهر من خلال التعليقات التي كانت تميل الى استخدام لغة مهذبة تغلب عليها الكياسة بحيث يطرحون وجهات نظرهم وحججهم وآرائهم دون اللجوء الى العنف اللفظي أو الهجمات الشخصية.

ويلاحظ من خلال الجدول أن النقاش العام على مستوى صفحة Mafia Politique Algérienne تغلب عليه مظاهر التأدب أكثر من غيره حيث شكل التزام المشاركين بالأدب نسبة 58.08%، أما المشاركين غير الملتزمين بالأدب في النقاش فشكّلوا نسبة 41.92%.

غير أن سمة عدم التأدب كانت طاغية على النقاش العام عبر صفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر وصفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد حيث سجلت في الأولى نسبة 66.35%، أما الثانية فسجلت نسبة 62.21%.

ويرجع ارتفاع نسبة عدم التأدب الى حرية الكلام التي تتيحها شبكة الفايسبوك كمساحة تواصلية لا تفرض قيودا أخلاقية على المستخدم، ومن جهة أخرى يرتبط الأمر بغياب الرقابة وتوجيه الحوار من

طرف مسري صفحات الفايسبوك بحيث لم يتم تسجيل أي تدخل من قبلهم من أجل ضبط النقاش أو التحكم فيه أو توجيه الإنذارات لأصحاب التعليقات التي تفتقر للتأدب.

ان الابتعاد عن الأدب في النقاش العام الدائر ضمن الفضاءات التشاركية كالفيسبوك، وحول قضايا حساسة وخلافية كقضايا الفساد التي تناولتها المنشورات محل الدراسة، ينعكس سلبا على جودة النقاش ومخرجاته ويجعل الجو العام أكثر توترا بدلا من حللته والدفع نحو الاتفاق، كما أن هذا الأمر قد يشكل دافعا يجعل بعض الأفراد ينصرفون عن المشاركة في النقاش تجنباً للسلوكيات الحوارية غير المحترمة أو تجنباً للتعرض للسب والشتم والاهانة والسخرية، والملاحظ من خلال تحليل التعليقات أن غياب الأدب في بعض التعليقات مرتبط بغياب الاعتدال الفكري والموقفي لدى أصحابها، وعدم امتلاكهم لكفاءة طرح الحجج والدفاع عن آرائهم ومواقفهم بشكل عقلاني ومنطقي، فبدلاً من ذلك لجأوا الى اعتماد الخطاب غير المهذب. في حين أن الفئة التي التزمت بأدب الحوار اختارت اللغة المهذبة في تعليقاتها، وان كانت تحمل آراءً معارضة أو مختلفة، وهو انعكاس لقدرة هؤلاء المشاركين على الانخراط في النقاش العام عبر خطاب يميل الى الجودة بدلا من الرداءة.

جدول رقم 77: يبين التحضر في النقاش العام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات التحضر
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
14.67	148	04.11	16	21.33	90	21.21	42	احترام الآخر
85.33	861	95.89	373	78.67	332	78.79	156	عدم احترام الآخر
100	1009	100	389	100	422	100	198	المجموع

يعكس التحضر مدى التزام المنخرطين في النقاش العام باحترام حق الآخر في عرض موقفه والدفاع عنه، وطلب التوضيحات والتفسيرات، وكذا حقه في الحصول على الاحترام من طرف الآخرين.

ويلاحظ من خلال تحليل التعليقات أن المشاركين في النقاش العام محل الدراسة يميلون الى التعصب لمواقفهم وآرائهم وعدم احترام وجهات النظر والآراء المخالفة لهم، ويسعون دوما الى التشكيك بها ومحاولة نقضها دون اللجوء الى تقييم مدى صحتها وصلاحيتها، بحيث لا يطلبون المزيد من التوضيحات ولا يطرحون استفسارات حول مواقف غيرهم وآرائهم ويكتفون اما بالدفاع عن مواقفهم بشدة، سواء بتقديم أدلة داعمة أو دونها، واما التهجم على الآخرين من خلال السب والشتم والسخرية، وقد شكل هذا النوع من التعليقات نسبة 85.33%، في مقابل 14.67% من التعليقات التي عكست احترام اصحابها لتوجهات ومواقف غيرهم من المشاركين من خلال محاولة فهمها ورؤية القضية من وجهة نظر غيرهم.

وان كان هذا التوجه مسجلا على مستوى جميع الصفحات الا أن بيانات الجدول تشير الى كون النقاش العام على مستوى منشور صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد أقل تحضرا من غيره حيث عكس عدم احترام المشاركين فيه لبعضهم البعض بنسبة 95.89%، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالنسب المسجلة على مستوى بقية الصفحات (78.79% بالنسبة لصفحة Mafia Politique Algérienne، و78.67% بالنسبة لصفحة الأحرار ضد الشيتة والفساد في الجزائر).

ويتناسب غياب التحضر عن النقاش العام مع التوجه نحو نقد الآخرين بدلا من نقد الذات ومراجعة المواقف الشخصية، واعتماد التهجم والسب والشتم والسخرية، وكذا غياب الاجماع والاتفاق من خلال انقسام التوجهات ما بين التأييد والمعارضة، إضافة الى انتشار عدم التأدب في الخطاب.

جدول رقم 78: يبين الهيمنة في النقاش العام

المجموع		محاربي الفساد في البلاد والعباد		الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر		Mafia Politique Algérienne		الصفحات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الهيمنة
12	121	02.31	09	20.14	85	13.64	27	الانفتاح على الآخر
88	888	97.69	380	79.86	337	86.36	171	قمع الآخر
100	1009	100	389	100	422	100	198	المجموع

تشير الهيمنة الى السلطة الممارسة من طرف المشاركين في النقاش العام من حيث الاعتراف بحق الآخر في التعبير عن رأيه وإبراز موقفه، فالانفتاح على الآخر والاقرار بحقه في ذلك يسقط هيمنة فئة محددة على النقاش ومجرباته، أما عدم الإقرار بحق ابداء الرأي وإعلان الموقف يعد شكلا من أشكال القمع التي يتعرض لها المشاركون في النقاش ومن ثم فهو انعكاس للهيمنة الممارسة من قبل فئة من المناقشين، والملاحظ من خلال تحليل النقاش العام محل الدراسة هو طغيان مظاهر الهيمنة بحيث يميل 88% من المشاركين نحو قمع الآخر وعدم تقبل آراءه وعدم الاعتراف بكفاءته في اتخاذ موقف صحيح، في مقابل الانفتاح على الآخر بنسبة 12%، وهي التعليقات التي أظهرت احترام أصحابها للآراء المخالفة لهم وسعت الى بحث إمكانية صلاحيتها.

وقد سجلت صفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد أكبر نسبة لقمع الآخر والتي قدرت بـ 97.69%، مقارنة ببقية الصفحات (86.36% على مستوى صفحة Mafia Politique Algérienne، و79.86% على مستوى صفحة الاحرار ضد الشيثة والفساد في الجزائر).

وتحليل مؤشرات الهيمنة الموضحة في الجدول الى الجو العام الذي ميز النقاش العام المرتبط بقضايا الفساد محل الدراسة، وتعطي صورة حول طبيعة السلوك الاتصالي للمشاركين فيه وكيف ينظمون علاقاتهم داخل النقاش، فتحليل التعليقات أفرز نتائج تحيل الى الاخلال ببعض مبادئ التداول العام ضمن ما يسمى بالمجال العام، وخصوصا ما تعلق بالمساواة والانعكاسية، ويمكن أن نلاحظ أنه بدلا من التعامل مع المشاركات من خلال اخضاعها للمساءلة وفحص ادعاءات الصلاحية، يتجه المشاركون أكثر نحو التعبير عن رفض مبدأ المساواة والتنوع في المواقف والاتجاهات ومن ثم عدم الاعتراف للآخر بحقه في الاختلاف، ومطالبته بتغيير موقفه أو لومه عليه، ويشير هذا القمع الى مظاهر عدم الاحترام

وكذا انعدام الانعكاسية. في حين أن الانفتاح الذي سجل بنسبة صغيرة لدى فئة قليلة من المشاركين كان مدخلا لفحص المشاركات واخضاعها للنقد العقلي. وتجدر الإشارة الى أن سقوط الهيمنة هو ما يدفع النقاش العام بالتوجه نحو البحث عن أرضية تفاهم تسمح بإثراء الحوار وتطويره والدفع به نحو تحقيق التفاهم والاجماع.

خاتمة

خاتمة

توظيف الشبكات الاجتماعية الرقمية، واستغلال إمكاناتها الاتصالية في تشجيع الفعل الاجتماعي الجماعي، وفتح منافذ جديدة لمناقشة القضايا ذات البعد العام التي تهم المجتمع أصبح أمرا يقتضيه الانتشار المكثف لهذه الأدوات من جهة، والتحول في النشاط والممارسات الديمقراطية والمدنية من جهة أخرى. ذلك أن العالم يتجه أكثر نحو تعميق فكرة المجتمع الافتراضي الذي ينشطه المواطن الرقمي، الذي يجنح نحو استهلاك التكنولوجيا بشكل متزايد، ويجعل من الانترنت بوابته نحو الانخراط في العالم الذي ينتمي اليه.

وفي إطار بحث أشكال الانخراط والمشاركة في الحياة العامة عبر الوسائط الرقمية، أجريت هذه الدراسة التي تناولت استخدامات أحد أشهر تطبيقات الانترنت، وهي الشبكة الاجتماعية الرقمية الفايسبوك في مجال طرح ومعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، إذ انطلقت من التساؤل حول كيفية استغلال هذه الشبكة في طرح ومعالجة القضايا المتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر، على اعتبار انها ذات بعد عام وتمثل أحد الاهتمامات المشتركة بين أفراد المجتمع الجزائري، وبالنظر الى شبكة الفايسبوك كفضاء رمزي مفتوح يسمح بتداول المعلومات وتنشيط حركية تبادلها، وتمت معالجة هذه الإشكالية انطلاقا من محاولة كشف قدرة هذا الوسيط الرقمي على توفير أرضية ملائمة لمناقشة هذا النوع من المواضيع الذي يعد حساسا نوعا ما، ومن ثم دراسة الفضاء العام التداولي الذي تنشطه التبادلات الاتصالية الحوارية المفتوحة أمام الجميع، وقد تم معالجة هذه الإشكالية انطلاقا من تبني نظرة تقنو- اتصالية واعتمادا على منظور هابرماس حول المجال العام، الى جانب مدخل ثراء وسائل الاتصال، إذ تم تحليل البيئة الرقمية التي نشأ عبرها النقاش العام حول الفساد في الجزائر انطلاقا من ثلاثية البعد البنوي أو الهيكلية، البعد التمثيلية، والبعد التفاعلي.

مناقشة النتائج العامة للدراسة:

طبقت الدراسة التحليلية التداولية للبعدين الهيكلية والتمثيلية على عينة اشتملت على 114 منشور تم نشرها على أكبر صفحات الفايسبوك المهتمة بالفساد وهي صفحة المافيا السياسية الجزائرية **Mafia** **Politique Algérienne**، صفحة الاحرار ضد الشبهة والفساد في الجزائر، وصفحة محاربي الفساد في البلاد والعباد.

أما البعد التفاعلي فتمت دراسته انطلاقاً من تحليل النقاش العام المرتبط بأكثر المنشورات استقطاباً من بين مفردات العينة انطلاقاً من مؤشر عدد التعليقات، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- من حيث الشكل:

يعكس الشكل وصف الخصائص الهيكلية للمجال العام المتشكل حول ظاهرة الفساد في الجزائر وهو بذلك مرتبط بطريقة تنظيم وبناء المعلومات المتداولة وأشكال التفاعل معها.

وتدعم البنية الهيكلية للرسالة حمولتها المعرفية وتبرز عامل القوة فيها، فحمل المستخدم على الاهتمام بالرسالة الاتصالية والانتباه لها ومن ثم اتخاذ قرار التعرض لها يستدعي زيادة استقطابيتها والعمل على توظيف عناصر الجذب التي تحقق هذا الاستقطاب، وقد ارتبط بناء الرسالة الاتصالية المتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر من الناحية الشكلية بالخصوصيات الرقمية للوسيط الإلكتروني المتمثل في شبكة الفايبرسبوك، هذه الأخيرة تتيح خيارات متعددة سمحت بتحميل الرسائل إشارات متعددة وممتوعة لعبت دوراً في زيادة استقطاب منشورات الفساد للمستخدمين، وان هذا التعدد يسهم أيضاً في فك غموض الرسالة ويساعد على ادراكها وفهمها، ومن ثم ارتكزت البنية الهيكلية الشكلية للخطاب العام المتشكل حول ظاهرة الفساد في الجزائر عبر صفحات الفايبرسبوك محل الدراسة على تقوية عناصر الجذب فيه وجعله أكثر ثراءً ووضوحاً. وبرز الثراء الشكلي على مستوى نوع المنشورات، حجم الرسالة الاتصالية، أسلوبها، اللغة الموظفة فيها، مدى ارتباطها الخارجي، صنف المنشورات المعتمدة، إضافة الى الثراء السياقي والتفاعلي المرتبط بها.

➤ فمن حيث نوع الرسالة الاتصالية التي تتناول القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد لجأت الصفحات الى اعتماد أكثر من شكل بنائي اذ تنوعت ما بين النصوص المكتوبة والصور والفيديوهات، والملاحظ من خلال التحليل أن الشكل الغالب تمثل في المزوجة ما بين النصوص والصور في المنشور الواحد ومن ثم اعتماد أكثر من شكل بنائي حيث شكل ذلك نسبة 57.90%، اما النصوص فتمثلت نسبة 21.05%، والصور نسبة 14.91%، مع ملاحظة عدم الاعتماد على الفيديوهات الا بنسبة صغيرة قدرت بـ 06.14%، وان اعتماد أكثر من شكل ينم عن الرغبة في جعل الرسالة أكثر ثراءً من الناحية المعلوماتية وهو ما من شأنه فك الغموض عنها.

✓ بالنسبة للنصوص الموظفة اختلفت أحجامها من منشور الى آخر وغلب عليها توظيف النصوص القصيرة ذات الحجم الصغير وهذا النوع يتضمن عدد كلمات أقل من مئة كلمة، وقد تتشكل من كلمة

واحدة أو اثنتين، ويكون في هذه الحالة مصاحبا لشكل رسالي آخر كالصور أو الفيديو، وتمتاز النصوص القصيرة بتركيز محتواها ونقلها كما معتبرا من المعلومات باستخدام أقل عدد ممكن من الكلمات، ويكثر استخدامها نظرا لخصوصية الوسيط الاتصالي وكذا خصوصية تعامل المستخدم مع المحتوى وتفضيله للمعلومات السريعة التي لا يستغرق التعرض لها وقتا طويلا. الى جانب ذلك وظفت كذلك النصوص الطويلة التي تتضمن عدد كلمات أكثر من مئة كلمة، إضافة الى النصوص الطويلة جدا التي يتجاوز عدد كلماتها 400 كلمة، وغالبا ما تكون نصوص تتضمن معلومات وأحداث متعددة، والملاحظ عموما أن حجم النصوص الموظفة يحتكم الى خصوصية الوسيط الرقمي وخصوصية المتلقي لمحتواه، إضافة الى آنية موضوع المنشور وعدد المواضيع التي يتضمنها فكلما احتوى المنشور أكثر من قضية احتاج الى توظيف عدد كلمات أكثر، وكلما كان الموضوع آني ويفتقر الى توفر معلومات كثيرة بشأنه كلما قل عدد الكلمات الموظفة في الحديث عنه، كما أن الوقت الذي يخصصه المتلقي للاطلاع على محتوى الوسيط وتزامنا مع كثرة المحتوى وتعدد وتغيره المستمر يشجع أكثر اعتماد الحجم الصغير والصغير جدا في بناء نصوص المنشورات مع مراعاة مبدأ التعاون الذي يقضي بضرورة توظيف الكلمات بشكل مركز ودقيق بما يحقق الفهم ويفك الغموض.

✓ أما بالنسبة للصور فقد تنوعت هي الأخرى من حيث الحجم ما بين الصغيرة (57.02%)، والمتوسطة (31.58%)، والكبيرة (11.40%)، ويتحكم في هذا الأمر عدة عوامل مرتبطة بأهمية الصورة بالنسبة للمنشور وطريقة توظيفها ووظيفتها، فكلما افردت الصورة بشكل منفرد كلما كانت أكبر من حيث الحجم كونها تمثل الرسالة الاتصالية في حد ذاتها، كما ان حجم الصورة يبرز أهميتها في المنشور فالصورة الكبيرة تمثل الجزء الأبرز في المنشور أما الصورة الصغيرة أو ذات الحجم المتوسط فعادة تكون مكملة للمنشور أو داعمة له. ونلاحظ التنوع أيضا من حيث الشكل المعتمد في تصميم الصور، حيث تنوع القالب الفني للصور ما بين الصور ذات الشكل المستطيل العمودي والذي شكل النسبة الأكبر (46.49%)، والصور ذات الشكل المستطيل الأفقي (39.47%)، وكذا الصور مربعة الشكل (14.04%).

كما تعددت الصور الموظفة من حيث النوع ما بين الصور الفوتوغرافية الوصفية التي تنقل حدثا بارزا وتصف الواقع بشكله الحقيقي، وهو النوع الذي كان غالبا على الصور المستخدمة حيث شكل نسبة 43.86% من مجموع الصور الموظفة، كما استخدمت الملصقات (20.17%) التي تتضمن

الجمع ما بين الرسوم والصور الرمزية والشعارات واستخدمت من أجل الترويج للمظاهرات المرتبطة بالحراك الشعبي والدعوة الى محاربة الفساد، ووظفت أيضا الصور الرمزية المركبة (14.03%)، الصور الفوتوغرافية الشخصية (11.40%) والتي تتعلق بشخصيات ذات صلة بالحدث الذي يتناوله المنشور، الصور الفوتوغرافية الإخبارية (07.90%) التي تنقل حدثا معينا بطريقة تتضمن أغلب عناصر الخبر، أما نقل الواقع بطريقة ساخرة وطريفة فكان من خلال استخدام الكاريكاتير (01.76%) والرسوم (0.88%) وان كان هذا الاستخدام محدودا.

وقد نوعت الصفحات في طريقة عرض الصور ما بين العرض المنفرد الذي يتضمن صورة واحدة وهو الشكل الغالب (87.95%)، وما بين عرضها في شكل حزمة (12.05%) تتضمن أكثر من صورة بحيث تعرض بشكل متعاقب من خلال النقر عليها.

وتعددت أشكال وأنواع الصور وطريقة عرضها بتعدد الغرض من استخدامها والوظيفة التي أسندت لها في المنشورات، هذه الوظائف التي تباينت بشكل ملفت، حيث استخدمت كدليل في أغلب المنشورات (35.96%)، الى جانب استخدامها كصور تعيينية (34.21%) تتضمن تحديدا وإشارة لحدث أو واقع أو شخصية محددة، ووظفت الصور في عدة مواقع كحجج قائمة بذاتها (23.69%) تتضمن رأيا وبرهانا وتبريرا له، كما وظفت على سبيل التذعيم لما جاء في المنشور (06.14%). هذا ويلاحظ أن أغلب الصور الموظفة كانت ذات علاقة وارتباط مباشرين بموضوع المنشور المتعلق بالفساد في الجزائر (97.92%) وهو ما يعكس دقة اختيارها واستخدامها. في حين أن مواضع عدم الارتباط ما بين الصور والمنشور الذي تتضمنه (02.08%) تعكس عدم الدقة في الاختيار أو أحيانا يتم استخدام الصور لمجرد لفت انتباه المستخدم نحو المنشور فقط فهي في هذه الحالة تمثل عنصر جذب تمويهي، ومع هذا لا يمكن اغفال ان هذا النوع قد يسبب لبسا في فهم الرسالة من طرف المتلقي.

✓ أما بالنسبة للفيديوهات فكانت في معظمها ذات حجم صغير لا يتجاوز الدقيقتين في المجمل وهذا تجنبا لإصابة المتلقي بالملل، وبالرغم من قوة هذا الشكل البنائي للرسالة وقدرته على حمل الإشارات والبيانات المتعددة الا ان توظيفه كان محدودا جدا من طرف الصفحات محل الدراسة.

➤ فيما يتعلق بأصناف المنشورات الموظفة في الخطاب العام المرتبط بالفساد فقد لوحظ ميل الصفحات الى توظيف المنشورات التواصلية (81.58%) التي تسعى الى طرح وجهة نظر معينة حول مواضيع الفساد، وتتضمن عرضا للرأي، تعليقات، سرد القصص والأحداث، وهذا النوع من المنشورات يسعى

عادة الى إقامة علاقات تواصلية مع المستخدم كما انه يشجعه على الانخراط في النقاش العام والتفاعل مع الآخرين بشأنه. كما تم استخدام المنشورات التي تشير الى أفعال (13.16%) والتي تتطوي على دعوات وتوجيهات للمستخدم من أجل التصرف او ابداء ردة فعل، وهي منشورات تستخدم على سبيل التوجيه والتعبئة والحث على سلوكيات محددة. أما المعلومات ذات الطبيعة الإخبارية فتم طرحها من خلال المنشورات الإعلامية، هذه الأخيرة التي تتسم بالجدية والمصادقية وتتطوي على أدلة وبراهين صحيحة وواضحة وهو الامر الذي أثر على نسبة استخدام هذا النوع من المنشورات (05.26%) نظرا لصعوبة الحصول على هذا النوع من المعلومات، ويرجع ذلك لسرية الأفعال المتعلقة بالفساد وحساسية الموضوع.

- لوحظ من خلال التحليل انخفاض نسبة الارتباط الخارجي للمنشورات، فرغم توفر تقنية النصوص الفائقة على مستوى شبكة الفايبروك الا ان هذه الخاصية لم تستغل بشكل كبير من طرف صفحات الفايبروك محل الدراسة بحيث لم يمثل استخدامها سوى نسبة 07.90%، وتكون عادة في حالة إعادة نشر منشورات حسابات خاصة أو صفحات أخرى متواجدة على شبكة الفايبروك أو إعادة نشر محتوى أحد المواقع الالكترونية. وهي إشارة الى محدودية الانفتاح على باقي مكونات الشبكة.
- بالنسبة للغة التي وظفت في صياغة منشورات الفساد فقد تنوعت ما بين اللغة العربية الفصحى التي شكلت النوع الغالب (50.88%)، اللغة المتعددة (38.60%) والتي تتضمن مزيجا من أكثر من لغة (عربية فصحى وعامية في الغالب وأحيانا توظف بعض الكلمات باللغة الفرنسية)، الى جانب توظيف اللغة العامية (10.52%)، وقد حرصت الصفحات على توظيف اللغة الأقرب والأكثر مفهومية بالنسبة للمستخدم ضمانا لتحقيق الفهم وادراك المعنى المتضمن في المنشورات، الا ان الملاحظ على اللغة الموظفة ضعفها من الناحية البنائية ف 59.65% من المنشورات لم تكن لغتها سليمة نظرا لعدم احترام القواعد النحوية والتركييبية وحتى الإملائية مما أثر على درجة معقوليتها، والتي تعد شرطا أساسيا من شروط التداول ضمن المجال العام والذي يقضي باستخدام عبارات سليمة تحترم قواعد اللغة المستخدمة مما يحقق الفهم لدى المتلقي، ويمكن رد ذلك الى كثرة حضور اللغة العامية التي لا تحتكم في الغالب الى قواعد لغوية تركيبية صارمة، إضافة الى النقص اللغوي المسجل لدى أصحاب الصفحات حيث يبرز ضعف مستواهم اللغوي من خلال المنشورات التي وظفت اللغة الفصحى.

ومع هذا فإن أغلب المنشورات كانت ذات أسلوب لغوي مباشر خالي من الغموض والتلميحات والايحاءات حيث شكلت نسبة 78.07%، في مقابل 21.93% من المنشورات ذات الأسلوب اللغوي غير المباشر والتي احتوت على استعارات لغوية وكناية وكانت تلميحية أكثر منها مباشرة.

➤ من الناحية الإخراجية الفنية اتسمت منشورات الفساد بقلة استخدام الألوان والخلفيات، حيث استغلت هذه العناصر بشكل محدود في تحقيق عنصر الجذب والاستقطاب في بعض المنشورات، فالألوان تعكس المشاعر التي يحملها المنشور وطابعه الرسمي والجدي وكما تستخدم لإبراز قوة المنشور ولفت الانتباه له، وتعدد هذا الاستخدام وتنوع ما بين توظيف الألوان الحارة ممثلة في اللون الأحمر (35.56%) والأصفر (06.67%)، والألوان المحايدة ممثلة في اللون الأبيض (21.11%) والأسود (14.44%) والرمادي (03.33%)، الى جانب الألوان الباردة على شاكلة اللون الأزرق (08.89%) والأخضر (06.67%) والبنفسجي (03.33%). الا ان الملاحظ من خلال التحليل تسجيل الاعتباطية في توظيفها في كثير من المواضيع مما يوحي بعدم التخطيط لهذا الاستخدام وأنه جاء في كثير من الأحيان على سبيل التزيين لا أكثر.

أما بالنسبة لاستخدام الخلفيات الملونة فسلجنا انخفاضا في اعتمادها حيث لم تستخدم الا بنسبة 15.79%.

➤ من حيث الثراء السياقي لمنشورات الفساد فقد أشارت نتائج التحليل الى ضعفه وعدم العمل على توسيع السياقات العامة للقضايا المتناولة، هذا وتتيح شبكة الفايسبوك توسيع السياق الاتصالي للمنشور من خلال استخدام الوسوم أو علامات التصنيف (الهاشتاق)، والتي تسمح بزيادة رؤية المنشور على مستوى الشبكة وتوسيع دائرة المشاركة في مناقشته ضمن المجال العام الالكتروني، حيث لم يتم استغلال هذه الخاصية الا بنسبة 25.44%، تنوعت ما بين استخدام الهاشتاق السياقي، الهاشتاق التعييني، الهاشتاق التصنيفي، هاشتاق الرأي، هاشتاق الموقف، هاشتاق مطلب، هاشتاق تقييمي، هاشتاق سلوكي، وهاشتاق الإبراز. كما تنوع موقع ادراج علامات التصنيف بحسب وظيفتها ما بين وضعها في خاتمة المنشور (60%) وتكون وظيفتها في هذه الحالة التعيين والربط بسياق أكبر، أما وضعها في وسط المنشور (22.86%) فكان بغرض الإبراز والتركيز على أجزاء محددة من الرسالة الاتصالية، في حين أن ادراجه في مقدمة المنشور (17.14%) كان بهدف اعطاء تعزيز أكبر للتصنيف وجعله جزءا مهما من الرسالة كما انه يسهم في لفت الانتباه للمنشور.

➤ أما **الثراء التفاعلي** المرتبط بمنشورات الفساد فكان متنوعا بحسب ما تتحه منصة الفايستوك كوسيط اتصالي من خيارات تفاعلية متعددة مع المحتوى، الا أن المستخدمين يميلون أكثر نحو اعتماد التقييم الأهوئي في التفاعل مع منشورات الفساد (47.04%)، ويلعب التقييم الأهوئي دورا في إعطاء قيمة كمية للمنشور ويعكس مدى شعبيته، ويتضمن ابرازا لاتجاه المستخدم العاطفي نحو المحتوى فهو تفاعل دلالي، هذا التقييم الذي غلب عليه "الإعجاب" (80.23%) الذي يعكس تأييدا لما تناوله المنشور، يليه التقييم "أضحكني" (11.12%) الذي يعكس إما طرفاة المنشور أو لامنطقيته، أما عدم رضا المستخدم عن محتوى المنشور وعدم موافقته فتم التعبير عنه بالتقييم "أغضبني" (04%)، كما لجأ المستخدمون الى توظيف التقييم "أحببت" (02.48%) الذي يعكس التأييد القوي لمضمون المنشور، والتقييم "أحزنني" (01.20%) للتعبير عن حالة الحزن والإحباط التي سببتها الوقائع المتضمنة في المنشور، وأخيرا بنسبة أقل (0.97%) استخدم التقييم "أشعر بالدهشة" تعبيرا عن الحيرة والاندهاش من مضمون المنشور.

الشكل الثاني المعتمد في التفاعل مع المحتوى هو إعادة مشاركته (42.21%) وعليه فالمستخدمون يقومون بلعب دور بارز في توسيع دائرة نشر المنشورات التي تتضمن قضايا الفساد في الجزائر وهم بذلك يساهمون في زيادة التعرض لها وحضورها على الشبكة.

وبنسبة أقل يفضل المستخدمون التفاعل عن طريق التعليقات حيث لم يمثل هذا النوع التفاعلي سوى نسبة 10.75%، وتمثل التعليقات أحد تجسيديات التفاعلات الحوارية المتشكلة حول قضايا الفساد، وقلة لجوء المستخدم لها مقارنة بالخيارات التفاعلية الأخرى يؤثر على نسبة المشاركة في النقاش العام حول هذه القضايا.

➤ بالنسبة لمصادر المعلومات التي نشرتها الصفحات محل الدراسة فقد تنوعت ما بين تلك التي تعد أصيلة خاصة بالصفحات والأخرى المنقولة عن مصادر أخرى ناهيك عن افراد كم معتبر من المعلومات دون الإشارة الى مصادرها، حيث كانت أغلب المنشورات غير محددة المصدر (46.37%) ولم تتضمن الإشارة له بطريقة مباشرة والاكتفاء أحيانا بإدراج كلمة "منقول" دون تحديد هوية المصدر، ونظرا لكون ذكر مصدر المعلومات خاصة الحساسة منها على شاكلة تلك المرتبطة بالفساد يعد امرا مهما وعنصرا فعالا لزيادة مصداقية المنشور والصفحة على حد سواء، فإن عدم تقديم مصادر المعلومات وجعلها مجهولة يهدد موثوقية الصفحة لدى المستخدم. بالنسبة للمنشورات التي كان

مصدرها القائمين على الصفحة مثلت نسبة 36.23% وتتضمن آراء واتجاهات ومواقف وتفسيرات الصفحات للأحداث المرتبطة بالفساد، أما المنشورات التي احتوت على إشارات واضحة لمصدرها فشكلت نسبة 17.40%.

➤ تجسدت البنية الشكلية للخطاب العام المتشكل حول الفساد أيضا من خلال الأسلوب المعتمد في طرح قضايا الفساد، فقد عكس عدم صرامة الصفحات في التعامل مع هذا النوع من المواضيع وميلها لاعتماد الأساليب التي توظف الاثارة العاطفية أكثر من تلك التي تستحضر قوة العقل والرزانة، حيث غلب عليها الأسلوب التهجمي الذي كان حاضرا بشكل كبير (30.71%)، الى جانب أسلوب التهكم (20.17%)، والأسلوب الحماسي (19.30%)، وأسلوب السخرية (14.03%)، ولم يستخدم الأسلوب الجدي الذي يعتبر أكثر رسمية الا بشكل محدود مشكلا نسبة 15.79% فقط.

2- من حيث المضمون:

يعكس المضمون الجوانب التي تم تمثيلها من خلال التداول، اذ يشكل المجال العام الالكتروني المتشكل عبر شبكة الفايبروك فضاءً رمزيا يسمح بتحقيق التبادل المعرفي بخصوص ظاهرة الفساد واثراءه، ويتجلى ذلك من خلال الحمولة المعرفية التي يتضمنها الخطاب العام المتشكل حول الظاهرة، هذه الحمولة التي تعكسها طبيعة المواضيع المثارة وتنوعها وتعدد سياقاتها وأبعاد معالجتها. ويتضح ذلك من خلال ما يأتي:

➤ الاحداث الاجتماعية:

تضمن الخطاب العام المتشكل حول ظاهرة الفساد في الجزائر تناول العديد من القضايا التي عكست أنواعا مختلفة من أفعال الفساد، وتمثلت أساسا وبنسبة أكبر في ممارسات سوء استغلال السلطة والنفوذ (28.37%)، تليها القضايا المرتبطة بالتواطؤ (14.19%)، التضليل (10.64%)، التزوير (04.96%)، الدعاية المغرضة (04.96%)، التحريض واثارة الفتنة (04.25%)، الاستيلاء على الدولة (04.25%)، الخيانة (04.25%)، التعدي على أحكام الدستور (04.25%)، الانتهازية (03.55%)، البلطجة (03.55%)، الانبطاح (03.55%)، تعارض المصالح (01.42%)، الحصول على امتيازات غير مشروعة (01.42%)، سوء التسيير (01.42%)، التحالفات غير المشروعة (0.71%)، الاختلاس (0.71%)، الابتزاز (0.71%)، الوساطة (0.71%)، نهب المال العام (0.71%)، والتآمر (0.71%). كما تضمن

بعض المنشورات التي تتناول مواضيع مرتبطة بمكافحة الفساد والتي شكلت نسبة حضور قدرت بـ 0.71%. حيث طغت مواضيع الفساد السياسي على المنشورات بشكل عام والتي شكلت نسبة 46.10%، وهو ما يعكس اهتمام الصفحات محل الدراسة بمتابعة فساد المسؤولين السياسيين، الى جانب ذلك ارتبطت مضامين المنشورات أيضا بالفساد العسكري (19.15%)، الفساد الإعلامي (17.73%)، الفساد الأخلاقي (07.80%)، الفساد الاجتماعي (03.55%)، الفساد القضائي (02.83%)، الفساد الاقتصادي (01.42%)، والفساد الإداري (01.42%).

✓ وتمت معالجة هذه المواضيع من زوايا مختلفة بحسب خصوصية كل قضية، ولوحظ أن اغلب المواضيع تم تناولها من زاوية التنديد بالفساد (46.80%)، الى جانب التركيز على كشفه (30.50%)، واستخدمت أيضا زاوية المعالجة المتعلقة بمكافحة الفساد (09.93%)، كما تم توظيف زاوية استصغار الآخر (07.10%) في المنشورات التي تركز على الشخصيات الفاسدة، اعتمدت الصفحات أيضا زوايا كشف الأهداف الخفية لبعض الأفعال التي تصنف ضمن الفساد (02.83%)، إضافة الى زوايا المعالجة القائمة على طرح حلول للفساد والدعوة لمكافحته (01.42%).

✓ أما بالنسبة لتمثيل هذه الأحداث والقضايا فقد جاء عموما بشكل محسوس (93.62%) يتضمن إشارة واضحة ومباشرة لمكونات الحدث المرتبط بالفساد من سيرورات وفاعلين وربطها بسياقات مكانية وزمانية محددة، ومع هذا وظف التمثيل المجرد في بعض المواضيع التي تناولت الفساد بشكل يغلب عليه التعميم ويغيب عنه الحضور البشري والارتباط المكاني والزمني (06.38%).

✓ واعتمد التمثيل على توظيف الأسلوب المادي في الغالب (65.25%)، كما وظف أيضا الأسلوب العلائقي (12.06%)، الأسلوب الكلامي (10.64%)، الأسلوب الوجودي (09.22%)، والأسلوب العقلي الذي كان أقل استخداما (02.83%).

✓ وفي عرض قضايا الفساد لجأت الصفحات الى انتهاج استراتيجية تسمية خاصة للإشارة الى الوقائع المرتبطة بالظاهرة وكذا الفاعلين الرئيسيين فيها، حيث تضمن الخطاب استخدام تسميات مستمدة من المنطوق الشعبي الجزائري ومرتبطة بسياقات اجتماعية وثقافية وسياسية خاصة بهذا المجتمع، وقد عكست هذه التسميات الطابع التهجمي للخطاب العام المتعلق بالفساد وميله الى اعتماد الشخصية والتركيز على شخصيات الفاعلين أكثر من التركيز على فعل الفساد في حد ذاته، وقد تنوعت التسميات ما بين تلك المرتبطة بالنظام الحاكم بشكل عام على شاكلة العصابة (15.66%)، الخونة (03.48%)، الفاسدين (02.60%)، النظام المجرم (02.60%)، دولة موسخة (01.74%)، نظام

العصابات (0.87%)، صناع الإرهاب (0.87%)، البرلمان المزور (0.87%)، ولاد الحرام (0.87%)، جمهورية الفساد (0.87%)، كهنة المعبد (0.87%)، الديناصورات (0.87%)، المنحط (0.87%).

تسميات ارتبطت بقائد الأركان القايد صالح وتمثلت في الفايج (02.60%)، كلب الامارات (01.74%)، العميل (01.74%)، القرش (01.74%)، القايد برمة (01.74%)، الطالغ (01.74%)، دكتاتور (01.74%)، المنجل (01.74%)، جاسوس (0.87%)، بوكرش (0.87%)، الأمي (0.87%).

تسميات ارتبطت بالرئيس السابق بوتليقة تمثلت في العهدة الخامجة (0.87%)، عهدة الخراب (0.87%)، عهدة النهب (0.87%)، رئيس مريض وعاجز (0.87%)، بوتسريقة (0.87%).

تسميات ارتبطت بالمؤسسة العسكرية تمثلت في حكم العسكر (02.60%)، الكاسكيطة (01.74%)، جنرالات الدم (0.87%)، غلمان السعودية (0.87%).

تسميات ارتبطت بالمؤسسة القضائية تمثلت في عدالة التليفونات (0.87%).

تسميات ارتبطت بالموالين للنظام الفاسد والمشاركين في الفساد من خارج النظام على شاكلة للحاسين (05.22%)، الذباب الالكتروني (03.48%)، لحيس الرونجاس (02.60%)، الإسلاميين (02.60%)، الزواف (01.74%)، الشيات (01.74%)، صاحب الكاشير (01.74%)، كلاب النظام (01.74%)، الملهوفين (0.87%)، الشيتة (0.87%)، القليط (0.87%)، بلطجية (0.87%)، انتهازيين (0.87%)، شوادا (0.87%)، الزطشي (0.87%)، الفرخ (0.87%)، الباديسية النوفمبرية (0.87%).

تسميات ارتبطت بقطاع الاعلام تمثلت في اليتيمة (01.74%)، صحافة الرونجاس (01.74%)، الاعلام الموجه (0.87%)، قنوات الاستحمار (0.87%)، الاعلام القذر (0.87%).

أما بالنسبة للمعارضين للنظام فقد تمت الإشارة لهم بتسمية الاحرار (01.74%).

➤ بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين:

تم ربط تمثيل أفعال الفساد بشخصيات فاعلة محددة مثلت محركا رئيسيا للقضايا المتناولة، حيث تنوع هذا الطرح ما بين عرض الشخصيات باعتبارها مسؤولا رئيسيا عن الفساد في صورة النظام الحاكم بما يتضمنه من مسؤولين سياسيين وحتى عسكريين (20.12%)، الى جانب الأطراف الموالية

للنظام (17.32%)، والمؤسسات الإعلامية (11.73%)، والمؤسسة القضائية (01.12%)، وما بين اعتبارها ضحية للفساد (المواطنين بشكل أساسي والذين شكلوا نسبة حضور قدرت بـ 09.50%) أو مكافحة له مثل شخصية المحامي والحقوقى مصطفى بو شاشي (0.56%). ويعد قائد الأركان قايد صالح من أكثر الفاعلين حضوراً (16.20%) والذين تمت الإشارة لهم بشكل مباشر أو عن طريق التلميح. إلى جانب شخصية الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة (04.47%).

✓ وقد تم إبراز هؤلاء الفاعلين بصورة صريحة ومباشرة في تناول أفعال الفساد المرتبطة بهم (94.97%)، ولم يتم طمسهم إلا في مواضع محدودة لم تشكل سوى نسبة 05.03%، وتتعلق غالباً بالطرح المجرد لظاهرة الفساد أو الطرح الذي يعتمد آلية التلميح. هذا وتم اعتماد الصفات في تعيين الفاعلين سواء كانت صفات وظيفية أو نعوت ترتبط بالشخصية وأفعالها (60.73%)، إلى جانب أسماء العلم المجردة من الألقاب المرتبطة بالمركز أو الدور الاجتماعي (31.94%)، وعموماً لوحظ سقوط الرسمية في التعامل مع الفاعلين الاجتماعيين مما يشير إلى إسقاط سلطتهم لصالح سلطة منتج الرسالة الاتصالية الذي عاملهم بشكل ندي. إلى جانب ذلك استخدمت الصور كذلك كتقنية إشارية تحيل إلى الشخصية التي ترتبط بالقضية التي يتناولها المنشور بشكل تعييني (07.33%).

✓ وظهر أغلب الفاعلين الاجتماعيين في صورة الناشطين أو المؤثرين في قضايا الفساد المطروحة باعتبارهم مارسوا هذا الفعل وكانوا سبباً في حدوثه (71.51%)، أما الفاعلين التقليديين أو المتأثرين بهذه الأفعال سواءً في صورة المتضررين من الفساد أو المستفيدين منه، فبروزهم كان بنسبة 28.49%.

✓ تضمنت مضامين المنشورات المتعلقة بالفساد ربط الشخصيات الفاعلة فيه بمجموعة من الصفات ذات الطابع السلبي في الغالب، اختصت في جزء منها بالأطراف الفاسدة وتتنوعت ما بين الصفات التي تعكس الفعل الممارس (كالتمسك، خائن، انتهازي، ظالم، سارق مجرم، مزور، جشع، عنصري)، وصفات تقلل من شأن الطرف الفاسد وذمه (مثل كاذب، فاسد، مخادع، محتال، نذل، متهاون، منبوذ، ضعيف، منافق، غشاش، غدار). وفي جزء آخر ارتبطت بالمشاركين في الفساد (كصفة المتواطئ، خاضع للغير، منبطح، مغفل، غير محترم)، إلى جانب الصفات المرتبطة بالمناهضين للفساد (كالمظلوم، الواعي، متضامن، عادل، أمين، وفي للوطن).

✓ ارتبط الفاعلون في تناولهم بعدة قيم تتحكم في سلوكياتهم وتعكس مبادئهم ومعاييرهم، تنوعت ما بين القيم الاجتماعية، والقيم الأخلاقية، والقيم الفردية، وارتبطت هذه القيم بالفساد كممارسة اجتماعية

(مثل قيمة التسلط، الخيانة، الظلم، الفساد، الخداع، الكذب، الاحتيال، اللاعدل، الغدر، العنف، الفتنة، الغش، الاجرام، الاضطهاد)، وبالمشاركة في الفساد (مثل قيمة التواطؤ، الانتهازية، الذل، النذالة، الجهل، الوصولية، اللاوعي، والنفاق)، وقيم ارتبطت بمناهضة الفساد (قيم التضامن، الوطنية، التمرد، الشجاعة، الحق، الأمانة، الازدراء، العدل، الأخوة).

➤ بالنسبة للحجاج:

✓ اعتمدت صفحات الفايبيوك محل الدراسة تقنية الحجاج في التعاطي مع موضوع الفساد مطبقة في ذلك عدة أنواع وأساليب حجاجية شكلت عاملا قويا في بعث النقاش العام نظرا لما تنطوي عليه من ادعاءات تستثير النقد العقلي، وقد غلب على تداول القضايا المتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر توظيف حجج التأطير (52.17%) التي انطوت على عرض الواقع المرتبط بالفساد من وجهة نظر القائم بالاتصال ودعمته، وجاء التأطير من خلال اعتماد تقنيات الوصل، والتفخيم، والتعريف، والتقديم، وحجة السؤال.

الى جانب ذلك وظفت حجج السلطة (23.48%) التي استندت في بنائها على حشد سلطة داعمة للادعاء المطروح سواء كانت هذه السلطة إيجابية أو سلبية، اذ برزت بشكل كبير حجج سلطة الكفائية، وحجج سلطة الشهادة، إضافة الى استحضار السلطة في صيغة الضد. بالنسبة لحجج الاشتراك (14.78%) فقد تضمنت اشتراكات متفق عليها ما بين الأطراف المشاركة في الحجاج سواء تعلقت بالقيم أو المواقف أو السياقات والبيئة التي نشأ عبرها فعل الفساد، وركزت الصفحات على استحضار الاشتراكات ذات الحضور القوي في ذهن المتلقي بغرض استحداث التأثير العاطفي.

حضرت كذلك حجج التماثل (09.57%) في تناول ظاهرة الفساد من خلال عقد المقارنات بين الوقائع على سبيل التمثيل أو المثال، وتكييف السياقات الحديثة مع بعضها البعض ابرازا للتشابه والتماثل. ✓ شكلت الآليات البلاغية عنصر قوة في بناء الحجج وطرحها، نظرا لما تضمنته من جمالية لغوية وأسلوبية، وقد تضمنت الحجج المرتبطة بموضوع الفساد عدة آليات بلاغية طغى عليها توظيف النعت الذي اعتمد في وصف الأشخاص والوقائع وكان داعما قويا للتأطير (19.67%)، كما طبقت آلية المقارنة (17.21%) التي تسمح بعقد التماثل والتناقض. حضر الوصل كذلك كآلية بلاغية في بناء الحجج (15.58%) الى جانب الاستعارة (12.30%)، والكناية (08.19%)، والتفريع (06.56%)، التكرار (05.73%)، التشبيه (03.28%)، السرد التسلسلي (03.28%)، التمثيل (02.46%)، الجناس

(02.46%)، الطباق (02.46%)، المبالغة (02.46%)، والاسناد (0.82%)، وكلها آليات وظفت بغرض تعزيز المعنى المتضمن في الحجة ودعم حضوره وقوته.

✓ انطوت الحجج المرتبطة بقضايا الفساد المطروحة على مجموعة ادعاءات صلاحية قابلة للفحص والنقد العقلي، حيث كانت ادعاءات الحقيقة طاغية على الحجج (41.57%)، ذلك أنها ارتبطت بوقائع فعلية موجودة أو حدثت في العالم الحقيقي المعيش، تليها ادعاءات الصدق (29.80%) التي عكست الحالة الذاتية للمحاجج في اعتقاد صدق وصحة قوله، كما تضمنت الحجج ادعاءات معيارية (17.25%) ترمي الى الضبط والتنظيم وتحديد ما هو مرغوب وما هو مرفوض في العالم المعيش، الى جانب ذلك تضمنت بعض الحجج مغالطات (11.38%) نظرا لعدم انطوائها على ادعاءات الحقيقة والصدق.

✓ غلب على طرح الحجج اعتماد الأسلوب العاطفي (62.40%) الذي استهدف التأثير في وجدان وانفعالات المتلقي واثارة حاجاته النفسية والاجتماعية، يليه الأسلوب العقلي (24.78%) القائم أساسا على البرهان بالأدلة والشواهد المنطقية، وبنسبة أقل الأسلوب السلوكي (12.82%) الذي اعتمد في الحجج التي تتطوي على مطالبات ودعوات سواء مباشرة أو غير مباشرة للتصرف بطريقة معينة.

➤ الأفعال التكميلية:

✓ أنجزت اللغة الموظفة في طرح قضايا الفساد العديد من أفعال الكلام التي عكست مقاصد المتكلم وحقققتها، وكانت أغلب هذه الأفعال وقائعية في صورة الإخبار (42.86%)، التصريح (10.14%)، التأكيد (08.30%)، النفي (03.23%)، التقرير (0.92%)، الوصف (0.46%)، والافتراض (0.46%).

إضافة الى توظيف الأفعال التوجيهية كالاستفهام (08.30%)، الأمر (06.46%)، الطلب (02.31%)، الاعتراض (01.84%)، التحذير (01.38%)، النهي (0.92%)، النصح (0.92%)، الدعوة (0.92%)، النداء (0.92%)، التشجيع (0.92%)، والالتماس (0.46%).

كما وظفت الأفعال التعبيرية التي تمثلت في التعجب (01.84%)، التمني (01.38%)، التقييم (0.92%)، الشكر (0.46%)، والتعبير (0.46%).

أنجزت لغة المنشورات أيضا الأفعال الكلامية التي تصنف ضمن الوعديات من خلال الوعيد (01.84%)، والوعد (01.38%).

✓ أفعال الكلام المعبر عنها عكست قوة إنجازية مباشرة متضمنة فيها، وكانت القوة الإنجازية التقريرية أكثر حضوراً في أفعال الكلام (26.27%)، تليها القوة الإنجازية الوصفية (24.89%)، إضافة إلى القوة التوجيهية (14.29%)، وبنسبة أقل تحقق الإنجاز التعبيري (07.87%)، والإنجاز التأكيدي (05.99%)، الإخباري (05.53%)، التنظيمي (02.31%)، الطلبي (01.84%)، التحذيري (01.84%)، التعجبي (01.38%)، الالتزام (01.38%)، التقييم (01.38%)، التشكيك (01.38%)، الاستجداء (0.92%)، الاعتراض (0.46%)، الاستنكار (0.46%)، النفي (0.46%)، التمني (0.46%)، الوعيد (0.46%)، والتشجيع (0.46%).

✓ إلى جانب هذا انطوت بعض أفعال الكلام على استلزام حواري ارتبط بقوتها الإنجازية غير المباشرة التي تجاوزت فعل الكلام الظاهر، وكان فعل الاستنكار من أكثر الأفعال التي تم التعبير عنها بأسلوب غير مباشر (36.06%)، إلى جانب أفعال أخرى كانت مستلزمة في المعنى الأدائي الخفي لأفعال الكلام الظاهرة وتمثلت عموماً في التحذير (11.47%)، التوجيه (08.19%)، الاستهزاء (04.92%)، الذم (04.10%)، التعجب (03.28%)، التحدي (03.28%)، التشكيك (02.46%)، التشجيع (02.46%)، التنظيم (02.46%)، التقرير (02.46%)، التهديد (01.64%)، الطلب (01.64%)، التكذيب (01.64%)، التخويف (01.64%)، الاعتراض (01.64%)، الرفض (01.64%)، الاستهجان (0.82%)، التصريح (0.82%)، التمني (0.82%)، الإسناد (0.82%)، التحريض (0.82%)، الالتزام (0.82%)، الإهانة (0.82%)، النفي (0.82%)، الاستفهام (0.82%)، التقييم (0.82%)، والتأكيد (0.82%).

✓ أفعال الكلام المتضمنة في لغة المنشورات المتعلقة بالفساد ارتبطت بشكل كبير بتحقيق التبادل المعرفي على مستوى المجال العام المتشكل حول هذا الموضوع (84.33%)، من خلال السعي نحو نقل المعلومات وتحقيق الفهم وهو ما يفسر طغيان المنشورات ذات الطابع التواصلي، ومع هذا سجل التبادل الأدائي حضوره بنسبة 15.67% والذي ارتبط أساساً بتوجيه سلوك المتلقي من خلال الأفعال التوجيهية.

وقد أفضى التحليل إلى أن تطبيق الحجاج وأفعال الكلام في هذا المقام يعكس طغيان العقل التواصلي على الخطاب التداولي المتعلق بالفساد الخاص بصفحات الفيسبوك محل الدراسة، والذي يسعى إلى تحقيق الإقناع والفهم ومن ثم البحث عن الوصول إلى الإجماع والحقائق المنطقية بشأنها، في مقابل الفعل الاستراتيجي الذي عكسه التبادل الأدائي والذي يعتمد القوة غير العقلانية.

➤ بالنسبة لمواقف الصفحات نحو قضايا الفساد:

عبرت الصفحات عن موقفها المعادي للفساد ورفضه من خلال تشديدها على النزاع بشكل كبير عبر منشوراتها (96.49%)، ولم تعبر عن محاولات إيجاد حلول توافقية لأفعال الفساد إلا بنسبة 03.51%، وينعكس ذلك من خلال الأهداف التي كانت تسعى لها والتي غلبت عليها الأهداف التحريضية ضد الفساد (37.10%)، كما انها كانت تسعى الى تخوين الأطراف المرتبطة بالفساد (21.85%)، وإبراز الصراع معها (03.31%)، وتحقيرها (01.99%)، وتكذيبها (01.32%)، والاستهزاء بها (01.32%)، والتشكيك فيها (01.32%)، واهانتها (0.66%)، الى جانب هذا هدفت المنشورات الى ابراز الفساد وكشفه (09.28%)، والتشجيع على مكافحته من خلال المشاركة في الحراك الشعبي (08.61%)، إضافة الى التحذير منه (06.63%) واستنكاره والتنديد به (03.97%) ومعارضته (01.32%) والتخويف منه (0.66%)، زيادة على تحقيق عنصر الإثارة في الحديث عنه (0.66%)، ومن ثم فقد عبرت الصفحات عن اتجاهها المعارض للفساد (95.61%)، وتأييدها لمحاسبة المتورطين فيه (03.51%).

➤ التوجه الأيديولوجي:

مناقشة ظاهرة الفساد في الجزائر لم تكن بعيدة عن التوجيه الأيديولوجي، حيث كانت معالجة أغلب القضايا مستندة الى التحليل والتفسير السياسي ومن ثم خضعت للأيديولوجية السياسية (70.08%)، فالطابع السياسي كان غالبا على المعالجة نظرا لطرح العديد من القضايا المرتبطة بالفساد السياسي وفساد المسؤولين السياسيين، خاصة وان الصراع كان مشتدا خلال فترة الدراسة ما بين السلطة السياسية في البلاد والشعب، الى جانب هذا تم تناول بعض القضايا وتحليلها من منطلقات مختلفة وغلبت عليها أيديولوجيات متنوعة ارتبطت أساسا بطبيعة الحدث والمشاركين فيه حيث سجلنا حضور الأيديولوجية الأخلاقية في الطرح (13.67%)، والأيديولوجية القانونية (06%)، والأيديولوجية العسكرية (05.13%)، والأيديولوجية العرقية (02.56%)، والأيديولوجية الاقتصادية (01.71%)، وبنسبة أقل الأيديولوجية الدينية (0.85%).

➤ العاطفة الاجتماعية:

اتسمت معالجة القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد في الجزائر عموما بطغيان المشاعر السلبية على المنشورات والتي تنوعت ما بين تلك الموجهة نحو الآخر على شاكلة الغضب والسخط (49.04%)، والاحتقار (20.65%)، والاستهزاء (01.93%)، فقدان الثقة (0.64%)، والكره (0.64%)، وتلك الموجهة

نحو الذات كالشعور بالازدراء (09.68%)، الظلم (05.81%)، الخوف (01.29%)، الحيرة (0.64%). أما المشاعر الإيجابية فكان حضورها محدودا وتمثلت أساسا في عاطفة التضامن (05.81%)، الحماس (02.58%)، الرضا (01.29%).

3- من حيث التفاعلات الحوارية (النقاش العام):

انعكست خصائص النقاش التداولي العام حول ظاهرة الفساد من خلال التفاعلات الحوارية المثارة حول القضايا المنشورة وطريقة مناقشتها، وقد خلص تحليل هذه التبادلات الى تسجيل انخفاض في جودة النقاش العام التداولي المرتبط بظاهرة الفساد في الجزائر، وهو الانخفاض الذي برز انطلاقا من محدودية التنوع خاصة بالنسبة لنوع الذوات المتحاور، وتدني مستويات العقلانية التواصلية وكذا أخلاقيات المناقشة، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

➤ من حيث التنوع:

تميز النقاش التداولي العام المتعلق بالفساد في الجزائر محل الدراسة بتوفر عنصر التنوع، وان كان بشكل محدود نوعا ما، حيث تجسد ذلك من خلال التنوع المسجل على مستوى الذوات المشاركة فيه، نوع المشاركات، ولغتها.

✓ بالنسبة لنوع الذوات المشاركة، ما يمكن ملاحظته هو انخفاض التنوع من حيث جنس المشاركين في النقاش العام حيث سجل حضور قوي للذكور في مقابل الإناث، إذ قدرت نسبة المشاركات الرجالية ب 87.33% في مقابل 12.67% من المشاركات النسائية وهو ما يعكس وجود فجوة بين الجنسين في الانخراط في المجال العام الناشئ حول الفساد الامر الذي نتج عنه عدم الموازنة في توزيع الأصوات رغم توفر حرية الولوج والوصول لهذا المجال مما يعني سيادة المنطق الرجالي في التوجه العام للمناقشة، ويمكن لهذا أن يؤثر على قدرة النساء على اسماع أصواتهن أو فرض منطقتهم.

✓ أما طرق اعلان المشاركين عن مواقفهم فقد اختلفت بحيث اتخذت مشاركاتهم أشكالا متعددة غلب عليها التعليقات المكتوبة (76.68%)، التي كانت الأنسب لتقديم الأطروحات والادعاءات المتعلقة بالفساد والدفاع عنها، الى جانب ذلك استخدمت الصور (19.73%)، كما سجل استخدام بعض الأشكال التعبيرية الأخرى ممثلة في Mems (01.94%)، الملصقات Stickers (01.26%)، والإيموجي Emoji (0.39%).

✓ بخصوص اللغة المستخدمة في النقاش كانت تميل أكثر لكونها عامية (44.99%) تمثل اللغة المحكية للمجتمع الجزائري، الى جانب استخدام العربية الفصحى (27.76%)، واللغة الهجينة التي تتضمن أكثر من لغة واحدة (16.99%)، كما استخدمت العربية كلغة مناقشة (06.21%)، إضافة الى اللغة الأجنبية ممثلة أساسا في اللغة الفرنسية (04.05%)، فالمشاركون حاولوا اعتماد وسيط اتصالي لغوي مشترك يساعد على تحقيق الغايات التواصلية الرامية الى الوصول الى التفاهم.

➤ جودة النقاش العام:

يمكن الحديث عن جودة النقاش العام بالنظر الى القدر الذي يحتكم فيه المناقشون للعقلانية التواصلية وأخلاقيات النقاش، وقد سجل انخفاض في جودة المداولات العامة المرتبطة بظاهرة الفساد في الجزائر ويرجع ذلك أساسا الى ما يلي:

✓ فيما يتعلق بالعقلانية التواصلية: تقوم هذه الأخيرة على تبادل الحجج واخضاعها للفحص العقلاني بهدف البحث عن الحقيقة المتفق بشأنها والوصول الى تحقيق التفاهم والاجماع، غير أن المداولات محل الدراسة كشفت ان استخدام الحجج في مناقشة الفساد أقل شيوعا سواء تعلق الأمر بالحجج المثبتة (30.30%) أو المبطللة للدعاءات المطروحة في المنشورات (12.67%)، وأن النقاش ينطوي على قدر كبير من المشاركات غير الحجاجية والتي قدرت نسبتها بـ 57.03%، تضمنت أنماطا خطابية متعددة بعيدة عن البرهنة والتبرير غلب عليها الطابع العنيف ممثلة في التهجم على الآخر، وهو النمط الذي كان حاضرا بشكل كبير في مشاركات المناقشين (23.22%)، وتضمنت بعض المشاركات التعبير عن التأييد لأحد المواقف من خلال استخدام تعبيرات المناصرة (21.60%)، الى جانب السخرية (18.05%)، الآراء المجردة (15.68%)، السب والشتم (10.80%)، التعبير عن المشاعر وتبادل التحية (05.77%)، اللوم (04.29%)، استدعاءات لأشخاص آخرين للمشاركة في النقاش (0.44%)، والاعلانات (0.15%) التي تعد خروجاً عن موضوع النقاش.

✓ بالنسبة للحجج ورغم نقص استخدامها في النقاش العام الا أن المطروحة منها كانت في أغلبها صالحة (80.19%) أي انها انطوت على ادعاءات صلاحية خاصة ما تعلق بالصدق والحقيقة، والتي يمكن اخضاع الحجج وفقها للنقد العقلي، أما الحجج التي لم تكن صالحة فقد شكلت نسبة 19.81%.

✓ كشف تحليل النقاش العام المرتبط بالفساد انخفاض مستويات الانعكاسية اذ يميل المنخرطون فيه الى نقد الآخر (97.91%) بدلا من فحص مواقفهم واخضاعها للنقد الذاتي (02.09%).

✓ بالنسبة للدور المثالي للكلام فقد مارس المشاركون في النقاش العام عدة أدوار كلامية عكست في معظمها التعاون والتكامل والطابع التفاعلي والتبادلي للنقاش العام حول الفساد، إذ تنوعت مواقف الكلام ضمن ثلاث فئات: مواقف كلامية تعكس البعد التفاعلي للمناقشات (استكمال معلومات (21.26%)، تصحيح المعلومات (25.02%)، الرد على تعليق آخر (04.81%)) الذي يرمي إلى تحقيق التبادل المعلوماتي وتشجيع التفاعل التواصلي، مواقف كلامية مرتبطة بالحصول على المعلومات وتقديمها (المبادرة ببدء المناقشة (05.60%)، طلب المعلومات من الآخرين (02.62%)، وتأكيد معلومات غيرهم (13.56%))، مواقف كلامية تعكس السلوك العدواني للمشاركين (التهجم (15.75%) واتخاذ مواقف من الآخرين (11.38%)).

✓ وقد عبر المشاركون من خلال مواقفهم الكلامية ومشاركاتهم عن مدى تضامنهم مع الطرح المقدم من خلال المنشورات، إذ انقسم المشاركون ما بين مدافع عن الأطروحات المقدمة من خلال المنشورات (46.24%)، وما بين معارض لها (43.07%) ورغم تقارب النسب إلا أن الأغلبية كانت تمثل الدفاع، في حين أن المواقف المحايدة شكلت نسبة حضور مقدرة بـ 10.69%، وتعكس هذه النتائج غياب التجانس والانسجام التام على مواقف المنخرطين في النقاش العام حول الفساد.

✓ تتأثر جودة النقاش أيضا بمدى التزام المناقشين بعدم الخروج عن موضوع النقاش، وامتازت المناقشات العامة حول الفساد بالوحدة والارتباط الحوارية عموما (84.85%)، رغم تخللها لبعض التبادلات الحوارية التي كانت خارجة عن موضوع النقاش العام (15.15%) والتي أثرت على انسجام المشاركات.

✓ رغم الارتباط الحوارية إلا أنه سجل وجود تجزئة ضمن سلاسل النقاش العامة ويتأتى ذلك بفعل خاصية الرد على التعليقات التي تتيحها منصة الفايسبوك مما أدى إلى ظهور سلاسل فرعية (54.96%) ضمن السلاسل الرئيسية (45.04%)، ومنه التوجه نحو خلق مجموعات نقاش فرعية محصورة في عدد محدود من المشاركين، إلا أن الملمح العام يشير إلى ميل المشاركين نحو الانخراط في النقاش ضمن السلاسل الرئيسية بدلا من السلاسل الفرعية وهو ما يعكسه قلة عدد التعليقات التي اشتملت عليها هذه الأخيرة (21.49%) في مقابل عدد تعليقات السلاسل الرئيسية (78.51%).

➤ أخلاقيات النقاش:

✓ تميز النقاش العام المرتبط بالفساد عموما بانخفاض التزام المنخرطين فيه بأخلاقيات النقاش، حيث يميل المشاركون فيه إلى عدم التأدب في تعاملهم مع الآخرين (59.96%)، مما جعل الجو

العام الحوارية متوترا وتغيب عنه العقلانية كما انه يشكل تهديدا لممارسة التداول العام، فعادة يتجنب الافراد الدخول في مناقشة يغيب عنها الالتزام بالأدب تجنباً للتعرض لسلوكيات غير محترمة كالسب والاهانة والسخرية، وارتبط عدم التأدب في التبادل الحوارية بغياب القدرة على طرح الحجج والدفاع عنها بشكل منطقي. بالرغم من هذا فقد إلتزمت فئة معتبرة من المنخرطين في النقاش العام المرتبط بالفساد بالتأدب في تبادلاتها الحوارية من خلال استخدام لغة مهذبة تغلب عليها الكياسة حتى في حالات المعارضة، وقد حضر هذه الفئة بنسبة 40.04%.

✓ تأثرت جودة النقاش العام كذلك بقلة تحضر المشاركين فيه من خلال التعصب لأرائهم ومواقفهم وعدم احترام آراء الآخرين وحققهم في طرحها والدفاع عنها (85.33%)، ولم يكن الاحترام حاضرا الا في 14.67% من التعليقات.

✓ طغت ممارسات الهيمنة على النقاش العام المرتبط بالفساد في الجزائر حيث يميل أغلب المشاركين الى ممارسة سلطة قمع الآخر وعدم تقبل الآراء المخالفة أو الاعتراف لأصحابها بالكفاءة في اتخاذ المواقف الصحيحة (88%)، ولم يشكل الانفتاح على الآخر سوى نسبة 12%.

وتعد الهيمنة الى جانب عدم التأدب وعدم التحضر اخلايا بمعيار المساواة الذي يقوم عليه المجال العام. كما أن الأداء الحوارية للذوات المتحاورة يعكس هويتها ضمن المجال العام والتي أبان التحليل بأنها في أغلبها ذوات اقصائية تسعى الى فرض الهيمنة مما يشجع على توجه الفضاء العام الالكتروني أكثر فأكثر نحو التشظي والتجزئة.

ما يمكن الوصول اليه كخلاصة للنتائج أنه ورغم التزام المشاركين بممارسة المواقف والادوار الكلامية التي ترمي الى بعث التفاعل والتواصل من خلال تشجيع طرح المعلومات واستكمالها وتصحيحها وطلبها، زيادة على التزامهم بالارتباط الحوارية وإبراز التضامن من خلال اعلان التأييد لموقف محدد، الا أن عدم الاحتكام الى سلطة العقل نتيجة للاستخدام المحدود للحجج وعدم مراعاة ادعاءات الصلاحية في بعض الأحيان، انعدام الانعكاسية، وحضور النزعة التهجمية، الى جانب انخفاض مستوى الأدب والتحضر، وشيوع الهيمنة التي تعكس ممارسات الاقصاء الاتصالي وعدم المساواة، أثر على جودة النقاش العام وجعلها منخفضة، كما اثر على تحقيق التفاهم والاجماع، فتشخيص المجال العام المرتبط بقضايا الفساد يكشف حالة من الصراع ما بين المنخرطين فيه ناتجة عن تعدد المواقف والاتجاهات. غير ان الصراع لا يمكن النظر اليه باعتباره عيبا أو خلافا في المجال العام أو حتى وصفه باعتباره حالة

اجتماعية باثولوجية، وانما يندرج ضمن الحالات الصحية التي تسمح بتوليد النقاشات العامة، فحسب هابرماس فإن الاتفاق العام والاجماع الكامل يمثل حالة مثالية يصعب الوصول اليها بسبب الحدود المنطقية التي تمنع ذلك، فالوصول الى تحقيق العقلانية التواصلية بشكل كامل يعني نهاية التواصل، لأنه سيقضي على الظروف السلبية التي تشكلها حالة الصراع والتي تجعل التواصل في الحياة الاجتماعية ضروريا، فحالات سوء الفهم ونقص المعلومات وعدم كفايتها يدفع نحو الطرح المستمر للتساؤلات والبحث عن إجاباتها، ومن ثم فإن كل اتفاق ناتج عن المداوات العقلانية العامة سيكون معرضا للنقد والمسائلة مما يعني التوليد المستمر للجدل وتنشيط حركية الاتصال الاجتماعي (Dahlberg, 2013)، غير أن ما يمكن اعتباره فعلا حالة باثولوجية وقصورا في تجسيد المجال العام المعياري كما تصوره هابرماس، هو الخلل الذي يلحق المعايير الأخلاقية التي يحتكم اليها النقاش العام مما يؤثر على جودته ويؤدي الى انخفاض إمكانية تحقيق تواصل عقلائي معياري.

مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة:

ان النتائج التي افرزها تحليل منشورات الصفحات عينة الدراسة تسمح لنا بتقديم إجابات تقديرية للتساؤلات التي انطلقت منها الدراسة في إطار حدودها المنهجية والاجرائية، وقد أشارت هذه النتائج الى كون الفايسبوك باعتباره فضاء عاما للتداول الحر للمعلومات، شجع المواطنين على طرح قضايا الفساد والتطرق لها عبر انشاء فضاءات تداولية خاصة منفصلة عن الفضاءات الرسمية، التي تخضع لقواعد وشروط السلطات الحاكمة، ومن ثم سمح لهم ببناء خطاب عام منفصل عن الخطاب الرسمي، يبرز وجهات نظر مختلفة ومغايرة ومتعددة. ويشمل هذا الخطاب التداولي بعدين أحدهما هيكلي والآخر تمثيلي.

➤ بالنسبة للتساؤل الأول المرتبط بالخصائص الشكلية لبنية الخطاب التداولي المتشكل حول ظاهرة الفساد في الجزائر عبر صفحات شبكة الفايسبوك، فقد ابان التحليل عن ارتكاز البناء الهيكلي للخطاب التداولي العام المتشكل حول القضايا المتصلة بظاهرة الفساد في الجزائر بالتنوع البنوي الذي يجسده التعدد النمطي في بناء المحتوى وثرأه الرمزي، اذ عرف تزاوجا ما بين المحتوى المكتوب في شكل نصي والمحتوى المصور، مع الإشارة الى الحضور المحتشم للمحتوى السمعي البصري، هذا التنوع يعد أحد مظاهر الثراء المعلوماتي الذي برز أيضا من خلال التنوع اللغوي الموظف في صياغة المحتوى، وان كان هذا الأخير يميل الى التوظيف المحتشم للألوان والخلفيات

الملونة باعتبارها أحد عوامل الجذب التي قد تعزز الاقبال عليه. كما غلب على المحتوى المتداول المنشورات ذات الطبيعة التواصلية التي تسعى الى ابراز وجهات النظر والرأي والحصول على تفاعل المستخدمين عبر ربط علاقات تواصلية قائمة على مناقشة الاحداث والقضايا، وبالتالي فإن المحتوى في حد ذاته يعد محتوى تفاعلي يهدف الى استثارة الطرف الآخر وحثه على الانخراط في العملية الاتصالية التفاعلية. وكان المحتوى على العموم يميل نحو توظيف الاثارة العاطفية عبر تغليب أساليب التهجم والتهكم والحماس والسخرية، غير ان الملاحظ عليه هو افتقاره لتحديد مصادر المعلومات التي يتضمنها في اغلب الأحيان، ويعد هذا الامر غير محبذ كونه يجعلنا نتساءل غالبا عن مدى مصداقية ما يتم عرضه من معلومات، كما انه لا يوظف الارتباط الخارجي بشكل كبير، ومع هذا تضمنت البنية الهيكلية عناصر تعزيز السياق العام للمحتوى وتوسيعه عبر استخدام الومس أو ما يسمى بالهاشتاق من اجل إعطاء ابعاد سياقية اشمل للمحتوى وزيادة فرص رؤيته ضمن الشبكة العامة، وان كان اللجوء الى استخدام هذه الميزة محدود نوعا ما.

➤ بالنسبة للتساؤل الثاني المتعلق بأشكال تفاعل المستخدم مع المحتوى المتعلق بالفساد في الجزائر عبر صفحات شبكة الفايسبوك، فإن البيئة الرقمية لشبكة الفايسبوك تتيح انماطا متعددة للتفاعل مع المحتوى وهو ما سمح بتحقيق الثراء التفاعلي مع المحتوى المرتبط بظاهرة الفساد في الجزائر، هذا التفاعل الذي تنوع ما بين التقييمات الأهوائية ذات الطبيعة التقييمية، والتعليقات التي تعكس بشكل مباشر ردود أفعال المستخدمين اتجاه المحتوى، الى جانب المساهمة في توسيع دائرة انتشار المحتوى عبر إعادة نشره وتوزيعه ومن ثم خلق مسارات جديدة لتدفقه.

➤ أما التساؤل الثالث المرتبط بالبعد التمثيلي، والذي يدور حول قضايا الفساد في الجزائر التي تم تداولها عبر صفحات الفايسبوك ومداخل تناولها، فإن الجوانب التمثيلية التي انطوى عليها المحتوى المتداول عبر شبكة الفايسبوك عكس تميز الخطاب العام المرتبط بالفساد بثناء الحمولة المعرفية الذي جسده تنوع المواضيع والقضايا التي تم التطرق لها، وتنوع مداخل معالجتها، وكذا تفسيرها وفقا لأيدولوجيات مختلفة ومتعددة، وقد عكس المحتوى المتداول جرأة في الطرح نلمسها من خلال التمثيل المحسوس الذي اعتمد بشكل كبير في بناء المحتوى، وهو طريقة تتضمن إشارة واضحة ومباشرة لمكونات الحدث المرتبط بالفساد. الى جانب ذلك عكس الجانب التمثيلي تنوعا في أساليب الطرح، واعتماد استراتيجية تسمية خاصة في توصيف الاحداث والوقائع.

➤ وبخصوص التساؤل حول التأثير المعرفي للمساحات التواصلية المتشكلة عبر الفايسبوك، فأساليب وطرق بناء المحتوى المرتبط بالفساد في الجزائر والمتداول عبر شبكة الفايسبوك جعلته ينطوي على

حمولة معرفية من شأنها خلق الأثر المعرفي لدى المستخدم، بحيث ارتكز بناء المحتوى على توظيف الحجج بعدة أساليب وتقنيات غلب عليها الطابع التأطيري الذي يسعى الى إعادة ترتيب الاحداث والمعطيات من اجل خلق واقع جديد يعكس توجهات صاحب الحجة ويسعى الى اقناع المتلقي بها، كما ارتكز بناء الحجج على توظيف الآليات البلاغية، وانطوت على ادعاءات صلاحية تدعم حمولتها الحجاجية خاصة ما ارتبط منها بالحقيقة والصدق، كما وظفت أفعال تكلمية ذات طبيعة وقائية في معظمها، الى جانب الأفعال التوجيهية والوعديات، وهي الأفعال التي حملت قوة انجازية عكست اهداف المحتوى ومقاصده، ووجهت اكثر نحو تحقيق التبادل المعرفي ومن ثم التوجه اكثر نحو استحضار العقل التواصلي. ومن جهة أخرى عكس المحتوى في مضمونه الموقف المعادي والرافض والمستنكر للفساد، هذا الموقف الذي كان مدعوما بالأهداف التي ابانت عنها المنشورات والتي كانت في معظمها تحريضية وتخوينية، كما عبر عن العاطفة الاجتماعية التي ارتبطت بشكل كبير بمشاعر الغضب والسخط والاحتقار، ومن ثم ابراز الاتجاه العام المعارض للفساد.

وعموما امتاز الطرح بميل الأشخاص الى استغلال انفتاح الشبكات الاجتماعية الرقمية من أجل التشهير بالأشخاص والأفعال المرتبطة بالفساد وتفسيرها من وجهة نظرهم الخاصة، دون الاحتكام الى الأدلة التي تثبت الفعل المنسوب في كثير من الأحيان، الامر الذي يؤثر على مصداقية ودرجة الموثوقية التي تتحلى بها المعلومات المنتشرة عبر المساحات التواصلية الرقمية. كما ان المحتوى يخضع للتوجيه الأيديولوجي مما يجعل المستخدم عرضة للتلاعب الفكري.

➤ أما بالنسبة للنقاشات العامة المتشكلة حول المنشورات التي تناولت قضايا الفساد في الجزائر، والتي تعكس البعد التفاعلي للمجال العام الرقمي، فإن نتائج تحليلها سمحت لنا بالإجابة عن التساؤل الخامس الذي يركز على قدرة هذه الممارسات على تحقيق الشروط المعيارية للتداول العام، وقد توصلت الدراسة الى ان التنوع المسجل على مستوى الخطاب العام يصطدم في المقابل بانخفاض جودة النقاشات العامة التي تثار حول المضامين المرتبطة به نظرا لمحدودية الالتزام بالشروط المعيارية للتداول العام، ويرجع ذلك أساسا الى تدني مستويات العقلانية التواصلية بسبب عدم اللجوء الى توظيف الحجج في المناقشة بشكل كبير واعتماد أنماط خطابية مغايرة في التعبير عن الرأي أو الاتجاه، الى جانب تراجع أخلاقيات المناقشة الى حد بعيد، وغياب الانعكاسية مما يصعب من تحقيق الاتفاق والاجماع، اذ يبدو أن اعتبار سلوك ما فاسدا او لا هو امر نسبي وخلافي يخضع

الى مقياس ذاتي يعتمد على درجة الموالاة للطرف المتهم بالفساد، فكلما كان الفرد مناصرا لطرف ما كلما كان أكثر دفاعا عنه ومبررا لتصرفاته، أو حتى التقليل من شأن الأفعال الخاطئة الصادرة عنه، ويمكن ان نلاحظ تبعا لذلك انه كلما كان السلوك الفاسد لا يحظى بالإجماع كلما كان أكثر استقطابا لإثارة النقاش العام الذي ينقسم ما بين مبرر ومستهجن له.

آفاق الدراسة:

تتجه بنا النتائج التي توصلت لها الدراسة نحو كشف بعض الهواجس العلمية والاشكاليات التي يطرحها التحول في الممارسات المدنية والمجتمعية للأفراد والتي افرزتها التطبيقات الجديدة للتواصل الاجتماعي، خاصة ما ارتبط منها بالجدوى العملية لهذه الممارسات وامتداداتها الواقعية بعيدا عن البيئة الرقمية، وتدفعنا للتساؤل ان كانت هذه الاستخدامات داعما للفعل الواقعي ومكملا له أم انها مجرد استخدام يبدأ وينتهي في الفضاء الرقمي دون ان يكون له امتداد واقعي يعزز المشاركة المدنية للأفراد في الحياة الاجتماعية وعبر المؤسسات الرسمية، الى جانب التساؤل عن التأثيرات المحتملة لهذه الاستخدامات على صناعة القرار داخل المجتمع.

ومن جهة أخرى تحيل نتائج الدراسة الى الإشكالات المرتبطة بجدوى النقاشات العامة والمعايير التي تتحكم بها بالخصوص تلك المتعلقة بالأخلاقيات التي تحكم النقاش العام، وضرورة البحث عن طرق تمكننا من تعزيز هذه الاخلاقيات والدفع نحو الاحتكام اليها في التداول العام، والبحث عن الأسباب الحقيقية التي تنقف وراء لجوء الافراد الى التخلي عن هذه الاخلاق في مناقشتهم للقضايا ذات الاهتمام العام وتأثير ذلك على خلق الفجوة ما بين الجنسين في مجال المشاركات العامة وكذا تأثيره على توسيع نطاقها ومنحها امتدادات أكبر.

وعموما ان تحقيق الفهم العميق لاستخدام الفرد لشبكات التواصل الاجتماعي والتحويلات التي أحدثها هذا الاستخدام على العديد من الممارسات وتأثيراته يتطلب اجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية الجادة حتى نحصل على نتائج تسمح بالتخطيط للبرامج والخطط المجتمعية على المدى البعيد وحتى القريب.

توصيات:

ان النتائج التي توصلت لها الدراسة تجعلنا نقف على الإمكانيات التي تتمتع بها الشبكات الاجتماعية الرقمية في مجال خلق وبعث النقاشات العامة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، والدور الذي تلعبه في بناء الخطابات الموازية لخطاب السلطة. ورغم التشطي والتفتت المسجل على مستوى الخطابات الناشئة عبر الفضاءات الرقمية، الا ان المشهد في صورته الكلية يبرز التوجهات العامة للمجتمع ويعد فرصة سانحة لضم المزيد من الأصوات الى المجال العام، وعليه ينبغي استغلال هذه الإمكانيات في تحقيق البرامج والخطط الرامية الى مكافحة الفساد عبر توظيف الشبكات الاجتماعية الرقمية كوسائل لمراقبة وإدانة أفعال الفساد وكذا التشهير بها، وتشجيع الافراد على الانخراط في هذه النشاطات عبر خلق الضغط الشعبي، ومناقشة مواضيع الفساد والتوعية بمخاطرها وانعكاساتها السلبية، الى جانب استغلال مخرجات النقاش العام في تعديل سياسات مكافحة الفساد.

الا انه ينبغي التنبيه في ذات الوقت الى التحفظات التي يثيرها الخطاب العام الرقمي، وبشكل خاص تلك المرتبطة بصدق المعلومات المتداولة وخضوعها للتوجيه والتلاعب خاصة أمام إمكانية إخفاء هوية مصادرها، أو فقدان القدرة على ادراك مصدرها الأصلي، مما يحتم اتباع آليات مراقبة قوية على المحتوى المنتج، وان كان الامر صعبا جدا، تجنبنا لنشر التضليل والاشاعات والأكاذيب التي قد تضر بمصالح الجهات التي تتسبب لها أفعال الفساد، الا انه يمكن تأطير ذلك عبر انشاء قنوات تابعة للسلطات الرسمية المخولة بمكافحة الفساد ومراقبته عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية، تسمح للأفراد بالتبليغ عن الفساد والتتديد به عبرها مع ضمان الحماية القانونية وجدية التعامل مع هذا النوع من القضايا.

يبقى في الأخير ان ننوه الى ان مسألة مكافحة الفساد تتطلب اشراك كافة مكونات المجتمع في تنفيذ الخطط والبرامج الموجهة نحو هذا الأمر، وتسخير كافة الوسائل التي تسمح بذلك ان كان على مستوى المؤسسات والأجهزة الرسمية، او هيئات ومنظمات المجتمع المدني، او وسائل الاعلام التقليدي والجديد، او على المستوى الشعبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

إبراهيم، ا. ا. (2019). السوشيال ميديا وآثارها على المجتمع. (ط01). القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
ابراهيم، س. (2019، 26.03). رئيس الاركان يطلب اعلان عجز بوتفليقة عن اداء مهامه . متاح
على:

<https://www.france24.com/ar/20190326->

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-
%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%81%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9-102-
%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%AF-%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-
%D8%

ابن منظور. (د.ت). لسان العرب. بيروت: دار صادر.

ابن منظور. (د.ت). لسان العرب. مجلد (10). بيروت: دار صادر.

أبو النور حسن، ا. (2012). يورجين هابرماس: الأخلاق والتواصل. بيروت، لبنان: التنوير للطباعة
والنشر.

أحمد بن مرسل. (2010). مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال (ط 04). الجزائر: ديوان
المطبوعات الجامعية.

آل الشيخ، خ. (2007). الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته (نحو بناء نموذج تنظيمي).
دكتوراه. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الأمم المتحدة. (2004). متاح على: <https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html>

إمنصوران، س. (2006). الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الرشيد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: دراسة
اقتصادية تحليلية، حالة الجزائر. ماجستير. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير.

أنجرس، م. (2006). منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية تدريبات عملية. (ط02). (ترجمة: ب .
صحراوي، ك. بوشرف، وس. سبعون). الجزائر: دار القصة للنشر.

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة. (2016). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. (ط04).
فلسطين: الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

- بروطون، ف. (2013). *الحجاج في التواصل*. (ط01). (ترجمة: م. مشبال، وع. ا. العلمي). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- البشرى، ط. (2007). *الفساد والجريمة المنظمة*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- بلانشيه، ف. (2007). *التداولية من إوستين إلى غوفمان*. (ط01). (ترجمة: ص. الحباشة). سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع.
- بلخيري، ر. (2014). *مدخل إلى الاعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات*. (ط01). الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.
- بو سعيود، ب. (2015). *مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012*. ماجستير. الجزائر: جامعة مولود معمري، العلوم السياسية.
- بوخنوفة، ع. (01.01، 2014). *المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر: نموذج الخبر أون لاين والوطن أون لاين*. *المجلة الجزائرية للاتصال*، 16(22)، 360-425.
- البوعلي، ي. ح. (2017). *الفساد الاقتصادي لأصحاب المناصب العليا وأثرها على الاقتصاد العراقي*. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 14(03)، 913-949.
- بومنير، ك. (2010). *النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: من ماركس هوركهايمر إلى أكسل هونيث*. (ط01). الجزائر: منشورات الاختلاف.
- التنير، س. (2009). *الفقر والفساد في العالم العربي*. (ط01). بيروت، لبنان: دار الساقى.
- جرار، ل. أ. (2012). *الفيسبوك والشباب العربي*. (ط01). الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (16 أفريل، 2006). (24)، 4-12. الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (21 سبتمبر، 2014). (54)، 5-21. الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (23 يوليو، 1995). (39). الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (4 مارس، 1980). (10). الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (7 سبتمبر، 2008). (50). الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (8 مارس، 2006). (14)، 4-15. الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (9 فبراير، 2005). (11)، 3-8. الجزائر.

الجنابي، م. أ. (2020). *مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي الاعتماد المتبادل*. (ط01). برلين: المركز الديمقراطي العربي.

جواد، خ. (2016). *التداولية أصولها واتجاهاتها*. (ط01). عمان: كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

حاحة، ع. (2013/2012). *الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر*. دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

حجاب، م. م. (2002). *أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية*. (ط01). مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الحسن، إ. م. (1986). *الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي*. (ط02). لبنان: دار الطليعة.

خليفة، إ. (2016). *حروب مواقع التواصل الاجتماعي*. (ط01). القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع.

ديراج، م. (2014). *تويتر: التواصل الاجتماعي في عصر تويتر*. (ط01). (ترجمة: م. ع. مهران). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الديوان الوطني للإحصائيات. (2021). متاح على:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

الرازي، ف. (1981). *التفسير الكبير: مفاتيح الغيب*. (مجلد 02، ط01). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.

رزاق، ع. (2019). *الهبة الشعبية السلمية: 22 فيفري 2019 سقوط حزب فرنسا*. الجزائر: دار الأمة.

الرعود، ع. م. (2012). *دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين*. ماجستير. العراق: كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط.

روبول، آ.، وموشلار، ج. (2003). *التداولية اليوم: علم جديد في التواصل*. (ط01). (ترجمة: س. دغفوس، و م. الشيباني). بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.

ساري، ح. (2016). *التواصل الاجتماعي*. (ط01). عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

سالفاتوري، أ. (2012). *المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام*. (ط01). (ترجمة: أ. زايد). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

السببيلي، م. (2019). *حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة*. (تحرير: نعناع م.). الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

- السوداني، ح. و المنصور، م. (2016). شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على جمهور المتلقين. (ط01). عمان ، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- سيد عبد الرحمان، م. ج. (2011). دور الاعلام الاقليمي في معالجة قضايا الفساد: دراسة تطبيقية على إقليم شمال الصعيد. ماجستير. مصر: كلية الأدب، جامعة الزقازيق.
- الشمري، ه.، و الفغلي، إ. (2011). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. عمان، الأردن: دار اليازوردي العلمية.
- الشهري، ع. ب. (2004). استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية. (ط01). بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد.
- صادق، م. ك. (2015). أسلوبية الحجاج التداولي والبلاغي: تطبيق وتنظير على الصور المكبية. (ط01). بيروت، لبنان: كلمة للنشر والتوزيع.
- صولة، ع. (2011). في نظرية الحجاج: دراسات وتطبيقات. (ط01). تونس: مسكيلياني للنشر.
- الطلبة، م. م. (2008). الحجاج في البلاغة المعاصرة: بحث في بلاغة النقد المعاصر. (ط01). بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- طه، ع. ا. (1993). التواصل والحجاج. الرباط، المغرب: جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية.
- عامر قنديلجي، و ايمان السامرائي. (2009). البحث العلمي الكمي والنوعي. عمان، الأردن: دار اليازوردي.
- عبد الحميد، ص. (2015). الاعلام الجديد. (ط01). الجزائر: أطفالنا للنشر والتوزيع.
- عبد الفتاح، ع. (2016). الإعلام الاجتماعي. (ط01). دار اليازوردي العلمية.
- عبدو، م. (2008). تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة: حالة الجزائر 1995-2006. ماجستير. جامعة باتنة، العلوم السياسية.
- العربي شحط، م. (2019/2018). السياسة الجنائية لمكافحة الفساد في التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية. دكتوراه. الجزائر: جامعة وهران 2، القانون الجنائي.
- العريشي، ج. ب. والدوسري، س. ع. (2015). الشبكات الاجتماعية والقيم: رؤية تحليلية. (ط01). عمان، الأردن: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.

علم الدين، م. (2014). الاعلام الرقمي الجديد البيئة والوسائل. (ط01). القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.

علي، ل. (2009). تأثير الفايبروك على الثقافة السياسية والاجتماعية للشباب. المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني.

علي، م.، وحسين، د. (2015). أهمية مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات إزاء قضايا الفساد السياسي. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 04(15)، 690-746.
doi:10.32894/1898-004-015-016

العمّار، م. (1999). الجزائر والتعددية المكلفة. في س. الرياشي، ص. فيلالي، م. العمّار، ا. بن خرف الله، س. عبد الفتاح، م. بوعشة. . . ر. ر. الصيداوي، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (ط02، مجلد 11، ص-ص: 39-91). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

غربي، ع. (1999). واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسولوجية للصراع الصناعي. في س. الرياشي، ص. فيلالي، م. العمّار، ا. بن خرف الله، س. عبد الفتاح، م. بوعشة. . . ر. ر. الصيداوي، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (ط02، مجلد 11، ص-ص: 323-357). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

غويتا، ر.، و بروكس، ه. (2017). وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع. (ط01). (ترجمة: س. عبد الفتاح). القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

فاركوف، ن. (2009). تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي. (ط01). (ترجمة: ط. وهبه). بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

قرن، م. ا. (2020). التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام الى مأزق الحراك. منتدى السياسات العربية.

كافي، م. ي. (2016). الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي. (ط01). عمان، الأردن: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

لاكوم، ب. (2009). الفساد. (ترجمة: س. خليل). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

لونيسي، ر. (2000). الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين. الجزائر: دار المعرفة.

ليمام، م. (09، 2011). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح. مجلة المستقبل العربي، 34(391)، 49-63.

ليمام، م. (09، 2017). الفساد النسقي والدولة الاستبدادية: حالة الجزائر 1962-2016. المستقبل العربي، 40(463)، 24-40.

مجبور، ف. (2015). إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر. ماجستير. الجزائر: جامعة مولود معمري، العلوم السياسية.

محمد الديهي، م. أ. (2015). تأثير شبكات التواصل الاجتماعي الاعلامية على جمهور المتلقين. (ط 01). الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

المرباط، م. (2018). المجال العمومي: المفهوم لذاته والمفهوم في ذاته. في: المجال العام: من المفهوم الى التداول، نحو مقاربات متعددة. (ط 01). الرباط، المغرب: مركز مغارب.

المشهداني، س.س.، و العبيدي، ف. ح. (2020). مواقع التواصل الاجتماعي وخصائص البيئة الاعلامية الجديدة. (ط 01). عمان، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

مصدق، ح. (2015). يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية. (ط 01). الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي.

مصطفى حميد الطائي، و خير ميلاد أبو بكر. (2002). مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية. الاسكندرية: دار الوفاء.

معزوز، ع. (2021). تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته. الديوان المركزي لقمع الفساد. متاح على:

<https://www.ocrc.gov.dz/ar/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8>

الميناوي، أ. (2010). جمهورية أفلاطون. (ط 01). سوريا: دار الكتاب لعربي.

نبيح، أ. (2018). الاتصال الرقمي والاعلام الجديد. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

نور الدين، ح. (2017). أنماط الخطابات الإشهارية في الصحافة المكتوبة. ماجستير. تيزي وزو، الجزائر: كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري.

هابرماس، ي. (2010). *إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة*. (ط 01). (ترجمة: ع. مهيل). الجزائر: منشورات الاختلاف.

هواري، ح. (2014). *مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي: دراسة المجتمعات الافتراضية الجزائرية على الفايستوك وتناولها لقضية الفساد في سونطراك "صفحة راديو طرطور نموذجاً"*. ماجستير في علوم الاعلام والاتصال. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. (2014). *الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر*. (ط02). الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

(2022, 08 25). Récupéré sur [statista.com](https://www.statista.com/statistics/264810/number-of-monthly-active-facebook-users-worldwide/):
<https://www.statista.com/statistics/264810/number-of-monthly-active-facebook-users-worldwide/>

(s.d.). Récupéré sur [datareportal](https://datareportal.com): <https://datareportal.com>

(s.d.). Récupéré sur Meta Investor Relations: <https://investor.fb.com/home/default.aspx>

(s.d.). Récupéré sur [statista](https://www.statista.com): <https://www.statista.com>

Aikin, C. (1964). *A Dictionary Of The Social Sciences*. (J. Gould, & W. Kolb, Éds.) London, Great Britain: Tavistock Publications.

Akoun, A. (1999). *Communication De Masse Ou Mass Media*. Dans A. Akoun, & P. Ansart (Éds.), *Dictionnaire De La Sociologie* (pp. 91-95). France: Collection Dictionnaires Le Robert/SEUIL.

Andersen, T. B. (2009). *E-Government as an anti-corruption strategy*. *Information Economics and Policy*, 21(3), 201-210. doi:10.1016/j.infoecopol.2008.11.003

Andersen, T. B., Bentzen, J., Dalgaard, C.-J., & Selaya, P. (2011). *Does the Internet Reduce Corruption? Evidence from U.S. States and across Countries*. *The World Bank Economic Review*, 25(03), 387-417. doi:10.1093/wber/lhr025

Anderson, M., & Hitlin, P. (2016, August 15). *Social Media Conversations About Race: How Social Media Users See, Share and Discuss Race and The Rise Of Hashtags Like #BlackLivesMatter*. Pew Research Center.

Ansart, P. (1999). *Dictionnaire De La Sociologie*. (A. Akoun, & P. Ansart, Éds.) France: Collection Dictionnaire Le Robert/ SEUIL.

APS. (2019, Avril 23). *الفريق قايد صالح يدعو الى التحلي بالمزيد من الحكمة لإجهاض الدسائس التي تحاك ضد الجزائر*. Récupéré sur <https://www.aps.dz/ar/algerie/69862-2019-04-23-15-53-47>

Aschieri, G., & Popelin, A. (2017). *Réseaux Sociaux Numériques: Comment Renforcer L'engagement Citoyen?* section de l'éducation, de la culture et de la communication. Journal Officiel De la République Française.

- Assens, C. (2016). *Réseaux Sociaux, Tous Ego? Libre ou otage du regard des autres* (éd. 01). Paris: De Boeck Supérieur.
- Begovic, B. (2005, March 01). *Corruption: concepts, types, causes and consequences*. 3(26). Documentos / CADAL.
- Belda Mullor, G. (2018). *Citizens' Attitude towards Political Corruption and the Impact of Social Media*. Phd. Universitat Jaume I.
- Benghozi, P.-J. (2011). *Economie Numérique et Industries de Contenu: Un Nouveau Paradigme Pour Les Réseaux*. *Ces Réseaux Numériques Dits Sociaux*(59), 31-38.
- Bernaldez, P. (2014, January). *Determinants of Political Corruption: A Conceptual Framework*. *International Journal on Graft and Corruption Research*, 01(01), 53-79. doi:<http://dx.doi.org/10.7719/ijgc.v1i1.228>
- Bertot, J., Jaeger, P., & Grimes, J. (2010). *Using ICTs to create a culture of transparency: E-government and social media as openness and anti-corruption tools for societies*. *Government Information Quarterly*, 27, 264-271. doi:10.1016/j.giq.2010.03.001
- Beuscart, J.-S., Dagiral, E., & Parasio, S. (2016). *Sociologie D'Internet*. France: Armand Colin.
- Blasio, E., Kneuer, M., Schünemann, W. J., & Sorice, M. (2020). *The Ongoing Transformation of the Digital Public Sphere: Basic Considerations on a Moving Target*. *Media and Communication*, 08(04), 1-5. doi:10.17645/mac.v8i4.3639
- Boyd, D., & Ellison, N. (2008). *Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship*. *Journal of Computer-Mediated Communication*(13), 210-230. doi:10.1111/j.1083-6101.2007.00393.x
- Breton, P. (2003). *L'Argumentation Dans La Communication* (éd. 03). Paris: La Découverte.
- Candel, E., & Gomez-Mejia, G. (2017). *Signes passeurs et signes du web: le bouton like, ou les ressorts d'un clic*. Dans C. Barats, *Manuel D'Analyse Du Web* (pp. 150-155). France: ARMAND COLIN.
- Carter, C. A. (2011). *Espace*. Dans R. Pasquier, S. Guiguer, & A. Cole (Éds.), *Dictionnaire Des Politiques Territoriales* (pp. 230-234). Paris: Sciences PO. Les Presses.
- Chambat, P. (1995). *Espace Public, Espace Privé: Le Role De La Médiation Technique*. Dans I. Pailliat (Éd.), *L'Espace Public et L'Emprise De La Communication* (pp. 65-98). Grenoble: ELLUG.
- Comby, J.-B., Devillard, V., Dolez, C., & Rieffel, R. (2011). *Les Appropriations Différenciées De L'Information En Ligne Au Sein Des Catégories Sociales Supérieures*. *Réseaux*, 6(170), 75-102.
- Contamin, J. (2010). *Dictionnaire De Sciences Politiques*. 02. (D. Alcaud, L. Bovet, J. Contamin, X. Crettez, S. Morel, & M. Rouyer, Éd.) Paris: Edition Dalloz/ SIREY.
- Daft, R., & Lengel, R. (1984). *A Proposed Integration Among Organizational Information Requirements, Media Richness and Structural Design*. Department of Management Texas A&M University. Texas: office of Naval Research. Récupéré sur <https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA149317.pdf>

- Dahlberg, L. (2001). *The Internet and Democratic Discourse: Exploring the prospects of online deliberative forums extending the public sphere*. *Information, Communication & Society*, 04(04), 615-633. doi:10.1080/13691180110097030
- Dahlberg, L. (2007). *The Internet and Discursive Exclusion: From Deliberative to Agonistic Public Sphere Theory*. Dans L. Dahlberg, & E. Siapera (Éds.), *Radical Democracy and the Internet: Interrogating Theory and Practice* (pp. 128-147). London: Palgrave Macmillan. doi:10.1057/9780230592469_8
- Dahlberg, L. (2013). *The Habermasian Public Sphere and Exclusion: An Engagement With Poststructuralist-Influenced Critics*. *Communication Theory*, 01-20. doi:10.1111/comt.12010
- Dahlgren, P. (2005). *The Internet, Public Spheres, and Political Communication: Dispersion and Deliberation*. *Political Communication*, 22(02), 147-162. doi:10.1080/10584600590933160
- Dahlgren, P., & Relieu, M. (2000). *L'Espace Public et L'Internet: Structure, Espace et Communication*. *Réseaux*, 18(100), 157-186. doi:https://doi.org/10.3406/reso.2000.2217
- Datareportal. (2017; 2018; 2019; 2020; 2022). Consulté le 2022, sur <https://datareportal.com/search?q=algeria>
- Datareportal. (2021). Récupéré sur <https://datareportal.com/search?q=algeria>
- Degenne, A. (2005). *Dictionnaire De La Pensé Sociologique*. (M. Borlandi, R. Boudon, M. Cherkaoui, & B. Valade, Éds.) Paris, France: Oudrige/PUF.
- Delattre, L. (2000). *Dictionnaire De L'Economie*. (P. Bezbakh, & S. Gherardi, Éds.) La rousse/ HEK.
- Dimant, E., & Tosato, G. (2017). *Causes And Effects Of Corruption: What Has Past Decade's Empirical Research Taught Us? A Survey*. *Journal of Economic Surveys*, 00(00), 1-22. doi:10.1111/joes.12198
- Djeral, D. (2020). *La Corruption Comme Système De Pouvoir En Algérie*. Dans N. Chahal (Éd.), *Corruption et Prédation Dans L'Exercice Du Pouvoir: Les Cas De L'Algerie et De L'Iraq* (pp. 21-61). Assafir Al Arabi.
- Dortier, J.-F. (Éd.). (2008). *Dictionnaire Des Sciences Humaines*. Auxerre: Edition Science Humaines.
- Drury, A. C., Kriekhaus, J., & Luszti, M. (2006). *Corruption, Democracy, and Economic Growth*. *International Political Science Review*, 27(2), 121-136. doi:10.1177/0192512106061423
- Dumoulin, M. (2002). *Les forums électroniques : délibératifs et démocratiques?* Dans D. Monière, *Internet et la Démocratie* (pp. 140-157). Québec: Monière et Wollank.
- ELBAHNASAWY, N. (2014). *E-Government, Internet Adoption, and Corruption: An Empirical Investigation*. *World Development*, 57, 114-126. doi:doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.12.005
- Enikolopov, R., Petrova, M., & Sonin, K. (2018, January). *Social Media and Corruption*. *American Economic Journal: Applied Economics*, 10(01), 150-174. doi:10.1257/app.20160089

- Essien, E. (2017). *Navigating the Nexus between Social Media, Political Scandal, and Good Governance in Nigeria: Its Ethical Implications*. In K. Demirhan, & D. Çakır-Demirhan, *Political Scandal, Corruption, and Legitimacy in the Age of Social Media* (pp. 157-184). USA: IGI Global. doi:10.4018/978-1-5225-2019-1.ch007
- Feezell, J., Conroy, M., & Guerrero, M. (2009). *Facebook is... Fostering Political Engagement: A Study of Online Social Networking Groups and Offline Participation*. Toronto, Canada: The American Political Science Association meeting.
- Flichy, P. (2008). *Internet et Le Débat Démocratique*. *Réseaux*, 04(150), 159-185. doi:10.3166/Réseaux.150.159-185
- Forse, M. (2012). *Dictionnaire De La Sociologie*. (R. Boudon, P. Besnard, M. Cherkaoui, & B.-P. Lécuyer, Édts.) France: La rousse.
- Fritsch, P. (1999). *Espace*. Dans A. Aknoun, & P. Ansart (Éds.), *Dictionnaire De La Sociologie* (pp. 193-194). France: Collection Dictionnaire Le Robert/ SEUIL.
- Frolova, I., Antonova, I., Khamitova, L., Zakirova, L., & Chukmarova, L. (2017). *Studies the Social Media on Corruption Issues*. *Revista ESPACIOS*, 38(49), 28- 40.
- Fuchs, C. (2010). *Alternative Media as Critical Media*. *European Journal Of Social Theory*, 13(02), 173-192.
- Fuchs, C. (2021). *The Digital Commons and the Digital Public Sphere: How to Advance Digital Democracy Today*. *Westminster Papers in Communication and Culture*, 16(01), 9-26. doi:https://doi.org/10.16997/wpcc.917
- Goel, R., Nelson, M., & Naretta, M. (2012). *The internet as an indicator of corruption awareness*. *European Journal of Political Economy*, 28(01), 64-75. doi:10.1016/j.ejpoleco.2011.08.003
- Gould, D., & Amaro-Reyes, J. (1983). *The Effects of Corruption on Administrative Performance: Illustrations from Developing Countries*. *MANAGEMENT AND DEVELOPMENT SERIES Number 7*. Washington: WORLD BANK STAFF WORKINGP APERS Number 580 .
- Graham, T., & Wright, S. (2014). *Analysing 'Super-Participation' in Online Third Spaces*. In M. Cantijoch, R. Gibson, & S. Ward (Éds.), *Analyzing Social Media Data and Web Networks* (pp. 197-215). London: Palgrave Macmillan. doi:doi.org/10.1057/9781137276773_8
- Granjon, F., & Le Foulgoc, A. (2010). *Les Usages Sociaux De L'Actualité: L'Expérience médiatique des publics internautes*. *Réseaux*, 02(160-161), 225-253. doi:10.3917/res.160.0225
- Greffet, F., & Wojcik, S. (2008). *Parler Politique En Ligne: Une revue des travaux français et anglo-saxons*. *Réseaux*, 04(150), 19-50. doi:10.3166/Réseaux.150.19-50
- Habermas, J. (1993). *L'espace Public: Archéologie De La Publicité Comme Dimension Constitutive De La Société Bourgeoise*. (M. de Launay, Trad.) Paris, France: Payot et Rivages.
- Hadjadj, D. (2003, 06 01). *Violence Et Corruption: Cas De L'Algérie*. *Bulletin de L'APAD*, 25. doi:10.4000/apad.203

- Hampton, K., Rainie, L., Lu, W., Dwyer, M., Shin, I., & Purcell, K. (2014, August 26). *Social Media and The Spiral Of Silence*. Washington: Pew Research Center. Récupéré sur <https://www.pewresearch.org/internet/2014/08/26/social-media-and-the-spiral-of-silence/>
- Hermida, A., Fletcher, F., Korell, D., & Logan, D. (2012). *Share, Like, Recommend: Decoding the social media news consumer*. *Journalism Studies*, 13(5-6), 815-824. doi:<http://dx.doi.org/10.1080/1461670X.2012.664430>
- Heywood, P. (1997). *Political Corruption: Problems and Perspectives*. *Political Studies*, XLV, 417-435.
- Holcomb, J., Gottfried, J., & Mitchell, A. (2013). *News Use Across Social Media Platforms*. Pew Research Center. Récupéré sur <https://www.pewresearch.org/journalism/2013/11/14/news-use-across-social-media-platforms/>
- Hopke, J., & Hestres, L. (2018). *Visualizing the Paris Climate Talks on Twitter: Media and Climate Stakeholder Visual Social Media During COP21*. *Social Media + Society*, 04(03). doi:10.1177/20563051187826
- <https://www.mpt.gov.dz/ar>. (2022). Récupéré sur <https://www.mpt.gov.dz/ar>
- <https://www.transparency.org>. (s.d.). Récupéré sur : https://www.transparency.org/en/cpi/2021?gclid=EAIaIQobChMI6Oi6haCm-gIVGed3Ch30ZA__EAAYASAAEgIx9PD_BwE
- Huang, P. (2013). *Participation citoyenne et lutte contre la corruption : L'influence nouvelle des médias sociaux en Chine*. *Netcom*, 27(3-4), 331-350. doi:<https://doi.org/10.4000/netcom.1460>
- International Financial Institutions. (2006, september). *Uniform Framework For Preventing And Combating Fraud And Corruption*. International Financial Institutions Anti-Corruption Task Force.
- J. Boczkowski, P., & Mitchelstein, E. (2010). *Is There a Gap between the News Choices of Journalists and Consumers? A Relational and Dynamic Approach*. *International Journal of Press/Politics*, 15(04), 420-440. doi:10.1177/1940161210374646
- Jain, A. K. (2001). *Corruption: A Review*. *Journal Of Economic Surveys*, 15(01), 71-121. doi:0950-0804/01/01 0071-51
- Jha, C. K., & Sarangi, S. (2017). *Does Social Media Reduce Corruption? . Information Economics and Policy*, 39, 60-71. doi:<https://doi.org/10.1016/j.infoecopol.2017.04.001>
- Johannessen, M. R. (2013). *Social media as public sphere: An exploratory study of online political communication in Norway*. Doctorat. University of Agder; Faculty of Economics and Social Sciences.
- Kaltenbach, L., & Joux, A. (2010). *Les Nouvelles Frontières du Net: Qui Se Cache Derrière Internet?* Paris: Edition First-Grund.
- Karklins, R. (2002, July/August). *Typology of Post-Communist Corruption*. *Problems of Post-Communism*, 49(4), 22-32.

- Kemp, S. (2020, February 17). *DIGITAL 2020: ALGERIA*. Récupéré sur <https://datareportal.com/>: <https://datareportal.com/reports/digital-2020-algeria>
- Kemp, S. (2022). *DIGITAL 2022: Global Overview Report*. Récupéré sur <https://datareportal.com/>: <https://datareportal.com/reports/digital-2022-global-overview-report>
- Koller, V., & Wodak, R. (2008). *Introduction: Shifting boundaries and emergent public spheres*. In K. Knapp, & G. Antos (Éds.), *Handbooks of Applied Linguistics: Communication Competence; Language and Communication Problems; Practical Solutions* (Vol. 04, pp. 1-17). New York: Mouton de Gruyter.
- L. Daft, R., & H. Lengel, R. (1983). *Information Richness: A New Approach to Managerial Behavior and Organisation Design*. Department of Management Texas A&M University. Texas: Office of Naval Research. Récupéré sur <https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA128980.pdf>
- Le Caroff, C. (2015). *Les Usages Sociopolitiques de L'Actualité En Ligne: S'iformer, partager et commenter sur facebook*. France: Université Panthéon-Assas.
- Lits, M. (2015). *Les Pétition En Ligne Comme Nouvel Espace D'Action Citoyenne*. Dans F. Daghmi, F. Toumi, & A. Amsidder (Éds.), *Média et Changements: Formes et Modalités de L'Agir Citoyen* (pp. 95-108). Paris: L'Harmattan.
- Médard, J.-F. (2006). *Les Paradoxes De La Corruption Institutionnalisée*. *Revue internationale de politique comparée*, 13, 697-710. doi:DOI 10.3917/ripc.134.0697
- Merah, A., & Boudhane, Y. (2013). *Représentations Sociales de L'Internet en Algérie: Vecteurs de Changement*. Dans F. Daghmi, F. Toumi, & A. Amsidder (Éds.), *LES MÉDIAS FONT-ILS LES RÉVOLUTIONS ? Regards critiques sur les soulèvements arabes* (pp. 149-163). L'Harmattan.
- Mercier, A. (2018). *Hashtags: tactiques de partages et de commentaires d'informations*. Dans A. Mercier, & N. Pignard-Cheynel, *#info. commenter et partager l'actualité sur Twitter et Facebook* (pp. 87-129). Paris: Edition de la maison des sciences de l'homme.
- Mercier, A., Ouakrat, A., & Pignard-Cheynel, N. (2018). *Facebook Pour S'iformer? Actualité et usages de la plateforme par les jeunes*. Dans A. Mercier, & N. Pignard-Cheynel, *#info. Commenter et Partager L'Actualité Sur Twitter et Facebook* (pp. 169-197). paris: Editions de la Maison des sciences de l'homme.
- Mercklé, P. (2016). *Sociologie des Réseaux Sociaux* (éd. 03). Paris, France: La Découverte.
- Miège, B. (2010). *L'Espace Public Contemporain: Aproche Info-Communicationnelle*. Grenoble, France: Presses universitaires de Grenoble.
- Milioni, D. L. (2009). *Probing the online counterpublic sphere: the case of Indymedia Athens*. *Media, Culture & Society*, 31(03), 409-431. doi:10.1177/0163443709102714
- Misnikov, Y. (2010, July 2). *Discursive qualities of public discussion on the Russian Internet: Testing the Habermasian communicative action empirically*. *e-Participation to Online Deliberation, Proceedings of the Fourth International Conference on Online Deliberation*, 60-74. (F. D. Cindio, A. Machintosh, & C. Peraboni, Éds.) Leeds, UK: University Of Leeds.

- Molajani, A. (2004). *Dictionnaire De Sociologie Contemporaine* (éd. 01). Paris: Edition Zagros.
- Mon-Chi , L., Meng-Chun , L., & Yi-Pey , O. (2011, January). *Can the internet reduce corruption? A cross-country study based on dynamic panel*. *Government Information Quarterly*, 28(01), 47-53. doi:10.1016/j.giq.2010.01.005
- Monziols, M., Raviart, O., & Lesueur, J.-L. (2014). *Et si je me mettais aux reseaux sociaux: Se lancer et les utiliser mode d'emploi*. France: Eyrolles.
- Morris, S. (2011). *Forms of Corruption*. CESifo DICE Report. Récupéré sur <http://hdl.handle.net/10419/167031>
- Myfield, A. (2008). *What Is Social Media?* Consulté le july 17, 2018, sur http://crmexchange.com/uploadedFiles/White_Papers/PDF/What_is_Social_Media_i_Crossing_ebook.pdf
- Neuendorf, K. A. (2002). *The Content Analysis Guidebook*. Thousand Oaks: SAGE.
- Ordaz, L. V. (2012). *Deliberation 2.0 or Radicalized Partisan Discourse? The Online Political Discussion On The Facebook Profiles Of Spanish Political Candidates*. *Textual & Visual Media*, 05, 139-168.
- Oxford, u. (2008). *Oxford Learner's Pocket Dictionary* (éd. 04 th). (V. Bull, Éd.) New York: Oxford university press.
- Oz, M. (2016). *Facebook as a public deliberative space: Social media, Deliberation and Public Sphere*. *Social Media Studies*, 03(01), 41-49. doi:10.15340/21473366311009
- Papacharissi, Z. (2004). *Democracy Online: Civility, Politeness, and The Democratic Potential Of Online Political Discussion Groups*. *new media & society*, 06(02), 259-283. doi:10.1177/1461444804041444
- Pew Research Center. (2016). *News Use Across Social Media Platforms 2016*. Récupéré sur www.pewresearch.org
- Pew Research Center. (2021). *News Consumption Across Social Media in 2021*.
- Pew Research Center. (2021). *News Use Across Social Media Platforms in 2020*.
- Ping, H. (2013). *Participation Citoyenne et Lutte Contre La Corruption: L'influence nouvelle des médias sociaux en Chine*. *Netcom*, 27(3/4), 331-350. doi:<https://doi.org/10.4000/netcom.1460>
- Proulx, S., & Kwok Choon, M. (2011). *L'Usage Des Réseaux Socionumériques: Une Intériorisation Douce et Progressives Du Contrôle Social*. *Ces Réseaux Numériques Dits Sociaux*(59), 105-112.
- R. Dennis, A., & T. Kinney, S. (1998, September). *Testing Media Richness Theory in the New Media: The Effects of Cues, Feedback, and Task Equivocality*. *Information Systems Research*, 09(03), 256-274.
- Rey-Delove, J., & Rey, A. (Éds.). (2004, Mai). *Le Nouveau Petit Robert*. Paris: Dictionnaires Le Robert.

- Rheingold, H. (2008). *Using Participatory Media and Public Voice to Encourage Civic Engagement*. In W. L. Bennett (Éd.), *Civic Life Online: Learning How Digital Media Can Engage Youth* (pp. 97-118). Cambridge: MA: The MIT Press. doi:10.1162/dmal.9780262524827.097
- Rieffel, R. (2014). *Révolution Numérique, Révolution Culturelle?* Barcelone: Gallimard.
- Santana, A. (2019). *Toward quality discourse: Measuring the effect of user identity in commenting forums*. *Newspaper Research*, 40(4), 467-486. doi:10.1177/0739532919873089
- SC Chu, D. (2018). *Media Use and Protest Mobilization: A Case Study of Umbrella Movement Within Hong Kong Schools*. *Social Media + Society*, 04(01). doi:10.1177/20563051187633
- Schäfer, M. S. (2016). *Digital Public Sphere*. In G. Mazzoleni (Éd.), *The International Encyclopedia of Political Communication* (pp. 322-328). London: Wiley Blackwell. doi:https://doi.org/10.1002/9781118541555.wbiepc087
- Schneider, S. M. (1997). *Expanding The Public Sphere Through Computer Mediated Communication: Political Discussion About Abortion In a Usenet Newsgroup*. PHD. Massachusetts Institute Of Technology.
- Seurrat, A., Labelle, S., Chevret, C., & Kunert, S. (2015). *Les Transformations De L'Agir Militant Par Les Pratiques Numériques: L'exemple d'Amnesty International France*. Dans F. Daghami, F. Toumi, & A. Amsidder (Éds.), *Média et Changement: Formes et modalités de l'agir citoyen* (pp. 163-179). Paris: L'Harmattan.
- Silva, M. (2013). *Online forums, audience participation and modes of political discussion: readers' comments on the Brazilian presidential election as a case study*. *Communication & Society/Comunicación y Sociedad*, 26(04), 175-193.
- Soo-Kwang, O. (2014). *What's In "LIKE"? Influence Of News Audience Engagement On The Deliberation Of Public Opinion In The Digital Public Sphere*. University of Maryland.
- Soreide, T. (2014). *Drivers Of Corruption: A Brief Review*. Washington: World Bank Group. doi:10.1596/978-1-4648-0401-4
- Splichal, S. (2010). *Eclipse of "the Public": From the Public to (Transnational) Public Sphere Conceptual Shifts in the Twentieth Century*. In J. Gripsrud, & H. Moe (Éds.), *The Digital Public Sphere: Challenges for Media Policy* (pp. 23-37). Sweden: Nordicom.
- Stapenhurst, R. (2000). *The Media's Role in Curbing Corruption*. the International Bank for Reconstruction and Development.
- Starke, C., K. Naab, T., & Scherer, H. (2016). *Free to Expose Corruption: The Impact of Media Freedom, Internet Access, and Governmental Online Service Delivery on Corruption*. *International Journal of Communication*, 10, 4702-4722. Récupéré sur <https://ijoc.org/index.php/ijoc/issue/view/12#more1>
- Tanupabrungsun, S., & Hemsley, J. (2018). *Studying Celebrity Practices on Twitter Using a Framework for Measuring Media Richness*. *Social Media + Society*, 01-11. doi:10.1177/2056305118763365

- techno-science.net. (s.d.). *MySpace - Définition et Explications*. Consulté le 02 23, 2021, sur [www.techno-science.net: https://www.techno-science.net/glossaire-definition/MySpace.html](https://www.techno-science.net/glossaire-definition/MySpace.html)
- The World Bank. (1997, September). *Helping Countries Combat Corruption: The Role Of The World Bank*. Washington D.C.: PREM Network.
- Toke, S. (2003, November). *Economic Analysis Of Corruption: A Survey*. *The Economic Journal*, 113(491), F632-F652. Récupéré sur <http://www.jstor.org/stable/3590256>
- Touhami, S. (2015). *Réseaux Sociaux et Lien Social: Les Nouvelles Pratiques Communicationnelles des MRE (Marocains Résidant à L'Etranger)*. Dans S. Rouquette, *Nouer Le Lien Social: Pratiques de Communication et Lien Social* (pp. 103-115). France: Press universitaires Blaise-Pascal.
- Transparency International. (2009). *La lutte contre la corruption en termes clairs*. Berlin. Récupéré sur www.transparency.org
- Valtysson, B. (2012). *Facebook as a Digital Public Sphere: Processes of Colonization and Emancipation*. *tripleC*, 10(01), 77-91.
- Van Duyn, E., Peacock, C., & Jomini Stroud, N. (2019). *The Gender Gap in Online News Comment Sections*. *Social Science Computer Review*, 16, 01-16. doi:10.1177/0894439319864876
- W.Littlejohn, S., & A.Foss, K. (2009). *Encyclopedia Of Communication Theory*. (U. O. Mexico, Éd.) USA: SAGE Publications Inc.
- Wasserman, S., & Faust, K. (1994). *Social Network Analysis: Methods and Applications*. Cambridge: Cambridge university press.
- Wright, S. (2008). *Language, communication and the public sphere: Definitions*. In R. Wodak, & V. Koller (Éds.), *Handbook of Communication in the Public Sphere: Communication Competence; Language and Communication Problems; Practical Solutions* (pp. 21-43). New York: Mouton de Gruyter.
- Zammar, N. (2012). *Reseaux Sociaux Numérique: essai de cartégorisation et cartographie des controverses*. *Sociologie*. France: universite Rennes 2.

الملاحق

ملحق أ: دليل التعريفات الإجرائية لشبكة تحليل المضمون

ملحق ب: المقال المجاز لمناقشة الأطروحة

دليل التعريفات الإجرائية لفئات شبكة تحليل المحتوى:

1- فئات الشكل:

هي الفئات التي تصف الجانب الشكلي للمضمون محل الدراسة وتهدف الإجابة عن السؤال:
كيف قيل؟

تمكننا هذه الفئات من وصف البعد الهيكلي الذي يجسد البنية الشكلية المعتمدة في تقديم وطرح المادة المعلوماتية عبر المساحة التواصلية الرقمية، بحيث تخضع هذه البنية في بعض جوانبها الى حتمية الوسيط، أي انها ترتبط بتصميم الوسيلة في حد ذاتها، وترتبط من جانب آخر بطريقة إدارة المستخدم لهذه الآليات والتقنيات والتحكم في كيفية توظيفها خدمة لأهدافه. وقد تم اعتماد 08 فئات رئيسية كالتالي:

1-1- فئة الثراء المعلوماتي: المقصود بالثراء المعلوماتي تعدد الاشكال التعبيرية الموظفة في صياغة الرسالة التواصلية المتعلقة بظاهرة الفساد، وتعدد وتنوع المعلومة/الرسالة في حد ذاتها، ويسمح الثراء المعلوماتي بالكشف عن القدرة على تحقيق الكفاية المعرفية أو الكفاية التواصلية كما أطلق عليها هابرماس. يقاس الثراء المعلوماتي من خلال الفئات الفرعية التالية:
أ- نوع المنشور: (نص، صورة، فيديو، متعدد الوسائط).

ب- حجم المنشور: (عدد الكلمات، حجم الصورة، مدة الفيديو... قد يدل حجم المنشور على تعدد العناصر المعلوماتية المرتبطة بفكرة ما، كما ان طوله قد يحدد درجة الغموض/فك الغموض).

ج- صنف المنشور: (بحيث تصنف الرسائل بأنها تواصلية إذا كانت تتضمن ما يحيل الى الرغبة في الدخول في عملية تواصلية مع الآخر وقد يكون ذلك في شكل رأي، تعليق، سؤال، قصة، تجربة شخصية... الخ، وتصنف بانها إعلامية إذا كانت تتضمن نشر معلومات إخبارية أو قصص إخبارية، وتكون الرسالة تشير الى أفعال إذا تضمنت الحث على القيام بفعل ما في شكل دعوة او تنظيم وتنسيق أنشطة مستقبلية.

د- الارتباط الخارجي: والمقصود به الإحالة الى مصادر معلوماتية أخرى في شكل صفحات أو مواقع الكترونية، بحيث يعمل هذا الارتباط على تدعيم وتعزيز الرسالة الاتصالية.

1-2- فئة اللغة: تعد اللغة وسيط وناقل أساسي للأفكار والمعاني، لذا فاختيار مفرداتها وتراكيبها وأسلوب صياغتها يؤثر على مدى فهم المقاصد التي تحملها الرسالة. تتناول هذه الفئة الوصف الشكلي للغة من حيث:

أ-نوعها: (عربية فصحي، عامية، اجنبية، مختلطة...الخ، حيث ان اختيار اللغة الموظفة يؤثر على مدى تجاوب وفهم المتلقي للرسالة).

ب-درجة المعقولية: أي مدى احترام القواعد اللغوية في التركيب والصياغة مما يجعل التعبير اللغوي إما سليم أو غير سليم (مختل)، وكلما كان هناك احترام للقواعد النحوية والتركيبية للغة كلما سمح هذا بجعل الرسالة أكثر وضوحاً ومعبرة أكثر عن مقاصد المرسل. والاهتمام بصحة وسلامة البنية اللغوية يعكس الاهتمام بجودة الرسالة الاتصالية.

ج-الأسلوب: وهو طريقة طرح وتقديم الفكرة، إما من خلال استخدام الأسلوب المباشر الذي يعبر عن المقاصد بشكل واضح وصريح، واما باستخدام الأسلوب غير المباشر الذي يوظف الاحالات والأساليب البلاغية التي تدفع المتلقي الى استخلاص المقاصد غير المعلنة بشكل صريح مثل استخدام التلميحات، الاستعارة، التشبيه...الخ.

1-3-فئة الصور: الصور هي وسيلة للتعبير عن الواقع أو جزء منه، وقد يتم توظيفها بشكل منفرد أو قد تكون مصحوبة بنص. تصف هذه الفئة الصور من حيث:

أ-النوع: اذ تتعدد أنواع الصور فقد تكون فوتوغرافية (شخصية، وصفية، إخبارية)، كاريكاتير، رسوم، ملصق (لافتة)، رمزية (مركبة).

ب-الشكل الفني للصور: الذي يتنوع بين المستطيل العمودي والمستطيل الأفقي والمربع...الخ.

ج-شكل العرض: أي هل يتم توظيف الصور في شكل صورة منفردة أم يتم استخدام عدة صور في المنشور الواحد في شكل مجموعة أو حزمة صور.

د-الوظيفة: أي الدور الذي وظيفت لأجله الصورة، فقد تكون حجة (تحمل رأياً وبرهاناً عليه)، دليلاً (تؤكد معلومة مرتبطة بها)، تعيينية (تشير وتعين حدث محدد أو شخصية محددة)، تدعيمية (تدعم معلومة مرتبطة بها).

هـ-الارتباط بالموضوع: أي مدى مناسبة الصورة لموضوع المنشور.

1-4-فئة الإخراج الفني: وهو الطريقة التي يتم تقديم الرسالة وفقها وتتضمن توظيف عناصر الجذب البصري التي تجعل المستخدم ينتبه للمنشور وتتضمن:

أ-الألوان: المستخدمة في تصميم شكل الرسالة.

ب-الخلفية النصية: أي الإطار الخلفي المصاحب للرسالة أو السطح الذي يتم تفرغ الرسالة فوقه.

1-5- فئة الثراء السياقي: المقصود بالثراء السياقي تصنيف المنشور ضمن موضوع أو حدث أو قضية معينة ذات بعد اشمل وربطه بها، ويكون ذلك من خلال ارفاق المنشور بوسم لكلمة أو أكثر أو ما يطلق عليه تسمية الهاشتاق، وهو ما يساعد في فهم منطلقات أو خلفيات المنشور، إضافة الى زيادة فرص ظهوره لدى المستخدمين المهتمين بالبحث ضمن السياق الحدتي العام.

1-6- فئة الثراء التفاعلي: المقصود به الاشكال التي يعتمدها المستخدم في التفاعل مع المنشور الذي يحمل الرسالة الاتصالية، وهو يرتبط بالخدمات التفاعلية التي تتيحها المنصة الرقمية، وتكشف مدى نجاح المنشور في الاستقطاب، وهو يمثل إشارة كمية (عددية) لرد فعل المستخدم ويقاس من خلال: عدد التعليقات، عدد المشاركات (إعادة نشر المنشور/الرسالة)، التقييم الأهوائي (الذي يعكس عاطفة المستخدم اتجاه المنشور وهي اما الاعجاب، الغضب، الدهشة، الضحك...).

1-7- فئة المصدر: يشير المصدر الى الجهة التي أنشأت الرسالة الاتصالية، بحيث قد تكون هذه الأخيرة من صنع صاحب الصفحة وهي بذلك تعبر عن آراءه وافكاره وتعد اصيلة المنشأ، أو قد تكون منقولة عن مصدر آخر وقامت الصفحة بإعادة نشرها. الإشارة الى مصدر الرسالة يدعم عنصر المصداقية، وكلما غاب أثر ذلك على مصداقية الرسالة والصفحة على حد سواء.

قد يكون المصدر غير محدد إذا تم طرح معلومات وحقائق (بعيدا عن رأي المرسل) دون الإشارة الى مصدرها.

1-8- فئة أسلوب المنشور: تشير هذه الفئة الى طريقة طرح الفكرة اما باعتماد الجدية، أسلوب السخرية، التهجم...الخ.

2- فئات المضمون:

تهدف هذه الفئات الى دراسة الجوانب المعرفية والفكرية التي تضمنها المحتوى وتحاول الإجابة على السؤال ماذا قيل؟

وتمكننا هذه الفئات من وصف وتحليل البعد التمثيلي للمادة محل الدراسة. تم تقسيم فئات تحليل المضمون الى الفئات الرئيسية التالية:

2-1- فئة الاحداث الاجتماعية: المقصود بها المواضيع التي تم طرحها عبر المنصة الرقمية والمتعلقة بظاهرة الفساد في الجزائر باعتباره حدثا يقع ضمن خصوصيات وإطار سياق المجتمع الجزائري. تشخص هذه الفئة من خلال:

أ- اشكال الفساد: (نوع الممارسة التي تدخل ضمن ما يسمى بالفساد حسب توجه المرسل، قد تعبر عن فعل استغلال السلطة، اختلاس، رشوة، تعارض المصالح... الخ).

ب- صنف الفساد: أي الميدان الذي يصنف ضمنه الفعل الفاسد (سياسي، قضائي، اعلامي، عسكري، اجتماعي، أخلاقي... الخ).

ج- زاوية المعالجة: والمقصود بها العناصر المشكلة للحدث التي تم التركيز عليها أو ابرازها بحيث تشكل مدخلا لتناول وعرض الفساد اذ قد تركز على أسباب الفساد، تنديد بالفساد، طرح حلول، كشف الفساد... الخ.

2-2- ممثليات الأحداث الاجتماعية: أي كيف تم تمثيل وإبراز العناصر المشكلة للقضايا التي تعتبر جزءا من ظاهرة الفساد. ويكون ذلك من خلال:

أ- مستوى التمثيل: الذي يحدد درجة التجريد والمحسوسية، فالتجريد يشير الى تناول الفساد بشكل عام دون ربطه بأحداث معينة أو اشخاص أو سياقات محددة، اما المحسوسية فتعني الإشارة الى وقائع محددة مرتبطة بسياق زماني ومكاني واضح.

ب- أسلوب التمثيل: أي الطريقة التي يتم بها عرض وتصوير الحدث الاجتماعي المتعلق بظاهرة الفساد، اذ قد يعتمد الأسلوب المادي (يتضمن فاعل ومتأثر بالحدث)، العقلي (يعتمد المنطق)، كلامي (يتضمن اقوال وتصريحات)، وجودي (الإشارة الى موجودات)، علائقي (بناء الحدث على أساس إقامة علاقة بين طرفين/مكونين).

ج- استراتيجيات التسمية: أي الصفات والنعوت التي تشير الى الاحداث والمشاركين فيها.

2-3- فئة الفاعلين الاجتماعيين: الفاعل هو الشخص أو الجهة التي تم تناولها من خلال المنشور باعتبارها محركا أساسيا للحدث ومنشأة له، ويتم تناول هذه الفئة من حيث:

أ- البروز: أي احتواء الفاعل والاشارة اليه بشكل ظاهر بحيث يكون معينا، او استبعاده وجعل الحدث مجردا وشاملا.

ب- الإشارات: وهي الآليات الموظفة في الإحالة الى الفاعل، هل يتم اعتماد الصفات ام أسماء العلم، وتساعد هذه الفئة على معرفة اتجاه المرسل نحو الفاعل من حيث درجة الرسمية المعتمدة في الطرح وكذا السلطة الممنوحة له. فاستعمال أسماء العلم يحيل الى سقوط الرسمية في تناول الشخصية الفاعلة، واستخدام الصفات المهنية يحيل الى الرسمية في الخطاب. اعتماد الرسمية يمنح سلطة للفاعل اما تجنبها فهو يغلب سلطة المرسل على سلطة الفاعل.

ج- السلطة: وتشير الى دور الفاعل ضمن الحدث الاجتماعي، هل هو مؤثر وبالتالي ناشط أو تقبلي أي متأثر أو مستفيد من الحدث.

د- صفات الفاعل: وهي الصورة التي ينقلها المرسل عن شخصية وطبائع الفاعل.

هـ- القيم المرتبطة بالفاعل: والتي يجسدها باعتباره جزء من الحدث الاجتماعي المرتبط بالفساد.

2-4- فئة الحجج: الحجج هو توظيف الحجج في الموقف الاتصالي من خلال ابراز الموقف وتبريره من اجل تحقيق الاقناع. تدرس هذه الفئة توظيف الحجج ضمن الخطاب الذي يتناول ظاهرة الفساد من حيث:

أ- نوع الحجج: أي البنية الحجاجية المعتمدة في طرح قضايا الفساد، هل تقوم على أساس توظيف حجج السلطة، الاشتراك، التأطير أو التماثل كما حددها فيليب بروتون.

ب- الآليات البلاغية: الموظفة في طرح الحجة كالاتعارة، المقارنة، التمثيل... الخ.

ج- ادعاءات الصلاحية: التي تحدد مدى صلاحية الحجة او عدم صلاحيتها، فالحجة ينبغي ان تنطوي على الحقيقة (تعبير وتصف فعل واقعي)، الصدق (اقتناع المرسل بحجته وتصديقها بحيث تعبر فعلا عن رأيه ومشاعره وتتضمن بذلك ادعاءات تعبيرية)، المعيارية (عناصر التنظيم والضبط)، أو قد تنطوي الحجة على مغالطات إذا انتفى عنها عنصر الحقيقة، الصدق والمعيارية.

د- أسلوب الحجة: أي طريقة طرحها هل يكون بالاعتماد على الأساليب العقلية، العاطفية أو السلوكية (دفع المتلقي للقيام بأفعال معينة).

2-5- فئة الأفعال التكلمية: وهي الوظائف الكلامية التي يؤديها النص وترتبط بالفعل الذي يتضمنه الكلام. يتم تحليل الفئة من حيث:

أ-نوع أفعال الكلام: اخبار، طلب، أمر، استفهام...الخ وهي تجسد فعل القول.

ب-القوة الإنجازية: وهي الفعل المتضمن في فعل القول وتشير الى ما يفهمه المتلقي من قول المتحدث، قد تكون وصفية، تأكيدية، تقريرية...الخ.

ج-الاستلزام الحوارية: ويشير الى المعاني الضمنية التي تجسدها الأفعال الكلامية غير المباشرة، بحيث يتم توظيف لغة غير مباشرة تستعير المعاني وتستلزم قوة إنجازيه مضمرة او ما يعرف بالاستعارة التداولية.

د-نوع التبادل: هل يهدف الانخراط في العملية الاتصالية تبادل المعلومات والمعرفة ام الحث على القيام بسلوكيات معينة، ومنه فالتبادل قد يكون معرفي (تحقيق الفعل التواصلية كما وضحه هابرماس) أو ادائي (يحقق الفعل الاستراتيجي).

2-6- فئة الموقف: الوضعية التي يتخذها المرسل اتجاه قضايا الفساد، هل هي وضعية منفتحة على الاختلاف (ما يتضمن إشارة لتفهم الطرف الآخر أو إيجاد مبررات له)، ام ان هناك تشديد على النزاع (كل ما يشير الى رفض الحدث رفضا قاطعا)، او يتجه نحو محاولة حل الخلاف (إبراز عناصر تشير الى البحث عن حلول وتسويات للوضعية).

2-7- فئة الهدف: ما يريد المرسل تحقيقه والوصول اليه من خلال النصوص المعروضة.

2-8- فئة الاتجاه: اتجاه المرسل نحو الموضوع اما مؤيد (مناصرة ودعم)، معارض (الرفض والسلبية في التعاطي مع الموضوع)، محايد (لا يوجد ما يشير الى موقف المرسل).

2-9- فئة التوجه الأيديولوجي: السياق الفكري الذي يوجه المرسل في طرحه للقضايا المتعلقة بالفساد، قد يكون هذا التوجه سياسي، ديني، أخلاقي...الخ.

2-10- فئة العاطفة الاجتماعية: تشير الى شعور المرسل المتشكل اتجاه قضايا الفساد.

3-فئات تحليل النقاش التداولي العام:

3-1-فئة التنوع: يشير التنوع الى تعدد العناصر المشكلة للعملية التواصلية ممثلة في النقاش المتشكل حول قضايا الفساد، ويقاس التنوع من خلال:

أ-الذوات المشاركة في النقاش: وذلك بتصنيف الذوات المتفاعلة حسب الجنس (اناث/ذكور).

ب-شكل المشاركة: وهو الهيئة التي يتخذها تفاعل الذوات مع المنشور، قد يكون في شكل نص، أو صورة، أو فيديو، أو ملصق...الخ.

ج-لغة المشاركة: أو لغة الخطاب الموظف في التفاعل والتي تسمح بقياس مدى الانسجام اللغوي بين المشاركين في المناقشة. قد تكون اللغة المستخدمة عربية فصحي، عامية، اجنبية، أو مزيج من اللغات.

3-2-فئة العقلانية التواصلية: تشير العقلانية التواصلية الى توظيف الحجج في مناقشة قضايا الفساد واخضاعها لادعاءات الصلاحية المعيارية، بحيث تكون سلطة الحجج هي السلطة الوحيدة المفروضة في النقاش، وأن كل حجة معرضة للنقد العقلاني الذي إما يثبتها أو يبطلها. وتهدف هذه العملية الى تحقيق التفاهم والإجماع. تقاس العقلانية التواصلية من خلال:

أ-نوع المشاركة: *حجة مثبتة (تقديم أدلة وبراهين تثبت الحجج المطروحة في المنشور).

*حجة مبطللة (تقديم ما ينفي ويدحض الحجج المطروحة).

ب-ادعاءات الصلاحية: *صالحة (تقديم براهين تراعي الصدق والحقيقة).

*غير صالحة (عدم تقديم براهين، مغالطات).

ج-الانعكاسية: تشير الانعكاسية الى قدرة الأفراد على تقديم مواقف معارضة لغيرهم، وكذا مدى استعدادهم لمراجعة وتغيير مواقفهم انطلاقا مما ينشره الآخرون، وهي تعكس آثار النقاش العام على أفكار المشاركين فيه. تقاس من خلال:

*نقد الذات: إعادة فحص المشارك في النقاش لموقفه والنظر في احتمالات خطئه.

*نقد الآخر: توفير مواقف مضادة لمواقف الآخرين.

3-3-فئة الدور المثالي للكلام: يتضمن الدور المثالي إعلان الموقع الذي يتخذه المشارك في المناقشة العامة ضمن العملية الحوارية التواصلية وكيفية المشاركة في إثراء النقاش بغية تحقيق الاتفاق. يتضمن الدور المثالي أو الوضعية المثالية للكلام:

أ-موقف الكلام/ دور الكلام: أي الدور الذي يقوم به المشارك في المناقشة والذي قد يكون بدء المناقشة، طلب، استكمال أو تأكيد معلومات، الرد على تعليق آخر.

ب-التضامن: المدى الذي تظهر به المشاركة انتماء ودعم المشارك لجهة معينة، فيتخذ موقف الدفاع، أو المعارضة، أو الحياد. وتسمح هذه الفئة بقياس مدى تحقق الاجماع.

ج-الارتباط أو التسلسل الحواري: يعني تكامل التعليقات سواء على المستوى الكلي، أي السلسلة الخطابية العامة، أو المستوى الجزئي، أي السلاسل الفرعية والتي تتشكل بفضل خاصية الرد على التعليقات التي تتيحها منصة الفايسبوك. ويقاس التسلسل الحواري من خلال فحص التعاليق من حيث:

*الارتباط بالموضوع: تكون المشاركات ضمن موضوع المناقشة العامة.

*الخروج عن الموضوع: تقديم مشاركات ليست ذات صلة بموضوع المناقشة العامة.

*التجزئة: تقاس من خلال السلاسل الفرعية التي تعني تشكل مجموعات نقاش فرعية محصورة في عدد محدد من الأفراد.

3-4-فئة اخلاقيات المناقشة: يقصد بها المعايير التي يخضع لها الإطار الإجرائي الذي تحدث فيه العملية التواصلية، بحيث تنظم عملية التبادل الحواري الذي يحدث بين الأفراد ضمن المناقشة العامة. تتضمن هذه المعايير احترام الآخر والاعتراف بالحرية، المساواة وسقوط الهيمنة. تقاس الاخلاقيات من خلال:

أ-التأدب: إلتزام أخلاقيات الكلام أو عدم الإلتزام بها.

*التأدب: أي التحلي بالكياسة وتجنب الصراع، اللطف، والتهذيب.

*عدم التأدب: السب، السخرية، الهجمات الشخصية، التقليل من شأن الآخر...الخ.

ب-التحضر: الإلتزام بديمقراطية الحوار، وتتضمن: احترام الآخر، عدم احترام الآخر.

ج-الهيمنة: *الانفتاح على الآخر (تقبل الآراء المعارضة) / *قمع الآخر (ممارسة سلطة قمعية على ذوي الآراء والمواقف المعارضة).

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الشبكات الاجتماعية الرقمية كمجال عام رقمي: قراءة في الأبعاد والحدود

Digital Social Networks As a Digital Public Sphere: dimensions and
limitations

Meryem MADOUي مريم ماضوي

University Salah Boubnider ; Constantine 03 جامعة صالح بونبندر – فسنطينة 03

madoui.meriem@univ-oeb.dz

تاريخ القبول: 2020-01-02

تاريخ الاستلام: 2019-11-01

Act
Acc

ملخص:

تعد الشبكات الاجتماعية الرقمية أحد تطبيقات الانترنت الأكثر استخداما في الوقت الراهن كفضاء رمزي لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويحاول هذا المقال، بالاعتماد على ما توفره هذه الوسائط الاتصالية من إمكانيات تسمح بتحقيق الشروط التي وضعها هابرماس لتشكيل المجال العام (الاستقلالية، حرية الوصول والمشاركة، المساواة وغياب التراتبية)، تشخيص ملامح المجال العام الرقمي المتشكل عبرها، وذلك من خلال التركيز على الإمكانيات والأبعاد الاتصالية والبنوية التي منحتها هذه الشبكات للمجال العام إضافة إلى حدوده ومواضع الضعف التي يمتاز بها خاصة ما تعلق بعقلانية الحوار وديمقراطيته.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الاجتماعي، الشبكات الاجتماعية الرقمية، المجال العام، المجال العام الافتراضي/ الرقمي، هابرماس.

Based on the capacities provided by digital social networks to achieve the key features of public sphere indicated by Habermas (independence, free access and participation, equality, lack of hierarchy), This article attempts to diagnose the digital public sphere formed through it ; by focusing on the connectivity and structural potentials that these networks have given to the public sphere ; but also its limitations and weaknesses, especially those attached to rationality and democracy of dialogue.

Keywords: social media, digital social networks, public sphere, virtual / digital public sphere, Habermas.

مقدمة:

ارتبط مفهوم المجال العام بالمجتمعات الديمقراطية التي توفر من الناحية النظرية البيئة المناسبة لتشكيله، ويحيل هذا المفهوم إلى المواطن الحر والواعي الذي ينخرط في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لمجتمعه، ويمارس حقوقه المدنية ويناقش قضاياها العامة على أساس ديمقراطي عقلاني، بما يحقق الصالح العام بعيدا عن المصالح الخاصة، ويكون مواجهها لسلطة الدولة ومراقبا لها. إلا أن الديمقراطيات الغربية عانت كثيرا من الوصول غير المتساوي للخطاب العام، وطغت أشكال الإقصاء التي جعلت المجال العام يتقنن إلى عدة مجالات عامة متضاربة. وارتبط الإقصاء في مرحلة متقدمة بالصراع الطبقي، والتنظيم الاجتماعي، ليرتبط لاحقا بوسائل الإعلام كأدوات لإثارة النقاش حول القضايا العامة إلا أنها باتت تتحكم في تحديد نوعية وكمية المعلومات المتدفقة وكذا تحديد أولئك الذين يمكنهم الوصول والمشاركة في النقاش العام، ما جعل الخطاب العام منقسما بين الممثلين الرسميين (منتخبين، نقابيين، أحزاب... الخ)، المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، إضافة إلى المواطنين الذين لم تتح لهم فرص المشاركة في المجال العام الرسمي والذين اوجدوا لأنفسهم فضاءات خاصة لمناقشة القضايا العامة كالمقاهي، والغرف المغلقة. اللامساواة في الوصول إلى النقاش العام لم تكن دائما بنفس القدر حسب الفترات والسياقات، لكنها في قلب العمل الروتيني للمجتمعات الديمقراطية (Beuscart, Dagiral, & Parasié, 2016, p. 95). إلا أن ظهور شبكة الانترنت بإمكانياتها الواسعة، شكل فرصة لإعادة إحياء نموذج هابرماس للمجال العام القائم على أساس الحوار الديمقراطي.

النظر إلى الانترنت كفضاء رمزي لتشكل المجال العام، تجسد بشكل كبير في الدراسات المتعلقة بالديمقراطية والسياسة على الخط (أي عبر الانترنت)، في محاولة لفهم تطور الممارسات الديمقراطية للمواطنين، وكيف باتت هذه الوسيلة تمثل فضاء مفتوحا لإثارة النقاشات العامة. وبدأ الحديث عن المواطن الإلكتروني الذي يمارس وطنيته ويحاول تجسيد علاقته بالسلطة والدولة من خلال الفضاء الإلكتروني، وصاحب هذا التحول تنامي ملحوظ للحركات الاجتماعية المناهضة والأصوات الداعية إلى التغيير والتي انتهجت خط النضال الإلكتروني الذي امتد إلى الدول التي تقبع تحت أنظمة حكم غير ديمقراطي، فقد اكتسب الأفراد حسا عاليا في إدراك حقوقهم ورفض كافة أشكال القمع، في مقدمتها قمع حرية الرأي والتعبير، وبالتالي لم يعد الوصول إلى النقاش العام حكرا على الفضاءات التقليدية وإنما بات بإمكان الجميع المشاركة فيه بكل حرية عبر الفضاء الرقمي، أين نجد أنفسنا أمام مجال عام جديد، هو المجال العام الافتراضي أو الرقمي الذي يمكن أن يجسد الحوار الديمقراطي غير الإقصائي، إذ يرى P. Dahlgren أن توفر العناصر الأربعة المتمثلة في أزمة الدولة، تجزئة الجماهير، الحركات الاجتماعية الجديدة، وتوفر تكنولوجيا اتصالية جديدة، تدفعنا إلى البدء في رؤية شروط تاريخية جديدة لوجود المجال العام (Miège, 2010, p. 173).

تعد الشبكات الاجتماعية الرقمية ابرز تطبيقات الانترنت التي سخرت في النضال الاجتماعي للأفراد، فالإمكانات الاتصالية التي تقوم عليها من حيث بناء الروابط الاجتماعية، خلق المحتوى المعلوماتي، النشر وإعادة النشر الواسع للمعلومات، والخاصية التفاعلية، إلى جانب سهولة ومرونة الاستخدام، جعلت المستخدمين يلجئون لها كساحة لممارسة الحق في المشاركة في النقاش العام وجعل منها بديلا قويا وفضاء رمزيا جديدا لبعث الحوار والنقاش حول الشأن العام بشكل موازي للفضاءات العامة الرئيسية، فما هي إمكانات وحدود الشبكات الاجتماعية الرقمية كفضاء رمزي لتشكل المجال العام الرقمي الافتراضي؟

وهل نجحت حقا في تجسيد مجال عام بالمفهوم الهابرماسي؟ أم أن الوصول إلى تحقيق هذا المفهوم يبقى مصنفا في خانة الطوباوية؟

1. في مفهوم وتطور المجال العام:

يرى هابرماس / Habermas أن المجال العام يتشكل من خلال الحوار، والذي يمكن أن يأخذ شكل استشارة أو محكمة (Habermas, 1993, p. 15)، ويمكن أن يفهم من منطلق: المجال الذي يجتمع فيه الأفراد الخاصين مشكلين جمهورا، ما يستدعي أن يكون المجال العام منظما من طرف السلطة، ولكن ضد هذه السلطة نفسها بشكل مباشر، والوسيط في هذه المعارضة بين المجال العام والسلطة فريد من نوعه وغير مسبوق تاريخيا: هو الاستخدام العام للعقلانية (Habermas, 1993, p. 38).

وينظر للمجال العام كنظام يتبادل فيه المواطنون الحجج، بعيدا عن مصالحهم الخاصة والوصول إلى حلول ابتكارية من أجل المجتمع (Beuscart, Dagiral, & Parasié, 2016, p. 95)، بحيث يحيل إلى مجال المصلحة العامة أين يسعى المواطنون لتوجيه ممارسات السلطة (Sousa, Pinto, & Costa e Silva, 2013, p. 09).

أو يمكن النظر إليه كساحة مؤسسية للتفاعل الخطابي وموقع لإنتاج وتداول الخطابات التي يمكن أن تكون من حيث المبدأ منتقدة للدولة (Fraser, 1990, p. 57). وقد تطور مفهوم المجال العام بتطور المدينة والدولة الاجتماعية-état social حسب هابرماس، وغالبا ما يتم ربط فكرة المجال العام بمفهوم المداولة المدنية ومن بين الدعاة إلى هذا Baciak الذي يعرف المجال العام كساحة لتواصل المواطنين حيث تحتل المداولات الديمقراطية مكانا رئيسيا (Parnes, 2016).

(p. 90) ويتضمن مناقشة عقلانية غير مقيدة لقضايا الشأن العام ذات الاهتمام المشترك، بشكل مفتوح ومتاح لجميع أفراد المجتمع بشكل متساو تسقط معه التبعية والتنظيم الهرمي المسيطر على المجتمع، ويتحاور الأفراد عبره كأنداد مستخدمين في ذلك المنطق والحجج العقلانية. ستكون نتيجة هذا النقاش، إذا ما تحقق وفقا لهذه الشروط، "رأي عام" بالمعنى القوي لتوافق الآراء حول الصالح العام (Fraser, 1990, p. 59)، ولطالما أكد هابرماس / Habermas أن موضوع المجال العام هو الجمهور كداعم للرأي العام الذي يقوم بوظيفة النقد (Habermas, 1993, p. 14).

وتعد المعلومات ومدى توفرها وتداولها من أهم أساسيات تشكل المجال العام، إذ يمكن النظر إليه كمساحة تسمح بتوليد المعرفة من خلال طرح وتبادل ومناقشة الأفكار ووجهات النظر التي تعبر عن توجهات أصحابها ومواقفهم المعرفية اتجاه القضايا العامة، في هذا الإطار يذهب S. Habermas إلى أن المجال العام أخذ بعدا جديدا إذ انه «يلعب في الواقع وظيفة معرفية: فالتفسيرات والتطلعات تعبر عن نفسها وتتبلور في شكل تيارات فكرية، والإعلان عن احتلال المواقع وطرح اقتراحات، يشجع المشاركين على التموّج، في ظروف مواتية، توضّح وتصحح نفسها بفضل لعبة المناقشة» (Miège, 2010, p. 49)، والأكيد أن تحقق هذا الأمر يستوجب افتراض وجود حالة الكمال في الحوار والمناقشة وانتفاء التعصب الفكري واللاعقلانية، بما يسمح ببناء منظور مشترك اتجاه القضايا العامة مبني على أساس احتواء الأفراد لأفكار بعضهم البعض، كما عبر عن ذلك Habermas في قوله: «... يجب تصور المجال العام ليس كمشهد أين يمكن أن نعبر عن أنفسنا ولكن كنوع من المرآة يسمح للأفراد والجماعات بفهم بعضهم البعض... في نوع من الوعي الذاتي التاريخي» ويتفق هذا التوجه مع اقتراحات هابرماس حول الفعل الاتصالي (Miège, 2010, p. 50).

وقد ارتبط تطور المجال العام كمفهوم وممارسة بالتطورات الهيكلية والتنظيمية للدولة وكذا الممارسات السياسية والثقافية للمجتمع والدولة الديمقراطية. ففي مرحلة أولى ارتبط المجال العام بالممارسات السياسية للطبقة البرجوازية في أوروبا الحديثة. حيث تشكل المجال العام البرجوازي كند أو كسلطة موازية للدولة، في البداية، كان يعني هذا اشتراط إتاحة الوصول إلى المعلومات حول عمل الدولة بحيث تخضع أنشطتها للتدقيق النقدي وقوة "الرأي العام". في وقت لاحق، كان يعني هذا نقل "المصلحة العامة" المدركة " للمجتمع البرجوازي" إلى الدولة عن طريق أشكال حرية التعبير المكفولة قانونا (Fraser, 1990, p. 58)، إلا أن التصور الأول الذي وضعه هابرماس والذي ربط فيه المجال العام بالمجتمع والطبقة البرجوازية في أوروبا خلال القرنين السابع والثامن عشر، يعد اقصائيا في مضمونه، ذلك أن هابرماس صور الجمهور ككيان متجانس، ويبرز مثل هذا التماسك على حساب عدم تمثيل العناصر الاجتماعية المشتتة، مثل الأجانب والمنشقين والمنحرفين الذين لا يتوافقون مع السمات المعيارية للمواطنين الصالحين (كولمان و روس، 2012، صفحة 53) فالطبقة البرجوازية في مرحلة معينة بدأت تشعر بالأفضلية الاجتماعية، متصورة أنها الوحيدة القادرة على مجابهة الدولة ونقل انشغالات المجتمع والدفاع عنه.

في مرحلة ثانية، انتقلت الفكرة من التسليم بوجود المجال العام الموحد إلى تعدد المجالات العامة، إذ برز الصراع الطبقي داخل المجتمعات، وتجزأ الجمهور ضمن مجموعات ذات مصالح متنافسة، وبدأ الأفراد المضطهدين والمستبعدين من المشاركة في المجال العام الرسمي في خلق مجالات عامة موازية يطرحون من خلالها أفكارهم ويناقشون شؤونهم العامة.

التحولات التي لحقت بالمجال العام لم ترتبط فقط ببنائه كمفهوم أو كفكرة وإنما مست أيضا فضاءاته ومؤسسته الرمزية، انطلاقا من الساحة العامة أو ساحة السوق Agora في المدينة الإغريقية التي كانت تعد مسرحا لممارسة الحياة العامة، أين يتم فيها الفصل بين مجال المدنية "La Polis" وهو الشيء المشترك بين جميع المواطنين الأحرار، وبين مجال "Oikos" (الذي يمثل المنزل) الخاص بكل فرد (Habermas, 1993, p. 15)، مروراً ببلاط الملك خلال القرن السابع

عشر الذي كان يستخدم لمناقشة القضايا العامة في مواجهة مع ساحة المدينة، إلا أن التطورات الثقافية التي عرفت أوروباً خلال عصر التنوير جعلت المجال العام ينتقل إلى التشكل عبر المسارح والنوادي الأدبية من خلال النقاش الثقافي حول الأعمال الأدبية والثقافية عموماً، لينتقل بعدها إلى المقاهي التي أصبحت تصنف حسب روادها، إذ اتجه الأفراد إلى اختيار أماكن (المقاهي) تجمعهم حسب اهتماماتهم، ومن ثم ساهمت في تجسيد صفة التعددية في المجالات العامة بحيث تتحاور كل مجموعة في قضاياها الخاصة في إطار عام. ويذهب هابرماس/ Habermas إلى أن المسألة لا تتعلق بالتسليم أن فكرة الجمهور تجسدت فعلاً من خلال المقاهي والنوادي والجمعيات المختلفة، ولكن بفضلهم تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها كفكرة (Habermas, 1993, p. 47).

لم يقتصر تشكل المجال العام من خلال الفضاءات المغلقة والسرية أحياناً (في شكل حركات سرية كحركة البنائين الأحرار الفرنسية) بل اعتمد كذلك على الفضاءات المفتوحة في شكل مظاهرات ومسيرات خاصة من طرف الطبقات المضطهدة داخل المجتمع.

خلال القرن 20 ارتبط المجال العام أكثر بوسائل الإعلام كآليات جديدة شكلت طفرة في مجال نشر المعلومات وجعلها متاحة على نطاق واسع، وأمام الإمكانيات التي تمتاز بها هذه الوسائل من حيث القدرة على الوصول إلى جمهور واسع بدأ النظر إليها كفرصة مواتية لتفعيل وتجسيد مفهوم المجال العام، واعتبر هابرماس بان لها دور فعال كوسيط ومفعل للنقاش العام (كولمان و روس، 2012، صفحة 55) طالما أنها مرتبطة في ممارستها وأداء وظيفتها بمبادئ الحرية - حرية النشر أساساً، وحرية الجمهور في الوصول إلى الفضاءات الإعلامية-. إلا أن تشابك المصالح السياسية والاقتصادية داخل الدولة وتعاضم أعمال الدعاية والعلاقات العامة جعلت وسائل الإعلام تمارس الإقصاء الممنهج في الوصول إلى المجال العام وتحولت إلى أدوات لصناعة وتعبئة الرأي العام وتوجيهه والتلاعب به بما يخدم أجندات معينة لا تصب غالباً في المصلحة العامة بقدر ما تخدم مصالح خاصة لفئات معينة في المجتمع. وأصبحت بذلك الهيمنة على المجال العام مرتبطة بقيادة الرأي وحراس البوابة الذين كانوا يسيطرون على آلية تدفق المعلومات، وتم تكريس وسائل الإعلام من أجل بسط هذه الهيمنة، فباتت هذه الأخيرة، انعكاساً لمجال عام لا يمثل كافة مكونات المجتمع وإنما جزءاً منه فقط يهيمن ويملك مصادر المعلومات.

إلا أن تكنولوجيا القرن 21 أعطت فرصة للمواطن أن يخرج عن إطار المجال العام التقليدي الذي يرتبط بطبقة اجتماعية معينة أو بالبيئة الإعلامية، وأتاحت له فضاءاً مفتوحاً للتعبير عن ذاته والمشاركة في النقاش العام. وبات المجال العام مرتبطاً بالمواطن الإلكتروني أو المواطن الرقمي المتصل بشبكة الانترنت، هذه الشبكة كما وضح Paul Di Maggio وزملاؤه بداية سنوات 2000م، قلصت حواجز الاتصال وتكاليف المشاركة في المجال العام الإلكتروني، وسهلت أخذ الكلمة، فمعظم فضاءات الحوار على الخط (مجموعات الحوار، المنتديات، المدونات، الشبكات الاجتماعية الإلكترونية) تقوم على أساس مبدأ حرية النشر، وبالتالي فهي لا تفرق بين الشخصيات الرسمية وغيرها. إضافة إلى رفض وجود قواعد مسبقة للنشر تحدد من قبل مجموعة من المختصين، زد على ذلك أن الآراء التي قد توصف بأنها غير مفيدة من طرف وسائل الإعلام التقليدية بالإمكان التعبير عنها بسهولة عبر الواب (Beuscart, Dagiral, & Parasie, 2016, p. 96) وعليه يمكن النظر إلى المجال العام الرقمي/ الافتراضي بأنه ذلك الفضاء المفتوح الذي يسمح لكل فرد بالوصول إليه والمشاركة فيه، بحيث يتولد من خلال العملية التفاعلية التي يقودها الفعل الاتصالي الحوارية الممارس عبر الفضاء الرقمي. ويتجه Wilhelm إلى أن تشكل المجال العام الافتراضي يكون من خلال العديد من العوامل بما في ذلك القضايا التي أثارها هابرماس، المساواة في وصول جميع المواطنين إلى النقاش، العقلانية والاستقلالية، كما أن شكل الخطاب

عبر الانترنت يتأثر أيضا بتصميم شبكات الكمبيوتر، أي مستوى اللامركزية، مدى الاعتدال والرقابة، حجم التفاعل ودرجة عدم الكشف عن هوية مستخدميها (Parnes, 2016, p. 92).

2. المجال العام الافتراضي والشبكات الاجتماعية الرقمية:

1.2. مفهوم الشبكات الاجتماعية الرقمية:

تشكل الشبكات الاجتماعية الرقمية جزءا من منظومة إعلامية رقمية جديدة يطلق عليها تسمية الإعلام البديل (في مقابل الإعلام التقليدي) أو التسمية الأكثر استخداما للإعلام الاجتماعي Les Medias Sociaux أو Social Media ويطلق عليه أيضا الإعلام التشاركي ويشير إلى:

« الأنشطة والممارسات والسلوكيات التي يقوم بها الملايين من مستخدمي الانترنت حول العالم لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات والآراء على الانترنت مستخدمين تقنيات التفاعل والتواصل المتوفرة بكثافة على مواقع الانترنت وأدواتها وشبكتها الاجتماعية، فهو عبارة عن شبكات اجتماعية بها أعضاء من مختلف دول العالم، وتهدف إلى ربطهم والتعارف بينهم حسب التخصص، والمكان، وطبيعة الأهداف الخاصة والاهتمامات» (علم الدين، الاعلام الرقمي الجديد: البيئة والوسائل، 2014، ص 08).

فهو يشمل بذلك على مجموعة متعددة من التقنيات والموارد المتاحة أمام المستخدم وتصنف بالشكل الآتي:

*الشبكات الاجتماعية الرقمية كشبكة الفايسبوك، المدونات، منصات التدوين المصغر كتويتر (Twitter)، مجموعات على الخط (Forums)، المصادر المفتوحة أو الويكي (Wiki)، مواقع مشاركة المحتوى مثل You Tube و Instagram . وميزة هذه المواقع أنها مفتوحة على بعضها البعض ويمكن ربطها من خلال حساب واحد، ويمكن استخدامها في الوقت نفسه بشكل آني.

وقد عرف كل من Danah Boyd و Nicole Ellison سنة 2007 الشبكات الاجتماعية الرقمية، كالآتي :

« les réseaux sociaux sont des sites de services en ligne permettant aux individus ; 1) de construire un profil semi-public au sein d'un système, 2) en les articulant à une liste d'autres usagers avec lesquels ils partagent un lien (connexion) et 3) voient et peuvent consulter leurs propres listes de liens et ceux tissés par autrui au sein du système. » (Beuscart, Dagiral, & Parasie, 2016, p. 80).

أي أن الشبكات الاجتماعية عبارة عن مواقع تقدم خدمات على الخط وتسمح للأفراد ب: *إنشاء بروفایل شبه عام أو نصف عام.

*الارتباط بقائمة من المستخدمين الآخرين عن طريق روابط اتصالية.

*إمكانية الاطلاع على الروابط أو القوائم الاتصالية لغيرهم من المستخدمين.

مما يعني أن هذه المواقع جعلت شبكة علاقات المستخدمين متاحة ومرئية، وتتنظم أساسا حول الأفراد واهتماماتهم، فهي أساسا عبارة عن « مجموعة من الأفراد أو المنظمات المرتبطة والتي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل دائم، من خلال

نشر عدد كبير من المعلومات مهما كان نوعها سواء كانت خاصة جدا أو عامة، وبإمكان أفراد آخرين على نفس الشبكة الاطلاع عليها، التعليق وإبداء الرأي ومشاركتها. وتتميز هذه الشبكات خصوصا بأن المستخدمين هم من يثرون محتواها سواء من خلال النصوص، الصور، مقاطع الفيديو وغيرها» (Lardellier, 2016, p. 153). وتعد هذه الوسائط اجتماعية لان طبيعتها تكوينها متأتية من مرجع من التفاعلات التي تحدث بين كل هذه الكائنات الفردية وأعضاء الجموع الذين يبنون، عند القيام بذلك، التنظيم الاجتماعي (Domenget, 2016, p. 163).

بعيدا عن الارتباط بالوسيلة الاتصالية المستحدثة، يعد مفهوم الشبكات الاجتماعية الرقمية كفكرة في الأساس امتدادا لمفهوم الشبكات الاجتماعية الواقعية أو التقليدية المستمد من أعمال عالم الانثروبولوجيا البريطاني جوهن بارنز/ Barnes John A. للدلالة على مجموعات معقدة من العلاقات بين الناس (Mercklé, 2016, p. 08)، التي تنشأ داخل المجتمع حول مصلحة مشتركة، وان كانت تختلف عنها في عدة نواحي خاصة من حيث الاستمرارية في الزمن وقوة الروابط الاجتماعية، فالشبكات الاجتماعية التقليدية على العموم تملك ديمومة ومثانة أكثر بكثير من الشبكات الاجتماعية الرقمية، التي يمكن أن تتشكل بشكل عفوي، لكن تختفي كذلك بسرعة (Lafrance, 2015, p. 53). إضافة إلى أن الشبكات الرقمية تستند بشكل كبير على الروابط الضعيفة وتساهم في إنتاجها بحيث ينخرط المستخدمون في علاقات وتفاعلات نادرا ما تؤدي إلى بناء علاقات شخصية دائمة.

الإمكانات الاتصالية التي تتوفر عليها الشبكات الاجتماعية الرقمية وقدرتها على تفعيل التشبيك الاجتماعي، وإعطاء الفرد فرصا اكبر للمشاركة في الحياة العامة أعطى مؤشرات إعادة بعث فكرة المجال العام وفقا للتصور الهابرماسي، وتستند هذه التوقعات أساسا إلى كون استخدام الانترنت أصبح حتميا بالنسبة للأفراد من اجل الانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية للمجتمع، من جهة، وكون الانترنت، من جهة أخرى، جسد فضاء مفتوحا قادرا على استيعاب كافة مكونات النسيج التنظيمي والبنائي للدولة، وفعل التواصل التفاعلي ما بينها، ومنه فإمكانات الوصول الحر والمشاركة في النقاش العام كشرط أساسي لتشكل المجال العام حسب تصور هابرماس، تعاضمت بشكل غير مسبوق لم يكن من الممكن تحقيقه بواسطة الفضاءات الرمزية التقليدية للمجال العام. غير أن هذا لا يكفي بالضرورة من اجل الإقرار بنجاح الشبكات الاجتماعية الرقمية في إحياء نموذج المجال العام - بمضمونه المثالي - وإنما يدفعنا للتساؤل حول مدى تحقق الشروط الأخرى المتعلقة بتفعيل الحوار العقلاني، وضمان الاستقلالية التامة، والتواصل الديمقراطي.

2.2. أبعاد المجال العام الرقمي/ الافتراضي المتشكل عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية:

يقوم المجال العام الافتراضي المتشكل عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية أساسا على "الفعل الاتصالي" للمشاركين فيه، ويمكن النظر إليه من خلال بعدين أساسيين:

يتعلق الأول بالبنية الاتصالية للعلاقات الاجتماعية المتشكلة من خلاله.

أما البعد الثاني فيتعلق بالبنية التنظيمية التي تتحكم في عمل هذا المجال.

أ- البنية الاتصالية:

يتشكل المجال العام الرقمي انطلاقا من الفعل الاتصالي الممارس من قبل الأفراد على الخط والذي يهدف إلى إنشاء روابط اتصالية مع الآخرين بهدف الدخول في تفاعل اجتماعي -بغض النظر عن مدى ديمومته أو الغرض منه - هذه

العلاقة الاتصالية تستدعي وجود تبادل للمعلومات بشكل تفاعلي إذ أن الشبكات الاجتماعية الرقمية كوسائل إعلام اجتماعي « لا تمنح نفس البنية التنظيمية والتقنية لوسائل الإعلام التقليدية التي تعتبر بالأساس وسائل نشر، هذه الأخيرة تمثل النموذج الاتصالي "من نقطة إلى جمهور" أي انطلاقاً من مصدر واحد، نبث محتوى لعدد كبير من الأفراد. أما الشبكات الرقمية فهي عبارة عن وسائل إعلامية جماعية، كل فرد يملك القدرة على شخصنتها، وهي موجهة من فرد إلى آخر في إطار علاقة ثقة، لكن تملك القدرة كذلك على الانتشار بشكل سريع عبر شبكة مفتوحة، وفي كلمة واحدة، هي وسائل تفاعلية» (Lafrance, 2015, pp. 50-51). ويتجه Miège إلى التساؤل حول التحولات البارزة في المجال العام من وجهة نظر براديجم إعلامي- اتصالي، مع الإشارة إلى نظرية الفعل الاجتماعي الذي قدم مكانه كاملاً للفعل الاتصالي، إلى وصف المجال العام كـ "منطق اجتماعي للاتصال" "logique sociale de la communication" (Miège, 2010, p. 146).

البنية الاتصالية للعلاقات الاجتماعية عبر الشبكات الرقمية قادت العديد من الأعمال الأمريكية والدولية إلى دراسة هذه الوسائل انطلاقاً من مفاهيم "رأس المال الاجتماعي - Capital Social" من جهة، خاصة كما بنيت وعبئت من طرف بيار بورديو/ Pierre Bourdieu من أجل وصف النوعية والثراء المرتبط بشبكات العلاقات، ومن جهة أخرى، انطلاقاً من ثنائية رابط قوي/ رابط ضعيف المقترحة من طرف Mark Granovetter من أجل التأكيد على قوة الروابط الضعيفة في الاتصالات التي يجريها الأفراد (Beuscart, Dagiral, & Parasio, 2016, p. 84)، فالروابط الضعيفة تسمح للفرد بالخروج من دائرة المعارف الأكثر قرباً وبالتالي تسمح له بالتعرف على أفراد آخرين ذوي اهتمامات وتوجهات أخرى ومن ثم الحصول على معلومات أكثر تنوعاً، فما يميز المعرفة في المجال العام الرقمي المتشكل عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية، أنها معرفة تشاركية مستمدة من الأفكار التي يملكها الأفراد المشاركون في النقاش العام عبر هذا الفضاء والتي تكون في شكل معرفة علمية أو خبرات حياتية شخصية. يرى Castells أن شبكة الانترنت من خلال مجموعات الاهتمام المتعددة التي تتشكل على الخط تعد داعماً للروابط الضعيفة والتي وإن كانت متحولة (كنوع من الاتصالات الخاصة) إلا أن التدفق المعلوماتي يبقى دائم (2002, p. 162) كما يضيف، أن الانترنت ساهمت في انتشار التواصل الاجتماعي المبني على الفردية، بمعنى أن الأفراد ينتظمون أكثر فأكثر، ليس فقط في شبكات اجتماعية ولكن ضمن شبكات اجتماعية تتواصل عبر الكمبيوتر، وبالتالي وفر دعامة مادية مناسبة لانتشار الفردية على الشبكة (Castells, 2002, p. 164) والفردية التي يتحدث عنها كاستلز/ Castells هنا مرتبطة أكثر بطريقة استخدام الوسيلة التكنولوجية بغية الانخراط في المجتمع الرقمي، وهو الاستخدام الذي يتم بشكل منفرد مستقل عن الجماعة (عكس الوسائل والفضاءات التقليدية التي تستخدم بشكل جماعي تشاركي)، أو يمكن القول شخصنة انخراط الأفراد ضمن الشبكات الاجتماعية المتشكلة عبر الفضاء الرقمي سواء من حيث وسيلة أو كفاءات الانخراط، إضافة إلى شخصنة التفاعلات الاتصالية والميل أكثر نحو الانتظام ضمن جماعات ذات توجهات محددة ومتجانسة، إذ يذهب Mahloulou إلى أن الأيديولوجيات والآراء المختلفة نادراً ما تلتقي على الخط في نفس المنصة، حيث يميل المستخدمون إلى زيارة مواقع الاتصال بالشبكات التي تتعاطف مع وجهات نظرهم (Parnes, 2016, p. 92) بحيث يشعر الأفراد المشتركين في المجتمع الافتراضي بأنهم يشكلون جماعة خاصة مميزة لها اهتمامات وأهداف مشتركة يعملون معاً من أجل تحقيقها (ساري، 2016، ص 140) الأمر الذي سمح ب بروز عدة مجالات عامة رقمية متقاطعة وبالتالي تجزئة المجال العام في شكل فسيقائي متداخل، ويقدم Keane منظور يرى أن النموذج التقليدي لمجال عام موحد ومتكامل يعمل داخل إطار الدولة القومية يتحول إلى: فسيقساء متطورة ومعقدة ذات أحجام مختلفة ومتداخلة ومتراصة من المجالات العامة، (Parnes, 2016, pp. 91-92).

ب- البنية التنظيمية للمجال العام الافتراضي:

سمحت الشبكات الاجتماعية الرقمية بتجسيد شرط الوصول الحر وديمقراطية المشاركة في المجال العام من خلال:

***اللامركزية:** غياب السلطة المركزية التي تسيطر على تفاعل الأفراد وتواصلهم، فقد سمح الاتصال عبر الشبكات الرقمية بإرساء بناء لا مركزي للمجال العام تسقط معه هيمنة السلطة وحراس البوابة، وأصبح الفضاء الرقمي يمثل مجالاً للفضاء على هيمنة المجال العام الرسمي الذي يمارس نشاطه من خلال المؤسسات التمثيلية الرسمية ووسائل الإعلام الجماهيري فاتحا المجال أمام الهيمنة المضادة للمجال العام الرقمي التي تتبع من قدرة هذا الأخير على تسهيل الاتصالات وخلق أشكال جديدة من الحركات والمقاومة الاجتماعية، وأضحت وسائل الإعلام الرقمي توفر فرصاً لتحدي السلطة (sampedro & Martinez Avidad, 2018, p. 26) وتسمح بالاستقلال عنها، سواء كانت هذه السلطة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

***اللامكانية:** لظالما ارتبطت هذه الصفة بالمجتمع الافتراضي بشكل عام وقد انعكست على المجال العام، فالعلاقات على مستوى هذا الفضاء ليست مربوطة بحيز مكاني محدد يحس من خلاله الفرد بالانتماء الجغرافي، وإنما هي مجرد علاقات يتم ربطها بشكل افتراضي مع أشخاص لا نبحت عادة عن انتماءاتهم الجغرافياً بقدر ما تهمن توجهاتهم وتفضيلاتهم الفكرية واهتماماتهم المشتركة معنا، إضافة إلى هذا فالأفراد على مستوى هذه الفضاءات لا يحتكمون إلى الجماعات المرجعية التقليدية، وفي هذا الصدد يذهب رضوان بلخيري إلى أن «المرونة وانهايار فكرة الجماعة المرجعية بمعناها التقليدي من أهم سمات المجتمع الافتراضي، فهذا الأخير حسبه لا يتحدد بالجغرافيا بل بالاهتمامات المشتركة التي تجمع أشخاصاً لم يعرف كل منهم الآخر بالضرورة قبل الالتقاء إلكترونياً» (بلخيري، 2014، ص 30).

***اللازمانية:** المجال العام الرقمي الافتراضي لا تحكمه عادة حدود الزمان فهو متاح في كل الأوقات، حتى استخدامه غير مرتبط عادة بقيود الوقت.

***اللامعيارية:** يتمتع الأفراد على مستوى هذا المجال بقدر كبير من الحرية بما يسمح لهم بتجاوز العديد من القيم والمعايير الأخلاقية والثقافية والاجتماعية، التي كانت تمثل أحياناً عائقاً أمام المشاركة الحرة للأفراد في المجال العام. التحرر من هذه المعايير يجعل المستخدم أكثر أريحية في التعبير عن وجهات نظره وتوجهاته نحو القضايا العامة.

***غياب التراتبية:** استخدام الشبكات الاجتماعية الرقمية في النقاش العام لا يتم تنظيمه بطريقة هرمية، فالمشاركة في المجال العام المتشكل عبرها يقوم على أساس المساواة بين الأفراد من حيث المركز والدور، ولا تخضع التفاعلات على مستوى هذه الشبكات إلى التسلسل الهرمي الاجتماعي وإنما تقوم على أساس تكافؤ الفرص، الأمر الذي يجعل الجميع متساويين ويملكون نفس القدر في التحكم في المعلومات والتعامل معها، والسلطة الوحيدة التي يمكن الخضوع لها هي سلطة الحجج المقدمة أثناء الحوار والمناقشة. وبالتالي سمحت بالتخلص من السلطة التقليدية والوصاية الاجتماعية وزيادة مشاركة الأفراد من ذوي المكانة المنخفضة في التسلسل الهرمي للمجتمع. ويصبح بذلك نفوذ الفرد داخل المجال العام الافتراضي مرتبطاً أساساً بالمحتوى الذي يطرحه أثناء المناقشة ومدى قدرته على جذب الانتباه والتأثير في الحوار.

***اللاتعيين:** تتيح منصات الإعلام الاجتماعي للمشاركين فيها فرصة إخفاء هوياتهم، والتعامل بهويات مستعارة دون الخضوع للمحاسبة والمتابعة. ويلعب عدم الكشف عن الهوية دوراً في تجسيد المساواة والاستقلال في خطاب المستخدمين. فوفق Holmes فإن شعور عدم الكشف عن الهوية يجعل المشاركين في الحوار عبر الانترنت يميلون إلى الشعور بالراحة من أي مسؤولية عن تعليقاتهم (Parnes, 2016, p. 99) وبالتالي يتجه الفضاء الرقمي نحو ديمقراطية الوصول إلى

المجال العام، باعتبار إخفاء الهوية يسهل اخذ الكلمة وتسمح بذلك الوسيلة بالمساواة الرسمية بين المشاركين في النقاش (Mercklé, 2016, p. 84).

3.2. حدود المجال العام الافتراضي المتشكل عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية:

الحديث عن المجال العام الرقمي لا ينبغي أن يكون من منطلق الحتمية التكنولوجية وإنما هو مرتبط أساساً بسياقات استخدام التكنولوجيا الاتصالية، ومدى تسخيرها في إعطاء امتدادات أكبر للفعل الاتصالي وتوسيع الحوار الديمقراطي. الميزات والمعايير سابقة الذكر لا تجعل من الانترنت عموماً والشبكات الاجتماعية الرقمية خصوصاً بيئة مثالية لتشكيل مجال عام افتراضي حسب التصور الكامل الذي وضعه هابرماس، فتجسده الرمزي يطرح العديد من التساؤلات المتعلقة ببنية ووظيفة هذا المجال، وإن كانت الرقمية الافتراضية قد أحدثت حقا تحولات هيكلية في المجال العام خاصة ما تعلق بالانتظام الذاتي، والتخلص من الهيمنة والتبعية وتحقيق الاستقلالية، ومدى شمولية هذا المجال وانفتاحه على الجميع، ومدى مساهمته حقا في تعزيز الحوار الديمقراطي العقلاني الذي يفضي إلى فعل اجتماعي مشترك قادر على إحداث التغيير الواقعي.

إن انتقاد والتشكيك في فعالية المجال العام الرقمي الافتراضي المتشكل عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية قد ينطلق من طبيعة العلاقات الاجتماعية، وكذا الروابط الاتصالية التي تنشأ على أساسها الجماعات والشبكات والمجتمعات الافتراضية.

على الرغم من الميزات الاتصالية للشبكات الاجتماعية الرقمية كجزء من شبكة الانترنت وصفاتها الاجتماعية إلا أنه برز عدد من المشككين في قدرتها على الحفاظ على الطابع الاجتماعي للعلاقات، ويرون بأنها سبب في تراجع "التواصل الاجتماعي" وهو التيار الذي يطلق عليه تسمية les technophobes أو المتخوفون من التكنولوجيا وعلى رأسهم Robert Putnam الذي لا يعتبر تطور التكنولوجيا الاتصالية الجديدة كمرجع لوقف تدهور رأس المال الاجتماعي، لكن على العكس تدهور في نوعية العلاقات، إذ يقول إن « رؤية أشياء (الشاشات الالكترونية بشكل خاص) تأخذ بشكل متزايد من وقتنا، في حين أن القيام بأعمال (خاصة مع أشخاص آخرين) يشغلنا بشكل أقل» (Mercklé, 2016, p. 80) فهو يرى أن التواصل عن بعد لن يكون بأي حال من الأحوال بديلاً عن التواصل وجها لوجه، وأنه سيؤدي إلى انحسار التفاعل الاجتماعي كعنصر أساسي لرأس المال الاجتماعي، هذا الأخير الذي يعتبره Putnam مورداً جماعياً، حيث أن تراجع التفاعل الاجتماعي يهدد الثقة ويؤدي إلى تراجع الفعل الاجتماعي وبالتالي انخفاض رأس المال الاجتماعي (Mercklé, 2016, p. 74). كما يشكك Putnam بأن بلقنة الفضاء الرقمي¹ « Cyberbalkanisation » تهدد تعاظم انحلال المؤسسات الاجتماعية وانحسار المشاركة المدنية (Castells, 2002, p. 165)، إذ أدى الفضاء الافتراضي عموماً إلى زيادة تقهيط المجال العام وأصبح مشتتاً في شكل جماعات تناقش مصالحها الخاصة بشكل جماعي ما أدى إلى سقوط الحدود الفاصلة بين المجال العام والخاص، وبرزت الجماعات ذات التوجهات المتناقضة والمتضاربة أحياناً، ويذهب Castells إلى أن الفضاء الرقمي أصبح عبارة عن اغورة "Agora" رقمية كونية أين، مع كل تنوعها، ينفجر عدم الرضا الإنساني في نشاز حقيقي (2002, p. 165)، إذ بات المجال العام يعرف نوعاً من الفوضى في الطرح والتداول حول القضايا ذات الاهتمام

¹ بلقنة الفضاء الرقمي « Cyberbalkanisation »: نسبة لتقسيم منطقة البلقان في أوروبا إلى عدة دول، وتعني فصل الانترنت إلى مجموعات صغيرة ذات اهتمامات متشابهة، لدرجة أنها تظهر نجماً ضيق الأفق تجاه الغريب أو ذوي الآراء المتناقضة

المشترك والتي أحيانا تتعلق بمصالح خاصة لجهات معينة لكن يتم تداولها على أساس أنها قضايا عامة، وأصبحنا أمام مجال عام يغلب عليه التشتت مما اسقط عنه، في نظر البعض، افتراض الانتظام الذاتي.

من ابرز الإشكالات التي يثيرها المجال العام الرقمي كذلك، هو مدى الولاء للقضايا التي يتشكل حولها، فتقليل وقت وتكاليف المشاركة نظرا لغياب الوجود الفعلي (الفيزيائي)، قلل في الوقت نفسه من الالتزام والولاء (sampedro & Martinez Avidad, 2018, p. 25)، كما أن كثرة المعلومات وتجدها المستمر يؤدي إلى الاختفاء السريع للقضايا المتداولة. إضافة إلى هذا فإن أغلبية المجتمعات الافتراضية سريعة الزوال حسب Castells ونادرا ما تعبر عن التبادل الإلكتروني والتفاعل الجسدي، إنهم بالأحرى شبكات اجتماعية، ذات هندسة متغيرة ومكونات متحركة، حسب تطور مراكز اهتمام الفاعلين الاجتماعيين وشكل الشبكة في حد ذاتها (2002, p. 163).

انفتاح المجال العام الرقمي/ الافتراضي عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية وحرية الوصول إليه يعد من أهم ميزاته، إلا أن هذه الأخيرة تصطدم بحقيقة، أن إمكانية الوصول والانخراط فيه غير مجسدة بشكل مطلق ويرجع ذلك إلى ما يعرف بالفجوة الرقمية بين الأفراد، سواء من حيث التمكين التكنولوجي، أي امتلاك الوسائل المناسبة التي تسمح بالوصول إلى هذا المجال، أو من حيث الاستخدام الذي يؤدي إلى الانخراط والمشاركة في بناء المجال العام الافتراضي. فقد نصطدم ب بروز الإقصاء الرقمي، وهو الوضعية أو الحالة التي يكون فيها الفرد لا يستخدم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العمل بفعالية على مستوى كافة أبعاد مجتمع المعلومات الحديث، قد تنجم عن هذه الحالة عدة عوامل التي تمكن من تمييز نقص الوصول إلى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، عدم القدرة على استخدامها و/أو عدم وجود الدافع الكافي لاستخدامها بشكل فعال (Parnes, 2016, p. 92). فالمشاركة في المجال العام الافتراضي مرتبطة أساسا بفعل الولوج إلى الشبكة، وحسب John E. Newhagen و Erik P. Bucy فإن الفرد في تعامله مع التكنولوجيا يكون معرضا لمستويين من الولوج: الولوج التكنولوجي، والولوج إلى المحتوى.

يرتبط المستوى الأول بتعامل الفرد مع الوسيلة التكنولوجية أو ما أطلق عليه بالولوج الفيزيائي، إضافة إلى الولوج إلى النظام، المتمثل في فعل الاتصال بشبكة الانترنت.

أما بالنسبة للمستوى الثاني المتعلق بالمحتوى فهو يتضمن مكونين: الولوج الإدراكي والولوج الاجتماعي، بالنسبة لهذا الأخير، هو مسألة تتعلق بالولوج إلى المحتوى من طرف مجموعات خاصة، مما يدل على وجود اختلافات على المستوى المجتمعي. ومع الولوج الإدراكي نتجه نحو مجال التفاعل، بحيث يصف الولوج الإدراكي « المصادر النفسية التي يجلبها المستخدم إلى واجهة الكمبيوتر، ويهتم بالكيفية التي يتصرف بها الأفراد اتجاه الوسائط، وكيف يعالجون المعلومات وكذا الانخراط في حل المشكلات عندما يستخدمون تكنولوجيا الاتصال والمعلومات» (Carpentier, 2016, p. 48). وقد لاحظ الباحثون الذين اهتموا بدراسة سلوك الأفراد عبر الفضاء الرقمي أن اغلب المستخدمين يميلون إلى استغلال الشبكات الاجتماعية الرقمية كساحات لنشر ما يتعلق بحياتهم الخاصة بدلا من الاهتمام بالمشاركة الفعالة في المسائل العامة ذات الاهتمام المشترك، بحيث يغلب على استخدامهم الطابع النرجسي الذي يهدف إلى تصوير حياة مثالية وإبراز توجهات خاصة دون الاهتمام بالمستخدمين الآخرين المتواجدين على مستوى الشبكة، ومنه قد نسجل انخفاضا في مستويات المشاركة النشطة، مما يؤثر على فاعلية المجال العام الرقمي الافتراضي في التعبئة وصناعة الرأي العام.

في استعراضه لأولى الدراسات التي اهتمت بالبحث في إشكالية مدى قدرة الانترنت على توفير منصات للاتصال تمثل مساحة للنقاش النقدي العقلاني للمواطنين، خاصة دراسة Schneider وكذا دراسة Wilhelm أكد Jakub

Parnes قصور الانترنت كمنتدى لمداولات المواطنين بحيث أثبتت هذه الدراسات أن المناقشات عادة ما يسيطر عليها مجموعة صغيرة من المشاركين، في حين أن نشاط المحاورين الآخرين كان عرضياً. ويبدو أن الغالبية العظمى من المستخدمين أكثر اهتماماً بالتعبير عن آرائهم الخاصة من الاستماع إلى آراء محاورهم (Parnes, 2016, p. 94).

مدى الاستخدام الإدراكي والواعي للشبكات الاجتماعية الرقمية يطرح تساؤلات عن مدى عقلانية الحوار المثار عبرها، فانفتاح الفضاء الرقمي وحرية الوصول إليه بالرغم مما يوفره من إمكانيات تداولية ضخمة تسمح بمناقشة القضايا العامة في جو من التفاعل والتبادل، إلا أنها لا تسمح بالتسليم بتوفر العقلانية والمنطقية في الحوار اللامعيارية تطبع التفاعلات التي تحدث على هذا المستوى، فهي تحمل بوادر انتفاء العقلانية وسقوط أدبيات الحوار وجعل المناقشات أقل نضوجاً وبدون فائدة. من خلال تضمينها طرقاً جديدة تتراوح بين الهجاء والفكاهة، بما في ذلك السخرية وأحياناً يقترب الخطاب من قلة الأدب (Sousa, Pinto, & Costa e Silva, 2013, p. 09).

كما أن عدم الاحتكام إلى التراتبية الاجتماعية يجعل الحوار مفتوحاً أمام الغوغاء الفكرية، وتغييب الحجج العقلانية والمعلومات الجدية التي يكون مصدرها المختصين، ويفسح المجال أمام انتشار الشائعات والمعلومات المغلوطة خاصة مع غياب مصادر المعلومات المتداولة وصعوبة التحقق منها في ظل الانفجار والتدفق المعلوماتي الكبير الذي يعرفه الفضاء الرقمي.

إضافة إلى ما سبق التطرق إليه، تتجه التساؤلات أيضاً نحو مسألة استقلالية المجال العام الرقمي المتشكل عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية ومدى عدم خضوعه لأي سلطة مهما كانت، والحقيقة أن انفتاح الشبكات الرقمية والانترنت عموماً على المستخدمين، واتساع نطاق الحرية على مستواها لا ينفي خضوعها للرقابة غير المباشرة، فطبيعته المفتوحة هذه جعلت منه فضاءاً شفافاً يسهل متابعته ومراقبته من طرف السلطة/ الدولة، ويستغل حتى من طرف جماعات الضغط وقادة الرأي الذين تغير أسلوب عملهم من المباشر الواضح، عبر التحكم في مصادر المعلومات وكميات تدفقها، إلى أسلوب غير مباشر يتمثل في توجيه النقاش العام نحو مسارات محددة بما يخدم مصالحهم مستغلين في ذلك خصائص الشبكات الاجتماعية الرقمية وطبيعة النشر الفيروسي للمعلومات، إضافة إلى أهم خاصية وهي إخفاء الهوية الحقيقية (اللاتعيين) واستخدام أخرى بديلة يصعب الكشف عن توجهات أصحابها وأهدافهم الحقيقية. فالخطر الخاص هو حقيقة أن المستخدمين لا يستطيعون عادة معرفة ما إذا كان المتحاور معهم هو في الواقع شخص عادي علق على قضية عامة، أو ما إذا كان سياسياً، مسئول حكومي محلي أو موظف في وكالة العلاقات العامة، هذا الموقف له تأثير سلبي على مستوى الثقة بين الأعضاء المتحاورين (Parnes, 2016, p. 100) وبالتالي نجد أنفسنا أمام عمليات تحويل مسار النقاش العام وتعبئة وتوجيه الرأي العام، الوضع الذي يستدعي التساؤل حول طبيعة المواضيع والقضايا التي يتم تداولها عبر الشبكات الرقمية، ومن يقرر أي من هذه القضايا يخضع للنقاش العام، في الوقت الذي من المفروض أن يشارك الأفراد في النقاش العام كمواطنين يمثلون جزءاً من الرأي العام وليس كممثلين لمؤسسات الدولة أو الأحزاب أو جماعات الضغط أو أي طرف آخر ذو مصلحة خاصة.

3. خاتمة:

النظر إلى الشبكات الاجتماعية الرقمية كفضاء رمزي يسمح بإرساء نموذج متطور للمجال العام، ومساهمتها في إرساء نمط خطابي وحواري جديد قائم على حرية الوصول والمشاركة وتساوي الفرص بين أعضاء النقاش لا ينفي

قصور نفس هذه الشبكات على تحقيق نموذج كامل للمجال العام، إذ تبقى طبيعة المشاركة في هذا المجال ومدى فعاليتها وتحقيقها لشروط العقلانية من أهم التحديات التي تواجه المجال العام الرقمي وتبعده عنه صفة الكمال.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن تشكل المجال العام الرقمي الافتراضي لا يلغي بأي حال من الأحوال، ولا يعد بديلا، عن المجال العام الذي يتشكل عبر الفضاءات التقليدية، بل يذهب المراقبون إلى التأكيد على قدرة المجال العام الافتراضي على المساعدة في تنظيم العمل الجماعي، والتعبئة، والدعوة إليه. ومع ذلك، فإن دور الانترنت الأقصى مشكوك فيه ويعتمد على تفاعلاته الايجابية مع الوسائط التقليدية في نظام اتصال "هجين" (sampedro & Martinez Avidad, 2018, p. 25) أي أن النقاشات التي تتولد عبر الوسيط الرقمي لا بد لها من الانتقال إلى الوسيط التقليدي (في إشارة إلى وسائل الإعلام الجماهيري خصوصا) حتى تلقى صدى واهتمام، ويبقى نشر الفعل الاتصالي وترجمته إلى فعل جماعي قادر على إحداث تغييرات هيكلية في المجتمع، معتمدا على التكامل ما بين الفضاءات الرقمية والفضاءات التقليدية، الأمر الذي نلاحظه في عديد الحركات الاجتماعية التي نشأت على منصات الإعلام الاجتماعي واتخذت منه ساحة لفتح النقاشات الموسعة حول القضايا والشؤون العامة واستطاعت فرض نفسها على وسائل الإعلام الجماهيري، لتتطور إلى احتلال الفضاءات الاجتماعية المادية (الساحات والفضاءات العمومية) للتعبير عن نفسها وعن مطالبها في مواجهة سلطة الدولة، وقد نجح عدد كبير منها في تحقيق أهدافه نسبيا مثلما وقع مع حركات ما يطلق عليه بالربيع العربي.

قائمة المراجع:

- 1- بلخيري، رضوان. (2014). *مدخل الى الاعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات* (ط01). الجزائر: جسر للنشر والتوزيع.
- 2- ساري، حلمي. (2016). *التواصل الاجتماعي* (ط 1). عمان، الاردن: دار كنوز المعرفة.
- 3- علم الدين، محمود. (2014). *الاعلام الرقمي الجديد: البيئة والوسائل* (ط 01). القاهرة، مصر: دار السحاب.
- 4- كولمان، ستيفن ، و روس، كارين. (2012). *الاعلام والجمهور* (ط 01). (صباح حسن عبد القادر، المترجمون) القاهرة، مصر: دار الفجر.
- 5- Beuscart, J. S., Dagiral, E., & Parasio, S. (2016). *sociologie d'internet*. france: Arman Colin.
- 6- Carpentier, N. (2016). Différence accès, interaction et participation. Dans P. Morelli, N. Pignard-Chaynel, & D. Baltazart, *Publics et TIC: Confrontations conceptuelles et recherches empiriques* (Vol. questions de communication. serie actes 31, pp. 45-65). France: centre de recherche sur les médiations (EA3476).
- 7- Castells, M. (2002). *la galaxie internet*. (P. Chemla, Trad.) paris, france: fayard.
- 8- Domenget, J. C. (2016). Les figures de l'usager de twitter. Dans P. Morelli, N. Pignard-Chaynel, & D. Baltazart, *Publics et TIC: Confrontations conceptuelles et recherches*

empiriques (Vol. questions de communication, série actes, pp. 159-174). France: Centre de recherche sur les médiation.

9- Fraser, N. (1990). Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy. *Social Text* (25/26), 56-80. DOI:138.87.151.140/<http://jarrettfuller.com/tech/downloads/FraserPublic.pdf> /

10- Habermas, J. (1993). *L'espace public: Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*. (M. B. de Launay, Trad.) Paris, France: Payot et Rivages.

11- Lafrance, J. P. (2015). Le phénomène mondial des mobilisations citoyennes: le rôle des individus et des organisations sociales. Dans F. Daghi, F. Toumi, & A. Amsidder, *Médias et changements: Forme et modalités de l'agir citoyen* (pp. 47 - 59). Paris, France: L'Harmattan.

12- Lardellier, P. (2016). *Génération 3.0 : Enfants Et Ados A L'ère Des Cultures Numérisées*. France: Edition ems Management et Société.

13- Mercklé, P. (2016). *sociologie des réseaux sociaux* (éd. 03). paris, france: la découverte.

14- Miège, B. (2010). *l'espace public contemporain: approche info-communicationnelle*. Grenoble, France: Presses universitaires de Grenoble.

15- Parnes, J. (2016). Internet media as the digital public sphere: possibilities and problems. *central european journal of communication* , 01, 90- 103. doi: 10.19195/1899-5101.9.1(16).6 / https://www.cejc.ptks.pl/attachments/Internet-media-as-the-digital-public-sphere-Possibilities-and-problems_2018-05-10_13-42-02.pdf

16- Sampedro, V., & Martínez Avidad, M. (2018). The Digital Public Sphere: An Alternative and Counterhegemonic Space? The Case of Spain. *International Journal of Communication* , 12, 23-44. doi: 1932-8036/20180005 <https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/6943/2214>

17- Sousa, H., Pinto, M., & Costa e Silva, E. (2013). Digital public sphere: weaknesses and challenges. (M. Moisés de Lemos, Éd.) *Comunicação e Sociedade* , 23, 9- 12. <https://revistacomsoc.pt/issue/view/56>



Full Name: Meryem MADOUI

Title: Addressing the phenomenon of corruption in Algeria through social networks

A Thesis Submitted for the PhD Degree in Journalism

Abstract

The study focuses on discussing the problem of exploiting digital social networks, represented by the Facebook Network, as it is an open space for public discussion and information circulation, in raising and addressing the issues related to the phenomenon of corruption in Algeria, and how public discussions related to this kind of content are formed through these deliberative spaces. The study attempts to reveal the contribution of these uses to the promotion and expansion of participation in the emerging digital public sphere. The problem was studied according to Habermas's perspective on the public sphere and the Media Richness theory, with a threefold perspective: Structural, representational, and interactional.

Based on the descriptive and deliberative survey methodologies and using the tool of analyzing content, the contents of the three largest Algerian Facebook pages concerned with corruption, were analyzed and the study found that Algeria's public sphere with regard to the phenomenon of corruption on Facebook was characterized by diversity and richness in terms of structure, which is reflected in the diversity of content building and its symbolic richness, whether at the level of form, language, or the used discourse, as well as in the varied forms of interaction with it, and in the possibilities for expanding the general context within which it is presented. In addition, the study exposed a multiplicity of content that is characterized by the richness of knowledge, embodied in the diversity of the topics and issues addressed, the diversity of approaches to their treatment, and their interpretation according to different and multiple ideologies.

Nevertheless, the public discussions held on this content showed a decrease in quality due to the low levels of communication rationality and the lack of respect for the ethics of discussion on the part of the participants.

Keywords: Corruption, digital social networks, Facebook, digital public sphere.

Supervisor: Driss Boulkaïbet – University of Constantine 3

2022/2023